



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



تفہیم لغت و اصطلاحات اسلامیہ

ذات کتب اسلامیہ لاہور
پبلشرز

تعداد ۱۰۰۰

تالیف
الشیخ محمد سعید عثمانی

پرنٹنگ اور پبلشنگ ہاؤس
ذات کتب اسلامیہ لاہور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمسك العتره الطاهره باقرآن الكريم: دراسه تفصيليه حول الايات التي تمسك بها الائمة عليهم السلام

كاتب:

محمد جعفر طبسى

نشرت فى الطباعة:

مركز فقهى ائمه اطهار (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائميّه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	تمسك العترة الطاهره باقرآن الكريم: دراسه تفصيليه حول الايات التي تمسك بها الائمه عليهم السلام المجلد ٢
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٥	كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٥	اشاره
١٧	أبواب الأمر والنهي
٤٧	أبواب فعل المعروف
٤٩	كتاب التجاره
٤٩	اشاره
٥١	أبواب مقدمات التجاره
٥٢	أبواب ما يكتسب به
٧٠	أبواب آداب التجاره
٧٢	أبواب الربا
٧٤	أبواب الدين والقرض
٧٩	كتاب المزارعه والمساقاه
٧٩	اشاره
٨١	أبواب المزارعه والمساقاه
٨٥	كتاب الوديعه
٨٥	اشاره
٨٧	أبواب الوديعه
٩٣	كتاب الإجاره
٩٣	اشاره
٩٥	أبواب الإجاره

٩٧	كتاب الوكاله
٩٧	اشاره
٩٩	أبواب الوكاله
١٠٣	كتاب الهبات
١٠٣	اشاره
١٠٥	أبواب الهبات
١٠٧	كتاب الوصايا
١٠٧	اشاره
١٠٩	أبواب الوصايا
١٢١	كتاب النكاح
١٢١	اشاره
١٢٣	أبواب مقدمات النكاح وأدابه
١٣٨	أبواب عقد النكاح وأولياء العقد
١٣٩	أبواب ما يحرم بالمصاهره والمحرم وما يناسبه
١٤٠	أبواب ما يحرم بالمصاهره ونحوها
١٥٤	أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه
١٦٤	أبواب المتعه
١٧٠	أبواب المهور
١٧٤	أبواب القسم والنشوز والشقاق
١٧٧	أبواب أحكام الأولاد
١٩٣	أبواب النفقات
١٩٧	كتاب الطلاق
١٩٧	اشاره
١٩٩	أبواب مقدماته وشرايطه
٢٠٤	أبواب أقسام الطلاق وأحكامه
٢١٢	أبواب العدد

- ٢١٥ أبواب الخلع والمباراه
- ٢١٧ أبواب الظهار
- ٢٢١ كتاب الإيلاء والكفّارات
- ٢٢١ اشاره
- ٢٢٣ أبواب الكفّارات
- ٢٢٧ كتاب اللعان
- ٢٢٧ اشاره
- ٢٢٩ أبواب اللعان
- ٢٣٣ كتاب العتق
- ٢٤١ كتاب الأيمان
- ٢٥٣ كتاب النذر والعهد
- ٢٥٧ كتاب الصيد والذبائح
- ٢٥٧ اشاره
- ٢٥٩ أبواب الصيد
- ٢٦١ أبواب الذبائح
- ٢٦٥ كتاب الأطعمه والأشربه
- ٢٦٥ اشاره
- ٢٦٧ أبواب الأطعمه المحرّمه
- ٢٧٤ أبواب آداب المائده
- ٢٨٥ كتاب الأطعمه المباحه
- ٢٩٣ أبواب الأشربه المباحه
- ٢٩٥ أبواب الأشربه المحرّمه
- ٢٩٩ كتاب الفرائض والمواريث
- ٢٩٩ اشاره
- ٣٠١ أبواب موجبات الإرث
- ٣٠٢ أبواب ميراث الأيوين والأولاد

٣٠٦	أبواب ميراث الإخوة والأجداد
٣١٤	أبواب ميراث ولاء العتق
٣١٥	أبواب ميراث الخُنثى وما أشبهه
٣١٩	كتاب القضاء
٣١٩	اشاره
٣٢١	أبواب صفات القاضى
٣٧٣	أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى
٣٧٥	كتاب الشهادات
٣٨٣	كتاب الحدود والتعزيرات
٣٨٣	اشاره
٣٨٥	أبواب مقدمات الحدود وأحكامها العامة
٣٨٧	أبواب حدّ الزنا
٣٩١	أبواب حدّ السحق والقياده
٣٩٤	أبواب حدّ السرقة
٣٩٥	أبواب حدّ المرتد
٣٩٧	أبواب حدّ المرتدّ ونكاح البهائم ووطء الأموات والاستمناء
٣٩٧	أبواب بقيه الحدود والتعزيرات
٣٩٩	كتاب القصاص
٣٩٩	اشاره
٤٠١	أبواب القصاص فى النفس
٤٠٩	أبواب دعوى القتل وما يثبت به
٤١٣	كتاب الديات
٤١٣	اشاره
٤١٥	أبواب ديات النفس
٤١٥	أبواب موجبات الضمان
٤١٧	أبواب ديات الأعضاء

تمسك العتره الطاهره باقرآن الکریم: دراسه تفصیلیه حول الايات التي تمسك بها الأئمه عليهم السلام المجلد ٢

اشاره

سرشناسه: طبسی ، محمد جعفر ، ١٣٣٥ -

عنوان و نام پدیدآور: تمسك العتره الطاهره باقرآن الکریم: دراسه تفصیلیه حول الايات التي تمسك بها الأئمه عليهم السلام [کتاب] / تالیف محمد جعفر الطبسی.

مشخصات نشر: قم : مرکز فقهی ائمه اطهار (ع) ، ١٣٩٢.

مشخصات ظاهری: ٢ ج.

شابک: ٤٠٠٠٠٠٠ ریال : دوره : ١٧٩-٠٠٦-٤٩٦٥-٣٦-٥ ج. ١ ١٧٩-٠٠٦-٤٩٦٥-٢٦-٨ ج. ٢ ١٧٩-٠٠٦-٤٩٦٥-٤٦-٢

ج. ٤ : ٠-٣٨٨١٣١-٦٠٠-٩٧٨

وضعیت فهرست نویسی: فاپا

یادداشت: عربی.

یادداشت: ج. ٤ (چاپ اول: ١٣٩٨) (فیا).

یادداشت: کتابنامه.

یادداشت: نمایه.

موضوع: احادیث شیعه -- قرن ١٤

موضوع: Hadith (Shiites) -- Texts -- ٢٠th century

موضوع: احادیث احکام -- قرن ١٤

موضوع: *Hadiths, Legal -- ٢٠th century

رده بندی کنگره: ٩/٦٣١PB / ط٣٢ت ٨ ٢٩٣١

رده بندی دیویی: ٢١٢/٧٩٢

شماره کتابشناسی ملی: ٣٣٠٦٢٧٠

ص: ۱

اشاره

تمسك العترها الطاهره باقرآن الكريم

دراسه تفصيليه حول الايات التي تمسك بها الائمه عليهم السلام

تاليف محمد جعفر الطبسى

ص: ٣

كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إشاره

ص: ٥

٢ [٢٩١] قال الله عز وجل: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» قال الله عز وجل: «وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ» قال الله عز وجل: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ»

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول (١)- وسئل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أواجب هو على الأمة جميعاً؟ فقال:- لا، فقل له (٢): ولم؟ قال: إنما هو على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر، لا على (الضعيف الذي لا يهتدي) (٣) سبيلاً- إلى أي من أي يقول من الحق إلى الباطل، والدليل على ذلك (كتاب الله عز وجل قوله) (٤): «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ

ص:٧

١- (٤) ليس في التهذيب: «يقول».

٢- (٥) ليس في التهذيب: «له».

٣- (٦) في التهذيب: «الضعفه الذين لا يهتدون» بدل «الضعيف الذي لا يهتدي».

٤- (٧) في التهذيب: «كتاب الله قول الله عز وجل».

بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۱ فهذا خاص غير عام كما قال الله عز وجل :

«وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْتَدُونَ بِالْحَقِّ وَ بِهِ يَعدِلُونَ» ۲ ولم يقل: على أمه موسى ولا على كل قومه (۱) وهم يومئذ أمم مختلفة، والأمة واحد (۲) فصاعداً، كما قال الله عز وجل: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ» ۵ يقول: مطيعاً لله عز وجل (۳) وليس على من يعلم ذلك في هذه (۴) الهدنه من حرج إذا كان لا قوه له ولا عدد (۵) ولا طاعه.

قال مسعده: وسمعت (۶) أبا عبد الله عليه السلام يقول (۷): وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله: إن أفضل الجهاد كلمه عدل عند إمام جائر، ما معناه؟ قال: هذا على أن يأمره بعد معرفته، وهو مع ذلك يقبل منه وإلا فلا. (۸)

*شرح الحديث:

قال العلماءه المجلسي: قوله عليه السلام: (يقول من الحق) يحتمل أن يكون «يقول» كلام الإمام عليه السلام بمعنى يدعو أو مضمناً معناه أي: يدعو هذا الضعيف الناس من الحق إلى الباطل بحيث لا يعلم، والأظهر أنه كلام الراوي فكان الأظهر إلى حق من باطل، ولعله لبيان حاصل المعنى، أي: من لا يهتدى سبيلاً إلى الحق والباطل، يمكن أن يهتدى من الحق إلى الباطل.

ص: ۸

۱- (۳) في التهذيب: «قوم».

۲- (۴) في الكافي: «واحد».

۳- (۶) ليس في التهذيب: «عز وجل».

۴- (۷) ليس في التهذيب: «هذه».

۵- (۸) في الكافي: «ولا عذر» بدل «ولا عدد».

۶- (۹) في التهذيب: «سمعت».

۷- (۱۰) ليس في التهذيب: «يقول».

۸- (۱۱) الكافي ۵: ۵۹، كتاب الجهاد، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ۱۶، التهذيب ۶: ۱۷۷، ح ۳۶۰، الوسائل

۱۶: ۱۲۶، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ۲ من أبواب الأمر والنهي ح ۱.

قوله عليه السلام: (ولم يقل) كان على أمه موسى أو على كل قوم موسى أن يهدوا بالحق، أو ما يفيد مفاده، بل قال ما يفيد اختصاصه ببعض الأمه، ويدل على أن المراد بالآية اختصاص بعض أمه موسى باستيهال هذا الأمر لا اختصاصهم بالعمل به كما هو المتبادر.

قوله عليه السلام: (في هذه الهدنه) أي: المصالحة والمسالمة، وظاهره اختصاص الأمر بالمعروف بالإمام، كما هو ظاهر سياق الخبر، ويمكن أن يحمل على أن عمومه وكماله مخصوص به.

قوله عليه السلام: (ولا عذر) أي: لا يقبل الناس عذره في ذلك، وفي التهذيب ولا عدد بضم العين جمع عدّه، أو بالفتح وهو الأصوب، وما في الكتاب لعله تصحيف. (١)

[٢٩٢] قال الله عز وجل: «لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ» ٢ قال الله عز وجل: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - إِلَى قَوْلِهِ - لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» ٣ قال الله عز وجل: «فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوُا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» ٥

الحسن بن علي بن شعبه في (تحف العقول) عن الحسين عليه السلام قال: ويروى عن علي (٢) عليه السلام إعتبروا أيها الناس بما وعظ الله به أوليائه من سوء ثنائه على الأخبار

ص: ٩

١- (١) مرآة العقول ١٨: ٤٠٦، وراجع: ملاذ الأخيار ٩: ٤٧٠.

٢- (٢) في تحف العقول: «عن أمير المؤمنين».

إذ يقول: «لَوْلَا - يَنْهَاهُمْ الرَّبِّيَّاتُونَ وَ الْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ» ١ وقال: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - إِلَى قَوْلِهِ - لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» ٢ وإِنَّمَا عَابَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرُونَ مِنَ الظُّلْمِ (١) المنكر والفساد فلا- ينهونهم عن ذلك رغبة فيما كانوا ينالون منهم ورهبة مما يحذرون والله يقول: «فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَ اخْشَوْنِ» ٤ وقال: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» ٥ فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضته منه لعلمه بأنها إذا أديت وأقيمت استقامت الفرائض كلها هيئتها وصعبها وذلك أَنَّ الأَمْرَ بالمعروف والنهي عن المنكر دعاءٌ إلى الإسلام مع ردِّ المظالم ومخالفة الظالم وقسمة الفىء والغنائم وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها في حقها. (٢)

[٢٩٣] قال الله عز وجل: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَ كَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ» ٧

حدَّثني محمد بن الحسن قال: حدَّثني محمد بن أبي القاسم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام (٣) قال: قال علي عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ (٤) لَا يَعْذِبُ الْعَامَّةَ بِذَنْبِ الْخَاصَّةِ إِذَا عَمِلَتِ الْخَاصَّةُ بِالْمُنْكَرِ سِرًّا

ص: ١٠

١- (٣) في تحف العقول زياده: «الذين بين أظهرهم».

٢- (٤) تحف العقول: ٢٣٧، الوسائل ١٦: ١٣٠، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ٢ من أبواب الأمر والنهي ح ٩.

٣- (٨) ليس في الوسائل: «عن أبيه».

٤- (٩) في عقاب الأعمال زياده: «تعالى».

من غير أن تعلم العامه فإذا عملت الخاصه بالمنكر جهاراً، فلم تغير (١) ذلك العامه استوجب الفریقان العقوبه من الله عز وجل (٢) ثم قال: (٣) وقال: لا- يحضرن أحدكم رجلاً- يضربه سلطان جائر ظلماً وعدواناً ولا مقتولاً ولا مظلوماً إذا لم ينصره، لأن نصرته (٤) على المؤمن فريضه واجبه إذا هو حضره والعافيه أوسع ما لم تلزمك الحجه الظاهره، (٥) قال: ولما جعل التفضل (٦) فى بنى إسرائيل، جعل الرجل منهم يرى أخاه على الذنب فينهاه فلا ينتهى فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيه وجليسه وشريبه حتى ضرب الله عز وجل قلوب بعضهم ببعض ونزل فيهم القرآن حيث يقول عز وجل: «لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ» الآية (٧). (٨)

[٢٩٤] قال الله عز وجل: «قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَاللَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ» ٩

عن محمّد بن الأرقط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال (٩)، قال لى: تنزل الكوفه؟ فقلت (١٠): نعم، فقال (١١): ترون (١٢) قتله الحسين عليه السلام بين أظهركم؟ قال، قلت: جعلت

ص: ١١

-
- ١- (١) فى عقاب الأعمال: «فلم يعير».
 - ٢- (٢) فى عقاب الأعمال: «تعالى».
 - ٣- (٣) ليس فى عقاب الأعمال: «ثم قال».
 - ٤- (٤) فى عقاب الأعمال: «نصره المؤمن».
 - ٥- (٥) فى عقاب الأعمال «الحاضر» بدل «الظاهر».
 - ٦- (٦) فى عقاب الأعمال: «وقع التقصير» بدل «جعل التفضل».
 - ٧- (٧) سوره المائده: ٧٨ و ٧٩.
 - ٨- (٨) عقاب الأعمال: ٣١١، ح ٣، الوسائل ١٦: ١٣٦، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ٤ من أبواب الأمر والنهي ح ٢، وراجع: ١٧: ١٩٠، كتاب التجاره، ب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به ح ١٠.
 - ٩- (١٠) ليس فى تفسير العياشى: «قال».
 - ١٠- (١١) فى تفسير العياشى: «قلت».
 - ١١- (١٢) فى تفسير العياشى: «قال».
 - ١٢- (١٣) فى تفسير العياشى: «فترون».

فداك ما بقى (١) منهم أحد. قال: فأنت إذا (٢) لا- ترى القاتل إلّا من قتل أو من ولى (٣) القتل؟ أ لم تسمع إلى قول الله: «قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَ بِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» ٤ فأى رسول (قتل الذين كان) (٤) محمّد صلى الله عليه و آله بين أظهرهم ولم يكن بينه وبين عيسى رسولاً وإنما (٥) رضوا قتل أولئك فسّموا قاتلين. (٦)

[٢٩٥] قال الله عزّ وجلّ: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ» ٨

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن الحسين (٧)، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبد الله بن حمّاد الأنصارى، عن عبد الله بن سنان، عن أبي الحسن الأحمسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ الله فوّض إلى المؤمن أموراً كلّها ولم يفوّض إليه أن يكون ذليلاً، أما تسمع الله عزّ وجلّ (٨) يقول: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ» ١١ فالمؤمن يكون عزيزاً ولا يكون ذليلاً، ثمّ (٩) قال:

إنّ المؤمن أعزّ من الجبل، إنّ (١٠) الجبل يستقلّ منه بالمعاول، والمؤمن لا يستقلّ

ص: ١٢

١- (١) فى تفسير العياشى: «ما رأيت» بدل «ما بقى».

٢- (٢) فى تفسير العياشى: «فإذا أنت» بدل «فأنت إذا».

٣- (٣) فى تفسير العياشى: «ولّى» بدل «ولى».

٤- (٤) فى تفسير العياشى: «قبل الذى كان» بدل «قتل الذين كان».

٥- (٥) فى تفسير العياشى: «إنما».

٦- (٦) تفسير العياشى ٢٠٩:١، ح ١٦٥، الوسائل ١٦:١٤١، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ٥ من أبواب الأمر والنهي ح ١٤.

٧- (٧) فى التهذيب: «محمّد بن الحسن».

٨- (٨) فى التهذيب: «تعالى».

٩- (٩) ليس فى التهذيب: «ثم».

١٠- (١٠) فى التهذيب: «لأنّ».

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (ولم يفوض إليه) لعل المعنى أنه ينبغي للمؤمن أن لا يذل نفسه، ولو صار ذليلاً بغير إختيار، فهو في نفس الأمر عزيز بدينه، أو المعنى أن الله تعالى لم يفوض إليه ذلته، لأنه جعل له ديناً لا يستقل منه، والأول أظهر، والاستقلال هنا طلب القله.

وقال في القاموس: «المعول» كمنبر: الحديد ينقر بها الجبال. (٣)

[٢٩٦] قال الله عز وجل: «حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ»
٤

أحمد بن محمد بن خالد في (المحاسن) عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن فضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحب والبغض أمن الإيمان هو؟ فقال: وهل الإيمان إلا الحب والبغض، ثم تأول (٤) هذه الآية: «و... حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ» ٦.٧

ص: ١٣

١- (١) في التهذيب: «بشيء».

٢- (٢) الكافي ٥: ٦٣، كتاب الجهاد، باب كراهه التعرض لما لا يطيق، ح ١، ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن الحسن مثله في التهذيب ٦: ١٧٩، ح ٣٦٧، الوسائل ١٦: ١٥٦، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ١٢ من أبواب الأمر والنهي ح ١، وراجع: ١٥٧، ح ٢.

٣- (٣) مرآة العقول ١٨: ٤١١، وراجع ملاذ الأخيار ٩: ٤٧٤.

٤- (٤) في المحاسن والكافي: «ثم تلا».

[٢٩٧] قال الله عز وجل: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» ١ قال الله عز وجل: «حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ» ٢ قال الله عز وجل: «يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ» ٣

عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن صفوان الجمال، عن أبي عبيدة زياد الحداء، عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث - أنه قال له: يا زياد ويحك وهل الدين إلا الحب؟ ألا ترى إلى قوله (١): «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» ٥ أولا- ترى قول الله لمحمد صلى الله عليه وآله: «حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ» ٦ وقال: «يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ» ٧ فقال: الدين هو الحب والحب هو الدين. (٢)

[٢٩٨] قال الله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ» ٩

الحسن بن محمد الطوسي في (مجالسه)، عن أبيه، عن (القاسم بن سهل بن الوكيل) (٣)، عن ظفر بن حمدون، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري، عن عبد الله

ص: ١٤

١- (٤) في المحاسن: «إلى قوله الله».

٢- (٨) المحاسن ١: ٤٠٩، ح ٩٣١، الوسائل ١٦: ١٧١، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ١٥ من أبواب الأمر والنهي ح ١٧.

٣- (١٠) في أمالي الطوسي: «أبي القاسم علي بن شبل بن أسد الوكيل» بدل «القاسم بن سهل بن الوكيل».

بن حمّاد الأنصاري، عن عمرو بن شمر، عن يعقوب بن ميثم التميمي مولى علي بن الحسين عليه السلام قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام فقلت له: (١) إني وجدت في كتب أبي أن علياً عليه السلام (قال لأبي: يا ميثم) (٢) أحب حبيب آل محمد وإن كان فاسقاً زانياً، وأبغض مبغض آل محمد وإن كان صوّاماً قوّاماً، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يقول: «إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية» ٣ ثم التفت إلي وقال: هم والله أنت وشيعتك، (٣) وميعادك وميعادهم الحوض غداً غزاً محجلين (٤) متوجين، فقال أبو جعفر عليه السلام: هكذا هو عندنا (٥) في كتاب علي عليه السلام. (٦)

[٢٩٩] قال الله عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة» ٨

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن عبد الله بن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن لي أهل بيت وهم يسمعون مني: أفأدعوهم إلى هذا الأمر؟ فقال (٧):

نعم، إن الله يقول في كتابه: «يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة» ١٠.١١

ص: ١٥

١- (١) في أمالي الطوسي زياده: «جعلت فداك يا بن رسول الله».

٢- (٢) في أمالي الطوسي: «قال لأبي ميثم» بدل «قال لأبي: يا ميثم».

٣- (٣) في أمالي الطوسي زياده: «يا علي».

٤- (٤) في أمالي الطوسي زياده: «مكتحلين».

٥- (٥) في أمالي الطوسي: «عياناً» بدل «عندنا».

٦- (٦) (٧) أمالي الطوسي: ٤٠٥، ح ٩٠٩، المجلس الرابع عشر، الوسائل ١٦: ١٨٢، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ١٧ من أبواب الأمر والنهي ح ١٩.

٧- (٨) في المحاسن: «قال».

قال العلامة المجلسي: «قوا» ١ أى: احفظوا واحرسوا وامنعوا «أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا» ٢ أى: قوا أنفسكم النار بالصبر على طاعة الله وعن معصيته وعن اتباع الشهوات، وقوا أهليكم النار بدعائهم إلى طاعة الله، وتعليمهم الفرائض ونهيمهم عن القبائح وحثهم على أفعال الخير «وَقُودَهَا النَّاسُ وَ الْحِجَارَةُ» ٣ قيل:

أى: حجاره الكبريت، لأنها تزيد فى قوه النار، وقيل: الأحجار المعبوده وتدل الآيه والخبر على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وعلى أن الأقارب من الزوجه والمماليك، والوالدين، والأولاد، وسائر القربات مقدمون فى ذلك على الأجانب. (١)

[٣٠٠] قال الله عز وجل: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» ٥ قال الله عز وجل: «أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» ٦

وعنه (محمد بن يحيى)، عن أحمد (٢)، عن ابن فضال، عن علي بن عقبه، عن أبيه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: اجعلوا أمركم هذا لله و لا تجعلوه للناس، فإنه ما كان لله فهو لله وما كان للناس فلا يصعد إلى السماء، ولا تخاصموا بدينكم (٣) فإن المخاصمه ممرضه للقلب، إن الله عز وجل قال لنبىه صلى الله عليه وآله: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ

١- (٤) مرآه العقول ٩: ١٥٣.

٢- (٧) فى الكافى: «أحمد بن محمد بن عيسى».

٣- (٨) فى الكافى زياده: «الناس».

أَحْبَبْتُ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۝ ١ وقال: «أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۝ ٢ ذرُوا النَّاسَ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ النَّاسِ، وَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَعَلَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا سِوَاءَهُ، وَإِنِّي (١) سَمِعْتُ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِذَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَىٰ عَبْدٍ أَنْ يَدْخُلَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ كَانَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّيْرِ إِلَىٰ وَكْرِهِ. (٢)»

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن موثق، (اجعلوا أمركم هذا) أي: دينكم ودعوتكم الناس إليه، (لله) بأن تدعو الناس إليه في مقام تعلمون رضي الله فيه، ولا- تدعوا في مقام التقية، فإنه نهى الله عنه (ولا- تجعلوه للناس) بإظهار الفضل وحب الغلبه على الخصم والعصبيه فتدعوهم في مقام التقية أيضاً فيعود ضرره عليكم وعلينا (فإنه ما كان لله) أي: خالصاً لوجهه تعالى، (فهو لله) أي: يقبله الله ويثيب عليه، أو ما كان لله في الدنيا فهو لله في الآخرة، ومآلهما واحد، (فلا يصعد إلى السماء) أي: لا يقبل، إشاره إلى قوله تعالى: «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ۝ ٥»

(ولا تخاصموا بدينكم) أي: لا تجادلوا مجادله يكون غرضكم فيها المغالبه والمعانده بإلقاء الشبهات الفاسده لا ظهور الحق، فإن المخاصمه على هذا الوجه يمرض القلب بالشك والشبهه والأغراض الباطله، وإن كان غرضكم إجبارهم على الهدايه، فإنها ليست بيدكم كما قال تعالى لنبية: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ

ص: ١٧

١- (٣) في الكافي: «وإئني».

٢- (٤) الكافي ٢: ٢١٣، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٤، الوسائل ١٦: ١٩٠، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ٢١ من أبواب الأمر والنهي، ح ٤، وقال في هامشه: فيه ذم تقليد غير المعصوم في رأيه لا في روايته. (منه قدس سره)

وقوله عليه السلام: (ذروا الناس) يحتمل أن يكون المراد به أن غرضكم من المجادله إن كان ظهور الحق لكم، فلا حاجة لكم إلى ذلك، فإنَّ حَقِّيتكم أظهر من ذلك، فإنَّكم أخذتم دينكم عن الله بالآيات المحكمات، وعن رسول الله بالأخبار المتواتره من الجانبين، وعن عليّ عليه السلام المقبول من الطرفين، وهم أخذوا من الأخبار الموضوعه المنتميه إلى النواصب والمعاندین والشبهات الواهيه التي تظهر بأدنى تأمل بطلانها، ولا سواء مأخذكم ومأخذهم، ووكر الطائر عشّه. (١)

[٣٠١] قال الله عزّ وجلّ: «وَ أَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى» ٤

وعن عليّ بن أحمد بن عمران، (٢) عن محمّد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن سليمان، عن عبد الله بن محمّد (٣)، عن بعض أصحابنا، عن زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنَّ الناس قبلنا قد أكثروا في الصِّفّه، فما تقول؟ قال: مكروه، أما تسمع الله (٤) يقول: «وَ أَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى» تكلموا فيما دون ذلك. (٥)

[٣٠٢] قال الله عزّ وجلّ: «وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ» ٩

وعن عاصم الحنّاط، عن أبي عبيده الحدّاء قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: (يا أبا

ص: ١٨

١- (٣) مرآه العقول ٩: ١٥٥ وراجع كتاب الوافي: ١: ٥٦٤.

٢- (٥) في التوحيد: «عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق» بدل «عليّ بن أحمد بن عمران».

٣- (٦) في التوحيد زياده: «عن علي بن حسان الواسطي».

٤- (٧) في التوحيد زياده: «عزّ وجلّ».

٥- (٨) التوحيد: ٤٥٧، ب ٦٧ باب النهي عن الكلام و...، ح ١٨؛ الوسائل ١٦: ١٩٩، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب

٢٣ من أبواب الأمر والنهي ح ٢٠، وراجع: ١٩٣ ح ١.

عبيده(١) إِيَّاكَ وَأَصْحَابَ الْكَلَامِ وَالْخُصُومَاتِ وَمَجَالِسَتِهِمْ، فَإِنَّهُمْ تَرَكَوْا مَا أَمَرُوا بِعَلْمِهِ، وَتَكَلَّفُوا مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِعَلْمِهِ، حَتَّى تَكَلَّفُوا عِلْمَ السَّمَاءِ، يَا أَبَا عَبِيدَةَ خَالَطَ النَّاسَ بِأَخْلَاقِهِمْ (وزايلهم بأعمالهم)(٢)، يَا أَبَا عَبِيدَةَ إِنَّا لَا نَعُدُّ الرَّجُلَ فُقَيْهًا(٣) حَتَّى يَعْرِفَ لِحْنَ الْقَوْلِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ(٤): «وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ» ٥.٦

[٣٠٣] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً» ٧

مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودِ الْعِيَّاشِيِّ فِي (تَفْسِيرِهِ) عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ(٥)، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا تَقِيَهُ لَهُ، وَيَقُولُ: قَالَ اللَّهُ: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً» ٩.١٠

[٣٠٤] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَيُّتُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» ١١ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنِّي سَقِيمٌ» ١٢

وَعَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى،

ص: ١٩

١- (١) فِي كَشْفِ الْمُحِبِّجَةِ: «وَأَنَا عِنْدَهُ» بَدَلَ «يَا أَبَا عَبِيدَةَ».

٢- (٢) فِي كَشْفِ الْمُحِبِّجَةِ: «وَزَاوَلَهُمْ فِي أَعْمَالِهِمْ».

٣- (٣) فِي كَشْفِ الْمُحِبِّجَةِ زِيَادَةٌ: «عَالِمًا».

٤- (٤) فِي كَشْفِ الْمُحِبِّجَةِ زِيَادَةٌ: «عَزَّ وَجَلَّ».

٥- (٥) فِي تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: «الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ».

عن سماعه، عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: التقية من دين الله، قلت: من دين الله؟ قال: إى والله من دين الله، ولقد (١) قال يوسف: «أَيُّهَا الْعَبْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» ٢ والله ما كانوا سرقوا شيئاً، ولقد قال إبراهيم: «إِنِّي سَاقِطٌ» ٣ والله ما كان سقيماً. (٢)

*شرح الحديث:

قال العلماء المجلسي: قوله: (من دين الله) أى: من دين الله الذى أمر عباده بالتمسك به فى كل مله، لأن أكثر الخلق فى كل عصر لَمَّا كانوا من أهل البدع، شرع الله التقية فى الأقوال والأفعال والسكوت عن الحق لخلص عباده عند الخوف، حفظاً لنفوسهم ودمائهم وأعراضهم وأموالهم، وإبقاءً لدينه الحق، ولولا التقية بطل دينه بالكليه وانقرض أهله لاستيلاء أهل الجور، والتقية إنما هى فى الأعمال لا العقائد، لأنها من الأسرار التى لا يعلمها إلا أعلم الغيوب.

واستشهد عليه السلام لجواز التقية بالآيه الكريمة حيث قال: (ولقد قال يوسف) نسب القول إلى يوسف باعتبار أنه امر به، والفعل ينسب إلى الأمر كما ينسب إلى الفاعل، والعبير بالكسر القافله مؤنثه وهذا القول مع أنهم لم يسرقوا السقايه ليس بكذب، لأنه كان لمصلحه وهى حبس أخيه عنده بأمر الله، مع عدم علم القوم بأنه عليه السلام أخوهم، مع ما فيه من التوريه المجوزه عند المصلحه التى خرج بها عن الكذب، باعتبار أن صورتهم وحالتهم شبيهه بحال السراق بعد ظهور السقايه عندهم، أو بإرادته أنهم سرقوا يوسف من أبيه كما ورد فى الخبر.

ص: ٢٠

١- (١) فى المحاسن: «وقد».

٢- (٤) الكافى ٢: ٢١٧، كتاب الإيمان والكفر، باب التقية، ح ٣، ورواه البرقى بإسناده، عن عثمان بن عيسى مثله فى المحاسن ١: ٤٠٢، ح ٩٠٧، الوسائل ١٦: ٢١٥، كتاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ب ٢٥ من أبواب الأمر والنهى ح ٤، وراجع: ٢٠٨، ب ٢٤ ح ١٨ و: ٢٠٩ ح ١٩.

وكذا قول إبراهيم عليه السلام «إِنِّي سَقِيمٌ» ١ ولم يكن سقيماً، لمصلحه، فإنه أراد التخلف عن القوم لكسر الأصنام، فتعلل بذلك وأراد أنه سقيم القلب بما يرى من القوم من عبادة الأصنام، أو لما علم من شهادة الحسين عليه السلام كما مر، أو أراد أنه في معرض السقم والبلايا، وكأنّ الاستشهاد بالآيتين على التنظير لرفع الاستبعاد عن جواز التقيّه، بأنه إذا جاز ما ظاهره الكذب لبعض المصالح التي لم تصل إلى حدّ الضروره، فجواز إظهار خلاف الواقع قولاً وفعلاً عند خوف الضرر العظيم أولى، أو المراد بالتقيّه ما يشمل تلك الأمور أيضاً. (١)

[٣٠٥] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» ٣

وعن محمّد بن عليّ بن بشّار، عن عليّ بن إبراهيم القطّان، عن محمّد بن عبد الله الحضرميّ، عن أحمد بن بكر، عن محمّد بن مصعب، عن حمّاد بن سلمه، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله طاعه السّلطان واجبهً ومن ترك طاعه السّلطان فقد ترك طاعه الله عزّ وجلّ ودخل في نهيه إنّ الله عزّ وجلّ يقول:

«وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» ٤.

ص: ٢١

١- (٢) مرآة العقول ٩: ١٦٧، وراجع شرح اصول الكافي ٩: ١١٠-١١١.

[٣٠٦] قال الله عز وجل: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ» ١

محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره) عن أبي بكر الحضرمي (١)، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - أنه قيل له (٢):
مَدَّ الرِّقَابَ أَحَبَّ إِلَيْكَ أَمْ الْبِرَاءَةَ مِنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: الرَّخِصَةَ أَحَبَّ إِلَيَّ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (٣) فِي عَمَّارٍ:
«إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ» ٥.٦

[٣٠٧] قال الله عز وجل: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ» ٧

وبالإسناد (عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد)، عن عثمان بن عيسى، عن محمد بن عجلان (قال: سمعت أبا عبد
الله عليه السلام يقول) (٤): إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (٥) عَيَّرَ قَوْمًا (٦) بِالْإِذَاعَةِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (٧): «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ
الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ» ١٢ فَيَأْتِيكُمْ وَالْإِذَاعَةُ. (٨)

ص: ٢٢

-
- ١- (٢) ليس في تفسير العياشي: «الحضرمي».
 - ٢- (٣) في تفسير العياشي: «فقال بعضنا» بدل «قيل له».
 - ٣- (٤) ليس في تفسير العياشي: «عز وجل».
 - ٤- (٨) في المحاسن: «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».
 - ٥- (٩) ليس في المحاسن: «عز وجل».
 - ٦- (١٠) في الكافي: «أقواماً» بدل «قوماً».
 - ٧- (١١) في المحاسن: «فقال» بدل «في قوله عز وجل».
 - ٨- (١٣) الكافي ٢: ٣٦٩، كتاب الإيمان والكفر، باب الإذاعة، ح ١، ورواه البرقي بإسناده، عن عثمان بن عيسى مثله في المحاسن ١: ٣٩٩، ح ٨٩٧، الوسائل ١٦: ٢٤٩، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ٣٤، من أبواب الأمر والنهي ح ٧.

قال العلامة المجلسي: ويقال: ذاع الخبر يذيع ذيعاً، أى: انتشر، وأذاعه غيره، أى: أفشاه «وَ إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ» ١ قال البيضاوي: أى: ممّا يوجب الأمن أو الخوف «أذاعوا به» ٢ أى: أفشوه، كان يفعله قوم من ضعفه المسلمين إذا بلغهم خبر عن سرايا رسول الله صلى الله عليه وآله أو أخبرهم الرسول بما أوحى إليه من وعد بالظفر أو تخويف من الكفره أذاعوا، لعدم حزمهم، وكانت إذاعتهم مفسده، والباء مزيده، أو لتضمن الإذاعه معنى التحدّث. «وَلَوْ رَدُّوهُ» ٣ أى: ردّوا ذلك الخبر «إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أَوْلَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ» ٤ أى: إلى رأيه ورأى كبار الصحابه البصراء بالأمر، أو الأمراء «لَعَلِمَهُ» ٥ أى: لعلمه على أى وجه يذكر «الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ٦ أى: يستخرجون تديره بتجاربههم وأنظارهم.

وقيل: كانوا يسمعون أراجيف المنافقين فيذيعونها فيعود وبالأعلى المسلمين، ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم حتى سمعوه منهم ويعرفوا أنه هل يذاع لعلم ذلك من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول وأولى الأمر أى: يستخرجون علمه من جهتهم، انتهى.

وفى الأخبار أنّ أولى الأمر الأئمة عليهم السلام وعلى أى حال تدلّ الآية على ذمّ إذاعه ما فى إفشائه مفسده، والغرض التحذير عن إفشاء أسرار الأئمة عليهم السلام عند المخالفين، فيصير مفسده وضرراً على الأئمة وعلى المؤمنين، ويمكن شموله لافشاء بعض غوامض العلوم التي لاتدرکها عقول عامّة الخلق، كما مرّ فى باب الكتمان. (١)

[٣٠٨] قال الله عز وجل: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ» ١

وبالإسناد (عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى)، عن يونس، عن ابن مسكان (١)، عن إسحاق بن عمار، (عن أبي عبد الله عليه السلام وتلا هذه الآية) (٢): «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ» ٤ قال (٣): (والله ما قتلوهم بأيديهم ولا ضربوهم بأسياهم) (٤) ولكنهم (٥) سمعوا أحاديثهم فأذاعوها، فأخذوا عليها، فقتلوا فصار (٦) قتلاً واعتداءً ومعصية. (٧)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله: (وتلا)، الواو للاستئناف أو حال عن فاعل قال المذكور بعدها، أو عن فاعل روى المقدر، أو للعطف على جملة أخرى تركها الراوي «ذَلِكَ» ١٠ إشاره إلى ما سبق من ضرب الذلّة والمسكنه، والبوء بالغضب «بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ» (٨) أى: بالمعجزات أو آيات الكتب المنزله «وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ» (٩) كشعياً ويحيى وزكريا وغيرهم.

ص: ٢٤

١- (٢) فى الكافى والمحاسن: «عن ابن سنان» بدل «عن ابن مسكان».

٢- (٣) فى المحاسن: «قال: تلا أبو عبدالله عليه السلام هذه الآية» بدل «عن أبي عبدالله عليه السلام وتلا هذه الآية».

٣- (٥) فى المحاسن: «فقال».

٤- (٦) فى المحاسن: «والله ما ضربوهم بأيديهم، ولا قتلوهم بأسياهم».

٥- (٧) فى المحاسن: «ولكن».

٦- (٨) فى المحاسن زياده: «ذلك».

٧- (٩) الكافى ٢: ٣٧١، كتاب الإيمان والكفر، باب الإذاعه، ح ٦، ورواه البرقى بإسناده عن ابن سنان، عن إسحاق بن عمار نحوه

فى المحاسن ١: ٣٩٩، ح ٨٩٥، الوسائل ١٦: ٢٥١، كتاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ب ٣٤ من أبواب الأمر والنهى ح ١٦.

٨- (١١) سورة البقره: ٦١.

٩- (١٢) سورة البقره: ٦١.

«ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا» ١ قيل: أى جرّهم العصيان والتمادى والاعتداء فيه إلى الكفر بالآيات وقتل النبيين، فإنّ صغار المعاصى سبب يؤدّى إلى ارتكاب كبارها.

قال: (والله ما قتلوهم)، هذا يحتمل وجوهاً:

الأول: أنّ قتل الأنبياء لم يصدر من اليهود بل من غيرهم من الفراعنة، ولكنّ اليهود لما تسبّبوا إلى ذلك بإفشاء أسرارهم نسب ذلك إليهم.

الثانى: أنّه تعالى نسب إلى جميع اليهود أو آباء المخاطبين القتل ولم يصدر ذلك من جميعهم، وإنّما صدر من بعضهم، وإنّما نسب إلى الجميع لذلك، فقوله: (ما قتلوهم)، أى: جميعاً.

الثالث: أن يكون المراد فى هذه الآية غير القتاتلين، وعلى التقادير يمكن أن يكون المراد بغير الحقّ ، أى: بسبب أمر غير حقّ ، وهو ذكرهم الأحاديث فى غير موضعها، فالباء للآله، وقوله تعالى: «ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا» ٢ يمكن أن يراد به أنّ ذلك القتل أو نسبه إليهم بسبب أنّهم عصوا واعتدوا فى ترك التقيّة، كما قال عليه السلام، فصار أى: الإذاعه قتلاً واعتداءً ومعصيةً ، وهذا التفسير أشدّ انطباقاً على الآية من تفسير سائر المفسّرين. (١)

[٣٠٩] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ» ٤

علّى بن إبراهيم فى (تفسيره) عن أبيه، عن مسعده بن صدقه، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: (٢) سئل عن قول النبيّ صلى الله عليه وآله: إنّ الشّرك أخفى من ديب النّمل على

ص: ٢٥

١- (٣) مرآة العقول ١١: ٦٣.

٢- (٥) فى تفسير القمى زياده: «إنّه».

صفاه سوداء فى ليله ظلماء، قال (١): كان المؤمنون يسبون ما يعبد المشركون من دون الله، وكان المشركون يسبون ما يعبد المؤمنون، فنهى الله (٢) عن سب آلهتهم لكى لا- يسب الكفار إله المؤمنين فيكون (٣) المؤمنون قد أشركوا بالله من حيث لا يعلمون فقال: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ» ٤.٥

[٣١٠] قال الله عز وجل: «فَقَطَّعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ٦

محمد بن على بن الحسين، عن أبيه، عن سعد، عن القاسم بن محمد، عن المنقرى، عن فضيل بن عياض، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: من الورع من الناس؟ قال (٤): الذى يتورع عن محارم الله، (ويجتنب هؤلاء) (٥)، فإذا (٦) لم يتق الشبهات وقع فى الحرام وهو لا- يعرفه، وإذا رأى المنكر ولم (٧) ينكره وهو يقوى (٨) عليه فقد أحب أن يعصى الله، (٩) ومن أحب أن يعصى الله فقد بارز الله بالعداوه، ومن أحب بقاء الظالمين فقد أحب أن يعصى الله، إن الله تبارك وتعالى

ص: ٢٦

١- (١) فى تفسير القمى: «فقال».

٢- (٢) فى تفسير القمى زياده: «المؤمنين».

٣- (٣) فى تفسير القمى: «فيكونوا».

٤- (٧) فى المعانى وتفسير القمى: «فقال».

٥- (٨) فى تفسير القمى: «ويجتنب الشبهات» بدل «ويجتنب هؤلاء».

٦- (٩) فى المعانى وتفسير القمى: «وإذا».

٧- (١٠) فى المعانى: «فلم».

٨- (١١) فى تفسير القمى: «يقدر» بدل «يقوى».

٩- (١٢) فى تفسير القمى زياده: «اختياراً».

حمد نفسه على إهلاك الظالمين (١) فقال (٢): «فَقَطَعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ٣.٤

[٣١١] قال الله عز وجل: «وَ إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ» ٥

ورواه علي بن إبراهيم في (تفسيره)، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى بن أعين قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس في مجلس يسب فيه إمام، أو يفتاب فيه مؤمن (٣)، إن الله يقول في كتابه:

«وَ إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ» ٧.٨

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث مجهول بعد الأعلى، وقد يعد حسناً لمدح فيه رواه نفسه.

(فلا يجلس) بالجزم أو الرفع، وكأنه إشاره إلى قوله تعالى: «لَا تَجِدُ قَوْماً

ص: ٢٧

١- (١) في المعاني: «الظلمه» بدل «الظالمين».

٢- (٢) في تفسير القمّي: «قال».

٣- (٦) في تفسير القمّي: «مسلم» بدل «مؤمن».

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۝ ۱ وفيه زجر عظيم عن استماع غيبه المؤمن حيث عادله بانتقاص الإمام، يقال: فلان ينتقص فلاناً، أى:

يقع فيه ويذمه. (١)

[٣١٢] قال الله عز وجل: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ» ٣ قال الله عز وجل: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَيْثُ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَاعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي آيَاتِنَا فَاعْرِضْ ۗ» ٤ قال الله عز وجل: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ ۗ» ٥

وعن الحسين بن محمد، عن علي بن محمد بن سعد، عن محمد بن مسلم، عن إسحاق بن موسى، عن أخيه وعمه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ثلاثة مجالس يمقتها الله، ويرسل نقمته على أهلها، فلا تقاعدوهم ولا تجالسوهم: مجلساً فيه من يصف لسانه كذباً في فتياه، ومجلساً ذكر أعدائنا فيه حديثاً وذكرنا فيه رث، ومجلساً فيه من يصد عنا وأنت تعلم (٢)، ثم تلا أبو عبد الله عليه السلام ثلاث آيات من كتاب الله، كأنما كن في فيه أو قال في كفه: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ» ٧؛ «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَاعْرِضْ

ص: ٢٨

١- (٢) مرآة العقول ١١: ٩٠.

٢- (٤) في الكافي زياده: «قال».

عَنْهُمْ حَتَّى يُخَوِّضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ١؛ «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتُرُوا عَلَيَّ اللَّهُ الْكُذِبَ

٢.٣»

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: كأن المراد بالأخ الرضا عليه السلام، لأن الشيخ عدّ إسحاق من أصحابه عليه السلام، وبالعمّ علي بن جعفر، وكأنه كان عن أبي عبد الله عليه السلام فظن الرواه أنه زائد فأسقطوه، وإن أمكن روايه علي بن جعفر عن أبيه، والرضا عليه السلام لا يحتاج إلى الواسطه في الروايه، والمراد بالنقمه: إما العقوبه الدنيويّه أو اللعنه، والحكم باستحقاق العقوبه الأخرويّه.

وقوله: (ولا- تجالسوهم) إمّا تأكيد لقوله: (فلا تقاعدوهم)، أو المراد بالمقاعده مطلق القعود مع المرء، وبالمجالسه الجلوس معه على وجه المواءه والمصاحبه والمؤانسه، كما يقال فلان أنيسه وجليسه، فيكون ترقياً من الأدون إلى الأعلى كما هو عادة العرب، وعليه جرى قوله تعالى: «وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ» ٤ وقوله سبحانه: «لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ» ٥.

ويحتمل العكس أيضاً بأن يكون المراد بالمقاعده من يلزم القعود كقوله تعالى: «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ» ٦ أو يكون المراد بأحدهما حقيقه المقاعده، وبالأخرى مطلق المصاحبه.

وقد ذكروا وجوهاً من الفرق بين القعود والجلوس، لكن مناسبتة لهذا المقام

ص: ٢٩

محلّ تأمل، وإن أمكن تحصيلها بتكّلف. قال فى المصباح: الجلوس غير القعود، فالجلوس هو الانتقال من سفل إلى علوّ، والقعود هو الانتقال من علوّ إلى سفل، فعلى الأوّل يقال لمن هو نائم أو ساجد إجلس، وعلى الثانى لمن هو قائم اقعّد، وقد يكون جلس بمعنى قعد متربّعاً، وقد يفارقه، ومنه جلس بين شعبها أى:

حصل وتمكّن، إذ لا يسمّى هذا قعوداً، فإنّ الرجل حينئذ يكون معتمداً على أعضائه الأربع، ويقال: جلس متكئاً، ولا يقال قعد متكئاً بمعنى الاعتماد على أحد الجانبين.

وقال الفارابى وجماعه: الجلوس نقيض القيام فهو أعمّ من القعود، وقد يستعملان بمعنى الكون والحصول، فيكونان بمعنى واحد، ومنه يقال: جلس متربّعاً، وقعد متربّعاً، والجلس من يجالسك، فعيل بمعنى فاعل.

(فى فيتاه) قيل: فى للتعليل، ونحو قوله: «فذلِكَ الَّذِي لُمْتَنِّي فِيهِ» ١ وقال الجوهري: الرثّ الشىء البالى، وقال: صدّعه صدوداً أعرض، وصدّه عن الأمر صدّاً منعه وصرفه عنه، والمراد بمن يصدّ عنهم أعمّ من ذلك المجلس وغيره، لقوله: (وأنت تعلم)، أى: وأنت تعلم أنّه ممّن يصدّ عنّا، فإن لم تعلم فلا حرج عليك فى مجالسته.

(قال ثمّ تلا) الضمير فى قال هنا وفيما سيأتى راجع إلى كلّ من الأخ والعمّ، ولذلك تكلف بعضهم وقال: الأخ والعمّ واحد، والمراد الأخ الرضاعى ولا يخفى بعده، (أو قال كفّه) الترديد من الراوى أى: أو قال مكان فى فيه فى كفّه، وعلى التقديرين الغرض التعجّب من سرعه الاستشهاد بالآيات بلا تفكّر وتأمل.

وترتيب الآيات على خلاف ترتيب المطالب، فالآية الثالثه للكذب فى الفتيا، والأولى للثانى، إذ قد ورد فى الأخبار أنّ المراد بسبّ الله سبّ أولياء الله، وإذا

جلس مجلساً يذكر فيه أعداء الله، فإمّا أن يسكت فيكون مداهنًا أو يتعرّض لهم فيدخل تحت الآية، وسيأتى فى الروضه فى حديث طويل عن الصادق عليه السلام:

وجاملوا الناس ولا تحملوهم على رقابكم تجمعوا مع ذلك طاعه ربكم، وإياكم وسب أعداء الله حيث يسمعونكم فيسبوا الله عدواً بغير علم، وقد ينبغى لكم أن تعلموا حدّ سبهم لله، كيف هو أنّه من سب أولياء الله فقد انتهك سب الله، ومن أظلم عند الله ممّن استسب لله ولأوليائه، فمهلاً مهلاً، فاتبعوا أمر الله ولا حول ولا قوه إلّا بالله.

و روى العياشى عنه عليه السلام: أنّه سئل عن هذه الآية ؟ فقال: رأيت أحداً يسب الله ؟ فقال: لا وكيف ؟ قال: من سب ولّى الله فقد سب الله.

و فى الاعتقادات عنه عليه السلام أنّه قيل له: إنّنا نرى فى المسجد رجلاً يعلن بسب أعدائكم ويسبهم ؟ فقال: ما له لعنه الله، تعرّض بنا، قال الله: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ» ١ الآية، قال: وقال الصادق عليه السلام فى تفسير هذه الآية: لا تسبّوهم فإنهم يسبّوا عليكم، وقال: من سب ولّى الله فقد سب الله.

قال النبىّ صلى الله عليه وآله لعلّى عليه السلام: من سبّك فقد سبّنى، ومن سبّنى فقد سبّ الله، ومن سبّ الله فقد كبه الله على منخريه فى النار.

والآيه الثانيه للمطلب الثالث، إذ قد ورد فى الأخبار أنّ المراد بالآيات الأئمه عليهم السلام، وروى على بن إبراهيم عن النبىّ صلى الله عليه وآله، قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس فى مجلس يسبّ فيه إمام أو يغتاب فيه مسلم، إن الله تعالى يقول فى كتابه: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فى آياتِنَا» ٢ الآية، وقيل:

الأولى للثالث، والثانيه للثانى، وقال: الخوض فى شىء الطعن فيه، كما قال

تعالى: «وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ» ١؛ ولنرجع إلى تفسير الآيات على قول المفسرين: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ» ٢، قالوا، أى: لا تذكروا آلهتهم التى يعبدونها فيها من القبائح، «فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا» ٣ أى: تجاوزاً عن الحق إلى الباطل «بِغَيْرِ عِلْمٍ» ٤، أى: على جهاله بالله وما يجب أن يذكر به.

وأقول: على تأويلهم عليهم السلام يحتمل أن يكون المعنى بغير علم: أن سب أولياء الله سب لله.

«وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا» ٥ قالوا: أى بالتكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها «فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ» ٦ أى: فلا تجالسهم وقم عنهم «حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ» ٧ قيل: أعاد الضمير على معنى الآيات، لأنها القرآن، وقيل فى قوله: «فى آياتنا» ٨ حذف مضاف، أى: حديث آياتنا بقرينه قوله: فى حديث غيره، وقال بعد ذلك: «وَإِمَّا يُنَسِّبَنَّكَ الشَّيْطَانُ» ٩ بأن يشغلك بوسوسته حتى تنسى النهى «فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى» ١٠ أى: بعد أن تذكره «مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» ١١ أى: معهم بوضع الظاهر موضع المضمرة، دلالة على أنهم ظلموا بوضع التكذيب والاستهزاء موضع التصديق والاستعظام.

«وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ» ١٢ قيل: اللام للتعليل ومتعلق بالنهى عنه فى «لا تقولوا»، وما مصدرية. قال البيضاوى: انتصاب الكذب بلا تقولوا و «هذا حلالٌ وَ هذا حرامٌ» ١٣ بدل منه أو متعلق بتصف على إرادته القول، أى: لا تقولوا الكذب لما تصف ألسنتكم فتقولوا هذا حلال وهذا حرام، أو مفعول لا تقولوا، أو الكذب منتصب بتصف، وما مصدرية أى: لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لوصف

ألسنتكم الكذب، أى: لا تحزّموا ولا تحلّوا بمجرد قول تنطق به ألسنتكم من غير دليل.

ووصف ألسنتهم الكذب مبالغه فى وصف كلامهم بالكذب، كأنّ حقيقه الكذب كانت مجهوله، وألسنتهم تصفها وتعرفها بكلامهم، هذا ولذلك عدّ من فصيح الكلام كقولهم وجهها يصف الجمال، وعينها تصف السحر.

«لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ» ١ تعليل لا يتضمّن الغرض كما فى قوله «لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» ٢.٣

[٣١٣] قال الله عزّ وجلّ: «الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بَقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالذِّى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» ٤

وعن معمر بن عمر (١) قال (٢): قال أبو عبد الله عليه السلام: لعن الله القدرية، لعن الله الحرورية، لعن الله المرجئة، لعن الله المرجئة، قلت (٣) كيف لعنت هؤلاء مرّه، ولعنت هؤلاء مرّتين؟ فقال: إنّ هؤلاء زعموا أنّ الذين قتلونا كانوا (٤) مؤمنين، فثيابهم ملطّخه بدمائنا إلى يوم القيامة، أما تسمع لقول الله: «الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا - إلى قوله - فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» ٩ قال: وكان (٥) بين الذين

ص: ٣٣

١- (٥) فى تفسير العياشى: «عمر بن معمر».

٢- (٦) ليس فى تفسير العياشى: «قال».

٣- (٧) فى تفسير العياشى زياده: «له جعلت فداك».

٤- (٨) ليس فى تفسير العياشى: «كانوا».

٥- (١٠) فى تفسير العياشى: «فكان».

خوطبوا بهذا القول وبين القاتلين خمسمائه عام، فسماهم الله قاتلين برضاهم بما صنع أولئك. (١)

[٣١٤] قال الله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» ٢ قال الله عز وجل: «فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ» ٣

محمد بن علي بن الحسين في (معاني الأخبار) عن أحمد بن الحسن القطان، عن أحمد بن يحيى بن زكريا، عن بكر بن عبد الله بن حبيب، عن تميم بن بهلول، عن أبيه، عن عبد الله بن الفضيل، عن أبيه، عن أبي خالد الكابلي قال (٢): سمعت زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام يقول: الذنوب التي تغتير النعم: البغي على الناس، والزوال عن العادة في الخير، واصطناع المعروف، وكفران النعم، وترك الشكر، قال الله تعالى (٣): «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» ٤.

والذنوب التي تورث الندم: قتل النفس التي حرم الله، قال الله تعالى (٤) في قصه قابيل حين قتل أخاه هاويل فعجز عن دفعه (٥): «فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ» ٩ وترك صله القرابه حتى يستغنوا، وترك الصلاه حتى يخرج وقتها، وترك الوصيه ورد المظالم، ومنع الزكاه حتى يحضر الموت وينغلق اللسان.

ص: ٣٤

١- (١) تفسير العياشي ١: ٢٠٨، ح ١٦٣، الوسائل ١٦: ٢٤٨، كتاب الأمر بالعرف والنهي عن المنكر، ب ٣٩ من أبواب الأمر والنهي ح ٤.

٢- (٤) في المعاني: «يقول».

٣- (٥) في المعاني: «عز وجل».

٤- (٧) في المعاني زياده الآيه الشريفه: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ» الآيه من سوره الإسراء: ٣٣. وفيه زياده: «وقال الله عز وجل».

٥- (٨) في المعاني زياده: «فسوّلت له نفسه قتل أخيه فقتله».

والذنوب التي تنزل النقم: عصيان العارف بالبغي والتطاول على الناس، والاستهزاء بهم، والسخرية منهم.

والذنوب التي تدفع القسم: إظهار الافتقار، والثوم عن العتمه، وعن صلاه الغداه واستحقار النعم، وشكوى المعبود عز وجل .

والذنوب التي تهتك العصم: شرب الخمر، واللعب بالقمار، وتعاطى ما يضحك الناس من اللغو والمزاح، وذكر عيوب الناس، ومجالسه أهل الزيب.

والذنوب التي تنزل البلاء ترك إغاثة الملهوف، وترك معاونه المظلوم، وتضييع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والذنوب التي تدل (١) الأعداء: المجاهره بالظلم، وإعلان الفجور، وإباحه المحظور، وعصيان الأخيار، والانطباع (٢) للأشرار.

والذنوب التي تعجل الفناء: قطيعه الرحم، واليمين الفاجره، والأقوال الكاذبه، والزنا، وسد طريق (٣) المسلمين، وأدعاء الإمامه بغير حق .

والذنوب التي تقطع الرجاء: اليأس من روح الله، والقنوط من رحمه الله، والثقه بغير الله والتكذيب بوعد الله عز وجل .

والذنوب التي تظلم الهواء: السحر والكهانه، والإيمان بالنجوم، والتكذيب بالقدر، وعقوق الوالدين.

والذنوب التي تكشف الغطاء: الاستدانه بغير نيه الأداء، والإسراف في التفقه على الباطل، والبخل على الأهل والولد وذوى الأرحام، وسوء الخلق، وقلة الصبر، واستعمال الصجر والكسل، والاستهانه بأهل الدين.

والذنوب التي ترد الدعاء: سوء النيه، وخبث السريره، والتفاق مع الإخوان،

ص: ٣٥

١- (١) الاداله: أخذ الدوله منهم وابتاؤها اعدائهم / كما جاء معناه فى هامش معانى الأخبار: ٢٧١.

٢- (٢) فى المعانى: «الإنطباع» بدل «الانطباع».

٣- (٣) فى المعانى: «طرق».

وترك التصديق بالإجابة، وتأخير الصّيموات المفروضات حتى تذهب أوقاتها، وترك التّقرب إلى الله عزّ وجلّ بالبرّ والصّيدقه، واستعمال البذاء، والفحش في القول. والذنوب التي تحبس غيث السيّماء: جور الحكّام في القضاء، وشهادة الزّور وكتمان الشّهاده، ومنع الزّكاه والقرض والماعون، وقساوه القلب على أهل الفقر والفاقة، وظلم اليتيم والأرمله، وانتهاج السّائل وردّه بالليل. (١)

[٣١٥] قال الله عزّ وجلّ: «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ» ٢

الحسين بن سعيد في كتاب (الزّهده)، عن عثمان بن عيسى، عن عليّ بن سالم (٢) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: آية في كتاب الله مسجّله، قلت: ما هي؟ قال: (٣) «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ» ٥ جرت في (المؤمن والكافر) (٤)، والبرّ والفاجر، من صنع إليه معروف فعليه أن يكافئه به، وليست المكافأة أن يصنع كما صنع به، بل (٥) يرى مع فعله لذلك أن له الفضل المبتدأ. (٤)

[٣١٦] قال الله عزّ وجلّ: «لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَ لَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ» ٩

ص: ٣٦

-
- ١- (١) معانى الأخبار: ٢٧٠، باب معنى الذنوب التي...، ح ٢، الوسائل ١٦: ٢٨١، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ٤١ من أبواب الأمر والنهي ح ٨.
 - ٢- (٣) هو: علي بن أبي حمزه البطائني، قال النجاشي: علي بن أبي حمزه سالم (البطائني)، راجع معجم رجال، الحديث ١١: ٢١٤، الرقم (٧٨٣٢).
 - ٣- (٤) في الزهد زياده: «قول الله تبارك وتعالى في كتابه».
 - ٤- (٤) في الزهد: «الكافر والمؤمن».
 - ٥- (٧) في الزهد زياده: «حتى».
 - ٦- (٨) الزهد: ٣١، ح ٧٨، الوسائل ١٦: ٣٠٦، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ب ٧ من أبواب فعل المعروف ح ٣.

الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي، عن أبيه، عن جماعه، عن أبي المفضل، عن حنان بن بشير (١)، عن عامر بن عمران الضبي، عن محمد بن مفضل الضبي، عن أبيه، عن مالك بن أعين الجهني قال: أوصى علي بن الحسين عليه السلام بعض ولده فقال: يا بني اشكر من (٢) أنعم عليك وأنعم علي من شكرك، فإنه لا زوال للنعماء (٣) إذا شكرت (٤) ولا بقاء لها إذا كفرت (٥)، والشاكر بشكره أسعد منه بالنعمه التي وجب عليها (٦) الشكر (٧) وتلا (٨): «لَيْسَ شَكَرُكُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَ لَيْسَ كَفْرُكُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ» ٩.١٠

أبواب فعل المعروف

٣[٣١٧] قال الله عز وجل: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» ١١

وعنهم (عدّه من أصحابنا) عن سهل، عن الحسن بن محبوب، عن يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صعد رسول الله صلى الله عليه وآله المنبر ذات يوم فحمد الله وأثنى عليه (٩) ثم قال: أيها الناس ليبلغ الشاهد منكم الغائب،

ص: ٣٧

- ١- (١) في أمالي الطوسي: «أبو بشر حيان بن بشر الأسدي».
- ٢- (٢) في أمالي الطوسي: «فيما» بدل «من».
- ٣- (٣) في أمالي الطوسي: «للنعمه» بدل «للنعماء».
- ٤- (٤) في أمالي الطوسي زياده: «عليها».
- ٥- (٥) في أمالي الطوسي: «كفرتها» بدل «كفرت».
- ٦- (٦) في أمالي الطوسي: «عليه».
- ٧- (٧) في أمالي الطوسي زياده: «بها».
- ٨- (٨) في أمالي الطوسي زياده: «قول الله تعالى».
- ٩- (١٢) في الكافي والفقيه زياده: «وصلّى على أنبيائه» في الكافي: «صلّى الله عليهم» وفي الفقيه: «عليهم السلام».

ألا و(١) من أنظر معسراً كان له على الله عز وجل في كل يوم(٢) صدقته بمثل ماله حتى يستوفيه، ثم (٣) قال أبو عبد الله عليه السلام(٤): «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرِهِ وَ أَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» ٥ إنه معسرٌ فتصدقوا عليه بما لكم عليه فهو خيرٌ لكم.(٥)

*شرح الحديث:

قال المولى المجلسى: (صعد رسول الله صلى الله عليه و آله المنبر) رواه الكليني مسنداً عن أبي عبد الله عنه صلى الله عليه و آله، (ذات يوم) أى: فى يوم من الأيام (وقال أبو عبد الله عليه السلام) تتمه الحديث السابق واستشهد عليه السلام على قوله صلى الله عليه و آله بقول الله تعالى: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنظِرَةٌ» ٧ أى: فالحكم أو الأمر أو الواجب عليكم إمهاله «إلى ميسره و أن تصدقوا» ٨ أى: تصدقكم وإبراءكم ذمته «خيرٌ لكم» ٩ من نظره «إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» ١٠ أنه معسر، وهذا من الأمور المستحبه التى تفضّل على الواجب كالسّلام فإنّه مستحب، وردّه واجب، وجاء فى الأخبار الصحيحه، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ البادى بالسّلام أولى بالله ورسوله وإنّ الله يحبّ إفشاء السلام.

وروى أنّ بينهما مائه رحمه، تسعه وتسعون للبادى وواحد للراذ.(٤)

ص: ٣٨

- ١- (١) ليس فى الفقيه: «ألا».
- ٢- (٢) فى الفقيه زياده: «ثواب».
- ٣- (٣) فى الفقيه: «و» بدل «ثم».
- ٤- (٤) فى الفقيه زياده: «قال الله عز وجل».
- ٥- (٥) الكافى ٣٥:٤، كتاب إنظار المعسر، ح ٤، ورواه الصدوق مرسلأ مثله فى الفقيه ٣٢:٢، ح ١٢٨، الوسائل ١٦:٣٢٠، كتاب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر، ب ١٢ من أبواب فعل المعروف ح ٤.
- ٦- (١١) روضه المتقين ٣:١٧٩.

كتاب التجاره

اشاره

ص: ٣٩

٥[٣١٨] قال الله عز وجل: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِرِئَابِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ»

علی بن الحسین المرتضی فی رساله (المحکم والمتشابه) نقلًا من (تفسیر النعمانی) بإسناده الآتی (١) عن علی علیه السلام فی بیان معایش الخلق - إلى أن قال :-

وأما وجه التجاره فقولہ تعالی: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِرِئَابِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ» ٣ الآیه، فعرفهم سبحانه كيف يشترون المتاع (فی الحضر والسفر) (٢)، وكيف يتجرون، إذ كان ذلك من أسباب المعاش (٣). (٤)

٧[٣١٩] قال الله عز وجل: «وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ»

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس من نفس

ص: ٤١

١- (٢) أى: الوسائل ٣٠:١٤٤، خاتمه الوسائل، الفائدة الثانية، الرقم (٥٢).

٢- (٤) فى المحكم والمتشابه: «فى السفر والحضر».

٣- (٥) فى المحكم والمتشابه: «المعاش».

٤- (٦) المحكم والمتشابه: ١١٧، الوسائل ١٧:١١، كتاب التجاره، ب ١ من أبواب مقدمات التجاره ح ٧.

إلّا وقد فرض الله (١) لها رزقها حلالاً- يأتيها في عافيه، وعرض لها بالحرام من وجه آخر، فإن هي تناولت شيئاً من الحرام قاصها (٢) من الحلال الذي فرض لها، وعند الله سواهما فضل كثير، وهو قوله عز وجل: «وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ» ٣.٤

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (عرض لها) لعلّ ذكر التعريض الذي هو مقابل التصريح مضمناً معنى الإشعار لبيان أنّ في تحصيلها مشقّة أو خفاء ومكاسب الحلال أيسر وأظهر. (٣)

أبواب ما يكتسب به

٦ [٣٢٠] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَوْ كُنْتُمْ أَغْلَمُمْ الْغَيْبَ لَاسْتَكْتَرْتُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ» ٦ وقال الله عزّ وجلّ: «كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ» ٧ وقال الله عزّ وجلّ: «وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» ٨

محمد بن عليّ بن الحسين في (معاني الأخبار) عن أبيه، عن سعد بن عبد الله (عن يعقوب بن يزيد)، (٤) عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن سنان، عن خلف بن حمّاد (٥)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال (٦): إذا أردت الحجامة

ص: ٤٢

١- (١) في الكافي زياده: «عزّ وجلّ».

٢- (٢) في الكافي زياده: «به».

٣- (٥) مرآة العقول ١٩: ٢٦.

٤- (٩) ليس في المعاني: «عن يعقوب بن يزيد».

٥- (١٠) في المعاني زياده: «عن رجل».

٦- (١١) في المعاني: «أنّه قال لرجل من أصحابه» بدل «قال» فقط.

وخرج الدّم من محاجمك فقل قبل أن يفرغ(١) والدّم يسيل: «بسم الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله الكريم في حجامتي هذه من العين في الدّم، ومن كلّ سوء» ثم قال: وما علمت(٢) أنك إذا قلت هذا فقد جمعت الأشياء(٣) إنّ الله(٤) يقول: «وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ» ٥ يعني الفقير.

وقال(٥): «كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ» ٧ يعني أن يدخل في الزنا.

وقال(٦): «وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» ٩ قال: من غير برص.(٧)

[٣٢١] قال الله عز وجل: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ» ١١

محمد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن عليّ بن أبي حمزه، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله(٨) عليه السلام عن كسب المغنّيات؟ فقال: التي يدخل(٩) عليها الرجال حرام، والتي تدعى إلى

ص: ٤٣

١- (١) في المعاني: «تفرغ».

٢- (٢) في المعاني زياده: «يا فلان».

٣- (٣) في المعاني زياده: «كلّها».

٤- (٤) في المعاني زياده: «عزّ وجلّ».

٥- (٥) في المعاني زياده: «عزّ وجلّ».

٦- (٦) في المعاني زياده: «لموسى عليه السلام».

٧- (١٠) معاني الأخبار: ١٧٢، باب معنى السوء، ح ١، ورواه ابنا بسطام عن محمّد بن القاسم بن منجاب، عن خلف بن حمّاد، عن ابن مسكان، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، نحوه في طبّ الأئمّه: ٢٣٦، وبتفاوت يسير، الوسائل

١٧: ١١٢، كتاب التجاره، ب ١٣ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

٨- (١٢) في الكافي والتهذيبين: «أبا جعفر» بدل «أبا عبد الله».

٩- (١٣) في التهذيبين: «تدخل».

الأعراس ليس به بأس وهو قول الله عز وجل (١): «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ» ٢.٣

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: وقال في الدروس: يحرم الغناء وتعلمه وتعليمه واستماعه والتكسب به إلغناء العرس إذا لم تدخل الرجال على المرأة، ولم تتكلم بالباطل، ولم تلعب بالملاهي، وكزهه القاضي، وحزمه ابن إدريس والفاضل في التذكرة، والإباحه أصح طريقاً وأخص دلاله. (٢)

[٣٢٢] قال الله عز وجل: «وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» ٥

وعن تميم بن عبد الله (٣) القرشي، عن أبيه، عن أحمد بن علي الأنصاري، عن علي (٤) بن الجهم، عن الرضا عليه السلام - في حديث - قال: وأما هاروت وماروت فكانا ملكين علما الناس السحر ليحترزوا به (٥) سحر السحره، ويبطلوا به كيدهم، وما علما أحداً من ذلك شيئاً حتى قالوا (٦): إنما نحن فتنه فلا تكفر، فكفر قوم باستعمالهم لما أمروا بالاحتراز منه وجعلوا يفرقون بما تعلموه بين المرء وزوجه،

ص: ٤٤

- ١- (١) في الاستبصار: «تعالى» بدل «عز وجل».
- ٢- (٢) مرآة العقول ١٩: ٨٠.
- ٣- (٣) في العيون زياده: «بن تميم».
- ٤- (٤) في العيون زياده: «بن محمد».
- ٥- (٥) في العيون: «عن» بدل «به».
- ٦- (٦) في العيون: «إلا قال له» بدل «حتى قال».

قال الله تعالى (١): «وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» ٢ - يعنى يعلمه (٢) - (٣).

[٣٢٣] قال الله عز وجل: «وَلَا تَزْكُوتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ» ٥

محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن شعيب بن واقد، عن الحسين بن زيد، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (٤) عليهم السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله - في حديث المناهى - أنه نهى عن المدح وقال: احثوا في وجوه المدّاحين التراب.

قال: وقال صلى الله عليه وآله: من تولى خصومه ظالم أو أعان عليها ثم نزل به ملك الموت قال له: أبشر بلعنه الله ونار جهنم وبئس المصير. قال: وقال صلى الله عليه وآله: من مدح سلطاناً جائراً وتحفّف وتضعع له طمعاً فيه كان قرينه في النار.

قال: وقال صلى الله عليه وآله: قال الله عز وجل: «وَلَا تَزْكُوتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ» ٧.

وقال عليه السلام: من ولى جائراً على جور كان قرين هامان في جهنم (٥).

[٣٢٤] قال الله عز وجل: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْم» ٩

وعن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم (٦)، عن أبيه، عن

ص: ٤٥

١- (١) في العيون: «عز وجل» بدل «تعالى».

٢- (٣) في العيون: «يعلمه» بدل «يعلمه».

٣- (٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٧١، ب ٢٧، قطعه من ح ٢، الوسائل ١٧: ١٤٧، كتاب التجاره، ب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٥.

٤- (٦) في الفقيه زياده: «عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب».

٥- (٨) الفقيه ٤: ٥، ح ١، الوسائل ١٧: ١٨٣، كتاب التجاره، ب ٤٣ من أبواب ما يكتسب به ح ١.

٦- (١٠) في العيون زياده: «بن هاشم».

الريان بن الصلت قال: دخلت على علي بن موسى الرضا عليه السلام فقلت له: يا بن رسول الله صلى الله عليه وآله، إن (١) الناس يقولون: إنك قبلت ولاية العهد مع إظهارك الزهد في الدنيا، فقال عليه السلام: قد علم الله كراحتي لذلك، فلما خيرت بين قبول ذلك وبين القتل اخترت القبول على القتل، ويحهم أما عملوا أن يوسف عليه السلام كان نبياً رسولاً، فلما دفعته الضرورة إلى تولي خزائن العزيز قال له: «اجعلني على خزائن الأرض إنني حفيظٌ عليهم» ٢، ودفعتنى الضرورة إلى قبول ذلك على إكراه وإجبار بعد الإشراف على الهلاك، على أنى ما دخلت في هذا الأمر إلادخول خارج منه، فإلى الله المشتكى وهو المستعان (٢).

[٣٢٥] قال الله عز وجل: «الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» ٤ قال الله عز وجل: «أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ» ٥ قال الله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» ٦

روى الشهيد الثاني الشيخ زين الدين في (رساله الغيبه) بإسناده، عن الشيخ الطوسي، عن المفيد، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه محمد بن عيسى الأشعري، عن

ص: ٤٦

١- (١) ليس في العيون: «إن».

٢- (٣) علل الشرائع: ٢٣٩، ب ١٧٣، ح ٣، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٣٩، ب ٤٠، ح ٢، الوسائل ١٧: ٢٠٣، كتاب التجاره، ب ٤٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٥، وراجع: ٢٠٦ ح ١٠. قال الحرّ العاملي: أقول: وتقدّم ما يدلّ على ذلك، وعلى وجوب التقيّه عموماً وتحريمها في القتل.

عبد الله بن سليمان التوفلي قال: كنت عند جعفر بن محمد الصادق عليه السلام فإذا بمولى لعبد الله النجاشي قد ورد عليه فسلم وأوصل إليه كتابه ففضّه وقرأه وإذا أوّل سطر فيه بسم الله الرحمن الرحيم - إلى أن قال: - إنني بليت بولايه الأهواز فإن رأى سيدي ومولاي أن يحدّ لي حدّاً أو يمثّل لي مثلاً لأستدلّ به على ما يقربني إلى الله عزّ وجلّ وإلى رسوله ويلخصّ لي في كتابه ما يرى لي العمل به وفيما أبتدله وأين أضع زكاتي وفيمن أصرّفها، وبمن آنس وإلى من أستريح، وبمن أثق وآمن وألجأ إليه في سرّي؟ فعسى أن يخلصني الله بهدايتك فإنك حجّه الله على خلقه وأمينه في بلاده، لا زالت نعمته عليك.

قال عبد الله بن سليمان فأجابه أبو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم حاطك الله بصنعه ولطف بك بمنّه وكلاك برعايته فإنّه وليّ ذلك أمّا بعد فقد جاءني رسولك بكتابك فقرأته وفهمت جميع ما ذكرت وسألته عنه، وزعمت أنك بليت بولايه الأهواز فسرنى ذلك وساءني، وسأخبرك بما ساءني من ذلك، وما سرنى إن شاء الله، فأما سروري بولايتك فقلت: عسى أن يغيب الله بك ملهوفاً خائفاً من آل محمّد عليهم السلام ويعزّ بك ذليلهم، ويكسو بك عاريهم، ويقوى بك ضعيفهم ويطفئ بك نار المخالفين عنهم، وأمّا العذى ساءني من ذلك فإنّ أدنى ما أخاف عليك أن تعثر بوليّ لنا فلا تشمّ حظيره القدس، فإنّي ملخصّ لك جميع ما سألت عنه إن أنت عملت به ولم تجاوزه، رجوت أن تسلم إن شاء الله، أخبرني يا عبد الله، أبي، عن آباءه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال من استشاره أخوه المؤمن فلم يمحصه النصيحة سلبه الله لُبّه.

واعلم أنّي سأشير عليك برأى إن أنت عملت به تخلّصت ممّا أنت متخوّفه، واعلم أنّ خلاصك ممّا بك من حقن الدماء، وكفّ الأذى عن أولياء الله، والرّفق بالرّعيعه، والتأني وحسن المعاشره مع لين في غير ضعف وشده في غير عنف، ومداراه صاحبك، ومن يرد عليك من رسله، وارتق فتق رعيتك بأن توقفهم على

ما وافق الحقَّ والعدل إن شاء الله، وإيّاك والسِّعاه وأهل النَّمائم فلا يلتزقن بك أحدٌ منهم، ولا يراك الله يوماً وليه وأنت تقبل منهم صرفاً ولا- عدلاً، فيسخط الله عليك، ويهتك سترك، واحذر مكر خوز الأهواز، فإنّ أبى أخبرنى عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: إنّ الإيمان لا يثبت فى قلب يهودى ولا خوزى أبداً.

فأمّا من تأنس به وتستريح إليه وتلجىء امورك إليه فذلك الرّجل الممتحن المستبصر الأمين الموافق لك على دينك، وميّز عواميّك وجرّب الفريقين، فإن رأيت هناك رشداً فشأنك وإياه، وإيّاك أن تعطى درهماً أو تخلع ثوباً أو تحمل على دابه فى غير ذات الله لشاعر أو مضحك أو ممتزح إلاّ- أعطيت مثله فى ذات الله ولتكن جوائزك وعطاياك وخلعك للقوادم والرّسل والأجناد وأصحاب الرّسائل وأصحاب الشُّروط والأحماس، وما أردت أن تصرفه فى وجوه البرِّ والنّجاح والفتوّه والصّيدقه والحجّ والمشرب والكسوه التى تصلّى فيها وتصل بها والهدية التى تهديها إلى الله عزّ وجلّ وإلى رسوله صلى الله عليه وآله من أطيب كسبك.

يا عبد الله إجهد أن لا تكثر ذهباً ولا فضة فتكون من أهل هذه الآية: «الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَ لا يُنْفِقُونَهَا فى سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» ١ ولا تستصغرن من حلو ولا من فضل طعام تصرفه فى بطون خاليه تسكن بها غضب الرّبّ تبارك وتعالى.

واعلم أنّى سمعت أبى يحدث، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه سمع عن النّبىّ صلى الله عليه وآله يقول لأصحابه يوماً: ما آمن بالله واليوم الآخر من بات شبعاناً [شبعان] وجاره جائع، فقلنا هلكنّا يا رسول الله، فقال: من فضل طعامكم، ومن فضل تمركم ورزقكم وخلقكم وخرقكم تطفون بها غضب الرّبّ .

وسأبئتك بهوان الدّنيا وهوان شرفها على من مضى من السلف والتّابعين.

ثم ذكر حديث زهد أمير المؤمنين عليه السلام في الدنيا وطلاقه لها - إلى أن قال: - وقد وجهت إليك بمكارم الدنيا والآخرة عن الصادق المصدق رسول الله صلى الله عليه وآله فإن أنت عملت بما نصحت لك في كتابي هذا، ثم كانت عليك من الذنوب والخطايا كمثل أوزان الجبال وأمواج البحار رجوت الله أن يتجافى عنك جلّ وعزّ بقدرته.

يا عبد الله، إياك أن تخيف مؤمناً فإنّ أبي محمّد بن عليّ حدّثني عن أبيه، عن جدّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه كان يقول: من نظر إلى مؤمن نظرة ليخيفه بها أخافه الله يوم لا ظلّ إلاّ الظلّ، وحشره في صورته الذرّ لحمه وجسده وجميع أعضائه، حتّى يورده مورده.

وحدّثني أبي، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام، عن النّبىّ صلى الله عليه وآله قال: من أغاث لهفاناً من المؤمنين أغاثه الله يوم لا ظلّ إلاّ الظلّ وآمنه يوم الفزع الأكبر وآمنه من سوء المنقلب، ومن قضى لأخيه المؤمن حاجةً قضى الله له حوائج كثيرةً من إحداها الجنّة، ومن كسا أخاه المؤمن من عرى كساه الله من سندس الجنّة وإستبرقها وحريرها، ولم يزل يخوض في رضوان الله ما دام على المكسوّ منه سلكك، ومن أطعم أخاه من جوع أطعمه الله من طيّبات الجنّة، ومن سقاه من ظمأ سقاه الله من الرّحيق المختوم ريّه، ومن أخدم أخاه أخدمه الله من الولدان المخلّدين، وأسكنه مع أوليائه الطّاهرين، ومن حمل أخاه المؤمن من رجله حمله الله على ناقه من نوق الجنّة، وباهى به الملائكة المقرّبين يوم القيامة، ومن زوج أخاه المؤمن امرأةً يأنس بهاتشُد عضده ويستريح إليها زوجة الله من الحور العين، وآنسه بمن أحبّه من الصّديقين من أهل بيت نبيّه وإخوانه وآنسه بهم، ومن أعان أخاه المؤمن على سلطان جائر أعانه الله على إجازة الصّراط عند زلّة الأقدام، ومن زار أخاه إلى منزله لا لحاجه منه إليه كتب من زوّار الله، وكان حقيقاً على الله أن يكرم زائره.

يا عبد الله وحدّثني أبي، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام أنّه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لأصحابه يوماً: معاشر النّاس إنّه ليس بمؤمن من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه،

فلا تتبعوا عثرات المؤمنين، فإنه من تتبع عثره مؤمن اتبع الله عثراته يوم القيامة وفضحه في جوف بيته.

وحدّثني أبي، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام أنّه قال: أخذ الله ميثاق المؤمن أن لا يصدّق في مقالته، ولا ينتصف من عدوّه، وعلى أن لا يشفى غيظه إلّا بفضيحة نفسه، لأنّ كلّ مؤمن ملجّم، وذلك لغايه قصيره، وراحه طويله، وأخذ الله ميثاق المؤمن على أشياء أيسرها عليه مؤمنٌ مثله يقول بمقالته يبغيه ويحسده، والشيطان يغويه ويضلّه، والسُّلطان يقفو أثره، ويتبع عثراته، وكافر بالله الذي هو مؤمن به يرى سفك دمّه ديناً، وإباحه حريمه غنماً، فما بقاء المؤمن بعد هذا.

يا عبد الله، وحدّثني أبي، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام عن النّبىّ صلى الله عليه وآله قال: نزل عليّ جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمّد إنّ الله يقرأ عليك السلام ويقول: اشتقت للمؤمن إسماً من أسمائي، سمّيته مؤمناً، فالمؤمن منّي وأنا منه، من إستهان مؤمناً فقد استقبلني بالمحاربه.

يا عبد الله وحدّثني أبي، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام، عن النّبىّ صلى الله عليه وآله قال يوماً: يا عليّ، لا تناظر رجلاً حتّى تنظر في سريره فإن كانت سريره حسنه فإنّ الله عزّ وجلّ لم يكن ليخذل وليه، فإن تكن سريره رديّه فقد يكفيه مساويه، فلو جهدت أن تعمل به أكثر ممّا عمل من معاصي الله عزّ وجلّ ما قدرت عليه.

يا عبد الله وحدّثني أبي، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام عن النّبىّ صلى الله عليه وآله قال: أدنى الكفر أن يسمع الرّجل من أخيه الكلمه فيحفظها عليه يريد أن يفضحه بها «أولئك لا خلاق لهم» ١ .

يا عبد الله، وحدّثني أبي، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام أنّه قال: من قال في مؤمن ما رأته عيناه، وسمعت أذناه ما يشينه ويهدم مروءته فهو من الذين قال الله عزّ وجلّ :

«إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» ١.

يا عبد الله وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: من روى عن أخيه المؤمن رواية يريد بها هدم مروءته وثلبه أوبقه الله بخطيئته حتى يأتي بمخرج مما قال، ولن يأتي بالمخرج منه أبداً ومن أدخل على أخيه المؤمن سروراً، فقد أدخل على أهل البيت سروراً ومن أدخل على أهل البيت سروراً، فقد أدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله سروراً، ومن أدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله سروراً فقد سرّ الله، ومن سرّ الله فحقيق على الله عزّ وجلّ أن يدخله جنّته.

ثم إنني أوصيك بتقوى الله وإيثار طاعته والاعتصام بحبله فإنه من اعتصم بحبل الله فقد هدى إلى صراط مستقيم، فاتق الله ولا تؤثر أحداً على رضاه وهواه، فإنه وصيه الله عزّ وجلّ إلى خلقه لا يقبل منهم غيرها ولا يعظم سواها، واعلم أنّ الخلائق لم يوكّلوا بشيء أعظم من التقوى، فإنه وصيتنا أهل البيت، فإن استطعت أن لا تنال من الدنيا شيئاً تسأل عنه غداً فافعل.

قال عبد الله بن سليمان فلما وصل كتاب الصادق عليه السلام إلى النجاشي نظر فيه وقال: صدق والله الذي لا إله إلا هو مولاي فما عمل أحد بما في هذا الكتاب إلا نجا، فلم يزل عبد الله يعمل به أيام حياته. (١)

[٣٢٦] قال الله عزّ وجلّ: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا» ٣

محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن عجلان أبي صالح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أكل مال اليتيم؟

ص: ٥١

١- (٢) كشف الرية: ١٢٢-٣١، ح ١٠، بتفاوت يسير جداً، الوسائل ١٧: ٢٠٧، كتاب التجاره، ب ٤٩ من أبواب ما يكتسب به ح ١.

فقال: هو كما قال الله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصِيلُونَ سَعِيرًا» ثم قال (١) من غير أن أسأله: من عال يتيمًا حتى ينقطع يتمه أو يستغنى بنفسه أوجب الله عز وجل له الجنة كما أوجب النار لمن أكل مال اليتيم. (٢)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن. قوله تعالى: «ظلمًا» ٣ قال المحقق الأردبيلي رحمه الله: يحتمل أن يكون حالاً وتميزاً، ويحتمل أن يكون المراد بالأكل التصرف مطلقاً كما هو شائع، ولعل ذكر البطن للتأكيد، مثل: «يطير بجناحيه» أي:

إنما يأكل ما يوجب النار، أو هو كناية عن دخول النار. (٣)

[٣٢٧] قال الله عز وجل: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ» ٥

وعن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعه (قال: قال أبو عبد الله عليه السلام) (٤): (أوعده الله عز وجل) (٥) في أكل (٦) مال اليتيم بعقوبتين (٧): (إحداهما عقوبه) (٨) الآخرة النار، وأما عقوبه

ص: ٥٢

- ١- (١) في الكافي زياده: «عليه السلام».
- ٢- (٢) الكافي ٥: ١٢٨، كتاب المعيشه، باب أكل مال اليتيم، ح ٢، الوسائل ١٧: ٢٤٤، كتاب التجاره، ب ٧٠ من أبواب ما يكتسب به ح ١، وراجع: ٢٥٩، ب ٧٦ ح ٢ و: ٢٦٠ ح ٥.
- ٣- (٣) مرآه العقول ١٩: ٩٥.
- ٤- (٤) في الفقيه وعقاب الأعمال: «سمعته يقول» بدل «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام»، أي أن الحديث مضمرة.
- ٥- (٥) في عقاب الأعمال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَّ» وفي الفقيه: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْعَدَ».
- ٦- (٦) ليس في الكافي: «أكل».
- ٧- (٧) في الفقيه وعقاب الأعمال: «عقوبتين».
- ٨- (٨) في الفقيه وعقاب الأعمال: «أما إحداهما: فعقوبه».

الدنيا(١) فقولهُ (٢) عزَّ وجلَّ: «وَلْيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ» ٣ الآية - يعنى (٣) ليخش أن أخلفه فى ذريته - كما صنع بهؤلاء اليتامى. (٤)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسى: الحديث موثوق. قوله تعالى: «وَلْيُخْشِ الَّذِينَ» ٦ قال المحقق الأردبيلى رحمه الله: «الَّذِينَ» ٧ فاعل «وَلْيُخْشِ» ٨ و «تَرَكَوْا» ٩ فعل شرط، فاعله ضمير الذين و «ذُرِّيَّةً» ١٠ مفعوله، و «ضِعَافًا» ١١ أى: صغاراً صفتها و «خَافُوا عَلَيْهِمْ» ١٢ جزاء الشرط، والجملة صلة الذين على مضى حالهم وصفتهم أنهم لو شارفوا على أن تركوا خلفهم أولاداً صغاراً خافوا عليهم.

يحتمل كون المخاطبين هم أولياء اليتامى، والمقصود تخويفهم من التصرف فيهم وفى أموالهم على غير الحق، ويحتمل كون الخطاب للحاضرين عند إيصاء الموصى فلا- يتركوه أن يوصى بحيث يضرّ بأولاده، ويشفقون عليهم كما يشفقون على أولادهم. (٥)

[٣٢٨] قال الله عزَّ وجلَّ: «وَلْيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ» ١٤

ص: ٥٣

١- (١) فى الفقيه وعقاب الأعمال زياده: «فهو».

٢- (٢) فى الفقيه وعقاب الأعمال: «قوله».

٣- (٤) فى عقاب الأعمال والفقيه زياده: «بذلك».

٤- (٥) الكافى ١٢٨:٥، كتاب المعيشه، باب أكل مال اليتيم، ح ١، ورواه الصدوق بإسناده عن زرعه بن محمّد الحضرمى، عن سماعه نحوه وبتفاوت يسير جداً فى الفقيه ٣:٣٧٣، ح ١٧٥٩، ورواه أيضاً عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعه نحوه، كما فى الفقيه فى عقاب الأعمال: ٢٧٨، ح ٢، الوسائل ١٧:٢٤٥، كتاب التجاره، ب ٧٠ من أبواب ما يكتسب به ح ٢، وراجع: ٢٤٦ ح ٥ و: ٢٤٧ ح ٦ و ٧، وراجع ٢٥:٣٨٩، كتاب الغصب، ب ٤ من أبواب الغصب ح ١.

٥- (١٣) مرآه العقول ١٩:٩٤.

قال الله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا» ١

قال (أى الصدوق): وقال الصادق عليه السلام: إن آكل مال اليتيم يخلفه (١) وبال ذلك في الدنيا والآخرة، أما في الدنيا فإن الله تعالى (٢) يقول: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ» ٤ وأما في الآخرة فإن الله عز وجل يقول: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا» ٥.٦

[٣٢٩] قال الله عز وجل: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ» ٧ وقال الله عز وجل: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ» ٨

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام: إننا ندخل على أخ لنا في بيت أيتام ومعه (٣) خادم لهم فنقعد على بساطهم ونشرب من مائهم ويخدمنا خادمهم، وربما طعمنا فيه الطعام من عند صاحبنا وفيه من طعامهم، فما ترى في ذلك؟ فقال: إن كان في دخولكم عليهم منفعة لهم فلا بأس، وإن كان فيه

ص: ٥٤

١- (٢) في الفقيه: «سيحلقه» بدل «يخلفه».

٢- (٣) في الفقيه: «عز وجل».

٣- (٩) في الكافي والتهذيب: «معهم».

ضرر(1) فلا، وقال عليه السلام(2): «بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ» ٣ فأنتم لا يخفى عليكم، وقد قال الله عز وجل: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ» ٤.٥

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن. وقال في التحرير: يجوز أن يفرد اليتيم بالمأكل والملبوس والسكنى، وأن يخلطه بعياله ويحسبه كأحدهم من ماله بإزاء ما يقابل مؤونته، ولا يفضل على نفسه، بل يستحب أن يفضل نفسه عليه، ولو كان إفراده أرفق به أفرده، وكذا لو كان الرفق في مزجه مزجه استحباباً(3).

[٣٣٠] قال الله عز وجل: «يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الدُّكُورَ» ٧ وقال الله عز وجل: «ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ» ٨

محمد بن علي بن الحسين في (عيون الأخبار) وفي (العلل) بأسانيد تأتي(4) عن محمد بن سنان، أن الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسأله: وعله تحليل مال الولد لوالده(5) بغير إذنه وليس ذلك للولد؛ لأن الولد موهوب(6) للوالد

ص: ٥٥

- ١- (١) في التهذيب زياده: «لهم».
- ٢- (٢) ليس في التهذيب: «عليه السلام».
- ٣- (٦) مرآة العقول ١٩: ٩٦.
- ٤- (٩) أي: الوسائل ٣٠: ٩٣، الفائده الأولى من الخاتمه الوسائل، الرقم (٢٨٢).
- ٥- (١٠) في العلل: «للوالد».
- ٦- (١١) في العيون: «مولود» بدل «موهوب».

فى قوله عز وجل (١): «يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ» ٢ مع أنه المأخوذ بمؤونته صغيراً وكبيراً، والمنسوب إليه و(٢) المدعو له لقوله (٣) عز وجل :

«أذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ» ٥ ولقول (٤) النبى صلى الله عليه وآله: أنت ومالك لأبيك، وليس للوالده (٥) مثل ذلك (٦)، لا تأخذ من ماله شيئاً (٧) إلا بإذنه أو بإذن الأب، ولأن الوالد (٨) مأخوذ بنفقة الولد، ولا تؤخذ المرأة بنفقة ولدها. (٩)

[٣٣١] قال الله عز وجل: «فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» ١٢

محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سعيد بن يسار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

جعلت فداك، امرأه دفعت إلى زوجها مالاً من مالها ليعمل به، وقالت له حين دفعته (١٠) إليه: أنفق منه، فإن حدث بك حدث (١١) فما أنفقت منه (١٢) حلالاً طيباً،

ص: ٥٦

١- (١) فى العلل: «قول الله تعالى» وفى العيون: «قول الله عز وجل».

٢- (٣) فى العيون: «أو».

٣- (٤) فى العيون والعلل: «قول الله».

٤- (٦) فى العيون والعلل: «وقول».

٥- (٧) فى العلل: «الوالده».

٦- (٨) فى العيون والعلل: «كذلك».

٧- (٩) ليس فى العلل والعيون: «شيئاً».

٨- (١٠) فى العيون والعلل: «لأن الأب» بدل «ولأن الوالد».

٩- (١١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٦، ب ٣٣ ح ١، علل الشرائع: ٥٢٤، ب ٣٠٢، ح ١، الوسائل ١٧: ٢٦٦، كتاب التجاره، ب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٩.

١٠- (١٣) فى الكافى والتهذيب: «دفعت».

١١- (١٤) فى التهذيب: «حادث».

١٢- (١٥) فى التهذيب زياده: «لك».

وإن (١) حدث بي حدث فما أنفقت منه (٢) فهو حلال طيب، فقال: أعد عليّ يا سعيد المسألة (٣)، فلما ذهبت (أعيد المسألة عرض) (٤) فيها صاحبها وكان معي حاضراً (٥) فأعاد عليه مثل ذلك، فلما فرغ أشار بإصبعه إلى صاحب المسألة، فقال (٤): يا هذا إن كنت تعلم أنّها قد أفضت (٧) بذلك إليك فيما بينك وبينها وبين الله (٨) فحلال طيب - ثلاث مرّات - ثم قال: يقول الله جلّ اسمه (٩) في كتابه: «فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» ١٠.١١

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: الحديث موثّق. وقال في التحرير: لا يجوز للمرأة أن تأخذ شيئاً من مال زوجها وإن قلّ إلّا بإذنه، ويجوز لها أخذ المأدوم إذا كان يسيراً، ويتصدّق به مع عدم الإضرار بالزّوج، ولو منعها لفظاً حرم، ولا يترخّص في ذلك من يقوم مقام المرأة في المنزل كالجارية، وال بنت، والأخت، والغلام، والمرأة الممنوعة من التصرف في طعامه لا يجوز لها الصّيدقه بشيء منه، ولا يجوز للرجل أن يأخذ من مال زوجته شيئاً مع عدم الإذن، ويقتصر على

ص: ٥٧

١- (١) في الكافي: «فإن».

٢- (٢) في التهذيب زياده: «لك».

٣- (٣) ليس في التهذيب: «المسألة».

٤- (٤) في الكافي: «أعيد المسألة عليه اعتراض»، وفي التهذيب: «أعيد عليه عرض».

٥- (٥) ليس في التهذيب: «حاضراً».

٦- (٦) في التهذيب: «وقال».

٧- (٧) في التهذيب: «أوصت» بدل «أفضت».

٨- (٨) في الكافي زياده: «عزّ وجلّ».

٩- (٩) في التهذيب: «تعالى» بدل «جلّ اسمه».

المأذون، ولو دفعت إليه مالاً. وشرطت له الانتفاع به جاز التصرف فيه، ويكره أن يشتري به جاريه يطأها، ولو أذنت فلا كراهية، ولو شرطت له شيئاً من الربح كان قراضاً، ولو شرطت جميعه كان قرضاً، ولو شرطت الربح لها بأجمعه كان بضاعه. (١)

[٣٣٢] قال الله عز وجل: «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ * لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ * بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَ لَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ » ٢

وعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن عبد الأعلى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغناء وقلت: إنهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله رخص في أن يقال: جئناكم جئناكم حيونا حيونا نحيتكم، فقال: كذبوا إن الله عز وجل يقول: «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ * لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ * بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَ لَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ » ثم قال: (ويل لفلان مما يصف) - رجل لم يحضر المجلس - (٢).

* شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث كالحسن. قوله (حيونا) يحتمل أن يكون جيئونا جيئونا نجيتكم، والاستدلال بالآية من حيث أن الله تعالى عبر عن اللهو بالباطل، والغناء من اللهو، والرسول صلى الله عليه وآله لم يكن يجوز الباطل، وفيما عندنا من

ص: ٥٨

١- (١) مرآة العقول ١٩: ١٠٧.

٢- (٣) الكافي ٦: ٤٣٣، كتاب الأشربه، باب الغناء، ح ١٢، الوسائل ١٧: ٣٠٧، كتاب التجاره، ب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به ح

القرآن: «السَّمَاءُ» بلفظ المفرد ولعله من النساخ، ويحتمل أن يكون في قرائه أهل البيت عليهم السلام بلفظ الجمع.

قال البيضاوى: «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ» ١ وإِنَّمَا خَلَقْنَاهَا مَشْحُونَةً بِضُرُوبِ البِدَائِعِ تَبْصِرُهُ لِلنَّظَارِ «لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُوًّا» ٢ ما يتلَهَى به ويلعب «لَا تَتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَمَدْنَا» ٣ من جهه قدرتنا أو من عندنا ممَّا يليق بحضرتنا من المجرّدات، لا من الأجسام المرفوعة والأجرام المبسوطة كعادتكُم في رفع السَّقُوفِ وتزويقها، وتسويه الفرش وتزيينها.

وقيل: اللّهُ الولد بلغه اليمن، وقيل: الرّوْجُه، والمراد الرّدّ على النصارى «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى البَاطِلِ» ٤ الّذى من عداده اللّهُ «فَيَدْمَغُهُ» ٥ أى يهلكه، انتهى. وقوله (رجل) بيان لفلان. (١)

[٣٣٣] قال الله عزّ وجلّ: «وَ إِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا» ٧

وعن الحسين بن أحمد البيهقي، عن محمّد بن يحيى الصولى، عن عون بن محمّد الكاتب (٢)، عن محمّد بن أبى عباد وكان مستهتراً (٣) بالسمع ويشرب (٤) النبيذ قال: سألت الرضا عليه السلام عن السماع، فقال: (لأهل الحجاز فيه رأى) (٥) وهو فى حيز الباطل واللّهُ، أما سمعت الله عزّ وجلّ (٦) يقول:

ص: ٥٩

١- (٦) مرآة العقول ٢٢: ٣٠٤.

٢- (٨) فى العيون: «عون بن محمّد الكندى».

٣- (٩) فى العيون: «مشتهراً» بدل «مستهتراً».

٤- (١٠) فى العيون: «وبشرب».

٥- (١١) فى العيون: «لأهل الحجاز رأى فيه».

٦- (١٢) فى العيون: «تعالى».

«وَ إِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا».

*شرح الحديث:

قال الحرّ العاملي في رساله الغناء: أقول: فيه - وفي بعض ما مرّ - دلالة على دخول الغناء في قسم الباطل واللهو واللعب، فجميع ما ورد من الآيات والروايات في ذلك دالّه على المقصود هنا.

وقوله: (لأهل الحجاز فيه رأى) وجهه أنّهم كانوا يتغنّون أيام التشريق.

قال أبو طالب المكي من العامّة في كتاب قوت القلوب، في سياق الاحتجاج على إباحه الغناء:

ولم يزل أهل الحجاز عندنا بمكّه يسمعون السماع في أفضل أيام السنه، وهى الأيام المعدودات التى أمر الله تعالى عباده فيها بذكره. (١)

وكانت لعطاء جاريتان تلخّنان، فكان إخوانه يستمعون إليهما - قال: - ولم يزل أهل المدينه مواظبين كأهل مكّه على سماع الغناء إلى زماننا هذا؛ فإننا أدركنا أبا مروان القاضى وله جوارٍ يسمعن التلحين قد أعدهنّ للمتصوّفين، انتهى.

وقد تبين من الأحاديث المذكوره تحريم الغناء، وعرفت كثره الأدلّه وتواتر النصوص وتعاضدها وصحّتها إجماعاً من الأصوليين والأخباريين، والله أعلم. (٢)

أبواب آداب التجاره

[٣٣٤] قال الله عزّ وجلّ: «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا» ٤

ص: ٦٠

١- (٢) في قوله تعالى: «وَ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ». (البقره: ٢٠٣)

٢- (٣) في رساله الغناء: ٤٦ في ضمن مجموعته رسائل (غنا، موسيقى) ميراث فقهي ١: ١٥٤.

وعنه (الحسين بن سعيد)، عن الحسن بن علي، عن علي بن النعمان وأبي المعز والوليد بن مدرك جميعاً (١)، عن إسحاق قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبعث إلى الرجل يقول له: إبتع لي ثوباً فيطلب له في السوق فيكون عنده مثل ما يجد له في السوق فيعطيه من عنده، فقال (٢): لا يقربن هذا ولا يدنس نفسه، إن الله عز وجل يقول: «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا» ٣ وإن كان عنده خير (٣) مما يجد له في السوق فلا يعطيه من عنده. (٤)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث موثق. وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه:

يدل على الكراهه الشديده، ويحمل على التهمه، أو على أنه وكله لأن يشتري من غيره، كما هو ظاهر كلامه، وإن أمكن أن يقال: الشراء له أعم، لكنّه خلاف متبادر العرف، فالأحوط تركه إذا لم يكن حاضراً، ويمكن أن يجمع بين الأخبار بالحضور وعدمه. قوله عليه السلام: (ولا يدلّس). وفي بعض النسخ (يدنّس) بالنون، وهو يشعر بالتهمه. (٥)

[٣٣٥] قال الله عز وجل: «وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ» ٧

ويأسناده (الشيخ الطوسي) عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن أحمد بن

ص: ٦١

١- (١) ليس في التهذيب: «جميعاً».

٢- (٢) في التهذيب: «قال».

٣- (٣) في التهذيب: «خيراً».

٤- (٤) التهذيب ٦: ٣٥٢، ح ٩٩٩، الوسائل ١٧: ٣٨٩، كتاب التجاره، ب ٥ من أبواب آداب التجاره ح ٢.

٥- (٥) ملاذ الأخيار ١٠: ٣٢١.

الحسن الميثمي، عن معاوية بن وهب، عن أبي أيوب (١)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

يأتي على الناس زمان عضوض يعضّ كل امرئ على ما في يده (٢) وينسى الفضل، وقد قال الله (٣): «وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ» ٤، ثم (٤) ينبرى في ذلك الزمان أقوام (٥) يبائعون (٦) المضطّرين، أولئك هم شرار الناس (٧).

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: الحديث موثّق. وقال في النهاية: فيه (ثم يكون ملكك عضوض) أى: يصيب الرعيه فيه عسف وظلم، كأنهم يعضّون فيه عضاً، والعضوض من أبنيه المبالغه، انتهى. وفي القاموس: إنبرى له اعترض (٨).

أبواب الربا

٨ [٣٣٦] قال الله عزّ وجلّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَئِمَّ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»

عن أبي عمرو الزبيرى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ التّوبه مطهّره من دنس

ص: ٦٢

١- (١) فى الإستبصار: «أبى تراب» بدل «أبى أيوب».

٢- (٢) فى الإستبصار والكافى: «يديه».

٣- (٣) فى التهذيب والكافى زياده: «عزّ وجلّ» وفى الاستبصار زياده: «تعالى».

٤- (٤) ليس فى الكافى: «ثم».

٥- (٥) فى الكافى: «قوم».

٦- (٧) فى التهذيب: «أو يبائعون» وفى الكافى: «يعاملون» بدل «يبائعون».

٧- (٨) التهذيب ٧: ١٨، ح ٨٠، الاستبصار ٣: ٧١، ح ٢٣٧، ورواه الكليني عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد بن محمّد، عن ابن فضال، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه فى الكافى ٥: ٣١٠، كتاب المعيشه، باب النوادر، ح ٢٨، الوسائل ١٧: ٤٤٨، كتاب التجاره، ب ٤٠ من أبواب آداب التجاره ح ٢، وراجع: ٤٤٩ ح ٤.

٨- (٩) ملاذ الأخيار ١٠: ٤٩٠، وراجع مرآه العقول ١٩: ٤٢٧.

الخطيئه، قال الله (١): «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ - إلى قوله - وَ لَا تُظَلِّمُونَ » ٢ فهذا ما دعا الله إليه عباده من التوبة ووعدها من ثوابه، فمن خالف ما أمره الله به من التوبة سخط الله عليه، وكانت النار أولى به وأحق (٢).

[٣٣٧] قال الله عز وجل : « وَ مَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً لِيَرْبُوهَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوهَا عِنْدَ اللَّهِ » ٤

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الربا رباءان: رباً يؤكل، ورباً لا يؤكل، فأما الذي يؤكل فهديتك إلى الرجل تطلب منه الثواب أفضل منها، فذلك الربا الذي يؤكل، وهو قول الله عز وجل : « وَ مَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً لِيَرْبُوهَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوهَا عِنْدَ اللَّهِ » وأما الذي لا يؤكل فهو (٣) الذي نهى الله عز وجل عنه وأوعده عليه النار. (٤)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن. قوله تعالى: « وَ مَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً » ٧، قال الزمخشري: ما أعطيتم آكله الربا من ربا ليربوا في أموال الناس ليزيدوا

ص: ٦٣

١- (١) ليس في تفسير العياشي: «الله».

٢- (٣) تفسير العياشي ١: ١٥٣، ح ٥١٢، الوسائل ١٨: ١٢٤، كتاب التجارة، ب ١ من أبواب الربا ح ٢٤، وراجع: ١٣١، ب ٥ ح ٨.

٣- (٥) في الكافي زياده «الربا».

٤- (٦) الكافي ٥: ١٤٥، كتاب المعيشه، باب الربا، ح ٦، ورواه محمد بن الحسن بإسناده عن علي بن إبراهيم مثله في التهذيب ٧: ١٧، ح ٧٣، الوسائل ١٨: ١٢٥، كتاب التجارة، ب ٣ من أبواب الربا ح ١، وراجع: ١٦٠، ب ١٨ ح ١.

ويزكوا في أموالهم فلا يزكوا عند الله.

وقيل: المراد أن يهب الرجل للرجل ويهدي إليه ليعوّضه أكثر ممّا وهب له أو أهدى إليه فليست تلك الزيادة بحرام، ولكنّ المعوّض لا يثاب على تلك الزيادة، إنتهى.

أقول: بل الظاهر على هذا أنّ المراد به أنّه لا ثواب لمن أهدى للعوض في الآخرة كما هو ظاهر الآيه والخبر. (١).

أبواب الدين والقرض

٩ [٣٣٨] قال الله عزّ وجلّ: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ» ٢

أحمد بن محمّد بن عيسى في (نوادره) عن أبيه قال: إنّ رجلاً- أربى دهرًا من الدهر فخرج قاصداً أبا جعفر الجواد (٢) عليه السلام (٣) فقال له: مخرجك من كتاب الله يقول (٤): «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ» ٦ والموعظه هي التوبه، فجعله بتحريمه ثم معرفته به، فما مضى فحلال، وما بقى فليتحفظ (٥). (٦)

٩ [٣٣٩] قال الله عزّ وجلّ: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» ٩

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن سهل بن زياد، وأحمد بن محمّد جميعاً، عن

ص: ٦٤

١- (١) مرآة العقول ١٩: ١٢٤.

٢- (٣) ليس في النوار: «الجواد».

٣- (٤) في النوار زياده: «فسأله عن ذلك».

٤- (٥) في النوار: «يقول الله».

٥- (٧) في النوار: «فليحفظ».

٦- (٨) نوار أحمد بن محمّد بن عيسى: ١٦١، ذيل ح ٤١٣، الوسائل ١٨: ١٣١، كتاب التجاره، ب ٥ من أبواب الربا ح ١٠،

وراجع: ١٣٠ ح ٧.

ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل منا يكون عنده الشيء يتبلى به وعليه دين أيطعمه (١) عياله حتى يأتيه الله (٢) بميسره (٣) فيقضى دينه، أو يستقرض على نفسه (٤) في خبث (٥) الزمان وشده المكاسب (أو يقبل الصدقة) (٦) قال (٧): يقضى بما عنده دينه (٨)، و (٩) لا يأكل أموال الناس إلا وعنده ما يؤدى إليهم حقوقهم (١٠)، إن الله تبارك وتعالى (١١) يقول: «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» ١٢.١٣

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث موثق. قوله: (أيطعمه) أى: لا يؤدى الدين ويطعم ما فى يده عياله أو يؤدى مما فى يده، فإذا أدى فإمّا أن يستقرض على ظهره، أى: بلا عين مال يكون الدين عليه، أو يأخذ الصّدقه؟ فأمره عليه السلام بردّ الدين وقبول الصّدقه. (١٢)

ص: ٦٥

- ١- (١) فى المستطرفات زياده: «على».
- ٢- (٢) فى الكافى والتهذيب والفقيه زياده: «عزّ وجلّ» وفى المستطرفات: «تعالى».
- ٣- (٣) فى التهذيب: «بيسره».
- ٤- (٤) فى الكافى والفقيه والمستطرفات والتهذيب: «على ظهره» بدل «على نفسه».
- ٥- (٥) فى المستطرفات: «جذب» بدل «خبث».
- ٦- (٦) فى المستطرفات: «أو يقضى بما عنده دينه ويقبل الصّدقه؟».
- ٧- (٧) فى الفقيه: «فقال».
- ٨- (٨) فى المستطرفات زياده: «ويقبل الصّدقه قال».
- ٩- (٩) ليس فى المستطرفات: «و».
- ١٠- (١٠) ليس فى الفقيه: «حقوقهم».
- ١١- (١١) فى الكافى والفقيه: «إنّ الله عزّ وجلّ» وفى التهذيب والمستطرفات: «إنّ الله تعالى».
- ١٢- (١٤) مرآه العقول ١٩: ٤٧.

[٣٤٠] قال الله عز وجل: «وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ» ١

محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن حماد بن عثمان قال: (دخل رجل على أبي عبد الله عليه السلام) (١) فشكى إليه رجلاً من أصحابه فلم يلبث أن جاء المشكوك، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما لفلان (٢) يشكوك؟ فقال (٣): يشكوني (أني استقضيت منه حقّي) (٤)، قال: فجلس أبو عبد الله عليه السلام (٥) مغضباً ثم قال (٦): كأنك إذا استقضيت حقك لم تسيء، أرأيتك (٧) (ما حكى الله عز وجل) (٨): «وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ» ١٠ (أترى أنهم خافوا الله أن يجور عليهم؟) (٩) لا والله ما خافوا إلا الاستقضاء فسماه الله عز وجل (١٠) سوء الحساب، فمن استقضى (١١) فقد أساء. (١٢)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله (استقضيت) بالضاد المعجمه أى: طلبت منه

ص: ٦٦

١- (٢) في التهذيب: «دخل على أبي عبد الله عليه السلام رجل من أصحابه».

٢- (٣) في التهذيب: «ما لأخيك فلان».

٣- (٤) في الكافي والتهذيب زياده: «له».

٤- (٥) في التهذيب: «أن استقضيت حقّي».

٥- (٦) ليس في التهذيب: «أبو عبد الله عليه السلام».

٦- (٧) في التهذيب: «فقال».

٧- (٨) في الكافي: «أرأيت».

٨- (٩) في الكافي «ما حكى الله عز وجل في كتابه» وفي التهذيب: «ما حكاها الله تعالى فقال».

٩- (١١) في التهذيب: «إنما خافوا أن يجور الله عليهم».

١٠- (١٢) ليس في التهذيب: «عز وجل».

١١- (١٣) في الكافي زياده: «به».

١٢- (١٤) الكافي ٥: ١٠٠، كتاب المعيشه، باب في آداب اقتضاء الدين، ح ١، ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن

محبوب، عن العباس بن معروف، عن محمد بن يحيى الصيرفي، عن حماد بن عثمان نحوه في التهذيب ٦: ١٩٤، ح ٤٢٥، الوسائل

١٨: ٣٤٨، كتاب التجاره، ب ١٦ من أبواب الدين والقرض ح ١، وراجع: ٣٤٩ ح ٣.

القضاء، وفي بعض النسخ القديمه بالصاد المهمله فى الموضوعين، أى: بلغت الغايه فى الطلب.(١)

وقال أيضاً: قوله: (يشكونى أن استقضيت حقى) لعله كان فقيراً، أو كان غنياً فبالغ فى الاستقضاء.

وقال فى القاموس: قضى غريمه دينه إياه، واستقضى فلاناً طلب إليه أن يقضيه، انتهى.

واستشهاده عليه السلام بالآيه، لأن الله تعالى سمى المناقشه والمداقه فى الحساب سوءاً، وإن كان من يفعل الله تعالى به ذلك يستحقه لسوء أعماله، فلا ينافى طلب الحق الإساءه، وإن كان ما يفعله الإنسان مذموماً، وما يفعله الله تعالى ممدوحاً.(٢)

[٣٤١] قال الله عز وجل: «فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ» ٣

محمد بن على بن الحسين بإسناده عن أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام فى الرجل يكون عليه دين إلى أجل مسمى فيأتيه غريمه فيقول(٣):

إنقذنى(٤) من الذى لى كذا وكذا، وأضع لك بقيته، أو يقول: انقذنى(٥) بعضاً وأمد لك فى الأجل فيما بقى، فقال: لا أرى به بأساً ما لم يزد على رأس ماله شيئاً، يقول الله عز وجل: «فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ» ٧.٨

ص: ٦٧

١- (١) مرآه العقول ١٩: ٥٤.

٢- (٢) ملاذ الأخيار ٩: ٥١٦.

٣- (٣) فى الفقيه: «ويقول له».

٤- (٤) فى الفقيه: «إنقذلى».

٥- (٥) فى الفقيه: «إنقذلى».

١١ [٣٤٢] قال الله عز وجل: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا» ١

علی بن الحسین المرتضی فی رساله (المحکم والمتشابه) نقلاً من تفسیر (النعمانی) بإسناده الآتی (١)، عن علی علیه السلام - فی حدیث - أن معایش الخلق خمسہ: الإمارة (٢)، والعمارة، والتجارة، والإجارة، والصدقات - إلى أن قال :-

وأمرًا وجه العمارة فقوله تعالى: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا» ٤ فأعلمنا سبحانه أنه قد أمرهم بالعمارة ليكون ذلك سبباً لمعايشهم بما يخرج من الأرض من الحبِّ والثمرات وما شاكل ذلك ممَّا جعله الله (٣) معایش للخلق. (٤)

[٣٤٣] قال الله عز وجل: «فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ» ٧

ص: ٧١

١- (٢) أي: الوسائل ٣٠: ١٤٤، الفائده الثانيه من الخاتمه، الرقم (٥٢).

٢- (٣) في المحكم والمتشابه: «خمسہ أوجه: وجه الإشاره...».

٣- (٥) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».

٤- (٦) المحكم والمتشابه: ١١٥ و ١١٧، الوسائل ١٩: ٣٥، كتاب المزارعه والمساقاه، ب ٣ من أبواب المزارعه والمساقاه ح ١٠.

علی بن إبراهیم فی (تفسیره) عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن أبي يعفور (١) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من زرع حنطه في أرض فلم تزك (٢) أرضه (٣) وزرعه أو خرج (٤) زرعه كثير الشعير فبظلم عمله في ملك رقبه الأرض، أو بظلم مزارعه (٥) وأكرته، لأن الله تعالى (٦) يقول: «فَبُظِّلِمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ» ٧.

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (إن إسرائيل) لعل المعنى أن التحريم الذي ذكره الله تعالى في الآية ليس بمعنى الحكم بالحرمة، بل المراد جعلهم محرومين منها، بسبب قلة الأمطار وحدوث الوباء والأمراض فيها، فيكون تعليلاً لاستشهاده عليه السلام بالآية، أو المعنى أنه تعالى بظلمهم وكلهم إلى أنفسهم حتى ابتدعوا تحريمها، فتصح الاستشهاد بالآية أيضاً، لكنه يصير أبعد، ويؤيد الوجهين قوله تعالى: «كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِيَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» ٨.

ثم أعلم أن علي بن إبراهيم رحمه الله روى هذه الرواية في تفسيره عن أبيه، عن ابن

ص: ٧٢

١- (١) في تفسير القمّي: «يعقوب» بدل «يعفور».

٢- (٢) في تفسير القمّي والكافي: «يزك».

٣- (٣) ليس في الكافي: «أرضه و»، وفي تفسير القمّي: «في أرضه».

٤- (٤) في تفسير القمّي: «وخرج».

٥- (٥) في الكافي: «لمزارعيه».

٦- (٦) في الكافي: «عزّ وجلّ» بدل «تعالى» وليس في تفسير القمّي: «تعالى».

محبوب، عن ابن أبي يعفور هكذا، إلى قوله: «يعنى لحوم الإبل وشحوم البقر والغنم» هكذا أنزلها الله فاقراؤها هكذا وما كان الله ليحل شيئاً في كتابه ثم يحرمه بعدما أحله، ولا يحرم شيئاً ثم يحله بعدما حرمه. قلت: وكذلك أيضاً قوله: «وَمِنَ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا» ١. قال: نعم، قلت: فقوله: «إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ» ٢ قال: إن إسرائيل كان إذا أكل - إلى آخر الخير - فلعله عليه السلام قرأ حرمنا بالتخفيف أى: جعلناهم محرومين بتضمين معنى السخط ونحوه، واستدل على ذلك بأن ظلم اليهود كان بعد موسى عليه السلام ولم ينسخ شرعه إلا بشريعه عيسى عليه السلام، واليهود لم يؤمنوا به، فلا معنى للتحريم الشرعى، فلا بد من الحمل على أحد الوجهين اللذين ذكرنا أولاً.

وأما قوله عليه السلام: (لم يحرمه ولم يأكله) أى: موسى عليه السلام، أو يقرأ يؤكّله على بناء التفعيل بأن يكون الضميران راجعين إلى الله تعالى، أو بالتاء يارجاعهما إلى التوريه أو بالتخفيف يارجاعهما إلى بنى إسرائيل (١).

ص: ٧٣

كتاب الوديعه

اشاره

ص: ٧٥

١٣[٣٤٤] قال الله عز وجل: «يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ» ١ وقال الله عز وجل: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ» ٢

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عيسى، عن حريز قال: كانت لإسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام دنانير، وأراد رجل من قريش أن يخرج إلى اليمن، فقال إسماعيل: يا أبة(١) إن فلاناً يريد الخروج إلى اليمن وعندى كذا وكذا دينار، أفترى أن أدفعها إليه يبتاع لي بها بضاعه من اليمن؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا بني أما بلغك أنه يشرب الخمر؟ فقال إسماعيل: هكذا يقول الناس، فقال: يا بني لا تفعل، فعصى إسماعيل أباه ودفع إليه دنانيره، فاستهلكها ولم يأت به بشيء منها، فخرج إسماعيل، وقضى أن أبا عبد الله عليه السلام حجّ وحجّ إسماعيل تلك السنه، فجعل يطوف بالبيت ويقول: «اللهم أجرني واخلف عليّ» فلحقه أبو عبد الله عليه السلام فهمزه بيده من خلفه وقال له: مه، يا بني، فلا والله مالك على الله هذا(٢)، ولا لك أن يأجرك ولا يخلف عليك، وقد بلغك أنه يشرب

ص: ٧٧

١- (٣) في الكافي: «يا أبت».

٢- (٤) في الكافي زياده: «حجّه».

الخمير فائتمنته، فقال إسماعيل: يا أبة (١) إني لم أره يشرب الخمر، إنما سمعت الناس يقولون، فقال: يا بني إن الله عز وجل يقول في كتابه: «يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ» ٢ يقول: يصدق لله ويصدق للمؤمنين، فإذا شهد عندك المؤمنون فصدقهم، ولا تأتمن شارب الخمر إن الله عز وجل يقول في كتابه: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ» ٣ فأى: سفيهه أسفه من شارب الخمر؟ إن شارب الخمر لا يزوج إذا خطب، ولا يشفع إذا شفع، ولا يؤتمن على أمانه، فمن ائتمنه على أمانه فاستهلكها لم يكن للهدى ائتمنه على الله أن يأجره ولا يخلف عليه. (٢)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن. ويدل على كراهه ائتمان شارب الخمر كما ذكره في الدروس.

قوله عليه السلام: (ويصدق للمؤمنين) يدل على قبول قول المؤمن وجواز الاعتماد عليه في كل ما أخبر به إلا ما أخرجه الآيه، ولا يبعد فهم التعدد من الآيه والخبر، بل تحقق أقل الجمع، لكن الظاهر تصديق كل مؤمن، كما هو المشهور في الجمع المحلى باللام. (٣)

[٣٤٥] قال الله عز وجل: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ» ٤ وقال عز وجل: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» ٧

ص: ٧٨

١- (١) في الكافي: «يا أبت».

٢- (٤) الكافي ٥: ٢٩٩، كتاب المعيشه، باب آخر منه في حفظ المال و...، ح ١، الوسائل ١٩: ٨٢، كتاب الوديعه، ب ٦ من أبواب الوديعه ح ١، وراجع: ٢٥: ٣١١، كتاب الأطمعه والأشربه، ب ١١ من أبواب الأشربه المحرّمه ح ٥.

٣- (٥) مرآه العقول ١٩: ٤٠٩.

وقال عز وجل: «لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ» ١

وعنه (علی بن إبراهيم)، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن يونس، وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه جميعاً، عن يونس، عن عبد الله ابن سنان وابن مسكان(١)، عن أبي الجارود قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إذا حدّثتكم بشيء فاسألوني(٢) عن كتاب الله(٣)، ثم قال في حديثه: إنّ الله(٤) نهى عن القيل والقال، وفساد المال وكثره السؤال، فقالوا: يا ابن رسول الله وأين هذا من كتاب الله(٥)؟ فقال(٦): إنّ الله عز وجل يقول في كتابه: «لا- خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ» ٨ الآية، وقال(٧): «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» ١٠ وقال: «لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ» ١١.١٢

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قال في النهاية: فيه (أنه نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن قيل وقال) أى: نهى عن فضول ما يتحدّث به المتجالسون من قولهم قيل كذا، وقال كذا، وبنائهما على كونهما فعلين ماضيين متضمّنين للضمير. والإعراب على

ص: ٧٩

١- (٢) في التهذيب: «أو ابن مسكان».

٢- (٣) في التهذيب: «فسلونى».

٣- (٤) في التهذيب زياده: «عزّ وجلّ».

٤- (٥) في التهذيب زياده: «تعالى».

٥- (٦) في التهذيب زياده: «عزّ وجلّ».

٦- (٧) في الكافي والتهذيب: «قال».

٧- (٩) في التهذيب زياده: «الله تعالى».

إجرائهما مجرى الأسماءِ خَلَوَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ، وإدخال حرف التعريف عليهما في قولهم القيل والقال.

وقيل: القال: الإبتداء، والقيل: الجواب، وهذا إنما يصح إذا كانت الزوايه «قيل وقال» على أنهما فعلان، فيكون التهي عن القول بما لا- يصح ولا- تعلم حقيقته، وهو كحديثه الآ-خر: بثس مطيه الرجل زعموا. فأمرًا من حكى ما يصح ويعرف حقيقته وأسنده إلى صادق ثقه فلا وجه للتهي عنه ولا ذم .

وقال أبو عبيد: فيه نحو وعريته، وذلك أنه جعل القال مصدرًا كأنه قال: نهى عن قيل وقول، يقال: قلت قالا وقولا وقيلًا، وهذا التأويل على أنهما اسمان.

وقيل: أراد التهي عن كثره الكلام مبتدئًا ومجيبًا، وقيل: أراد به حكاية أقوال الناس والبحث عما لا يعنى. (١)

وقال أيضاً: وقال الوالد العلامه نور الله ضريحه: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» ٢ أى: لا- تعطوا الفساق والمسرفين أموالهم التي هي كأموالكم، ويجب عليكم حفظها كما يجب حفظ أموالكم. أو كما أنكم تحفظون أموالكم أحفظوا أموالهم بالحجر عليهم، ومنعهم من التصرف في أموالهم التي جعل الله تعالى، قوام أبدانهم بها. (٢)

[٣٤٦] قال الله عز وجل: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» ٤

وعبدالله بن جعفر في (قرب الإسناد)، عن هارون بن مسلم، عن مسعده بن زياد قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول لأبيه: يا أبة (٣) إن فلاناً يريد اليمن

ص: ٨٠

١- (١) مرآة العقول ١٩: ٤١٠.

٢- (٣) ملاذ الأخيار ١١: ٤٤٧.

٣- (٥) في قرب الإسناد: «يا أبة».

(أفلا ازوده بمال) (١) ليشتري لي به (٢) عصب اليمن؟ فقال (٣): يا بنى لا تفعل، قال:

ولم؟ قال: لأنها إن ذهبت لم تؤجر عليها، ولم تخلف عليك، لأن الله عز وجل (٤) يقول: «و لا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» ٥، فأى سفيه أسفه بعد النساء من شارب الخمر؟

يا بنى إن أبى حدثنى، عن آبائه عليهم السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من إئتمن غير أمين فليس له على الله ضمان، لأنه قد نهاه عز وجل (٥) أن يئتمنه (٦).

ص: ٨١

١- (١) في قرب الإسناد: «أفلا ازود بيضاعه» بدل «أفلا ازوده بمال».

٢- (٢) في قرب الإسناد: «لها» بدل «به».

٣- (٣) في قرب الإسناد زياده: «له».

٤- (٤) في قرب الإسناد: «تبارك وتعالى».

٥- (٥) ليس في قرب الإسناد: «عز وجل».

٦- (٦) قرب الإسناد: ٣١٥، ح ١٢٢٢، الوسائل ١٩: ٨٤، كتاب الوديعه، ب ٦ من أبواب الوديعه ح ٤ و ٥، وراجع: ٣٧٩، كتاب

الوصايا، ب ٥٣ من أبواب الوصايا ح ١، وراجع: ٣١٢: ٢٥، كتاب الأطمعه والأشربه، ب ١١ من أبواب الأشربه المحرّمه ح ٩.

كتاب الإجاره

اشاره

ص: ٨٣

١٥ [٣٤٧] قال الله عز وجل: «نَحْنُ قَسِيْمٌ بَيْنَهُمْ مَعِيْشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ» ١

علی بن الحسین المرتضی فی رساله (المحکم والمتشابه) نقلاً من تفسیر النعمانی بإسناده الآتی (١) عن علی علیه السلام فی بیان معایش الخلق قال: وأمیراً وجه الإجاره فقله عز وجل: «نَحْنُ قَسِيْمٌ بَيْنَهُمْ مَعِيْشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ» ٣ فأخبرنا سبحانه أن الإجاره أحد معایش الخلق، إذ خالف بحكمته بين هممهم وإراداتهم وسائر حالاتهم، وجعل ذلك قواماً لمعایش الخلق، وهو (٢) الرجل يستأجر الرجل فی ضيعته (٣) وأعماله وأحكامه وتصرفاته وأملاكه، ولو كان الرجل منا يضطر إلى أن يكون بناءً لنفسه أو نجاراً أو صانعاً فی شيء من

ص: ٨٥

١- (٢) أی: الوسائل ٣٠: ١٤٤، الفائده الثانيه من الخاتمه، الرقم (٥٢).

٢- (٤) فی المحکم والمتشابه زياده: «أن».

٣- (٥) فی المحکم والمتشابه: «صنعته» بدل «ضيعته».

جميع أنواع الصِّنائع لنفسه، ويتولَّى جميع ما يحتاج إليه من إصلاح الثياب وما يحتاج إليه من (١) الملك فمن دونه ما استقامت أحوال العالم بذلك، ولا- اتسعوا له، ولعجزوا عنه، ولكنه (٢) أتقن تدبيره (٣) لمخالفته بين هممهم، (وكلّ ما يطلب ممّا تنصرف) (٤) إليه همته ممّا يقوم به بعضهم لبعض، وليستغنى (٥) بعضهم ببعض في أبواب المعاش التي بها صلاح أحوالهم. (٦)

ص: ٨٦

- ١- (١) ليس في المحكم والمتشابه: «مِنْ».
- ٢- (٢) في المحكم والمتشابه زياده: «تبارك وتعالى».
- ٣- (٣) في المحكم والمتشابه زياده: «وأبان آثار حكمته».
- ٤- (٤) في المحكم والمتشابه: «وكلّ يطلب ما ينصرف».
- ٥- (٥) في المحكم والمتشابه: «وليستعين» بدل «وليستغنى».
- ٦- (٦) المحكم والمتشابه: ١١٥ و ١١٧، الوسائل ١٩: ١٠٣، كتاب الإجاره، ب ٢ من أبواب الإجاره ح ٣.

كتاب الوكاله

اشاره

ص: ٨٧

١٧[٣٤٨] قال الله عز وجل: «فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ» ١

محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظله، عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: سألته عن رجل) (١) قال لآخر: اخطب لى فلانه فما فعلت من شىء (٢) ممّا قاوت (٣) من صداق أو ضمنت من شىء أو شرطت فذلك لى رضا (٤) وهو لازم لى، ولم يشهد على ذلك، فذهب فخطب له وبذل عنه الصداق وغير ذلك ممّا طالبوه وسألوه، فلمّا رجع إليه أنكر ذلك كله، قال يغرم لها نصف الصداق عنه، وذلك أنّه هو الذى ضيّع حقّها، فلمّا (٥) لم يشهد لها عليه بذلك الذى قال له، حلّ لها أن تتزوج ولا يحلّ (٦) للأول فيما بينه وبين الله عز وجل إلّا أنّ يطلقها، لأنّ الله تعالى يقول: «فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ» ٨ فإن لم

ص: ٨٩

- ١- (٢) فى التهذيب: «فى رجل» بدل «قال: سألته عن رجل».
- ٢- (٣) فى الفقيه: «شيئاً» بدل «من شىء».
- ٣- (٤) فى التهذيب: «قالت» بدل «قاوت».
- ٤- (٥) فى التهذيب: «رضى لى» بدل «لى رضا».
- ٥- (٦) فى الفقيه: «فأمّا إذا» وفى التهذيب: «فلمّا أن».
- ٦- (٧) فى الفقيه والتهذيب: «ولا تحلّ».

يفعل فإنه مأثوم فيما بينه وبين الله عز وجل ، وكان الحكم الظاهر حكم الإسلام، وقد أباح الله عز وجل (١) لها أن تتزوج (٢).

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: واعلم أنّ المشهور بين الأصحاب أنّه إذا زوّجه إمراه فأنكر الوكّاله ولا بينه، كان القول قول الموكل مع يمينه، ويلزم الوكيل نصف مهرها، وهو مختار الشيخ أيضاً في المبسوط، إستناداً إلى هذه الروايه، ولأنّه فسخ قبل الدخول فيجب معه نصف المهر.

وقيل: يجب بالعقد كماً وإنما ينتصف بالطلاق وليس، وقد فوّته الوكيل عليها بتقصيره بترك الإشهاد، فيضمنه، واختاره الشيخ رحمه الله في النهايه.

وقيل: يحكم ببطلان العقد ظاهراً، ويجب على الموكل أن يطلقها إن كان يعلم صدق الوكيل، ويسوق إليها نصف المهر، وهو مختار المحقق في الشرائع، وقوّاه الشهيد الثاني رحمه الله أيضاً في الشرح، وقال: ووجهه واضح، فإنه إذا أنكر الوكّاله وحلف على نفيها، إنتفى النكاح ظاهراً، ومن ثم يباح لها أن تتزوج، وقد صرح به في الروايه، فينتفى المهر أيضاً، لأنّ ثبوته يتوقف على لزوم العقد، ولأنّه على تقدير لزومها إنّما يلزم الزوج، لأنّه عوض البضع، والوكيل ليس بزواج، نعم لو ضمن الوكيل المهر كلّه أو نصفه، لزمه حسب ما ضمن، ويمكن حمل الروايه عليه.

واعلم أنّ المرأة إنّما يجوز لها التّرويح مع حلفه إذا لم يصدق الوكيل عليها، وإلّا لم يجز لها التّرويح قبل الطلاق، ولو امتنع من الطلاق لم يجبر عليه، لانتفاء

ص: ٩٠

١- (١) في التهذيب: «تعالى» بدل «عزّ وجلّ».

٢- (٢) الفقيه ٣: ٤٩، ح ١٦٩، ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن عليّ بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن دينار [ذبيان خ ل] بن حكيم، عن داود بن حصين مثله في التهذيب ٦: ٢١٣، ح ٥٠٤، الوسائل ١٩: ١٦٥، كتاب الوكّاله، ب ٤ من أبواب الوكّاله ح ١.

النكاح ظاهراً، وحينئذٍ ففي تسلطها على الفسخ دفعاً للضرر، أو تسلط الحاكم على الطلاق، أو بقائها كذلك حتى تطلق، أو تموت أوجه. (١)

[٣٤٩] قال الله عز وجل: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» ٢

محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن محمد بن أبي عمير في نوادره، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قبض صداق ابنته من زوجها ثم مات هل لها أن تطالب زوجها بصداقها أو قبض أبيها قبضها؟ فقال عليه السلام:

إن كانت وكتته بقبض صداقها من زوجها فليس لها أن تطالبه، وإن لم تكن وكتته فلها ذلك، ويرجع الزوج على ورثه أبيها بذلك إلا أن تكون حينئذٍ صبيته في حجره، فيجوز لأبيها أن يقبض صداقها (٢) عنها، ومتى طلقها قبل الدخول بها فلا يبيها أن يعفو عن بعض الصداق، ويأخذ بعضاً، وليس له أن يدع كله، وذلك قول الله عز وجل: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» ٤ يعنى الأب، والذي توكله المرأة وتوليها أمرها من أخ أو قرابه أو غيرهما. (٣)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن. قوله: (ومتى طلقها) قال الوالد العلامة قدس الله روحه: الظاهر أنه من كلام الصدوق، وإن كان مضمون الروايات، وظن الشيخ أنه تنم الخبر. ويحتمل أن يكون من كلام الشيخ على بعد.

ص: ٩١

١- (١) ملاذ الأخيار ٩: ٥٦٩.

٢- (٣) ليست في التهذيب: كلمه «صداقها».

٣- (٥) الفقيه ٣: ٥٠، ح ١٧٢، ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن أبي عمير مثله في التهذيب ٦: ٢١٥، ح ٥٠٧، الوسائل ١٩: ١٦٨، كتاب الوكاله، ب ٧ من أبواب الوكاله ح ١.

قوله: (والَّذى توَكَّله المراه) أى: فى العقد مع الإطلاق كما قيل، أو فى العفو على المشهور.

وفى شرح اللّمعه: ولولئها الإجارى الّذى بيده عقده النكاح أصلاً - وهو الأب والجدّ له بالنسبه إلى الصغيره - العفو عن البعض، أى: بعض النصف الّذى يستحقّه بالطلاق قبل الدخول، لأنّ عفو الوليّ مشروط بكون الطلاق قبل الدخول لا الجميع، واحترز بالإجارى عن وكيل الرشيده، فليس له العفو مع الطلاق فى أصحّ القولين.

نعم، لو وكت فى العفو جاز مطلقاً، وكذا وكيل الزوج فى النصف الّذى يستحقّه بالطلاق (1).

ص: ٩٢

١- (١) ملاذ الأختيار ٩: ٥٧٥.

كتاب الهبات

اشاره

ص: ٩٣

١٩ [٣٥٠] قال الله عز وجل: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا» ١ وقال الله عز وجل: «فَإِنْ طِبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» ٢

محمّد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب، عن زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: ولا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته، ولا المرأة فيما تهب لزوجها (حيز أو لم يحز) (١)، لأنّ (٢) الله تعالى يقول: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا» ٥ وقال: «فَإِنْ طِبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» ٦ وهذا يدخل في الصّدق والهبة. (٣)

ص: ٩٥

١- (٣) في الاستبصار: «حيزا أو لم يحازا».

٢- (٤) في التهذيب والكافي: «أليس» بدل «لأنّ».

٣- (٧) التهذيب ٩: ١٥٢، ح ٦٢٤، الاستبصار ٤: ١١٠، ح ٤٢٣، ورواه الكليني عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد جميعاً، عن الحسن بن محبوب مثله في الكافي ٧: ٣٠، كتاب الوصايا، باب ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل والهبة و...، ح ٣، الوسائل ١٩: ٢٣٩، كتاب الهبات، ب ٧ من أبواب الهبات ح ١، قال الحرّ العاملي: أقول: هذا محمول على الكراهة لما مضى ويأتي، والقريته أنه تضمّن المنع من الرجوع قبل القبض.

قال العلامة المجلسي: الحديث صحيح. وقال في الشرائع: يكره الرجوع فيما تهبه الزوجه لزوجها، أو الزوج لزوجته، وقيل: يجريان مجرى ذى الرحم، والأول أشبه، انتهى.

قوله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا»^١ يدلّ الخبر على عدم اختصاص الآية بالمهر، بل يشمله وغيره، كما هو ظاهر اللفظ، وقال به بعض المفسرين، والأكثر خصّوه بالصّداق.

وأما الآية الثانية، فظاهر اللفظ والمفسرين رجوع ضمير «منه» إلى الصّيدقات في قوله تعالى: «وَأَتُوا النِّسَاءَ صِيْدَقَاتِهِنَّ نِحْلَهُ»^٢ بتأويل الصّيداق، أو المشار إليه فقوله: (وهذا يدخل في الصّداق والهبة) أنّ الحكم فيهما واحد، لا أنّ الآية تدلّ عليهما، أو يكون قياساً إلزاماً على المخالفين.^(١)

كتاب الوصايا

اشاره

ص: ٩٧

٢١ [٣٥١] قال الله عز وجل: «لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا» ١

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن إسحاق، عن الحسين (١) بن حازم الكلبيّ ابن أخت هشام بن سالم، عن سليمان بن جعفر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من لم يحسن وصيته عند الموت (كان نقصاً في مروءته وعقله) (٢)، قيل (٣): يا رسول الله (وكيف يوصى الميّت؟) (٤) قال:

إذا حضرته وفاته (٥) واجتمع الناس إليه قال: (اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم، اللهم إني أعهد إليك في دار الدنيا أني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، و (٦) أنّ محمداً عبدك ورسولك، وأنّ الجنّة

ص: ٩٩

١- (٢) في الكافي والفقيه والتهذيب: «الحسن» بدل «الحسين».

٢- (٣) في تفسير القمّي: «كان نقص في مروءته».

٣- (٤) في تفسير القمّي: «قلت».

٤- (٥) في تفسير القمّي: «وكيف يوصى الميّت عند الموت».

٥- (٦) في تفسير القمّي: «الوفاه».

٦- (٧) في تفسير القمّي زياده: «أشهد».

حقّ ، وأنّ (١) التّيار حقّ ، وأنّ البعث حقّ ، و(٢) الحساب حقّ (٣)، والقدر (٤) والميزان حقّ ، (وأنّ الدّين كما وصفت، وإنّ الإسلام كما شرّعت، وأنّ القول كما حدّثت) (٥)، وأنّ القرآن كما أنزلت (٦)، وإنّك أنت الله (٧) الحقّ المبين، جزى الله محمّداً (٨) خير الجزاء، وحيّاً (٩) محمّداً وآل محمّد بالسلام، اللهمّ يا عدّتي عند كربتي، وصاحبى (١٠) عند شدّتي، ويا ولىّى (١١) نعمتى، إلهى وإله آبائى لا تكلمنى إلى نفسى طرفه عين أبداً (١٢)، فإنّك إن تكلمنى إلى نفسى (١٣) أقرب من الشّرّ، وأبعد من الخير (١٤)، فأنس (١٥) فى القبر وحشتى، واجعل لى عهداً لى يوم ألقاك منشوراً.

ثمّ يوصى بحاجته وتصديق هذه الوصية (فى القرآن فى السّورة التى يذكر (١٦) فيها مريم فى قوله عزّ وجلّ) (١٧): «لا يَمْلِكُونَ الشّفاعةَ إلاّ من اتّخذَ عندَ الرّحمنِ عهداً» ١٨ فهذا عهد الميّت، والوصية حقّ على كلّ مسلم (١٨) أن يحفظ هذه

ص: ١٠٠

١- (١) ليس فى التهذيب والفقيه: «أنّ».

٢- (٢) فى الكافى زياده: «أنّ».

٣- (٣) فى الفقيه زياده: «والصراط حقّ» وفى التهذيب زياده: «والعدل».

٤- (٤) فى الفقيه زياده: «حقّ».

٥- (٥) فى التهذيب: «وأنّ القرآن حقّ» بدل: «وأنّ الدّين كما وصفت وإنّ الإسلام كما شرّعت وأنّ القول كما حدّثت».

٦- (٦) فى التهذيب: «كما نزلت».

٧- (٧) فى تفسير القمى زياده: «الملك».

٨- (٨) فى الكافى والتهذيب زياده: «صلّى الله عليه وآله» وفى الفقيه زياده: «عنا».

٩- (٩) فى الكافى والفقيه والتهذيب وتفسير القمى زياده لفظه: «الله».

١٠- (١٠) فى الكافى والفقيه والتهذيب وتفسير القمى: «ويا صاحبى».

١١- (١١) فى تفسير القمى زياده: «فى».

١٢- (١٢) ليس فى الفقيه والتهذيب وتفسير القمى كلمه: «أبداً».

١٣- (١٣) فى الكافى زياده: «طرفه عين»، وفى تفسير القمى والتهذيب فيهما زياده: «كنت».

١٤- (١٤) فى تفسير القمى زياده: «واسرى فى الفتن وحدى».

١٥- (١٥) فى التهذيب: «آونس لى» وفى نسخه محققه بتحقيق على أكبر الغفارى: «فأنس» فقط، راجع: ٢٠٥:٩، ح ٥٥.

١٦- (١٦) فى التهذيب والفقيه: «تذكر».

١٧- (١٧) فى تفسير القمى: «فى سورة مريم فى قوله» بدل «فى القرآن فى السّورة التى يذكر فيها مريم فى قوله عزّ وجلّ».

١٨- (١٨) فى الفقيه زياده: «وحقّ عليه».

الوصية ويعلمها(١). قال أمير المؤمنين(٢) عليه السلام: علمنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وقال رسول الله صلى الله عليه وآله (٣): علمنيها جبرئيل عليه السلام.(٤)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله صلى الله عليه وآله: (والقدر حقّ) أي: تقدير الله تعالى للأشياء خلافاً للمفوضه، ويحتمل أن يكون المراد هنا المجازاه بقدر العمل، قوله صلى الله عليه وآله:

(منشوراً) إمّا حال عن فاعل ألقاك، أو صفة للعهد، أي: إجعل لي هذا العهد يوم القيامة منشوراً، قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ» قال البيضاوي: الضمير فيه للعباد، أي: إلمان تحلى بما يستعدّ به، ويستأهل أن يشفع للعصاه من الإيمان، والعمل بالصالح، وقيل: الضمير للمجرمين والمعنى «لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا» ٦ يستعدّ به أن يشفع له بالإسلام.(٥)

[٣٥٢] قال الله عزّ وجلّ: «إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» ٨

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن سهل، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الوصية

ص: ١٠١

١- (١) في تفسير القمّي: «ويتعلمها» بدل «ويعلمها».

٢- (٢) في تفسير القمّي: «علّي»، وفي الفقيه زياده: «علّي بن أبي طالب».

٣- (٣) وليس في تفسير القمّي: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٤- (٤) الكافي ٢: ٧، كتاب الوصايا، باب الوصيه وما امر بها، ح ١، ورواه الشيخ بإسناده عن عليّ بن إبراهيم في التهذيب ٩: ١٧٤، ح ٧١١، وكذا في الفقيه ٤: ١٣٨، ح ٤٨٢، ورواه عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن سليمان بن جعفر، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله في تفسير القمّي ٢: ٥٥، ورواه الشيخ مرسلاً نحوه وبتفاوت مع الزيادات في الدعاء في مصباح المتهجد: ١٥، وزاد فيه أيضاً: وقال النبي صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: تعلمها أنت وعلمها أهل بيتك وشيعتك، ورواه الكفعمي أيضاً مرسلاً، كما رواه الشيخ مع الزيادات في مصباح الكفعمي: ١١، الوسائل ١٩: ٢٦٠، كتاب الوصايا، ب ٣ من أبواب الوصايا ح ١.

٥- (٧) مرآه العقول ٢٣: ٥.

للوارث؟ فقال: تجوز، قال: ثم تلا هذه الآية: «إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» ١.

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: قد مضى تأويل لهذه الآية بنحو آخر في باب صله الإمام والذرية من كتاب الزكاة، والعامه يزعمون أنها منسوخه بآيه الميراث ويمنعون من الوصيه للوارث. (١)

وقال العلامة المجلسي: والآيه هكذا: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ» ٣ قوله تعالى:

«كُتِبَ» ٤ قيل: أى فرض أو أثبت وقرّر عليكم إذا حضر أحدكم الموت، أى:

أمارات وقوعه، وقيل: المراد أن تقول حال الصحه إذا حضرنا الموت افعلوا كذا وكذا، وبعده واضح «إِنْ تَرَكَ خَيْرًا» ٥ قيل: هو المال قليلاً كان أو كثيراً، وقيل:

ألف درهم إلى خمسمائه، وعن ابن عباس ثمانمائه درهم، وروى عن عليّ عليه السلام أنّه دخل على وليّ له فى مرضه وله سبعمائه درهم أو ستمائه، قال: ألا أوصى؟ فقال: لا، إنّما قال الله سبحانه: «إِنْ تَرَكَ خَيْرًا» ٦ وليس لك كثير مال، قال الرّاوندى: بهذا تأخذ، وفى مجمع البيان، فهذا هو المأخوذ به عندنا، لأنّ قوله حجّه، وكان ملخصه قول ابن عباس «الْوَصِيَّةُ» ٧ مرفوع بكتب و «بِالْمَعْرُوفِ» ٨ متعلّق بالوصيه، أو بمقدّر حال عنها، وقيل: المراد به المعلوم فلا يصحّ بمجهول، وقيل: بالعدل بأن لا يزيد على الثلث، ويفضّل بالقرب والفقير

ص: ١٠٢

والصلاح، وأن يقلل الوصية وإن كان الوارث غنياً، «حقاً» ١ نصب على المصدر، تقديره أحق ذلك حقاً أو على الحال، وقيل: مصدر كتب من غير لفظه «على المتقين» ٢ أى: حقاً ثابتاً على الذين يتقون عذاب الله أو معاصيه. (١)

وقال أيضاً: الحديث موثق كالصحيح سنداً ومتناً، ولم يكن الخبر الثانى فى الأصل المأخوذ من خط الشيخ، لكن كان فى سائر النسخ.

وقال فى المسالك: إتفق أصحابنا على جواز الوصية للوارث، كما يجوز لغيره من الأقارب والأجانب، وأخبارهم الصحيحة به وارده، وفى الآية الكريمة ما يدل على الأمر به فضلاً عن جوازه، لأن معنى «كُتِبَ» ٤ فرض، وهو هنا بمعنى الحث والترغيب دون الفرض، وذهب أكثر الجمهور إلى عدم جوازها للوارث، لما رووا عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال: لا وصية لوارث.

واختلفوا فى تنزل الآية، فمنهم من جعلها منسوخة بآية الميراث، ومنهم من حمل الوالدين على الكافرين وباقى الأقارب على غير الوارث، ومنهم من جعلها منسوخة فيما يتعلق بالوالدين خاصه، انتهى. (٢)

[٣٥٣] قال الله عز وجل: «ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ» ٦

وعن محمّد بن أحمد، عن عبد الله بن الصلت، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يحيى بن محمّد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو

ص: ١٠٣

١- (٣) مرآة العقول ١٨: ٢٣.

٢- (٥) ملاذ الأخيار ٩٥: ١٥.

آخِرَانِ مِزْنٍ غَيْرِكُمْ» ١؟ قال: اللذان منكم مسلمان، واللذان من غيركم، من أهل الكتاب، فإن لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس، (لأن رسول الله صلى الله عليه وآله سنّ فيهم سنّه أهل الكتاب في الجزية) (١)، وذلك إذا مات الرجل في أرض غربه (فلم يوجد مسلمان) (٢)، أشهد رجلين (٣) من أهل الكتاب يحسان (٤) بعد الصلاة (٥)، «فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ» ٧، قال: وذلك إذا (٦) إرتاب وليّ الميّت في شهادتهما، فإن عثر على أنّهما شهدا بالباطل فليس له أن ينقض شهادتهما حتّى يجيء (شاهدان يقومان) (٧) مقام الشاهدين الأولين، «فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ» ١٠ فإذا فعل ذلك نقضت (٨) شهادته الأولين، وجارت شهادته الآخرين يقول الله عزّ وجلّ (٩): «ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ» ١٣.١٤

ص: ١٠٤

-
- ١- (٢) في الفقيه: «لأنّ في المجوس سنّه أهل الكتاب في الجزية» بدل «لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله سنّ فيهم سنّه أهل الكتاب في الجزية».
- ٢- (٣) في الكافي والتهذيب: «فلم يجد مسلمين».
- ٣- (٤) في الفقيه: «رجلان».
- ٤- (٥) في التهذيب زياده: «من».
- ٥- (٦) في الفقيه: «بعد العصر» بدل «بعد الصلاة».
- ٦- (٨) في الفقيه والتهذيب: «إنّ» بدل «إذا».
- ٧- (٩) في الكافي والفقيه: «بشاهدين يقومان» وفي التهذيب «شاهدان يقومان».
- ٨- (١١) في الفقيه والكافي والتهذيب: «نقض».
- ٩- (١٢) في الفقيه: «تبارك وتعالى» بدل «عزّ وجلّ».

[٣٥٤] قال الله عز وجل: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ» ١

سعد بن عبد الله (١) في (بصائر الدرجات) عن القاسم بن الربيع ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ومحمد بن سنان، عن مياح المدائني، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام في كتابه إليه قال: وأما ما ذكرت أنهم يستحلون الشهادات بعضهم لبعض على غيرهم فإن ذلك لا يجوز ولا يحل، وليس هو على ما تأولوا إلقول الله عز وجل: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ» ٣ وذلك (٢) إذا كان مسافراً فحضره (٣) الموت أشهد اثنين ذوى عدل من أهل دينه فإن لم يجد فآخران ممن يقرأ القرآن من غير أهل ولايته: «تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اُرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ * فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ» ٤ - من أهل ولايته - «فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا

ص: ١٠٥

١- (٢) لم نعثر على كتاب بصائر الدرجات لسعد، ولكن الحديث المذكور في مختصر بصائر الدرجات لحسن بن سليمان الحلبي نقلاً عن كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله، بهذا السند والمتن.

٢- (٤) في مختصر بصائر الدرجات: «فذلك».

٣- (٥) في مختصر بصائر الدرجات: «وحضره».

إِعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ * ذَلِكْ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعِيدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا» ١.٢

[٣٥٥] قال الله عز وجل: «فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا» ٣

علی بن ابراهیم فی (تفسیره) قال: قال الصادق علیه السلام: إذا أوصى الرجل بوصيته فلا يحل للوصي أن يغير (وصيته يوصى بها) (١) بل يمضيها (٢) إلا أن يوصى غير (٣) ما أمر الله فيعصى في الوصية ويظلم، فالموصى إليه جائز له أن يردّه إلى الحقّ مثل رجل يكون له ورثه فيجعل ماله (٤) كلّه لبعض ورثته ويحرم بعضاً، فالوصي جائز له أن يردّه إلى الحقّ وهو قوله تعالى (٥): «فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا» ٩ فالجنف: الميل إلى بعض ورثتك (٦) دون بعض، والإثم أن تأمر (٧) بعماره بيوت النيران واتخاذ المسكر، فيحلّ للوصي أن لا يعمل بشيء من ذلك (٨).

[٣٥٦] قال الله عز وجل: «ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا» ١٣

ص: ١٠٦

١- (٤) في تفسير القمّي: «وصيته يوصيها» بدل «وصيته يوصي بها».

٢- (٥) في تفسير القمّي: زياده: «على ما أوصى».

٣- (٦) في تفسير القمّي: «بغير».

٤- (٧) في تفسير القمّي: «المال».

٥- (٨) ليس في تفسير القمّي: «تعالى».

٦- (١٠) في تفسير القمّي: «ورثته».

٧- (١١) في تفسير القمّي: «يأمر».

٨- (١٢) تفسير القمّي ١: ٦٥، الوسائل ١٩: ٣٥٠، كتاب الوصايا، ب ٣٧ من أبواب الوصايا ح ٤، وراجع: ٣٥٢، ب ٣٨ ح ٢.

وعنه (علي بن إبراهيم)، عن أبيه، وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن ابن فضال، عن ثعلبه بن ميمون، عن معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله قال (١): جزء من عشرة، قال الله عزّ وجلّ (٢): «ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا»^٣ وكانت الجبال عشرة أجيال (٣). (٤)

[٣٥٧] قال الله عزّ وجلّ: «لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ»^٤

وبإسناده (محمّد بن الحسن) عن محمّد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله، فقال: واحد من سبعة، إنّ الله تعالى (٥) يقول: «لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ»^٥... الحديث (٦).

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: الحديث صحيح. وكون السهم واحداً من ثمانية هو

ص: ١٠٧

١- (١) في الفقيه: «فقال».

٢- (٢) في التهذيب: «تعالى» بدل «عزّ وجلّ».

٣- (٤) ليس في الكافي والفقيه: «أجيال».

٤- (٥) الكافي ٧: ٤٠، كتاب الوصايا، باب من أوصى بجزء من ماله، ح ٢، ورواه الصدوق بإسناده، عن الحسن بن علي بن فضال مثله في الفقيه ٤: ١٥٢، ح ٥٢٨، ورواه الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضال مثله في التهذيب ٩: ٢٠٨، ح ٨٢٥ الوسائل ١٩: ٣٨١، كتاب الوصايا، ب ٥٤ من أبواب الوصايا ح ٣، وراجع: ح ٤ و: ٣٨٠ ح ٢، و: ٣٨٢ ح ٧.

٥- (٧) ليس في الاستبصار: «تعالى».

٦- (٩) التهذيب ٩: ٢٠٩، ح ٨٢٨، الاستبصار ٤: ١٣٢، ح ٤٩٨، الوسائل ١٩: ٣٨٤، كتاب الوصايا، ب ٥٤ من أبواب الوصايا ح ١١ و: ح ١٢، وراجع: ٣٨٢ ذيل ح ٤ و: ح ٦ من هذا الباب.

المشهور بين الأصحاب، وذهب الشيخ في أحد قوليهِ إلى أَنَّهُ السدس.

أقول: لعل مراده عليه السلام أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الثَّمَانِيَةَ مِنَ الْأَصْنَافِ، وَقَرَّرَ لِكُلِّ مِنْهُمْ حَصَّهُ وَاشْتَهَرَ فِي السُّنَّةِ وَعَلَى أَلْسِنِ النَّاسِ التَّعْبِيرَ عَنْ حَصِّهِمْ بِالسَّهْمِ، فَلِذَا يَنْصَرَفُ السَّهْمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى الثَّمَنِ، فَلَا يَرُدُّ أَنَّ السَّهْمَ غَيْرَ مَذْكَورٍ فِي الْآيَةِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذِكْرِ الْآيَةِ لِذَلِكَ. (١)

[٣٥٨] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ» ٢

محمّد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن هشام بن أحمد، وعن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، وعن (٢) محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً (٣)، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد (٤)، عن سالمه (٥) مولا (٦) أبي عبد الله عليه السلام قالت (٧): كنت عند أبي عبد الله عليه السلام حين حضرته الوفاة فأغمى عليه، فلما أفاق قال: أعطوا الحسن بن عليّ بن الحسين (٨) - وهو الأفتس - سبعين ديناراً، (وأعطوا فلاناً كذا وكذا، وفلاناً كذا وكذا) (٩)، فقلت (١٠): أتعطى رجلاً حمل عليك

ص: ١٠٨

١- (١) ملاذ الأخيار ١٥: ١١٥.

٢- (٣) ليس في الكافي: «عن».

٣- (٤) ليس في الكافي: «جميعاً».

٤- (٥) في الكافي زياده: «جميعاً».

٥- (٦) في الفقيه: «سلمى».

٦- (٧) في الفقيه والتهذيب زياده: «ولد».

٧- (٨) في الكافي: «قال».

٨- (٩) في التهذيب: «الحسن بن عليّ بن الحسين بن عليّ».

٩- (١٠) ليس في الفقيه والتهذيب: «وأعطوا... كذا وكذا».

١٠- (١١) في التهذيب: «قلت له» وفي الفقيه: «قلت».

بالشفره ؟ فقال: ويحك! أما تقرئين (١) القرآن ؟ قلت: بلى، قال: أما سمعت قول الله عز وجل (٢): «وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ» ٣.٤

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله: (قال كنت) كذا في أكثر النسخ، والصواب (قالت) كما في الفقيه، وفيه فيما سيأتي: أما تقرئين القرآن، وهو الصواب.

وفي القاموس: الفطس بالتحرك تطامن في قصبه الأنف وانتشارها وانفراش الأنف في الوجه، والنعت أفتس.

والشفره بالفتح: السكين العظيم، ويدلّ الخبر على إستحباب الوصيه لذي الرحم الكاشح، كما تستحب الصدقه عليه.

والإغماء المنسوب إليهم عليهم السلام ليس كإغماء غيرهم، بل إنّما هو توجه إلى عالم القدس يشبه الإغماء وليس به، ولا يصدر منهم من الأفعال والأقوال ما يصدر عن المبرسمين والمغمى عليهم. (٣)

ص: ١٠٩

١- (١) في الفقيه والتهذيب: «أما تقرئين».

٢- (٢) في التهذيب: «تعالى» بدل «عز وجل».

٣- (٥) ملاذ الأخيار ١٥: ١٨٧.

كتاب النكاح

اشاره

ص: ١١١

٢٣ [٣٥٩] قال الله عز وجل: «لا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ» ١

علی بن الحسین المرتضی فی رساله (المحکم والمتشابه): نقلًا من تفسير النعمانی بإسناده الآتی (١) عن علی علیه السلام قال: إن جماعه من الصیحابه كانوا حرّموا علی أنفسهم النساء والإفطار بالنهار والنوم باللیل، فأخبرت أم سلمه رسول الله صلی الله علیه و آله (٢) فخرج إلى أصحابه فقال (٣): أترغبون عن النساء؟! إنی آتی النساء، وآكل (٤) بالنهار، وأنا م باللیل، فمن رغب عن سنتی فلیس منی، وأنزل الله (٥): «لا- تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ» ٧ فقالوا: یا رسول الله إنا

ص: ١١٣

- ١- (٢) أی: الوسائل ٣٠: ١٤٤، الفائده الثانيه من الخاتمه، الرقم (٥٢).
- ٢- (٣) فی المحکم والمتشابه زياده: «بذلك».
- ٣- (٤) فی المحکم والمتشابه: «وقال».
- ٤- (٥) فی المحکم والمتشابه: «وأفطر» بدل «وآكل».
- ٥- (٦) فی المحکم والمتشابه زياده: «تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»».

قد حلفنا على ذلك؟ فأنزل الله(١): «لا- يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» - إلى قوله: - «ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَ أَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ» ٢.٣

[٣٦٠] قال الله عز وجل: «زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَ التَّبِينِ» ٤

عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن الحسن بن أبي قتاده، عن رجل، عن جميل بن درّاج، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما تلذذ الناس في الدنيا والآخرة بلذّه أكثر لهم من لذّه النساء، وهو قول الله عز وجل: «زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَ التَّبِينِ» إلى آخر الآية، ثم قال: وإنّ أهل الجنّه ما يتلذذون بشيء من الجنّه أشهى عندهم من النّكاح، لا طعام ولا شراب.(٢)

[٣٦١] قال الله عز وجل: «إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» ٦

وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله الجاموراني، عن الحسن بن علي بن أبي حمزه، عن محمّد بن يوسف التميمي، عن محمّد بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام (قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله)(٣): من ترك التّزويج مخافه العيله(٤) فقد (ساء ظنّه)(٥) بالله عز وجل، إنّ الله عز وجل يقول:

ص: ١١٤

-
- ١- (١) في المحكم والمتشابه زياده: «عزّ وجلّ».
 - ٢- (٥) الكافي ٥: ٣٢١، كتاب النكاح، باب حبّ النساء، ح ١٠، الوسائل ٢٣: ٢٠، كتاب النكاح، ب ٣ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ٨.
 - ٣- (٧) في الفقيه: «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام» بدل «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله».
 - ٤- (٨) في الفقيه: «الفقر» بدل «العيله».
 - ٥- (٩) في الكافي: «أساء ظنّه» والفقيه: «أساء الظنّ».

«إِنْ يَكُونُوا فَقَرَاءَ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» ١.٢

[٣٦٢] قال الله عز وجل: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فَقَرَاءَ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» ٣ وقال الله عز وجل: «وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ» ٤

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن أحمد، عن محمد بن علي، عن حمدويه بن عمران، عن ابن أبي ليلي، عن عاصم بن حميد قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فشكا إليه الحاجة فأمره بالتزويج، قال: فاشتدّت به الحاجة، فأتى أبا عبد الله عليه السلام فسأله عن حاله فقال له: اشتدّت بي الحاجة، قال (١): ففارق، ثم أتاه فسأله عن حاله؟ فقال: أثريت (٢) وحسن حالي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إنني أمرتك بأمرين أمر الله بهما، قال الله عز وجل: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ - إلى قوله - وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» ٧ وقال: «وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ» ٨.٩

[٣٦٣] قال الله عز وجل: «وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ» ١٠

ص: ١١٥

١- (٥) في الكافي: «فقال».

٢- (٦) أثريت: أي كثر مالي.

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن إسماعيل بن محمد المكي، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن ذكره، عن أبي الزبير الشامي قال: قال لي (١) أبو عبد الله عليه السلام: لا تشتت من السودان أحداً، فإن كان لا بد فممن النوبة، فإنهم من الذين قال الله عز وجل (٢): «وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ۗ ۝۳ أَمَا إِنَّهُمْ سِيدُكْرُونُ ذَلِكَ حِطٌّ، وسيخرج مع القائم (٣) منا (عصابه منهم) (٤)، ولا- تنكحوا من الأكراد أحداً فإنهم جنس من الجن كشف (٥) عنهم الغطاء (٦).

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: «النوبة» بالضم بلاد واسعة للسودان بجنوب الصعيد منها بلال الحبشي (٧).

وقال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (سيدكرون ذلك الحظ) يظهر منه أن المراد بالخط ميثاق النبي والأئمة عليهم السلام، وسيدكرون ذلك الحظ ويسلمون ويخرجون مع القائم عليه السلام (٨).

[٣٦٤] قال الله عز وجل: «وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ

ص: ١١٦

- ١- (١) ليس في التهذيب: «لي».
- ٢- (٢) في التهذيب: «تعالى» بدل «عز وجل».
- ٣- (٣) في الكافي والتهذيب زياده: «عليه السلام».
- ٤- (٤) في التهذيب: «منهم عصابه».
- ٥- (٥) في التهذيب: «كشف الله».
- ٦- (٦) الكافي ٥: ٣٥٢، كتاب النكاح، باب من كره مناكحته من الأكراد والسودان وغيرهم، ح ٢، التهذيب ٧: ٤٠٥، ح ١٦٢١، الوسائل ٢٠: ٨٣، كتاب النكاح، ب ٣٢ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ١.
- ٧- (٧) كتاب الوافي ٢١: ١١٤.
- ٨- (٨) ملاذ الأخيار ١٢: ٣٣٦.

مَرْكُومٌ * فَذَرَهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ « ١

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: هل يكره الجماع في وقت من الأوقات وإن كان حلالاً؟ قال: نعم، ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ومن مغيب الشمس إلى مغيب الشفق، وفي اليوم الذي تنكسف فيه الشمس، وفي الليلة التي ينكسف (١) فيها القمر، (وفي الليلة وفي اليوم اللّذين يكون فيهما) (٢) الرّيح السوداء، والرّيح الحمراء، والرّيح الصفراء، واليوم والليله (اللّذين يكون فيهما) (٣) الزلزله، ولقد بات رسول الله صلى الله عليه وآله عند بعض أزواجه (٤) في ليله انكسف فيها القمر فلم يكن منه في تلك الليلة ما يكون منه في غيرها حتى أصبح، فقالت له: يا رسول الله (ألبغض كان هذا منك) (٥) في هذه الليلة؟ قال: لا، ولكن هذه الآيه ظهرت في هذه الليلة فكرهت أن أتلدّذ وألهو فيها (وقد عبّر الله في كتابه أقواماً فقال) (٦) «وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ * فَذَرَهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ « ٨ ثم قال أبو جعفر عليه السلام:

وأيم الله لا- يجامع أحد (في هذه الأوقات التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وقد انتهى إليه الخبر) (٧) فيرزق ولداً فيرى في ولده ذلك ما يحب (٨).

ص: ١١٧

١- (٢) في الكافي: «ينخسف» بدل «ينكسف».

٢- (٣) في المحاسن: «وفي اليوم والليله التي تكون فيها».

٣- (٤) في المحاسن: «التي تكون فيها».

٤- (٥) في المحاسن: «نسائه».

٥- (٦) في المحاسن: «ألبغض هذا منك»، وفي الكافي: «ألبغض كان منك».

٦- (٧) في المحاسن: «وقد عبّر الله أقواماً في كتابه فقال» وفي الكافي: «وقد عبّر الله أقواماً فقال عزّ وجلّ في كتابه».

٧- (٩) ليس في المحاسن: «في هذه الأوقات التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وقد انتهى إليه الخبر».

٨- (١٠) الكافي ٥: ٤٩٨، كتاب النكاح، باب الأوقات التي يكره فيها الباه، ح ١، ورواه البرقي عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن سالم مثله في المحاسن ٢: ٢٥، ح ١٠٩٧، الوسائل ٢٠: ١٢٥، كتاب النكاح، ب ٦٢ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ١، وراجع: ١٢٦ ح ٢.

[٣٦٥] قال الله عز وجل: «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» ١

محمد بن الحسن بإسناده، (عن أحمد بن محمد بن عيسى) (١) عن معمر بن خلاد قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: أي شيء يقولون في إتيان النساء في أعجازهن؟ قلت: إنه (٢) بلغني أن أهل المدينة (٣) لا يرون به بأساً فقال (٤): إن اليهود كانت تقول: إذا أتى الرجل المرأة من (٥) خلفها خرج ولده (٦) أحول، فأنزل الله عز وجل (٧): «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» ٩
١٠ من خلف أو قدام خلافاً لقول اليهود، ولم يعن في أدبارهن (٨).

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث صحيح. وقال الوالد العلامة نغمده الله بالرحمة: استدلل به على الحرمة ولا يدل، لأن ظاهره أن الآيه نزلت في وطئ القبل من خلف، ولا يدل على أن وطئ الدبر حرام، مع أن الظاهر التقية، كما هو ظاهر من أسلوب الكلام (٩).

ص: ١١٨

-
- ١- (٢) في التهذيب: «عن أحمد بن عيسى».
 - ٢- (٣) ليس في تفسير العياشي: «إنه».
 - ٣- (٤) في هامش الوسائل: في الموضوع الثاني من التهذيب: أهل الكتاب (هامش المخطوط).
 - ٤- (٥) في تفسير العياشي: «قال».
 - ٥- (٦) في التهذيب: «في» بدل «من».
 - ٦- (٧) في التهذيب: «الولد».
 - ٧- (٨) ليس في تفسير العياشي: «عز وجل».
 - ٨- (١١) التهذيب ٧: ٤١٥، ح ١٦٦٠، ورواه مثله أيضاً وبتفاوت يسير جداً، عن أحمد بن محمد، عن معاوية بن حكيم، عن معمر بن خلاد، عن الرضا عليه السلام في ص ٤٦٠، ح ١٨٤١، ورواه محمد بن مسعود بإسناده عن معمر بن خلاد مثله في تفسير العياشي ١: ١١١، ح ٣٣٣، الوسائل ٢٠: ١٤١، كتاب النكاح، ب ٧٢ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ١، وراجع: ١٤٣ ح ٦ و: ١٤٤ ح ٩ و ١١ و: ١٤٦، ب ٧٣ ح ٢ و: ١٤٧ ح ١٠.
 - ٩- (١٢) ملاذ الأختيار ١٢: ٣٥٩.

[٣٦٦] قال الله عز وجل: «هُؤْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» ١

وعنه (أحمد بن محمد بن عيسى) (١)، عن موسى بن عبد الملك، عن الحسين بن علي بن يقطين، وعن موسى بن عبد الملك، عن رجل قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن إتيان الرجل المرأة من خلفها؟ فقال: أحلتها آية من كتاب الله (٢)، قول لوط: «هُؤْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» ٤ وقد علم أنهم لا يريدون الفرج. (٣)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: وعلى تقدير صحته، الاستدلال مبنى على علمه عليه السلام بالمراد، مع أن ظاهر حالهم قرينه عليه، كما أشار عليه السلام إليه. (٤)

[٣٦٧] قال الله عز وجل: «إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ» ٧

وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام و (٥) ذكر عنده إتيان النساء في أدبارهن فقال: ما أعلم آية في القرآن أحلت ذلك إلا واحده «إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ» الآية (٦). (٧)

[٣٦٨] قال الله عز وجل: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» ١١

ص: ١١٩

١- (٢) في التهذيب: «أحمد بن عيسى».

٢- (٣) في التهذيب زياده: «عز وجل».

٣- (٥) التهذيب ٧: ٤١٤، ح ١٦٥٩، الوسائل ٢٠: ١٤٦، كتاب النكاح، ب ٧٣ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ٣.

٤- (٦) ملاذ الأخيار ١٢: ٣٥٨.

٥- (٨) ليس في تفسير العياشي: «و».

٦- (٩) سورة الأعراف: ٨١.

٧- (١٠) تفسير العياشي ٢: ٢٢، ح ٥٦، الوسائل ٢٠: ١٤٨، كتاب النكاح، ب ٧٣ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ١٢.

وعن أبي عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان، عن ابن أبي عمير (١)، عن عبد الرحمن الحذاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان عليّ بن الحسين عليه السلام لا يرى بالعزل بأساً، يقرأ (٢) هذه الآية: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...» ٣ فكلّ شيء أخذ الله (٣) منه الميثاق فهو خارج وإن كان على صخره صماء. (٤)

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: الظاهر عن أبي عبد الرحمن الحذاء وهو أيّوب بن عطية الثقة فيكون الخبر صحيحاً.

قوله عليه السلام: (فكلّ شيء) قال الفاضل الاسترابادي: يعنى النفوس الناطقة التي خلقها الله وأخذ منها الإقرار في يوم «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» ٦ لا بدّ لها من تعلّقها ببدن حاصل من نطفتك في رحمها أو من نطفه غيرك.

وقال الوالد العلّامة رحمه الله: أى إذا كان مقدراً يحصل الولد مع العزل أيضاً، أو لا يقدر على العزل.

أقول: ويؤيد الأول ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدرى قال: كنّا نعزل ثمّ سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك؟ فقال لنا: وإنكم لتفعلون وإنكم لتفعلون وإنكم لتفعلون، ما من نسمة كائنه إلى يوم القيامة إلّا وهى كائنه. (٥)

ص: ١٢٠

١- (١) فى التهذيب: «عن أبي عميره» وفى هامش الوسائل: (وفى نسخه: عن أبي عميره عبد الرحمن الحذاء «هامش نسخه المخطوط»).

٢- (٢) فى الكافى: «فقرأ».

٣- (٣) ليس فى التهذيب: «الله».

٤- (٤) الكافى ٥: ٥٠٤، كتاب النكاح، باب العزل، ح ٤، التهذيب ٧: ٤١٧، ح ١٦٧٠، الوسائل ٢٠: ١٤٩، كتاب النكاح، ب ٧٥ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ٣.

٥- (٥) مرآة العقول ٢٠: ٣١٥. وراجع ملاذ الأخيار ١٢: ٣٦٤.

[٣٦٩] قال الله عز وجل: «فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ» ١

سعد بن عبدالله في (بصائر الدرجات) (١)، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والحسن بن موسى الخشاب ومحمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن أسباط، عن يونس بن عبدالرحمن، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له (٢): ما تقول في العزل؟ فقال: كان علي عليه السلام لا يعزل، وأما أنا فأعزل، فقلت: هذا خلاف؟ فقال: ما ضرّ داود أن خالفه سليمان (٣) والله (٤) يقول:

«فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ» ٦.٧

[٣٧٠] قال الله عز وجل: «وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ» ٨

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن أحمد (٥)، عن الجاموراني، عن الحسن بن علي ابن أبي حمزه، عن عمرو بن جبيرة العزمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله فسألته عن حقّ الزوج على المرأة، فخبّرها ثمّ قالت: فما حقّها عليه؟ قال: يكسوها من العرى (٦) ويطعمها من الجوع وإذا أذنبت غفر لها، قالت (٧): فليس لها عليه شيء غير هذا؟ قال: لا، قالت: لا والله لا تزوّجت أبداً، ثمّ

ص: ١٢١

-
- ١- (٢) لم نعثر على كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبدالله وإنما جاء في مختصر بصائر الدرجات للحسن بن سليمان الحلّي نقلاً عن كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبدالله.
- ٢- (٣) في مختصر بصائر الدرجات: «لأبي عبدالله عليه السلام» بدل «قلت له».
- ٣- (٤) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «عليهما السلام».
- ٤- (٥) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «عزّ وجلّ».
- ٥- (٩) في الكافي زياده: «بن أبي عبدالله».
- ٦- (١٠) في الكافي: «العرى».
- ٧- (١١) في الكافي: «فقالت».

وَلْت، فقال النبي صلى الله عليه وآله: ارجعي، فرجعت، فقال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ» ١.٢

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ) اعلم أن هذه تتمه آية هي قوله تعالى: «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ» ٣ وفسر بأن استعفاف القواعد بلبس الجلابيب خير لهن من وضعها، وإن سقط الجرح (١) عنهن فيه، وقال علي بن إبراهيم: أي لا يظهرن للرجال.

أقول: يحتمل أن يكون المراد أن استعفافهن بترك الخروج والحضور في مجالس الرجال والتكلم بأمثال تلك القبائح خير لهن، وأمّا تفسير الاستعفاف بالتزويج كما هو ظاهر الخبر فهو بعيد عن أول الآيه، لكون الكلام في اللاتي لا يرجون نكاحاً، والله يعلم. (٢)

[٣٧١] قال الله عز وجل: «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ» ٦

وفى (العلل) و (عيون الأخبار): بأسانيده عن محمد بن سنان عن (٣) الرضا عليه السلام

ص: ١٢٢

١- (٤) في الطبعة الحجرية: «الحرج» بدل «الجرح» وهو الأصح على ما يبدو.

٢- (٥) مرآة العقول ٢٠: ٣٢٤.

٣- (٧) في العلل: «أَنْ» بدل «عن».

(فيما كتبه إليه) (١) من جواب مسأله: و(٢) حَرَمَ النَّظْرَ إِلَى شُعُورِ النِّسَاءِ الْمُحْجُوبَاتِ بِالْأَزْوَاجِ وَإِلَى غَيْرِهِنَّ (٣) مِنَ النِّسَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَهْيِيجِ الرِّجَالِ (وما يدعو إليه التهييج من الفساد) (٤) والدَّخُولِ فِيهَا لَا يَحِلُّ وَلَا يَجْمَلُ (٥)، وكذلك ما أشبه الشُّعُورَ إِلَّا الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَ الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ» ٦ أَيْ (٦) غَيْرِ الْجَلْبَابِ فَلَا بَأْسَ (٧) بِالنَّظَرِ إِلَى شُعُورِ مِثْلَهُنَّ. (٨).

[٣٧٢] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ» ١٠

وفى (معانى الأخبار) عن علي بن أحمد بن عمران الدقاق، عن (حمزه بن القاسم العلوي العباسي) (٩)، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن محمد بن الحسين بن زيد، عن محمد بن زياد الأزدي، عن مفضل بن عمر، عن الصادق عليه السلام - فى حديث - (ثم علمه عليه السلام بأن الحكم بالنجوم خطأ) (١٠) فى قوله عز وجل (١١): «فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ» ١٤ وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالنَّظَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّ

ص: ١٢٣

-
- ١- (١) فى العلل: «كتب فيما كتب».
 - ٢- (٢) ليس فى العلل: «و».
 - ٣- (٣) فى العلل: «وغيرهن» بدل «وإلى غيرهن».
 - ٤- (٤) فى العلل: «وما يدعو التهييج إلى الفساد» وفى العيون: «وما يدعو التهييج إليه من الفساد».
 - ٥- (٥) فى العلل: «ولا يحمل» بدل «ولا يجمل».
 - ٦- (٦) فى العلل زياده: «أن يضعن ثيابهن» وليس فى قبلها: «أى».
 - ٧- (٨) فى العلل: «ولا بأس».
 - ٨- (٩) علل الشرائع: ٥٦٤، ب ٣٦٤، ح ١، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٩٧: ٢، ب ٣٣ قطعه من ح ١، الوسائل ١٩٣: ٢٠، كتاب النكاح، ب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ١٢.
 - ٩- (١١) فى الوسائل: «حمزه بن محمد العلوي».
 - ١٠- (١٢) ملاحظه: اضفناه من المعانى الأخبار حتى تكون الآية فى موضع الاستشهاد.
 - ١١- (١٣) فى الوسائل: «فى قوله تعالى».

النظرة الواحدة لا توجب الخطأ إلا بعد النظرة الثانية بدلاله قول النبي صلى الله عليه وآله لما قال لأمر المؤمنين عليه السلام: يا عليّ أوّل النظرة لك، والثانية عليك ولا لك (١).

[٣٧٣] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ» ٢

محمد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد (٢)، عن ابن محبوب، عن جميل، عن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدرّاعين من المرأة، هما (٣) من الزينة التي قال الله (٤): «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ» ٦؟ قال: نعم، وما دون الخمار من الزينة، وما دون السوارين. (٥).

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: (وما دون الخمار) يعنى ما يستره الخمار من الرأس والرّقبة وهو ما سوى الوجه منهما، (وما دون السوارين) يعنى من اليدين وهو ما عدا الكفّين منهما (٦).

قال العلّامة المجلسي: الحديث صحيح. ويدلّ على أنّ الوجه والكفّين فى المرأة ليس بعوره كما هو ظاهر الآية لقوله تعالى: «إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» ٩.

وقال السيّد رحمه الله: لا خلاف بين الأصحاب ظاهراً فى تحريم النظر إلى الأجنبيّه

ص: ١٢٤

-
- ١- (١) معانى الأخبار: ١٢٧، باب معنى الكلمات التي ابتلى إبراهيم ربّه بهنّ فأتمهنّ، ح ١، الوسائل ٢٠: ١٩٥، كتاب النكاح، ب ١٠٥ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ١٧.
 - ٢- (٣) فى الكافي: «أحمد بن محمد بن عيسى».
 - ٣- (٤) فى الكافي: «أهما» بدل «هما».
 - ٤- (٥) فى الكافي زياده: «تبارك وتعالى».
 - ٥- (٧) الكافي ٥: ٥٢٠، كتاب النكاح، باب ما يحلّ النظر إليه من المرأة، ح ١، الوسائل ٢٠: ٢٠٠، كتاب النكاح، ب ١٠٩ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ١.
 - ٦- (٨) كتاب الوافي ٢٢: ٨١٧.

الَّتِي لَا يَرِيدُ نِكَاحَهَا، وَلَا ضَرُورَهُ إِلَى النَّظَرِ إِلَيْهَا فِيمَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، وَأَمَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّانِ فَيَحْرَمُ النَّظَرُ إِلَيْهِمَا بِنْتَلَذُّ، أَوْ خَوْفِ
فِتْنَتِهِ إِجْمَاعًا، وَإِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْ بِذَلِكَ وَلَمْ يَخَفِ الْفِتْنَةَ، قَالَ الشَّيْخُ: يَكْرَهُ وَلَا- يَحْرَمُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ
مِنْهَا»^١ وَهُوَ مَفْسَّرٌ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَقِيلَ: يَحْرَمُ.

وَقَالَ الْمُحَقِّقُ فِي الشَّرَائِعِ وَالْعَلَامَةُ فِي جَمَلِهِ مِنْ كَتَبِهِ: يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ مَعَاوَدَةٍ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ
عَرَفًا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْاجْتِنَابَ أَوْلَى. (١).

[٣٧٤] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَا- جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا- أَبْنَائِهِنَّ وَلَا- إِخْوَانِهِنَّ وَلَا- أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا
نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ»^٣

وَعَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، وَعَنْ (٢) يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
أَبِي الْبَلَادِ (٣)، عَنْ أَبِيهِ (٤)، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍاءَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ رَجُلًا إِذْ دَخَلَ (٥) أَبِي
فَرَحْبَ بِهِ - إِلَى أَنْ قَالَ -: فَقَالَ لَهُ (٦): هَذَا ابْنُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَصْنَعُونَ شَيْئًا لَا يَحِلُّ لَهُمْ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟
قَالَ (٧): (٨) الْمَرْأَةُ الْقَرَشِيَّةُ

ص: ١٢٥

١- (٢) مَرَّآهُ الْعُقُولُ ٢٠: ٣٤٠.

٢- (٤) لَيْسَ فِي الْكَافِي: «عَنْ».

٣- (٥) لَيْسَ فِي الْكَافِي: «بَنَ أَبِي الْبَلَادِ».

٤- (٦) فِي الْكَافِي زِيَادَةٌ: «إِبْرَاهِيمَ».

٥- (٧) فِي الْكَافِي زِيَادَةٌ: «عَلَيْهِ».

٦- (٨) فِي الْكَافِي: «فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ» بَدَلَ «فَقَالَ لَهُ».

٧- (٩) فِي الْكَافِي: «قُلْتُ».

٨- (١٠) فِي الْكَافِي زِيَادَةٌ: «إِنَّ».

والهاشميّه تركب وتضع يدها على رأس الأسود، وذراعيها على عنقه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا بنيّ، أما تقرأ القرآن؟ قلت: بلى، قال: اقرأ هذه الآية: «لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ - حَتَّىٰ بَلَغَ - وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» ١ ثم قال: يا بنيّ، لا بأس أن يرى المملوك الشعر والساق. (١)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث صحيح. ويدلّ على جواز نظر المملوك إلى الوجه واليدين والشعر والساق، لا سائر الجسد، ولعله يفهم منه الساعد والعنق أيضاً. (٢)

[٣٧٥] قال الله عزّ وجلّ: «فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» ٤ وقال الله عزّ وجلّ: «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» ٥ وقال الله عزّ وجلّ: «مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ٦

محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره): عن يونس بن عبد الرحمن عمّن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في كلّ شيء إسراف إلّا في النساء قال الله:

«فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» وقال: «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» ٧ وقال: «مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ٨.٩

ص: ١٢٦

-
- ١- (٢) الكافي ٥: ٥٣١، كتاب النكاح، باب ما يحلّ للمملوك النظر إليه من مولاته، ح ٢، الوسائل ٢٠: ٢٢٤، كتاب النكاح، ب ١٢٤ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ٥، قال: أقول: هذا ظاهر في التقية والله أعلم.
- ٢- (٣) مرآة العقول ٢٠: ٣٦٨.

[٣٧٦] قال الله عز وجل: «إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ»

محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن أبي سعيد الخدري في وصيه النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام أنه قال: يا علي، لا تجامع امرأتك بشهوه امرأه غيرك، فإني أخشى إن قضى بينكما ولد أن يكون (مختلاً مخبلاً) (١) يا علي (من كان جنباً في الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن فإني أخشى أن تنزل عليهما نارٌ من السماء فتحرقهما) (٢).

- إلى أن قال -: يا علي لا- تجامع امرأتك إلّا ومعك خرقه، ومع أهلك (٣) خرقه، ولا تمسحاً بخرقه واحده فتقع الشهوه على الشهوه، فإن ذلك يعقب العداوه بينكما، ثم يؤدّيكما (٤) إلى الفرقة والطلاق، يا علي، لا تجامع امرأتك من قيام فإن ذلك من فعل الحمير فإن قضى (٥) بينكما ولد، كان بؤالاً في الفراش كالحمير البؤاله في كل مكان - إلى أن قال -: يا علي، إذا حملت امرأتك فلا- تجامعها إلّا وأنت على وضوء فإنه إن قضى (٦) بينكما ولد يكون أعمى القلب، بخيل اليد، يا علي، لا- تجامع امرأتك (٧) على سقوف البنيان فإنه إن قضى (٨) بينكما ولد يكون منافقاً مراتياً (٩) مبتدعاً، يا علي، إذا (١٠) خرجت في سفر فلا تجامع

ص: ١٢٧

١- (٢) في الفقيه: «مختلاً أو مؤثماً مختلاً» وفي الأمل: «مختلاً مؤثماً مختلاً».

٢- (٣) في العلل: «إذا كنت جنباً في الفراش مع امرأتك فلا تقرأ القرآن فإني أخشى أن ينزل عليكم نارٌ من السماء فتحرقكما».

٣- (٤) في العلل: «امراتك» بدل «أهلك».

٤- (٥) في الأمل: «ثم يردكما» بدل «يؤدّيكما».

٥- (٦) في الفقيه: «إن قضى» وفي العلل: «وإن قضى» وفي الأمل: «وإن قضى».

٦- (٧) في الفقيه والأمل: «إن قضى».

٧- (٨) في الفقيه والأمل والعلل: «أهلك».

٨- (٩) في الفقيه والأمل: «إن قضى» وفي العلل: «إذا قضى».

٩- (١٠) في العلل: «ممارياً» بدل «مراتياً».

١٠- (١١) في العلل والأمل: «وإذا».

أهلك في (١) تلك الليلة فإنه إن قضى (٢) بينكما ولد (٣) ينفق ماله في غير حق ، وقرأ عليه السلام (٤): «إِنَّ الْمَيْدَرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ» ٥ ، يا علي ، لا تجامع أهلك إذا خرجت إلى سفر مسيره ثلاثه أيام ولياليهن فإنه إن قضى (٥) بينكما ولد يكون عوناً لكل ظالم (٦) - إلى أن قال - : يا علي ، لا تجامع أهلك (٧) أول ساعه من الليل ، فإنه إن قضى (٨) بينكما ولد لا يؤمن أن يكون ساحراً مؤثراً للدنيا على الآخرة ، يا علي ، احفظ وصيتي (٩) كما حفظتها عن جبرئيل عليه السلام (١٠). (١١)

أبواب عقد النكاح وأولياء العقد

٢٤ [٣٧٧] قال الله عز وجل : « وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » ١٣

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث ذكر فيه - : ما أحل الله لنبية صلى الله عليه وآله من النساء - إلى أن قال - وأحل له أن ينكح من عرض المؤمنين بغير مهر وهي الهبة ، ولا تحل الهبة لإلرسول الله صلى الله عليه وآله

ص: ١٢٨

١- (١) ليس في العلل والأمالى: «في» وفي الفقيه: «من» بدل «في».

٢- (٢) في الفقيه والأمالى: «إن قضى».

٣- (٣) في العلل زياده: «فإنه».

٤- (٤) في الفقيه والأمالى والعلل: «وقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥- (٥) في الفقيه والأمالى: «إن قضى».

٦- (٦) في الفقيه والأمالى والعلل زياده: «عليك».

٧- (٨) في الفقيه والأمالى والعلل زياده: «في».

٨- (٩) في الفقيه والأمالى: «إن قضى».

٩- (١٠) في الفقيه والأمالى والعلل زياده: «هذه».

١٠- (١١) في الأمالى: «صلى الله عليهم أجمعين».

١١- (١٢) الفقيه ٣: ٣٥٩ ، ح ١٧١٢ ، أمالى الصدوق: ٦٦٣ ، ح ٨٩٦ ، المجلس الرابع والثمانون ، علل الشرائع: ٥١٥ ، ب ٢٨٩ ، ح ٥ ،

الوسائل ٢٠: ٢٥٢ ، كتاب النكاح ، ب ١٥٠ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه ح ١ .

فَأَمَّا لغير رسول الله صلى الله عليه وآله فلا يصلح نكاح إلابمهر وذلك معنى قوله تعالى: «وَأَمْرَأَهُ مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ».

أبواب ما يحرم بالمصاهرة والمحرّم وما يناسبه

٢٥[٣٧٨] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ»

محمد بن مسعود العياشى فى (تفسيره): عن عيسى بن عبد الله قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: المرأة تحيض يحرم على زوجها أن يأتيها فى فرجها، لقول الله عزّ وجلّ (١): «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» ٤ فيستقيم للرجل (٢) أن يأتي امرأته وهى حائض فيما دون الفرج. (٣)

٢٦[٣٧٩] قال الله عزّ وجلّ: «وَأَعَادُوا وَتَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ»

على بن إبراهيم فى تفسيره: عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دخلت امرأه مع مولاتها (٤) على أبي عبد الله عليه السلام فقالت: ما تقول فى اللواتى مع اللواتى؟ فقال: هنّ فى النار إذا كان يوم القيامة أتى (٥) بهنّ فألبسن جلاباً من نار وخفين من نار وقناعين (٦) من نار وأدخل فى أجوافهنّ وفروجهنّ

ص: ١٢٩

١- (٣) فى تفسير العياشى: «تعالى».

٢- (٥) فى تفسير العياشى: «الرجل».

٣- (٦) تفسير العياشى ١: ١١٠، ح ٣٢٩، الوسائل ٢٠: ٣٢٧، كتاب النكاح، ب ١٥ من أبواب النكاح المحرّم وما يناسبه ح ٣، وراجع: ٤٨٦، ب ٢٩ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها ح ١١.

٤- (٨) فى تفسير القمى: «مولاه لها».

٥- (٩) فى تفسير القمى: «يؤتى».

٦- (١٠) فى تفسير القمى: «قناعاً».

أعمده من نار وقذف بهنّ في النار، (قالت: فليس) (١) هذا في كتاب الله ؟ قال: بلى، قالت: أين (٢)؟ قال: قوله: «و عاداً و ثمود و أصحاب الرّسّ» ٣.٤

أبواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها

٢٦ [٣٨٠] قال الله عزّ وجلّ: «و لا تقربوا الرّزى» ٥ وقال الله عزّ وجلّ: «و لا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء» ٦ وقال الله عزّ وجلّ: «أمهاتكم و بناتكم و أخواتكم و عماتكم و خالاتكم و بنات الأخ و بنات الأخت و أمهاتكم اللاتي أرضعنكم و أخواتكم من الرضاعة و أمهات نسائكم و ربائكم اللاتي في حجبكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهنّ فإن لم تكونوا دخلتم بهنّ فلا جناح عليكم و حلائل أبنائكم الذين من أصلابكم و أن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف» ٧ وقال الله عزّ وجلّ: «و لا تقربوهنّ حتى يطهرنّ» ٨ وقال الله عزّ وجلّ: «و لا تباشروهنّ و أنتم عاكفون في المساجد» ٩

محمّد بن عليّ بن الحسين في (الخصال): عن الحسن بن حمزه العلوي، عن محمّد بن يزداد، عن عبد الله بن أحمد، عن سهل بن صالح، عن إبراهيم بن عبد الرحمن، عن موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمّد عليهم السلام قال: سئل أبي عليه السلام عمّا حرّم الله عزّ وجلّ من الفروج في القرآن وعمّا حرّم (٣) رسول الله صلى الله عليه و آله في

ص: ١٣٠

١- (١) في تفسير القمّي: «فقلت أليس».

٢- (٢) في تفسير القمّي زياده: «هو».

٣- (١٠) في الخصال: «حرّمه».

سنّته؟ قال (١): الذي حرّم الله عزّ وجلّ من ذلك (٢) أربعة وثلاثون وجهاً، سبعة عشر في القرآن وسبعة عشر في السنّه، فأما التي في القرآن فالزّنا قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَقْرُبُوا الزّٰنِي» ٣ ونكاح امرأه الأب قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» ٤ و«أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» ٥ والحائض حتى تطهر قال الله عزّ وجلّ:

«وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ» ٦ والنكاح في الاعتكاف قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ» ٧ وأما التي في السنّه فالمواقعه في شهر رمضان نهاراً، وتزويج الملاعنه بعد اللعان، والتزويج في العده، والمواقعه في الإحرام، والمحرم يتزوّج أو يزوّج، والمُظاهر قبل أن يكفر، وتزويج المشركه، وتزويج الرّجل إمراه قد طلقها للعده تسع تطليقات، وتزويج الأمه على الحرّه، وتزويج الذمّيّه على المسلمه، وتزويج المرأه على عمّتها (٣)، وتزويج الأمه من غير إذن مولاها، وتزويج الأمه على من يقدر على تزويج الحرّه، والجاريه من السّبي قبل القسمه، والجاريه المشتركه، والجاريه المشتركه قبل أن تستبرئها، والمكاتبه التي قد أدّت بعض المكاتبه. (٤)

ص: ١٣١

١- (١) في الخصال: «فقال».

٢- (٢) ليس في الخصال: «من ذلك».

٣- (٣) في الخصال زياده: «وخالته».

٤- (٤) الخصال: ٥٣٢، ح ١٠ من أبواب الثلاثين وما فوقه، الوسائل ٤٠٩:٢٠، كتاب النكاح، ب ١ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ونحوها ح ١.

[٣٨١] قال الله عز وجل: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا»^١ وقال الله عز وجل: «الْنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ»^٢ وقال الله عز وجل: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا»^٣

سعد بن عبد الله في (بصائر الدرجات)^(١): عن القاسم بن الربيع الوراق ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب جميعاً، عن محمد بن سنان، عن ميثاق^(٢) المدائني، عن المفصل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - أنه كتب إليه يقول: جاءني كتابك - إلى أن قال -: وأما ما ذكرت أنهم يستحلون نكاح ذوى الأرحام التي حرم الله^(٣) في كتابه، فإنهم زعموا أنه إنما حرم - وعنى بذلك النكاح - نكاح نساء النبي صلى الله عليه وآله فإن أحق ما يبدأ به تعظيم حق الله^(٤) وكرامه رسول الله صلى الله عليه وآله و آل^(٥) وما حرم^(٦) على تابعيه من نكاح نسائه^(٧) بقوله: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا»^{١١} وقوله^(٨): «الْنَّبِيُّ أَوْلَىٰ

ص: ١٣٢

-
- ١- (٤) لم نثر على كتاب بصائر الدرجات لسعد، وإنما جاء الحديث في مختصر بصائر الدرجات للحسن بن سليمان الحلبي، نقلاً عن كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله.
- ٢- (٥) في مختصر بصائر الدرجات: «صباح» بدل «مياح».
- ٣- (٦) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «عز وجل».
- ٤- (٧) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «وكرامته».
- ٥- (٨) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «وتعظيم شأنه».
- ٦- (٩) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «الله».
- ٧- (١٠) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «من بعده».
- ٨- (١٢) في مختصر بصائر الدرجات: «وقال تبارك وتعالى» بدل «وقوله».

بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتُهُمْ» ١ وهو أب لهم، وقال (١): «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا» ٣ فحرم (٢) نساء النبي صلى الله عليه وآله (٣) وقد حرم الله ما حرم في كتابه من (٥) العمات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت، وما حرم الله من الرضاع (٤)، لأنَّ تحريم (ما في هذه) (٧) كتحريم نساء النبي صلى الله عليه وآله، فمن استحلَّ ما حرم الله من نكاح ما حرم الله فقد أشرك بالله إذا اتخذ ذلك ديناً. (٨)

[٣٨٢] قال الله عز وجل: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا» ١١ وقال الله عز وجل: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» ١٢

محمَّد بن يعقوب، عن محمَّد بن يحيى، عن أحمد بن محمَّد، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين (٩)، عن محمَّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، أنه قال:

ص: ١٣٣

-
- ١- (٢) في مختصر بصائر الدرجات: «ثم قال».
 - ٢- (٤) في مختصر بصائر الدرجات: «فمن حرم» بدل «فحرم».
 - ٣- (٥) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «لتحريم الله ذلك».
 - ٤- (٦) في مختصر بصائر الدرجات: «فقد».
 - ٥- (٧) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «الأمهات والبنات والأخوات و».
 - ٦- (٨) في مختصر بصائر الدرجات: «من الرضاعه».
 - ٧- (٩) في مختصر بصائر الدرجات: «ذلك» بدل «ما في هذه».
 - ٨- (١٠) مختصر بصائر الدرجات: ٢٠٤، ح ٢٥٠، قطعه من الحديث، ورواه الصفار، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن الربيع الوراق، عن محمَّد بن سنان، عن صباح المدائني نحوه في بصائر الدرجات: ٥٣٢، ب ٢١، ح ١، وبتفاوت يسير جداً، الوسائل ٢٠: ٤١٠، ب ١ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ونحوها ح ٢.
 - ٩- (١٣) ليس في الاستبصار والنوادر: «بن رزين».

لو لم تحرم (١) على الناس أزواج النبي صلى الله عليه وآله لقول (٢) الله عز وجل (٣): «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا» ٤ حرمن (٤) على الحسن والحسين عليهما السلام بقول الله عز وجل (٥): «وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» ٧ ولا يصلح (٦) للرجل أن ينكح إمراه جدّه. (٧)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (حرمن على الحسن والحسين عليهما السلام) الغرض الاستدلال بالآية على كون الحسن والحسين عليهما السلام وأولادهما أولاد رسول الله صلى الله عليه وآله حقيقه، ردًا على المخالفين، ويؤيد مذهب من قال بأن المنتسب بالأُم إلى هاشم يحل له الخمس، وتحرم عليه الصدقة. (٨)

[٣٨٣] قال الله عز وجل: «وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» ١١

ص: ١٣٤

١- (١) في التهذيب والكافي والنوادر: «لو لم يحرم».

٢- (٢) في النوادر: «بقول».

٣- (٣) في الاستبصار: «تعالى» بدل «عز وجل».

٤- (٤) في التهذيبين: «حرّم» وفي النوادر: «لحرمن».

٥- (٥) في الكافي: «لقول الله عز وجل» وفي التهذيب: «لقوله عز وجل» وفي الاستبصار: «لقول الله تعالى» وفي النوادر: «لقوله تعالى».

٦- (٦) في تفسير العياشي والتهذيب والنوادر: «فلا يصلح».

٧- (٧) الكافي ٥: ٤٢٠، كتاب النكاح، باب آخر منه وفيه ذكر أزواج النبي صلى الله عليه وآله، ح ١، التهذيب ٧: ٢٨١، ح ١١٩٠، الاستبصار ٣: ١٥٥، ح ٥٦٦، ورواه العياشي ذيل الحديث بإسناده، عن محمد بن مسلم في تفسيره ١: ٢٣٠، ح ٦٩، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى مثله بإسناده عن صفوان، عن العلاء في نوادره: ١٠١، ح ٢٤٤، الوسائل ٢٠: ٤١٢، كتاب النكاح، ب ٢ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها ح ١.

٨- (٨) (١٠) مرآة العقول، ٢٠: ١٧٥، وفي ملاذ الأخيار: ١٢: ٨٥ وفيه: ردّ على العامّة، حيث كانوا يقولون إنّ أئمتنا عليهم السلام لم يكونوا أولاد رسول الله صلى الله عليه وآله حقيقه، فردّ عليهم بأنّ المخالفين يقولون بأنّ حليته الرجل حرام على ولد البنت وبالعكس بهذه الآية، فالأبوة والبؤة حاصلتان بينهما حقيقه، وهذا يؤيد مذهب السيد المرتضى رحمه الله في من انتسب إلى النبي صلى الله عليه وآله بالأُم.

محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن حمّاد بن عمرو وأنس بن محمّد، عن أبيه جميعاً، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام - في وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام - قال: يا عليّ، إنّ عبد المطلب (١) سنّ في الجاهليّة خمس سنن أجزاها الله عزّ وجلّ (٢) له (٣) في الإسلام: حرّم نساء الآباء على الأبناء فأنزل الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» ٤.٥

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: بيان: لعله عليه السلام فعل هذه الأمور بإلهام من الله تعالى، أو كانت في مله إبراهيم عليه السلام فتركتها قريش فأجزاها فيهم، فلمّا جاء الإسلام لم ينسخ هذه الأمور لما سنّه عبد المطلب (٤).

[٣٨٤] قال الله عزّ وجلّ: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ يَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْدَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً» ٧

ص: ١٣٥

١- (١) في الفقيه: «عليه السلام».

٢- (٢) ليس في الخصال: «عزّ وجلّ».

٣- (٣) ليس في الفقيه: «له».

٤- (٤) بحار الأنوار ١٥: ١٢٧.

أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في (الاحتجاج): عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام في احتجاجه على أن الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الله يقول: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ - إلى قوله: - وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْرَابِكُمْ» فسلمهم (١)، هل يحلّ لرسول الله صلى الله عليه وآله نكاح حليلتيهما، فإن قالوا: نعم، كذبوا (٢)، وإن قالوا: لا، فهما والله ولداه (٣) لصلبه وما حرما (٤) عليه إلّا للصلب (٥).

[٣٨٥] قال الله عز وجل: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»

علي بن الحسين المرتضى (في رساله المحكم والمتشابه) نقلاً من (تفسير النعماني) بإسناده الآتي (٦) عن علي عليه السلام قال: وأمّا ما لفظه خصوص ومعناه عموم فقوله تعالى - إلى أن قال: - وقوله سبحانه «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» ٨ نزلت هذه الآية في نساء كنّ بمكّه معروفات بالزنا منهنّ: ساره، وخثيمه (٧)، ورباب، حرّم الله نكاحهنّ، فالآيه جاريه في كلّ من كان من النساء مثلهنّ (٨).

ص: ١٣٦

- ١- (١) في الاحتجاج زياده: «يا أبا جارود».
- ٢- (٢) في الاحتجاج زياده: «والله».
- ٣- (٣) في الاحتجاج: «إبنا رسول الله صلى الله عليه وآله بدل «ولداه».
- ٤- (٤) في الاحتجاج: «وما حرّم».
- ٥- (٥) الاحتجاج ٢: ١٧٥، ح ٢٠٤، الوسائل ٢٠: ٤١٦، كتاب النكاح، ب ٢ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ونحوها، ح ١٢، وراجع: ٣٦١، ب ١ من أبواب ما يحرم بالنسب ح ٢، وفيه صدر الحديث، وراجع: ح ١ من هذا الباب.
- ٦- (٧) أي: الوسائل ٣٠: ١٤٤، الفائده الثانيه من الخاتمه الوسائل، الرقم (٥٢).
- ٧- (٩) في المحكم والمتشابه: «حتتمه» بدل «خثيمه».
- ٨- (١٠) المحكم والمتشابه: ٨٩، الوسائل ٢٠: ٤٤٠، كتاب النكاح، ب ١٣ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ونحوها ح ٥، وراجع: ٢٤: ٢١، ب ٦ من أبواب المتعه ح ٣ و: ٢٧، ب ٨ ح ١.

[٣٨٦] قال الله عز وجل: «وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» ١

عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له جاريه فعتقت (١) وتزوجت (٢) فولدت (٣) أي صلح (٤) لمولاهما الأول أن يتزوج ابنتها؟ قال (٥): هي عليه حرام وهي ابنته، (الحرّه والمملوكه) (٦) في هذا سواء، ثم قرأ هذه الآية (٧): «وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ» ٩.١٠

[٣٨٧] قال الله عز وجل: «وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ» ١١ وقال الله عز وجل: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ» ١٢

العيّاشي في (تفسيره): عن أبي حمزه قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأه وطلقها قبل أن يدخل بها، أتحلّ له ابنتها؟ قال: فقال: قد قضى في هذا أمير

ص: ١٣٧

١- (٢) في النوادر: «فأعتقت».

٢- (٣) في النوادر والكافي: «فتزوجت».

٣- (٤) ليس في النوادر: «فولدت».

٤- (٥) ليس في الاستبصار: «أي صلح».

٥- (٦) في النوادر زياده: «لا».

٦- (٧) في الاستبصار: «المملوكه والحرّه» وفي الكافي: «والحرّه والمملوكه».

٧- (٨) ليس في النوادر والاستبصار: «هذه الآية».

المؤمنين عليه السلام لا- بأس به، إن الله يقول: «وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ» ولو تزوج (١) الابنه ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم تحل له أمها، قال: قلت له (٢): أليس هما سواء؟ قال:

فقال: لا، ليس هذه مثل هذه إن الله يقول: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ» ٣ لم يستثن في هذه كما اشترط في تلك، هذه هنا (٣) مبهمه ليس فيها شرط وتلك فيها شرط. (٤)

[٣٨٨] قال الله عز وجل: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» ٦ وقال الله عز وجل: «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» ٧

العياشي في (تفسيره): عن عيسى بن عبدالله قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن أختين مملوكتين ينكح (٥) إحداهما، أتحل (٦) له الأخرى؟ فقال: ليس ينكح الأخرى إلا فيما (٧) دون الفرج وإن لم يفعل فهو خير له، نظير تلك المرأة تحيض فتحرم على زوجها أن يأتيها في فرجها لقول الله عز وجل (٨): «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» ١٢ وقال (٩): «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» ١٤ يعنى في النكاح

ص: ١٣٨

١- (١) في تفسير العياشي: «لكنه لو تزوجت».

٢- (٢) ليس في تفسير العياشي: «له».

٣- (٤) في تفسير العياشي: «ها هنا».

٤- (٥) تفسير العياشي ١: ٢٣٠، ح ٧٤، الوسائل ٢٠: ٤٦٥، كتاب النكاح، ب ٢٠ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها ح ٧.

٥- (٨) في تفسير العياشي: «تنكح».

٦- (٩) في تفسير العياشي: «أيحل».

٧- (١٠) ليس في تفسير العياشي: «فيما».

٨- (١١) ليس في تفسير العياشي: «عز وجل».

٩- (١٣) في تفسير العياشي: «قال».

فيستقيم للرجل (١) أن يأتي إمرأته وهي حائض فيما دون الفرج (٢).

[٣٨٩] قال الله عز وجل: «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» ٣

نقل العلامة في (المختلف) وغيره عن ابن أبي عقيل، أنه روى عن علي بن جعفر قال: سألت أخي موسى عليه السلام عن رجل (٣) يتزوج المرأة على عمتها أو خالتها؟ قال: لا بأس، لأن الله عز وجل يقول (٤): «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» ٤.

[٣٩٠] قال الله عز وجل: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا» ٧

وعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا» ٨ قال: يقول الرجل: أواعدك بيت آل (٥) فلان يعرض لها بالزفث ويرفث (٦)، يقول الله عز وجل: «إِلَّا- أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا» ١١ والقول المعروف التعريض بالخطبة على وجهها وحلها (٧) ولا تعزموا عقده النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله (٨).

ص: ١٣٩

-
- ١- (١) في تفسير العياشي: «الرجل».
 - ٢- (٢) تفسير العياشي ١: ٢٣٢، ح ٧٨، الوسائل ٢٠: ٤٨٦، كتاب النكاح، ب ٢٩ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها ح ١١.
 - ٣- (٣) في المختلف: «الرجل».
 - ٤- (٤) في المختلف: «قال».
 - ٥- (٥) في التهذيب: «أبي» بدل «آل».
 - ٦- (٦) في التهذيب: «ويوقت» بدل «ويرفث».
 - ٧- (٧) في التهذيب: «وحكمها» بدل «وحلها».
 - ٨- (٨) الكافي ٥: ٤٣٥، كتاب النكاح، باب في قول الله عز وجل: «وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا» - الآية -، ح ٣، التهذيب ٧: ٤٧١، ح ١٨٨٦، الوسائل ٢٠: ٤٩٨، ب ٣٧ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها ح ٣.

قال العلامة المجلسي: قوله تعالى: «لا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا»^١ قال المحقق الأردبيلي رحمه الله: أي جماعاً.

والمراد المواعده بما لا يستهجن مثل يواعدوهنَّ أن عندى جماع أرضيك أو أجامعك كل ليله ونحوه «إلا أن تقولوا قولاً معروفاً»^٢ كان المستثنى منه فيه محذوف أي: لا تواعدوهنَّ مواعده إلامواعده معروفه، أو إلامواعده بقول معروف.

والمراد بالقول المعروف الخطبه تعريضاً، ويحتمل أن يراد غير الخطبه تعريضاً مثل الوعد بحسن المعاشره وغيرها.

ثم إعلم أنه لا خلاف في عدم جواز التعريض والتصريح بالخطبه لذات العده الرجعيه، والمشهور جواز التعريض للمعتده بالعده البائنه دون التصريح، بل هو أيضاً موضع وفاق لهذه الآيه، وصدرها هكذا: «و لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبه النساء أو أكنتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهنَّ و لكن لا تواعدوهنَّ سِرًّا إلا أن تقولوا قولاً معروفاً»^٣ والتعريض هو الإتيان بلفظ يحتمل الرغبه في النكاح وغيرها(١).

[٣٩١] قال الله عز وجل: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً»^٥

وعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا ينبغي (٢) أن يتزوج الرجل الحرَّ

ص: ١٤٠

١- (٤) مرآه العقول ٢٠: ١٩٨ وملاذ الأخيار ١٢: ٤٧٧.

٢- (٦) في هامش الوسائل جاء هكذا: (في نسخه «لا بأس» وفي التهذيب وبعض نسخ الكافي «لا ينبغي» وفي

المملوكه اليوم، إنما كان ذلك حيث قال الله عز وجل: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا» ١ والطول المهر، ومهر الحرّ اليوم مثل (١) مهر الأُمّه أو أقل. (٢)

*شرح الحديث:

قال العلامه المجلسي: قوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا» ٤ أي: قدره، وعنى أن ينكح المحصنات المؤمنات أي: يتزوجها، وظاهرها العقد، ويحتمل الوطء كما قيل: «فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ٥ أي: فليتزوج منهن، أي: من جنس ما ملكتم فيريد إماء الغير، فإنّ التزويج لا يمكن إلاّ بها، ويحتمل أن يكون المعنى فإن لم تقدرُوا على نكاح المسلمه الحرّ فخذوا الإماء سرارى، والنكاح حينئذٍ يحتمل المعنيين «مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ» ٦ يعنى الإماء المسلمات.

قال المحقق الأردبيلي رحمه الله: ظاهر الآية تدلّ على جواز نكاح المسلمه الحرّ

ص: ١٤١

١- (٢) ليس فى الكافى: «مثل».

٢- (٣) الكافى ٥: ٣٦٠، كتاب النكاح، باب الحرّ يتزوج الأُمّه، ح ٧، التهذيب ٧: ٣٣٤، ح ١٣٧٢، قال الشيخ الطوسى فى ذيل هذا الخبر: «إنّ هذه الأخبار كلّها دالّه على أنّ نكاح الأُمّه إنّما يكون سائغاً مباحاً مع فقد الطول، وإنّ مع وجوده يكون مكروهاً، وإن كان ذلك غير مبطل للعقد، لأنّ الخبر الأخير - أى الخبر الذى ذكرناه - دلّ على ذلك من قوله: لا- ينبغى أن يتزوج الحرّ المملوكه اليوم، وهذا تصريح بالكراهيه التى ليست بلفظ حظر، ودلّ على ذلك معنى الأخبار الأخر حسب ما قدّمناه. الوسائل ٢٠: ٥٠٨، كتاب النكاح، ب ٤٥ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ونحوها ح ٥، وراجع: ٧٩: ٢١، ب ٤٦ من أبواب المتعه ح ١.

للحرّ والعبد، لعموم «من» إلّا أن يكون الخطّاب للأحرار، وعلى عدم وطى الكافره مطلقاً كتابيّه وغير كتابيّه حرّه أو أمه للعبد والحرّ، لقيد المؤمنات فى الموضوعين، ولكن بمفهوم الوصف وما ثبت حجّيته، فلا تعارض أدلّه الحلّ، ولا شكّ أنّه أحوط، وعلى جواز عقد الأمه مع عدم قدره على الحرّ على الاحتمال الأوّل حرّاً كان أو عبداً، لعموم «من».

وقيل: على عدم جواز أخذ الحرّ الأمه بالعقد مع القدره على الحرّ، بمفهوم الشرط الذى ثبتت حجّيته، وفيه تأمّل، لاحتمال أن يكون المراد المعنى الثانى، ولعدم صراحتة فى الشرط، لأنّه متضمّن له، والمفهوم يكون معتبراً إذا كان صريحاً، ولهذا قيد فى بعض عباره الأصوليين بمفهوم إن، ولأنّ المفهوم إنّما هو حجّه إذا لم يظهر للقيد فائده غير نفى الحكم عن المسكوت، كما بين فى موضعه من الأصول؛ وهنا وجهه ظاهر وهو الترغيب والترهيب على النكاح، وعدم الترك بوجه ولو كان بأمه، وإفاده أنّ الحرّ أولى، فلا يترك إلى غيرها مهما أمكن وهو ظاهر، فالمعنى إن أمكن الفرد الأعلى والأفضل وهو نكاح المسلمه الحرّ، فهو مقدّم عقلاً وشرعاً على تقدير القدره، وإلّا فالفرد الضعيف الغير الأولى وهو نكاح الإمام، وهو جار فى مفهوم الصفه المذكوره أيضاً، وسوق الآيه مشعر بأن ليس المقصود ذلك، فإنّ الظاهر أنّ المقصود هو الإرشاد لا الترتيب فى الحكم والأمر والنهى، ولهذا ما حملت على تعيين نكاح الحرّ المسلمه مع القدره، وتعيين الأمه على تقدير العدم، وأيضاً لا شكّ فى عموم «من» للحرّ والعبد، وأنّه صلى الله عليه وآله يجوز نكاح الأمه للعبد مع القدره على الحرّ بغير خلاف على الظاهر، ولو كان المفهوم هنا حجّه لزم عدم الجواز له أيضاً فتأمّل.

وبالجمله هذا المفهوم لا يعارض عموم أدلّه الجواز مثل: «أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» ١ فلا يخرج عنه إلّا بدليل أقوى أو مثله، ويؤيّده: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بِإِيمَانِكُمْ» ١ يعنى ما أنتم مكلّفون إلّا بظاهر الحال، فكلّ من يظهر الإيمان فهو مؤمن أو مؤمنه عندكم، واحكموا به نكاحهما جائز، ولستم مؤاخذين بما فى نفس الأمر، فإنّ ذلك لا يعلمه إلّا الله، فلا يمكن تكليفهم به، «بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ» ٢ أى: كلّ منكم من ولد آدم، فلا تابوا نكاح الإماء، فإنّ المدار على الجنسيّه والإيمان، وأنتم لا تفاضل بينكم إلّا بالإيمان، وهو أمر غير معلوم ولا يعلمه إلّا الله.

ويؤيد الجواز أيضاً عموم قوله: «فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ» ٣ يعنى تزوّجوا من الفتيات المؤمنات بإذن أهلهنّ وأمر ساداتهن، وفيها دلالة على عدم جواز العقد على الأمه بغير إذن مولاها مطلقاً، عقداً منقطعاً أو دواماً سيّداً وسيّده، فينبغى تأويل ما ورد فى بعض الأخبار من جواز العقد المنقطع على أمه السيّده بغير إذنهما مع عدم الصراحه، وتمام تحقيقها فى الفروع فراجعها.

ويؤيدّه أيضاً: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى» ٤ الآيه، ويمكن فهم ملازمتها على عدم اعتبار إذن الأمه، حيث شرط إذن أهل الإماء فقط «وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ» ٥ أى:

أعطوهنّ مهورهنّ، ولعلّ المراد أهلهنّ فإنّها مملوكة لهم «بِالْمَعْرُوفِ» ٦ بطريق يقتضيه عرف الشرع، وهو ما وقع عليه التراضى، والعقد أو مهر المثل إن لم يقع فى العقد أو مهر المثل، وعلى وجه حسن دون مماطله وقبح، «الْمُحْصَنَاتِ» ٧ أى:

تزوّجهنّ عفائف «غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ» ٨ زانيات «وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ» ٩ أى:

أخلاء فى السرّ، لأنّ الرّجل كان يتخذ صديقه فرنى بها، والمرأه يتخذ صديقاً فيزنى بها.

وروى ابن عباس أنّه كان قوم من الجاهليّه يحرمون ما ظهر من الزنا،

ويستحلون ما خفى منه، فنهى الله سبحانه عن الزنا سرّاً وجهراً، فعلى هذا يكون قوله: «وَلَا تُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ» ١ غير زانيات جهراً ولا سرّاً كلّها حالات، لعلّ الفائدة الترغيب في المتّصفه بهنّ لا عدم جواز غيرهنّ .

وقال رحمه الله في قوله تعالى: «لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ» ٢ الإثم الذي يحصل بسبب الزنا لغلبه الشهوة، وهو في الأصل انكسار العظم بعد الجبر، فاستعير لكلّ مشقّه، ولا مشقّه أعظم من الإثم، وعليه أكثر المفسّرين.

وقيل: معناه لمن خاف الحدّ بأن يهويها ويزنى بها فيحدّ، وقيل: معنى العنت الضرر الشديد في الدُّنيا والدين، لغلب الشهوة، والأوّل أصحّ، قاله في مجمع البيان قيل: وهذه أيضاً يدلّ على تحريم نكاح الإماء مع إمكان العقد على الحرّه، ولكن زيد له شرط آخر يحرم بدونهما، والجواز مشروط بهما عدم الإمكان، وخوف العنت، وهو قول بعض أصحابنا أيضاً، وقد عرفت عدم الدلالة على التحريم بالشرط الأوّل على ما ذكرناه هناك.

ومما يدلّ على الجواز، ويؤيّده قوله: «وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» ٣ أي: صبركم عن نكاح الإماء، واحتمال الشدّه بالصبر على العزوبه خير لكم من تزويجكم بها، والصبر على ما يحصل لكم من معاشرتهنّ والعار، وتحصيل الأولاد وما يلحقهم من العار بسبيكم، ومن جهه عدم صلاحهنّ البيت كما دلّ عليه ما روى عنه صلى الله عليه وآله:

الحرائر صلاح البيت، والأمه خراب البيت.

فإنّ الظاهر أنّ المراد أنّ ترك التزويج بالإماء بدون الشرطين خير فيجوز حينئذٍ فعله وتركه، إذ لو كان المراد بعد الشرطين لا ينبغي الترك، ولا يكون راجحاً، بل يجب التزويج حينئذٍ كما قال الفقهاء: إنّه يجب النكاح إذا خاف الوقوع في الزنا أو يحصل به ضرر لا يتحمّل مثله، ويستحبّ لو دعت نفسه، بل

قال الأكثر: إنه مستحب مطلقاً، فلا يكون ترك التزويج بالإماء مع عدم قدره على الحرّه وحصول الضرر أو خوف الوقوع في الزنا خيراً، بل هو خير مع عدمهما، بأن يتزوج بالحرّه لما تقدّم، وللتغيب على النكاح في الأخبار والآيات والإجماع، ويبعد تخصيصها بالحرّه مع عدم إمكانها والضرر أيضاً وهو ظاهر، ولهذا قال أكثر الفقهاء بالجواز مع الكراهة لإمام الشرطين، وبها يجمع بين الأدلّه (١).

[٣٩٢] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ» ٢ وقال الله عزّ وجلّ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» ٣

وعن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن الحسن بن الجهم (٢) قال: قال لى أبو الحسن الرضا عليه السلام: يا أبا محمّد، ما تقول فى رجل تزوّج (٣) نصرانيته (٤) على مسلمه؟ قال (٥): قلت: جعلت فداك، وما قولى بين يديك؟ قال: لتقولنّ فإنّ ذلك يعلم (٦) به قولى، قلت: لا يجوز تزويج النصرانيته على مسلمه ولا (٧) غير مسلمه، قال: ولم؟ (٨) قلت: لقول الله عزّ وجلّ (٩): «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ» ١٢ قال: فما تقول فى هذه الآية: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ

ص: ١٤٥

- ١- (١) مرآة العقول ٢٠: ٧٢.
- ٢- (٢) فى الكافى: «جهم».
- ٣- (٣) فى الكافى: «يتزوّج».
- ٤- (٤) فى التهذيب: «بنصرانيته».
- ٥- (٥) ليس فى الكافى والتهذيبين: «قال».
- ٦- (٦) فى الاستبصار: «تعلم».
- ٧- (٧) فى التهذيب زياده: «على».
- ٨- (٨) فى التهذيبين: «لم».
- ٩- (٩) فى الاستبصار: «تعالى» بدل «عزّ وجلّ».

الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ « ١ قلت: فقوله: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ» ٢ نسخت هذه الآية، فتبسم ثم سكت. (١).

أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه

٢٧* شرح الحديث:

قال العلماءه المجلسي: الحديث موثق. قوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ» ٤ قيل: المراد بالنكاح العقد، وقيل: هو الوطى، والمشركات قيل:

تعم أهل الكتاب وغيرهم، فإن أهل الكتاب أيضاً مشركون لقوله تعالى: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ - إلى قوله: - عَمَّا يُشْرِكُونَ» ٥.

ولقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» ٦ ولا ريب في كراهه أهل الكتاب ذلك كالمشركين أو أشد، ثم قيل: إن الآية منسوخة بما في المائدة من قوله: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» ٧ فإنها ثابتة لم تنسخ، روى ذلك عن ابن عباس وجماعه واختاره في الكشاف، وقيل: إنها مخصوصه بغير الكتابيات ويؤيده أن التخصيص خير من النسخ على تقدير التنافي، سيما والآية ليست بمرفوعة بالكلية.

وقيل: إسم المشركات لا تقع على أهل الكتاب، وقد فصل الله سبحانه بينهما، فقال: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ الْمُشْرِكِينَ» ٨ و «مَا يَوَدُّ الَّذِينَ

ص: ١٤٦

١- (٣) الكافي ٥: ٣٥٧، كتاب النكاح، باب نكاح الذمّية، ح ٦، التهذيب ٧: ٢٩٧، ح ١٢٤٣، الاستبصار ٣: ١٧٨، ح ٦٤٧، الوسائل ٢٠: ٥٣٤، كتاب النكاح، ب ١ من أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه ح ٣، وراجع: ٥٣٥ ح ٧ و: ٥٣٨ ح ٦.

كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ۱ وعطف أحدهما على الآخر فلا نسخ ولا تخصيص.

وفى مجمع البيان إن الآية على ظاهرها من تحريم نكاح كل كافر، كتابيه كانت أو مشركه، عن ابن عمرو وبعض الزيدية، وهو مذهبنا.

وقال رحمه الله فى قوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» ٢ هم اليهود والنصارى. واختلف فى معناه، فقيل: عن العفائف حرائر كن أو إماء حرييات كن أو ذميات، عن مجاهد والحسن والشعبي وغيرهم، وقيل: هن الحرائر ذميات كن أو حرييات.

وقال أصحابنا: لا يجوز عقد النكاح الدوام على الكتابيه لقوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَ» ٣ ولقوله تعالى: «وَلَا تُمَسِّكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ» ٤ وأولوا هذه الآيه، بأن المراد بالمحصنات من الذين أوتوا الكتاب اللواتى أسلمن منهن، والمراد بالمحصنات من المؤمنات اللواتى كن فى الأصل مؤمنات، بأن ولدن على الإسلام، وذلك أن قوماً كانوا يتحرجون من العقد على من أسلمت عن كفر فبين الله سبحانه أنه لا حرج فى ذلك، فلهذا أفردهن بالذكر، حكى ذلك أبو القاسم البلخى .

قالوا: ويجوز أن يكون مخصوصاً أيضاً بنكاح المتعه وملك اليمين، فإن عندنا يجوز وطؤهن بكلا الوجهين، على أنه قد روى أبو الجارود عن أبى جعفر عليه السلام أنه منسوخ بقوله: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ» ٥ وبقوله: «وَلَا تُمَسِّكُوا» ٦ انتهى.

وبعض أصحابنا يخص جواز نكاح الكتابيات بالمنقطع دون الدوام كما

عرفت، لأنَّ الآية لا تدلُّ إلَّا على إباحة نكاح المتعه، بقوله تعالى: «إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ» ١ ولم يقل مهورهنَّ، و عوض المتعه يسمَّى أجرًا كما في آية المتعه.

وقيل: فيه نظر أم ١ أولاً: فلأنَّ آية المائدة منسوخه بقوله تعالى: «وَلَا تُمَسِّكُوا» ٢ كما ورد في أخبارنا، ونمنع كون المائدة آخر القرآن نزولاً، لعدم دلالة قاطعه، وعلى تقديره جاز أن يكون أكثرها هو الأخير نزولاً.

وأما ثانياً: فلأننا نمنع دلالتها على المتعه، فإنَّ المهر يسمَّى أجرًا كقوله تعالى:

«عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ» ٣.

ويجاب من الأول: بأنَّها جزؤا من المائدة قطعاً، وتأخرها هو المشهور، وفي أحكامها قرائن مع أصاله عدم النسخ، وعن الثاني: بأنَّ اشتراط إيتاء المهر في المتعه دليل على إرادته المتعه لعدم اشتراط ذلك في صحه الدائم.

وقال الطبرسي رحمه الله في قوله تعالى: «وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ» ٤ أي:

لا تتمسِّكوا بنكاح الكافرات، وأصل العصمه المنع، وسمَّى النكاح عصمه، لأنَّ المنكوحه تكون في حبال الزوج وعصمته، وفي هذا دلالة على أنه لا يجوز العقد على الكافره، سواء كانت حربيه أو ذميه، وعلى كلِّ حال، لأنه عامٌّ في الكوافر، وليس لأحد أن يخصَّ الآية بعابده الوثن، لنزولها بسببهنَّ، لأنَّ الاعتبار بعموم اللفظ لا بالسبب.

قوله عليه السلام: (فتبسّم) ظاهره التجويز والتحسين، واحتمال كونه لو هن كلامه في غايه الضعف. (١)

ص: ١٤٨

وقال أيضاً: قوله: (فَتَبَسَّمْ ثُمَّ سَكَتَ) يشكل بما روى من أن آيات سورة المائدة كلها محكمة لم تنسخ (١).

[٣٩٣] قال الله عز وجل: «وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ» ٢

وعنه (محمد بن يحيى)، عن أحمد، عن ابن فضال، عن أحمد بن عمر، عن درست الواسطي، عن علي بن رئاب، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

لا ينبغي نكاح أهل الكتاب، قلت: جعلت فداك، وأين تحريمه؟ قال: قوله (٢): «وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ» ٤.

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (لا ينبغي) ظاهره الكراهه، وأما قوله: «وَلَا تُمَسِّكُوا» ٥ فيمكن أن يكون أعم من الحرمة والكراهه، ويكون في الكتائبه للكراهه، وفي الوثئيه للحرمة، كما ذكره الوالد العلامة (٣).

[٣٩٤] قال الله عز وجل: «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ» ٧

وعنه، عن أحمد (٤)، عن ابن فضال، عن علي بن يعقوب، عن مروان بن مسلم،

ص: ١٤٩

١- (١) ملاذ الأخيار ١٢: ١١٥.

٢- (٣) في الاستبصار زياده: «تعالى».

٣- (٤) مرآة العقول ٢٠: ٦٨، وانظر ملاذ الأخيار ١٢: ١١٦.

٤- (٨) في الكافي: «أحمد بن محمد».

عن الحسين بن موسى الحنّاط، عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

إِنَّ لِمَرْأَتِي أُخْتًا عَارَفَهُ عَلَى رَأِينَا، وَلَيْسَ عَلَى رَأِينَا بِالْبَصْرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ، فَأَزْوَجُهَا مِمَّنْ لَا يَرَى رَأِيهَا؟ قَالَ: لَا، وَلَا نَعْمَهُ (١)، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ» ٢٠٣

[٣٩٥] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَضِعُونَ حِيلَهُ وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا» ٤

محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن يحيى الحلبي، عن عبد الحميد الطائي (٢)، عن زرارة بن أعين (٣) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتزوج بمرجئه (٤) أو حروريه؟ قال: لا، عليك بالبله من النساء، قال زرارة: (فقلت: والله) (٥) ما هي إلا مؤمنة أو كافره؟ (فقال) (٦) أبو عبد الله عليه السلام (٧): (فأين أهل ثنوى الله عز وجل) (٨) قول الله (٩) أصدق من قولك: «إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا

ص: ١٥٠

١- (١) في الكافي زياده ما بين المعكوفتين: «ولا كرامه».

٢- (٥) في النوادر: «الكلبي» بدل «الطائي».

٣- (٦) ليس في التهذيب والنوادر: «بن أعين».

٤- (٧) في النوادر والتهذيبيين «مرجئه».

٥- (٨) ليس في النوادر: «فقلت: والله».

٦- (٩) في التهذيبيين: «قال».

٧- (١٠) ليس في النوادر: «فقال أبو عبد الله عليه السلام».

٨- (١١) في النوادر: «فأين نساء الله» وفي التهذيب: «وأين أهل ثنوى» وفي الاستبصار: «وأين أهل التقوى» وفي الكافي: «وأين...».

٩- (١٢) في الكافي زياده: «عز وجل» وفي الاستبصار: «تعالى».

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (ثنوى الله) أى استثناءه الله، وفي التهذيب والاستبصار هنا تصحيفات وما فى الكتاب هو الصواب. (١)

وقال أيضاً: الحديث صحيح. قوله عليه السلام: (وأين أهل تقوى الله قول الله). وفى بعض النسخ «تقرى» وفى الكافى «فأين أهل ثنوى الله عز وجل قول الله» إلى آخره.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: والصواب «ثنوى الله» والمراد منه الاستثناء؛ أى:

أين من استثناء الله بقوله: «إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ» ٤. قال فى الصحاح: الثنيا بالضم الاسم من الاستثناء، وكذلك الثنوى بالفتح (٢).

[٣٩٦] قال الله عز وجل: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا» ٦

وعنه (محمّد بن يحيى)، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زراره، عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت: ما تقول فى مناكحه الناس فإننى بلغت ما ترى وما تزوّجت قط؟ قال: وما يمنعك من ذلك؟ قال (٣): ما يمنعنى إلّا أنى أخشى

ص: ١٥١

١- (٣) مرآة العقول ٢٠: ٥٠.

٢- (٥) ملاذ الأخيار ١٢: ١٢٦-١٢٧.

٣- (٧) فى الكافى: «قلت».

أن لا يكون تحل (١) لى مناكحتهم، فما تأمرنى؟ قال: كيف تصنع وأنت شاب، أتصبر؟ قلت: أتخذ الجوارى، قال: فهات الآن فبم تستحل الجوارى أخبرنى؟ فقلت: إن الأمه ليست بمنزله الحره، إن رابتنى الأمه بشىء بعثها أو اعتزلتها، قال:

حدثنى فبم تستحلها؟ قال: فلم يكن عندى جواب، فقلت (٢): جعلت فداك، أخبرنى ما ترى أتزوج؟ قال: ما أبالى أن تفعل (٣)، قلت: رأيت قولك: «ما أبالى أن تفعل» فإن ذلك على وجهين: تقول: لست أبالى أن تأثم أنت من غير أن آمرك، فما تأمرنى أفعل ذلك عن أمرك؟ قال عليه السلام (٤): فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قد تزوج وكان من إمرأه نوح وإمرأه لوط ما قص الله عز وجل، وقد قال الله عز وجل (٥): «ضرب الله مثلا للذين كفروا إمرأت نوح وامرأت لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما» ٦ فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وآله لست فى ذلك مثل منزلته إنما هى تحت يديه وهى مقره بحكمه مظهره دينه، أما والله ما عنى بذلك إلفى قول الله عز وجل: «فخانتاهما» ٧ ما عنى بذلك إلاوقد زوج رسول الله صلى الله عليه وآله فلاناً: قلت:

أصلحك الله، فما تأمرنى لى (٦) أنطلق فأتزوج بأمرك؟ فقال: إن كنت فاعلاً فعليك بالبلهء من النساء، قلت: وما البلهء؟ قال: ذوات الخدور العفائف، فقلت: من هو على دين سالم بن أبى حفصه (٧)؟ فقال: لا، قلت (٨): من هو على دين ربيعه الرأى؟ قال: لا، ولكن العواتق اللاتى لا ينصبن ولا يعرفن ما تعرفون. (٩)

ص: ١٥٢

١- (١) فى الكافى: «يحل».

٢- (٢) فى الكافى: «قلت».

٣- (٣) فى الكافى زياده: «قال».

٤- (٤) ليس فى الكافى: «عليه السلام».

٥- (٥) فى الكافى: «قال الله تعالى».

٦- (٦) ليس فى الكافى: «لى».

٧- (٧) فى الكافى: «حفص».

٨- (٨) فى الكافى: «فقلت».

٩- (٩) الكافى ٥: ٣٥٠، كتاب النكاح، باب مناقحه النصاب والشكاك، ح ١٢، ورواه نحوه عن على بن إبراهيم، عن

قال الفيض الكاشاني: بيان: فرق بين الحرّ والأمة بأنّ الحرّ إذا لم توافقه ذهبت بصدّاقها مجاناً مع ما في ذلك من الحزازه، بخلاف الأمة فإنّه يمكن بيعها وانتقاد ثمنها (ورابتني) من الرّيب. ومعنى قوله عليه السلام: (بما إستحللتها) إنّك قبل أن تدخلها في دينك وتكلّمها في ذلك كيف جاز لك نكاحها على زعمك، فعجز عن الجواب، فأشار عليه السلام له بعدم البأس بذلك، وهو قد أخذ بظاهر كلامه تارةً وأوله بما وافق ما زعمه اخرى، واقتصر على ذكر الثاني وأحال بالأوّل على ظهوره.

وقوله عليه السلام (بمثل عائشه وحفصه) ليس في بعض النسخ، ولعلّ حذفه إنّما كان للتقيّه في سالف الزمان، وقوله عليه السلام، ما يعنى بذلك «إلّا الفاحشه» استفهام إنكار يعنى أنّك زعمت أنّ المراد بالخيانة إنّما هو الزنا ليس ذلك كذلك، بل المراد به الخروج عن الدّين وطاعة الرّسول.

ثمّ ذكر عليه السلام تزويج رسول الله صلى الله عليه وآله عثمان بنته ردّاً لقول زرارته، إنّما هي تحت يده فإنّ الأمر هناك كان بالعكس من ذلك، ولما كان معنى «البلهاء» ظاهراً أعرض عليه السلام عن تفسيرها أولاً إلى ذكر بعض صفاتها، ثمّ لما ظهر أنّه منعه عن فهمه إيّاها ما استقرّ في ضميره من نفى المنزله بين المنزلتين فسّرها له بما فسّره و (ربيعه الرّأى) كان فقيه أهل المدينه سمّى بالإضافه إلى الرّأى، لأنّه كان من أهل الرّأى.

(والعائق) الجاربه أوّل ما أدركت (١).

قال العلّامة المجلسى: الحديث موثّق. قوله عليه السلام: (أما والله) لعلّ قوله «قول» هنا سقط من النسخ أو هو مقدّر، أى: قال عليه السلام: (أما والله أخبرني ما عنى بذلك)

ص: ١٥٣

ويفسره قوله: (إلما في قول الله: «فَخَانَتْهُمَا») ١ (ثم كرر عليه السلام فقال: ما عنى بتلك الخيانه فمع ظهور تلك الخيانه كيف كانتا مقرّتين ألا وقد زوج صلى الله عليه و آله عثمان مع ظهور حاله.

ويحتمل أن يكون من تتمة كلام زراره فيكون إلأفى الأول بالتشديد أى:

ما أراد كونهما مقرّين بحكمها وما أظهر ذلك إلأفى قول «فَخَانَتْهُمَا» ٢ فإنّ الخيانه هى فعل ما ينافى مصلحه الشخص خفيه، ثم قال على سبيل الاستفهام:

«ما عنا بذلك؟» ثم قال: زوج رسول الله صلى الله عليه و آله عثمان لكونه ظاهراً مقرّاً بحكمه، فكذا تزوّجهما لكونهما مقرّين بحكمه، ولا يخفى بعده، والأظهر أن يقرأ «ألا» بالتخفيف فى الموضوعين ليكون من كلامه عليه السلام كما ذكرنا أولاً.

ويؤيدّه أنّه مرّ هذا الخبر فى الأصول بتغيير فى السند هكذا: إنّما هى تحت يده مقرّه بدينه، قال: فقال لى: ما ترى من الخيانه فى قوله الله عزّ وجلّ:

«فَخَانَتْهُمَا» ٣ ما يعنى بذلك إلأفاحشه، وقد زوج رسول الله صلى الله عليه و آله فلاناً.

وقال الجوهرى: الخدر: الستر. وقال الجزرى: العاتق: الشابه أول ما تدرك، وقيل: هى التى لم تبين من والديها ولم تزوّج وقد أدركت وشبت، وتجمع على العتق والعواتق. (١)

أبواب المتعه

٢٨ [٣٩٧] قال الله عزّ وجلّ: «فَمَا اشْتَمَّتْكُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَ بَيْنُهُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ» ٥

محمد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعن على بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً عن ابن أبى نجران، عن عاصم بن حميد، عن أبى بصير

ص: ١٥٤

قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المتعه؟ فقال: نزلت في القرآن (١): «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ» ٢.٣

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن كالصحيح، وقال في المسالك: اتفق المسلمون على أنّ هذا النكاح كان سائغاً في صدر الإسلام، وفعله الصّيحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وفي زمن أبي بكر وبرهه من ولاديه عمر، ثم نهى عنه وادّعى أنّه منسوخ، وخالفه جماعه من الصّيحابة، ووافقهم قوم، وسكت آخرون، وأطبق أهل البيت عليهم السلام على بقاء مشروعيتها، وأخبارهم فيه بالغه حدّ التواتر لا تختلف فيه مع كثرة اختلافها في غيره، سيّما فيما خالف فيه الجمهور والقرآن ناطق بشرعيتها وقد اضطربت رواياتهم في نسخه.

فروى البخاريّ ومسلم في صحيحيهما عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: كنّا نغزو مع النبي صلى الله عليه وآله ليس معنا نساء فقلنا: ألا نستخصي، فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا بعد أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل، ثم قرأ: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ» ٤.

وروى الترمذي عن ابن عباس رضى الله عنه قال: إنّما كانت المتعه في أوّل الإسلام، كان الرّجل يقدم البلد ليس له بها معرفه، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنّه يقيم، فتحفظ

ص: ١٥٥

١- (١) في النوادر زياده: «وهو قول الله».

له متاعه وتصلح له شيئه، حتى نزلت هذه الآية: «إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» ١.

وروي في الصحيحين عن عليّ عليه السلام: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن نكاح المتعه وعن لحوم الحمر الأهليه زمن خبير.

وروا عن سلمه بن الأكوع رضى الله عنه قال: رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله فى متعه النساء عام أوطاس ثلاثة أيام، ثم نهى عنها.

وروا عن شبيره الجهنيّ إنه: غزا مع النبيّ صلى الله عليه وآله فتح مكّه قال: فأقمنا بها خمسة عشر يوماً، فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وآله فى متعه النساء، ثم لم يخرج حتى نهانا عنها.

ورواه مسلم، ورواه أبو داود، وأحمد عنه أنّ رسول الله فى حجّه الوداع نهى عنها.

فتأمل هذا الاختلاف العظيم فى روايه نسخها، وأين النهى عنها فى خبير؛ والإذن فيها فى الأوطاس، ثم النهى عنها بعد ثلاثة أيام مع الحكم بأنّها كانت سائغه فى أول الإسلام إلى آخر ذلك الحديث المقتضى لطول مدّه شرعيّتها، ثم الإذن فيها فى فتح مكّه، وهى متأخره عن الجميع فيلزم على هذا أن يكون شرّعت مراراً، ونسخت كذلك، ثم لو كان نسخها حقاً لما اشتبه ذلك على الصحابه فى زمن خلافه أبى بكر، وصدر من خلافه عمر ثم شاع النهى عنها.

وما أحسن ما وجدته فى بعض كتب الجمهور أنّ رجلاً كان يفعلها، فقيل له:

عمن أخذت حلّها فقال: عن عمر، فقالوا له: وكيف ذلك وعمر هو الذى نهى عنها وعاقب على فعلها؟ فقال: لقوله: متعتان، كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله حلالاً وأنا أحرمهما وأعاقب عليهما متعه الحجّ ومتعه النساء.

فأنا أقبل روايته فى شرعيّتها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وما أقبل نهيه من قبل نفسه (١).

ص: ١٥٦

[٣٩٨] قال الله عز وجل: «وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا تَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا تَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ تَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ * إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا» ١

قال الصدوق: وقال الصادق عليه السلام: إنى لأكره للرجل أن يموت وقد بقيت عليه خلة (١) من خلال رسول الله صلى الله عليه وآله لم يأتها، فقلت (٢): فهل تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله، قال:

نعم، وقرأ هذه الآية: «وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا - إلى قوله - ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا» ٤.٥

*شرح الحديث:

قال المولى المجلسى: قوله تعالى: «وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ...» ٦ إلى آخر الآية، ظاهره أن رسول الله صلى الله عليه وآله أعتق ماريه وتزوجها متعاً، وأسره النبي صلى الله عليه وآله إلى حفصه، وقالته لعائشه وأفشت سره صلى الله عليه وآله، فهاجرهن إلى المسجد شهراً، ونزلت فيهما سورة التحريم: وإن أردت التفصيل فلاحظ الكشاف، وصحيح البخارى، وغيره.

وقال الزمخشري: فيه تعريض عظيم على امهات المؤمنين، حيث جعلهما بمنزلة إمراه نوح وإمراه لوط.

ص: ١٥٧

١- (٢) الخَلَّةُ: الخَصْلَةُ، وجمعها خِلَالٌ. (القاموس المحيط ٣: ٥٠٧، انظر باب اللام، فصل الخاء).

٢- (٣) فى الفقيه: «فقلت له».

لكن المشهور، أن رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم ماريه، أو العسل على نفسه، فعاتبه الله تعالى، ولا منافاه بينه وبين هذا الخير، بأن يكون تحريم ماريه من جهة المتعه، أو يكون حرّم الجميع على نفسه صلى الله عليه وآله.

والظاهر أنه كان يجوز له صلى الله عليه وآله أن يفعل بدون أن يوحى إليه بخصوصه، فعاتبه الله تعالى بأن يكون نسخ الجواز وجعل عليه صلى الله عليه وآله أن لا يفعل شيئاً ما لم يأمره الله تعالى به؛ ولا منافاه بين أن يكون مفوضاً إليه ويراعى صلى الله عليه وآله الأدب، ويظهر من قراءته صلى الله عليه وآله قوله: «تَيِّبَاتٍ وَ أَبْكَاراً» ١ جواز المتعه بالبكر، وكأنه تعالى يقول:

إن طَلَقْتَنَ فَعَسَى أَن يَبْدُلَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله خَيْرًا مِنْكَ ، بعنوان المتعه، ويحتمل أن يكون ذلك بطن الآية (١).

[٣٩٩] قال الله عز وجل: «وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ» ٣

وعنه (محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى)، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن موسى، عن إسحاق (٢)، عن أبي ساره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عنها، - يعنى المتعه - فقال لى: حلال (فلا تزوج) (٣) إلّا عفيفه، إن الله عز وجل (٤) يقول:

«وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ» ٧ فلا تضع فرجك حيث لا تأمن على درهمك. (٥)

ص: ١٥٨

- ١- (٢) روضه المتقين ٨: ٥٠٧-٥٠٨.
- ٢- (٤) فى التهذيبين: «إسحاق بن عمّار».
- ٣- (٥) فى الكافى: «فلا تزوج» وفى التهذيبين: «ولا تزوج».
- ٤- (٦) فى الاستبصار: «تعالى» بدل «عز وجل».
- ٥- (٨) الكافى ٥: ٤٥٣، كتاب النكاح، باب أنه لا يجوز التمتع إلّا بالعفيفه، ح ٢، التهذيب ٧: ٢٥٢، ح ١٠٨٦، الاستبصار ٣: ١٤٢، ح ٥١٢، الوسائل ٢١: ٢٤، كتاب النكاح، ب ٦ من أبواب المتعه ح ٢.

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (إِلَّا عَفِيفَهُ) حمل في المشهور على الكراهه، قال في المختلف: قال الشيخ في النهاية: ولا بأس أن يتمتع الرجل بألف فاجره إلا أنه يمنعها بعد العقد من الفجور والمشهور الكراهه.

وقال الصدوق في المقنع: واعلم أنه من يتمتع بزانيه فهو زان، لأن الله تعالى يقول: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ» ١ الآية.

وقال ابن البراج: ولا يعقد متعه على فاجره إلا أن يمنعها من الفجور، فإن لم يمنع من الفجور فلا يعقد عليها، والوجه الكراهيه كالدائم عملاً بالأصل، والأخبار محمول على الكراهه، والآيه متأوله، فإن النكاح يراد به الوطء مطلقاً.

قوله عليه السلام: (حيث لا تأمن) أقول: يحتمل وجوهاً:

الأول: أن من لا تأمنها على درهم كيف تأمنها على فرجك، فلعلها تكون في عدّه غيرك فيكون وطيك شبهه، والاحتراز عن الشبهات مطلوب.

الثاني: أنها إذا لم تكن عفيفه كانت فاسقه، فهي ليست بمحلّ للأمانه، فربما تذهب بدراهمك ولا تنفي بالأجل.

الثالث: أنها لما لم تكن مؤتمنه على الدراهم، فبالحرى أن لا تؤمن على ما يحصل من الفرج من الولد، فلعلها تخلط ماءك بماء غيرك أو أنها لفسقها يحصل منها ولد غير مرضي. (١)

[٤٠٠] قال الله عز وجل: «فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ» ٣

محمد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد

بن أبي نصر، (عن الرضا عليه السلام قال: سألته) (١) يتمتع بالأمه (٢) بإذن أهلها؟ قال: نعم، إن الله عز وجل (٣) يقول: «فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ» ٤.٥

أبواب المهور

٢٩ [٤٠١] قال الله عز وجل: «وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا» ٦

العياشي في (تفسيره): عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عمّن تزوّج على أكثر من مهر السنّه أيجوز (٤) ذلك؟ قال: إذا جاز (٥) مهر السنّه فليس هذا مهراً إنّما هو نحل، لأن الله يقول: «وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا» ١٠ إنّما عنى النحل ولم يعن المهر، ألا ترى أنّها إذا أمهرها مهراً ثمّ اختلعت (كان له أن يأخذ المهر كاملاً) (٦)، فما زاد على مهر السنّه فإنّما هو نحل كما أخبرتك، فمن ثمّ وجب لها مهر نسائها لعلّه من العلل، قلت: كيف يعطى؟ وكم مهر نسائها؟ قال: إنّ مهر المؤمنات خمسمائه وهو مهر السنّه، وقد يكون أقلّ من خمسمائه، ولا يكون أكثر من ذلك، ومن كان مهرها ومهر نسائها أقلّ من خمسمائه اعطى ذلك الشئ (٧)، ومن فخر وبدخ بالمهر فازداد على خمسمائه ثمّ

ص: ١٦٠

١- (١) في التهذيبين وتفسير العياشي: «قال سألت الرضا عليه السلام».

٢- (٢) في التهذيب وتفسير العياشي: «يتمتع الأمه» وفي الاستبصار: «أتمتع بالأمه».

٣- (٣) ليس في تفسير العياشي: «عزّ وجلّ» وفي الاستبصار: «تعالى» بدل «عزّ وجلّ».

٤- (٧) في تفسير العياشي زياده: «له».

٥- (٨) في تفسير العياشي: «إذا جاوز».

٦- (١١) في تفسير العياشي: «كان لها أن تأخذ المهر كاملاً (كماً ل)».

٧- (١٢) في تفسير العياشي: «شئ».

وجب لها مهر نساءها في عله من العلل لم يزد على مهر السنه خمسمائه درهم. (١)

[٤٠٢] قال الله عز وجل: «إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا» ٢

وبإسناده (محمد بن علي بن الحسين) عن شعيب بن واقد، عن الحسين بن زيد، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله - في حديث المناهي - قال: من ظلم امرأه مهرها فهو عند الله زان، يقول الله عز وجل له (٢): يوم القيامة: عبدى، زوجتك امتى على عهدى فلم توف بعهدى، وظلمت امتى، فيؤخذ من حسناته فيدفع إليها بقدر حقها، فإذا لم تبق له حسنه امر به إلى النار بنكته للعهد «إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا» ٤.٥

[٤٠٣] قال الله عز وجل: «فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» ٦ وقال الله عز وجل: «مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ٧ وقال الله عز وجل: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ» ٨

العياشى في (تفسيره): عن ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فى امرأه تزوجها رجل وشرط عليها وعلى أهلها إن تزوج عليها

ص: ١٤١

١- (١) تفسير العياشى ١: ٢٢٩، ح ٤٧، الوسائل ٢١: ٢٤٨، كتاب النكاح، ب ٤ من أبواب المهور ح ١٠.

٢- (٢) ليس فى أمالى الصدوق: «له».

إمرأه أو هجرها(١) أو أتى عليها سرّيه، فإنّها طالق، فقال: شرط الله قبل شرطكم، إن شاء وفي بشرطه وإن شاء أمسك إمرأته ونكح عليها وتسرى عليها وهجرها إن أتت بسبيل(٢) ذلك، قال الله تعالى(٣) في كتابه: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَرُبَاعَ» ٤، وقال: أحلّ لكم «ما ملكت أيمانكم» ٥، وقال:

«وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ» الآية(٤). (٥).

[٤٠٤] قال الله عزّ وجلّ: «وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا» ٨ وقال الله عزّ وجلّ: «يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» ٩ وقال الله عزّ وجلّ: «فَإِنْ طِبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» ١٠

العيّاشيّ في (تفسيره): عن (عبد الله بن ميمون)(٤)، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين بي وجع بطن(٧)؟ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: لك(٨) زوجة؟ قال: نعم، قال: استوهب منها طيبه(٩) نفسها من مالها، ثم اشتر به عسلاً، ثم اسكب عليه من ماء السماء، ثم

ص: ١٦٢

١- (١) في تفسير العيّاشيّ: «وهجرها».

٢- (٢) في تفسير العيّاشيّ: «سبيل».

٣- (٣) ليس في تفسير العيّاشيّ: «تعالى».

٤- (٤) سورة النساء: ٣٤.

٥- (٥) تفسير العيّاشيّ ١: ٢٤٠، ح ١٢١، الوسائل ٢١: ٢٧٧، كتاب النكاح، ب ٢٠ من أبواب المهور ح ٦.

٦- (٦) في تفسير العيّاشيّ: «عن عبد الله بن القداح».

٧- (٧) في تفسير العيّاشيّ: «في بطني».

٨- (٨) في تفسير العيّاشيّ: «ألك».

٩- (٩) في تفسير العيّاشيّ: «شيئاً طيبه به».

اشربه فَإِنِّي أسمع الله (١) يقول في كتابه: «وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا» ٢ وقال:

«يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» ٣ وقال: «فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا» ٤ (قال: يعني بذلك أموالهنّ التي في أيديهنّ ممّا ملكن) (٢). (٣)

[٤٠٥] قال الله عزّ وجلّ: «وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ» ٧

محمّد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العلاء بن رزين (٤)، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرّجل (٥) يطلق امرأته؟ قال: يمتّعها قبل أن يطلق (٦)، قال الله تعالى (٧): «وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ» ١٢.١٣

[٤٠٦] قال الله عزّ وجلّ: «وَاللِّمَطْلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ» ١٤

ص: ١٦٣

-
- ١- (١) في تفسير العياشي زياده: «سمعت خ ل».
 - ٢- (٥) في تفسير العياشي: «شفيت إن شاء الله، قال: ففعل ذلك فشفى» بدل «قال: يعني بذلك أموالهنّ التي في أيديهنّ ممّا ملكن».
 - ٣- (٦) تفسير العياشي ١: ٢١٨، ح ١٥، الوسائل ٢١: ٢٨٥، كتاب النكاح، ب ٢٦ من أبواب المهور ح ٤ وح ٥، وراجع: ٢٥: ١٠٠، كتاب الأطعمه والأشربه، ب ٤٩ من أبواب الأطعمه المباحه ح ١٤.
 - ٤- (٨) ليس في التهذيب: «بن رزين».
 - ٥- (٩) في تفسير العياشي زياده: «يريد أن».
 - ٦- (١٠) في تفسير العياشي: «يطلقها».
 - ٧- (١١) في تفسير العياشي: «قال الله في كتابه».

العياشي في (تفسيره) عن الحسن بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها، قال: فقال: إن كان سمي لها مهراً فلها نصفه (١)، وإن لم يكن سمي لها مهراً فلا مهر لها ولكن يمتعها، إن الله يقول في كتابه:

«وَالْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ» ٢.٣

أبواب القسم والنشوز والشقاق

٣٠ [٤٠٧] قال الله عز وجل: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ» ٤

عن أسامة بن حفص، عن (٢) موسى بن جعفر عليه السلام قال: قلت له: سله عن رجل يتزوج المرأة ولم يسم لها مهراً؟ قال: لها الميراث، وعليها العدة، ولا مهر لها، وقال: أما تقرأ ما قال الله في كتابه: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ» ٤.٧

[٤٠٨] قال الله عز وجل: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا» ٨

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (سألته عن قول الله عز وجل (٣): «وَإِنْ

ص: ١٤٤

١- (١) في تفسير العياشي: «نصف المهر ولا عده عليها».

٢- (٥) في تفسير العياشي: «قيم» بدل «عن».

٣- (٩) في تفسير العياشي: «في قوله» بدل «سألته عن قول الله عز وجل».

إِمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا» ١؟ فقال (١): هي المرأه تكون (٢) عند الرجل فيكرهها فيقول لها (٣): إني أريد أن أطلقك، فتقول له (٤): لا تفعل، إني أكره أن تشمت (٥) بي، ولكن انظر في (٦) ليلتي فاصنع بها (٧) ما شئت، وما كان (٨) سوى ذلك من شيء (٩) فهو لك، (ودعني على حالتي) (١٠)، فهو قوله تعالى (١١): «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا» ١٣ وهذا هو الصلح (١٢). (١٣).

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن. قوله تعالى: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ» ١٦ قال الفاضل الأردبيلي قدس سره في آيات الأحكام: أي علمت. وقيل: وظنت، «مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا» (١٤) أي: استعلاءً وارتفاعاً عنها إلى غيرها، إمّا لبغضه لها أو لكرهته منها شيئاً، كعلو سنّها وغيره، «أَوْ إِعْرَاضًا» (١٥) يعني: انصرافاً بوجهه، أو ببعض منافعه

ص: ١٦٥

- ١- (٢) في تفسير العياشي: «قال».
- ٢- (٣) في تفسير العياشي: «يكون».
- ٣- (٤) ليس في تفسير العياشي: «لها».
- ٤- (٥) ليس في تفسير العياشي: «له».
- ٥- (٦) في التهذيب وتفسير العياشي: «يشمت».
- ٦- (٧) ليس في التهذيب وتفسير العياشي: «في».
- ٧- (٨) ليس في تفسير العياشي: «بها».
- ٨- (٩) في تفسير العياشي زياده: «من».
- ٩- (١٠) ليس في تفسير العياشي: «من شيء».
- ١٠- (١١) في تفسير العياشي: «دعني على حالتي».
- ١١- (١٢) في تفسير العياشي: «فهو قوله» وفي الكافي: «فهو قوله تبارك وتعالى».
- ١٢- (١٤) في تفسير العياشي: «فهو هذا الصلح» بدل «وهذا هو الصلح».
- ١٣- (١٥) الكافي ٦: ١٤٥، كتاب الطلاق، باب النشوز، ح ٢، التهذيب ٨: ١٠٣، ح ٣٤٨، ورواه العياشي بإسناده عن الحلبي في تفسيره ١: ٢٧٩، ح ٢٨٤، الوسائل ٢١: ٣٤٩، كتاب النكاح، ب ١١ من أبواب القسم والنشوز والشقاق، ح ١.
- ١٤- (١٧) سورة النساء: ١٢٨.
- ١٥- (١٨) سورة النساء: ١٢٨.

التي كانت لها منه «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا» ١ أى: لا-حرج ولا إثم على كل من الزوج والزوجه «أَنْ يُصِيحا بَيْنَهُمَا صِلِحاً» ٢ بأن تترك المرأة له يومها، أو تقنع عنه ببعض ما يجب لها من نفقه أو كسوه أو غير ذلك، لتستعطفه بذلك، فتستديم المقام فى حباله، كذا فسر. وفيه تأمل، لأنه يلزم إباحه الشيء للإتيان بما يجب عليه وترك ما يحرم عليه، انتهى.

وقال فى الكشاف: قرىء يصلحاً ويصلحاً بمعنى يتصلحاً ويصلحاً(١).

[٤٠٩] قال الله عز وجل: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» ٤

محمد بن على بن الحسين بإسناده عن المفضل بن صالح، عن زيد الشحام، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: النشوز(٢) يكون من الرجل والمرأة جميعاً، فأما العدى من الرجل فهو ما قال الله عز وجل فى كتابه: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صِلِحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» ٦ وهو أن تكون المرأة عند الرجل لا- تعجبه فيريد طلاقها فتقول(٣): أمسكنى ولا تطلقنى وأدع لك ما على ظهرك، وأحل لك يومى وليتى، (فقد طاب له ذلك)(٤). (٥)

[٤١٠] قال الله عز وجل: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ

ص: ١٦٦

١- (٣) ملاذ الأختيار ١٣: ٢٠٣.

٢- (٥) فى الفقيه زياده: «قد».

٣- (٧) فى الفقيه زياده: «له».

٤- (٨) فى الفقيه: «فقد طاب ذلك له».

٥- (٩) الفقيه ٣: ٣٣٦، ح ١٦٢٥، الوسائل ٢١: ٣٥٠، كتاب النكاح، ب ١١ من أبواب القسم والنشوز والشقاق ح ٤.

يَعْقُوبَ وَاجْعَلُهُ رَبًّا رَضِيًّا» ١

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن أحمد (١)، عن شريف بن سابق، عن الفضل بن أبي قرّه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مرّ عيسى بن مريم عليه السلام بقبر يعذب صاحبه، ثم مرّ به من قابل فإذا هو لا يعذب، فقال: يا ربّ، مررت بهذا القبر عام أول (وهو) (٢) يعذب ومررت به العام فإذا هو ليس يعذب؟ فأوحى الله إليه: إنّه أدرك له ولد صالح فأصلح طريقاً، وأوى يتيماً، فلهدا غفرت له بما عمل (٣) ابنه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ميراث الله عزّ وجلّ من عبده المؤمن ولد يعبده من بعده، ثم تلا أبو عبد الله عليه السلام آية زكريّا: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِيئِي وَ يَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَ اجْعَلُهُ رَبًّا رَضِيًّا» ٥.

أبواب أحكام الأولاد

٣١* شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: أشار عليه السلام بتلاوته الآية، إلى أنّ زكريّا إنّما سأل الولد الصالح، ليرثه عباده الله، حتّى يصلح أن يكون ميراث الله منه لعبادته (٤).

قال العلامة المجلسي: قوله صلى الله عليه وآله: (ميراث الله) أى: ما يبقى بعد موت المؤمن، فإنّه لعباده له تعالى، كأنه ورثه من المؤمن، وقيل: إضافه إلى الفاعل أى: ما ورثه الله وأوصله إليه لنتفعه، ولا يخفى بعده (٥).

ص: ١٦٧

١- (٢) فى الكافى: «أحمد بن محمّد بن خالد».

٢- (٣) فى الكافى: «فكان» بدل «وهو».

٣- (٤) فى الكافى: «بما فعل».

٤- (٥) كتاب الوافى ٢٣: ١٢٩٦.

٥- (٧) مرآة العقول ٢١: ٩.

[٤١١] قال الله عز وجل: «آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا» ١

محمد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن إبراهيم بن مهزم، عن إبراهيم الكرخي، عن ثقه حدّثه من أصحابنا قال: تزوّجت بالمدينه، فقال (١) أبو عبد الله عليه السلام: كيف رأيت؟ فقلت (٢): ما رأى رجل من خير في امرأه إلّا وقد رأيت فيه، ولكن خاتنتي، فقال:

وما هو؟ قلت: ولدت جاريه، فقال (٣): لعلك كرهتها، إنّ الله عز وجل يقول:

«آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا» ٥.٦

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (إن الله عز وجل يقول) أي: كما أنّ الآباء والأبناء لا يدري مقدار نفعهم، وأنّ أيهم أنفع، كذلك الابن والبنت، ولعلّ ابنه تكون أنفع لوالديها من الابن، ولعلّ ابناً يكون أحسن لهما من البنت، فينبغي أن يرضيا بما يختار الله لهما، ويحتمل أن يكون عليه السلام حمل ذكر الآباء والأبناء في الآية على المثال فيشمل جميع الأولاد والأقارب. (٤)

[٤١٢] قال الله عز وجل: «فَارْزُقْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا» ٨

ص: ١٤٨

١- (٢) في الكافي زياده: «لى».

٢- (٣) في الكافي: «قلت».

٣- (٤) في الكافي: «قال».

٤- (٧) مرآه العقول ١١:٢١ وراجع كتاب الوافي ٢٣:١٣٠٠.

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن ابن خالد(١)، عن عدّه من أصحابه، عن الحسن بن عليّ بن يوسف، عن الحسن بن سعيد اللّخمي قال: ولد لرجل من أصحابنا جاريه فدخل على أبي عبد الله عليه السلام فرآه متسخّطاً، فقال له(٢): رأيت لو أنّ الله(٣) أوحى إليك أن أختار لك أو تختار لنفسك؟ ما كنت تقول؟ قال: كنت أقول: يا ربّ، تختار لي، قال: فإنّ الله عزّ وجلّ(٤) قد اختار لك، ثمّ قال: إنّ الغلام الذي قتله العالم الذي كان مع موسى عليه السلام وهو قول الله عزّ وجلّ: «فَارْزُقْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا»(٥) أبدلهما الله عزّ وجلّ(٥) به جاريه ولدت سبعين نبياً(٦).

[٤١٣] قال الله عزّ وجلّ: «اسْتَعْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ وَ يَجْعَلْ لَكُمْ جَنَاتٍ وَ يَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا»(٨)

محمد بن عليّ بن الحسين، قال: قال عليّ بن الحسين عليهما السلام لبعض أصحابه:

قل في طلب الولد: ربّ لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين، واجعل لي من لدنك ولياً يرثني في حياتي ويستغفر لي بعد موتي، واجعله(٧) خلفاً(٨) سوياً، ولا

ص: ١٦٩

-
- ١- (١) في الكافي: «أحمد بن محمد بن خالد».
 - ٢- (٢) في الكافي زياده: «أبو عبد الله عليه السلام».
 - ٣- (٣) في الكافي زياده: «تبارك وتعالى».
 - ٤- (٤) ليس في الكافي: «عزّ وجلّ».
 - ٥- (٥) ليس في الكافي: «عزّ وجلّ».
 - ٦- (٦) الكافي ٦:٦، كتاب العقيقه، باب فضل البنات، ح ١١، الوسائل ٢١:٣٦٤، كتاب النكاح، ب ٥ من أبواب أحكام الأولاد ح ٤، وراجع: ٣٦٥ ح ٦.
 - ٧- (٧) في الفقيه: «اجعله لي».
 - ٨- (٨) (١٠) في الفقيه: «خلفاً» بدل «خلفاً».

تجعل للشيطان فيه نصيباً، اللهم انى استغفرك وأتوب إليك إنك أنت الغفور الرحيم. سبعين مره فإنه من أكثر من هذا القول رزقه الله (١) ما تمنى من مال وولد ومن خير الدنيا والآخرة، فإنه يقول (٢): «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً» ٣.٤

[٤١٤] قال الله عز وجل: «وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ» ٥ وقال الله عز وجل: «وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ» ٦

الحسن الطبرسى فى (مكارم الأخلاق) عن الحسن بن على عليه السلام أنه وفد على معاوية، فلما خرج تبعه حجاباه وقال: إنى رجل ذو مال ولا يولد لى فعلمنى شيئاً لعل الله أن (٣) يرزقنى ولداً، فقال: عليك بالاستغفار، فكان يكثر من (٤) الاستغفار، حتى ربما استغفر فى اليوم سبعمائه مره، فولد له عشره بنين، فبلغ ذلك معاوية فقال: هلم سألته، مم قال ذلك؟ (فعاد إليه) (٥) فوفده وفده أخرى، فسأله الرجل فقال: ألم تسمع قول الله عز وجل (٦) فى قصه هود (٧):

«وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ» ١٢ وفى قصه نوح (٨): «وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ

ص: ١٧٠

- ١- (١) فى الفقيه زياده: «تعالى».
- ٢- (٢) فى الفقيه زياده: «تعالى».
- ٣- (٧) ليس فى المكارم: «أن».
- ٤- (٨) ليس فى المكارم: «من».
- ٥- (٩) ليس فى المكارم: «فعاد إليه».
- ٦- (١٠) فى المكارم: «عز اسمه» بدل «عز وجل».
- ٧- (١١) فى المكارم زياده: «عليه السلام».
- ٨- (١٣) فى المكارم زياده: «عليه السلام».

[٤١٥] قال الله عز وجل: «وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»^٣ وقال عز وجل: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرَّضَاعَةَ»^٤

محمد بن محمد المفيد في (الإرشاد) قال: روت العامه والخاصه عن يونس، عن الحسن، أن عمر أتى بامرأه قد ولدت لسته أشهر فهم برجمها، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: إن خاصمتك بكتاب الله خصمتك، إن الله تعالى (١) يقول: «وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»^٥ ويقول (٢): «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرَّضَاعَةَ»^٦ فإذا تمت (٣) المرأه الرضاعه سنتين وكان حملها وفضاله ثلاثين شهراً، كان الحمل منها ستة أشهر، فخلّى عمر سبيل المرأه. (٤)

[٤١٦] قال الله عز وجل: «وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»^٧

ص: ١٧١

١- (٥) في الإرشاد: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ اسْمَهُ» بدل «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى».

٢- (٧) في الإرشاد زياده: «تَعَالَى».

٣- (٩) في الإرشاد: «تَمَّتْ».

٤- (١٠) الإرشاد ١: ٢٠٦، ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد، الوسائل ٢١: ٣٨٢، كتاب النكاح، ب ١٧ من أبواب أحكام الأولاد ح ٩. والموجود في الإرشاد: وروى عن يونس، عن الحسن وفي آخر الروايه فيه زياده: «وثبت الحكم بذلك، يعمل به الصّحابه والتابعون ومن أخذ عنه إلى يومنا هذا». وراجع هامش الإرشاد وفيه: «روى نحوه في تفسير الدر المنثور ١: ٢٨٨، و ٤٠: ٤٠، و سنن سعيد بن منصور ٢: ٦٦، ح ٢٠٧٤، والسنن الكبرى للبيهقي ١١: ٤٢٧، ح ١٥٩٦٥».

محمّد بن الحسن فى (المجالس والأخبار) بإسناده الآتى (١) عن هشام بن سالم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: حمل الحسين (٢) ستة أشهر، وأرضع سنتين، وهو قول الله عز وجل: «وَ حَمَلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» ٣.٤

[٤١٧] قال الله عز وجل: «وَ لَا تَنَابَرُوا بِاللِّقَابِ» ٥

محمّد بن على بن الحسين فى (عيون الأخبار): عن الحسين بن أحمد البيهقى، عن محمّد بن يحيى الصولّى، عن محمّد بن يحيى بن أبى عباد، عن عمّه، عن الرضا عليه السلام أنه أنشد ثلاث أبيات من الشعر - وذكرها - قال: وقليلاً ما كان ينشد الشعر (٣)، فقلت: لمن هذا (٤)؟ قال: لعراقى لكم، قلت: أنشدنيه أبو العتاهيه لنفسه؟ فقال: هات اسمه ودع عنك هذا، إن الله عز وجل (٥) يقول: «وَ لَا تَنَابَرُوا بِاللِّقَابِ» ٩ ولعل الرجل يكره هذا (٦).

[٤١٨] قال الله عز وجل: «وَ هُزِّى إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلِهِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا» ١١

ص: ١٧٢

١- (١) أى: الوسائل ٣٠: ١٤٤، خاتمه الوسائل، الفائده الثانيه، الرقم (٥٠).

٢- (٢) فى أمالى الطوسى زياده: «عليه السلام».

٣- (٦) فى العيون: «شعراً».

٤- (٧) فى العيون زياده: «أعزّ الله الأمير».

٥- (٨) فى العيون: «سبحانه وتعالى» بدل «عزّ وجلّ».

٦- (١٠) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٧٧، ب ٤٣، ح ٧، الوسائل ٢١: ٤٠٠، كتاب النكاح، ب ٣٠ من أبواب أحكام الأولاد

ح ١، وراجع: ٤٠١ ح ٢.

محمد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عدّه من أصحابه (١)، عن عليّ بن أسباط، عن عمّه يعقوب بن سالم (٢)، رفعه إلى أمير المؤمنين (٣) عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليكن أوّل ما تأكله (٤) النفساء الرطب، (فإنّ الله قال لمريم) (٥): «وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا» قيل: يا رسول الله، فإن لم تكن أيّام (٦) الرطب؟ قال (٧): سبع تمرات من تمر (٨) المدينة، فإن لم يكن فسبع تمرات من تمر (٩) أمصاركم، (فإنّ الله عزّ وجلّ يقول) (١٠): وعزّتي وجلّالي وعظمتي وارتفاع مكاني لا- تأكل نفساء يوم تلد الرطب فيكون غلاماً (إلّا كان) حليماً (١١) وإن كانت جاريه كانت حليمه (١٢). (١٣)

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: قوله تعالى: «وَهَزَى» ١٤ أي حرّكى و (جذع النخلة) بالكسر ساقها و (الجنى) ما جنى من ساعته، وقال الفيروز آبادى: إبان الشىء

ص: ١٧٣

-
- ١- (١) فى المحاسن والتهذيب: «عن أصحابنا».
 - ٢- (٢) ليس فى المحاسن: «بن سالم».
 - ٣- (٣) فى المحاسن: «عليّ» بدل «أمير المؤمنين».
 - ٤- (٤) فى الكافى والمحاسن والتهذيب: «ما تأكل».
 - ٥- (٥) فى الكافى: «فإنّ الله تعالى قال لمريم» وفى التهذيب: «فإنّ الله عزّ وجلّ قال لمريم عليها السلام» وفى المحاسن: «لأنّ الله عزّ وجلّ قال لمريم بنت عمران».
 - ٦- (٦) فى الكافى: «أوان» وفى المحاسن والتهذيب: «إبان» بدل «أيّام».
 - ٧- (٧) فى التهذيب: «فقال».
 - ٨- (٨) فى التهذيب والمحاسن: «تمرّات» بدل «تمر».
 - ٩- (٩) فى التهذيب: «تمرّات» بدل «تمر».
 - ١٠- (١٠) فى التهذيب: «فإنّ الله عزّ وجلّ قال» وفى المحاسن: «فإنّ الله تبارك وتعالى قال».
 - ١١- (١١) فى التهذيب: «حكيماً» بدل «حليماً» وفى هامش الوسائل: (فى نسخه: إلّا كان الولد زكياً «هامش المخطوط»).
 - ١٢- (١٢) فى التهذيب: «حكيمه» بدل «حليمه».
 - ١٣- (١٣) الكافى ٢: ٢٢، كتاب العقيقه، باب ما يستحبّ أن تطعم الحبلّى والنفساء، ح ٤، ورواه البرقى بإسناده، عن عدّه من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط فى المحاسن ٢: ٣٤٦، ح ٢١٩٤، التهذيب ٧: ٤٤٠، ح ١٧٥٧، الوسائل ٢١: ٤٠٢، كتاب النكاح، ب ٣٣ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.

وقال أيضاً: قوله عليه السلام: (يوم تلد) أى: قبل الولادة أو بعدها إذا أرضعت ولدها (٢).

[٤١٩] قال الله عز وجل: «لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» ٣

وبإسناده (محمد بن علي بن الحسين)، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: المطلقه الحبل (٣) ينفق عليها حتى تضع حملها وهي أحق بولدها أن ترضعه بما تقبله امرأه أخرى، يقول الله عز وجل: «لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» ٥- لا يضار بالصبى ولا يضار بأمه في رضاعه، وليس لها أن تأخذ في رضاعه فوق حولين كاملين فإذا أرادا الفصال (٤) عن تراض منهما كان حسناً، والفصال هو الفطام. (٥)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله تعالى: «لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا» ٨ قال المحقق الأردبيلي قدس سره: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب «لَا تُضَارَّ» بالرفع، وأكثر القراء بفتح الزاء، وعلى التقديرين يحتمل البناء للفاعل والمفعول، والمقصود على التقدير النهي، أى: لا تضار والده زوجها بسبب ولدها، وهو أن تعنفه به وتطلب

ص: ١٧٤

١- (١) مرآة العقول ٢١: ٤٠، وراجع: كتاب الوافي ٢٣: ١٣١٢.

٢- (٢) ملاذ الأخيار ١٢: ٤١٥.

٣- (٣) فى الفقيه: «الحبل المطلقه».

٤- (٤) فى الفقيه زياده: «قبل ذلك».

٥- (٧) الفقيه ٣: ٣٢٩، ح ١٥٩٤، الوسائل ٢١: ٤٥٥، كتاب النكاح، ب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد ح ٧، وراجع: ٤٧٢، ب ٨١ ح

منه ما ليس بمعروف وعدل من الرزق والكسوه، وأن تشغل قلبه في شأن الولد، وأن تقول بعد ما أُلِف الولد أطلب له ظئراً وما أشبه ذلك، ولا يضارّ المولود له أيضاً امرأته بسبب ولده، بأن يمنعها شيئاً ممّا وجب عليه من رزقها وكسوتها، ويأخذ منها وهي تريد الإرضاع أو يكرهها عليه إذا لم ترده.

وقال في مجمع البيان: روى عن السيدين الباقر والصادق عليهما السلام: «لا تُصَارَّ وَالِئْمَةُ»^١ بأن يترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها المرتضع، «وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ»^٢ أى: لا تمنع نفسها من الأب خوف الحمل.

ولعلّ المراد في الأولى بعد مضي أربعة أشهر، فإنّه حينئذٍ لا يجوز له الترك إلا أن يحمل على الكراهه.

وقال المحقق رحمه الله أيضاً في قوله: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ»^٣ قيل: إنّه معطوف على المولود له، وما بينهما اعتراض لبيان تفسير المعروف، فكأنّ المعنى على الوارث المولود له مثل ما وجب عليه، أى: يجب عليه مثل ما وجب على الموروث «وعلى الوارث» خبر مقدّم متعلّق بمقدّر، و«مثل ذلك» مبتدأ، يعنى إنّ المولود له، لزم من يرثه أن يقوم مقامه فى أن يرزقها ويكسوها بالمعروف وعدم الضرر، وهذا مشكل، لعدم وجوب نفقه الولد على غير الأبوين، فلا- يجب أجره الرّضاع على غيرهما، وهو مذهب الأصحاب والشافعى.

فقيل: المراد من الوارث، هو المرتضع، ويحتمل أيضاً كونهما واجبه على الورثه فى مال الميّت، بأن كان أوقع الإجاره ومات من غير أن يسلمّ تمام الأجره، فتكون الآيه حينئذٍ دليلاً على عدم بطلان الإجاره بموت الموجه.

وقيل: المراد وارث الصّبي، وهو خلاف الظاهر، وهو أيضاً ليس منطبق على المذهب إلّابالتأويل.^(١)

ص: ١٧٥

[٤٢٠] قال الله عز وجل: «لَنْ تَنَالُوا الْمَعْرَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» ١ وقال الله عز وجل: «إِذَا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا» ٢ وقال الله عز وجل: «وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» ٣ وقال الله عز وجل: «وَ اخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ» ٤

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وعلی ابن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط قال:

سألت أبا عبد الله (١) عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» ٦ ما هذا الإحسان؟ فقال: الإحسان أن تحسن صحبتهم، وأن لا تكلفهما أن يسألاك شيئاً ممّا يحتاجان إليه وإن كانا مستغنيين، (أليس يقول الله) (٢): «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» ٨ وقال (٣): «إِذَا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا» ١٠ قال (٤): إن أضجراك (فلا تقل لهما أف) (٥)، ولا تنهرهما إن ضرباك، قال (٦): «وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» ١٤، (قال: إن ضرباك فقل لهما) (٧): غفر الله

ص: ١٧٦

١- (٥) في الفقيه زياده: «جعفر بن محمد الصادق».

٢- (٧) في الكافي: «أليس يقول الله عز وجل» وفي الفقيه: «إن الله عز وجل يقول».

٣- (٩) في الكافي: «قال: ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: وأما قول الله عز وجل» وفي الفقيه: «ثم قال عليه السلام».

٤- (١١) ليس في الفقيه: «قال».

٥- (١٢) ليس في الفقيه: «فلا تقل لهما أف».

٦- (١٣) ليس في الفقيه: «قال».

٧- (١٥) في الفقيه: «والقول الكريم أن تقول لهما» بدل: «قال: إن ضرباك فقل لهما».

لكما، فذلك منك قولٌ كريم، قال (١): «وَ اخْفِضْ لُهُمَا جَنَاحَ الدَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ» ٢ (قال: لا تمل عينيك) (٢) من النظر إليهما إلّا برحمه ورقه (٣)، ولا ترفع (٤) صوتك فوق أصواتهما، ولا يدك فوق أيديهما، ولا تقدّم (٥) قدّامهما. (٦)

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: (وأن لا- تكلفهما) يعني اقض حاجتهما قبل أن يسألاك، وإن استغنيا عنك فيها، وكأن وجه الاستشهاد بالآية الكريمة: أنه على تقدير استغنائهما عنه، لا- ضروره داعيه إلى قضاء حاجتهما، كما أنه لا ضروره داعيه إلى الإنفاق من المحبوب، إذ بالإنفاق من غير المحبوب أيضاً يحصل المطلوب، إلّا أنّ ذلك لما كان شاقاً على النفس، فلا ينال البرّ إلّا به، فلكذلك لا ينال برّ الوالدين إلّا بالمبادره إلى قضاء حاجتهما قبل أن يسألاه وإن استغنيا عنه، فإنه أشقّ على النفس، لاستلزامه التفقد الدائم.

ووجه آخر: وهو إن سرور الوالدين بالمبادره إلى قضاء حاجتهما أكثر منه بقضائها بعد الطلب، كما أنّ سرور المنفق عليه بإنفاق المحبوب أكثر منه بإنفاق غيره. (لا تملأ عينيك) من ملأه فامتلاً أى: لا تحدّ نظرك زماناً طويلاً. (٧)

قال العلامة المجلسي: الحديث صحيح. (وبالوالدين إحساناً) أى: وأحسنوا

ص: ١٧٧

- ١- (١) ليس فى الفقيه: «قال».
- ٢- (٣) فى الفقيه: «وهو أن لا تملأ عينيك» وفى الكافى: «قال: لا تملأ عينيك».
- ٣- (٤) فى الفقيه: «ورأفه» بدل «ورقه».
- ٤- (٥) فى الفقيه: «وأن لا ترفع».
- ٥- (٦) فى الفقيه: «ولا تقدّم».
- ٦- (٧) الكافى ١٥٧:٢، كتاب الإيمان والكفر، باب البرّ بالوالدين، ح ١، ورواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب مثله فى الفقيه ٢٩١:٤، ح ٨٨٠، الوسائل ٤٨٧:٢١، كتاب النكاح، ب ٩٢ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.
- ٧- (٨) كتاب الوافى ٤٩٣:٥.

بهما إحساناً (أن تحسن صحبتهما) أى: بالملاطفه وحسن البشر وطلاقه الوجه والتواضع والترحم وغيرهما ممّا يوجب سرورهما، وفى إلحاق الأجداد والجدّات بهما نظر.

(وإن كانا مستغنيين) أى: يمكنهما تحصيل ما احتاجا إليه بما لهما «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ»^١ ظاهر الخبر أنّ المراد بالبرّ فى الآيه برّ الوالدين، ويمكن أن يكون المراد أعمّ منه ويكون إيرادها لشمولها بعمومها له.

وعلى التقديرين الاستشهاد إمّا لأصل البرّ، أو لأنّ إطلاق الآيه شامل للإنفاق قبل السؤال وحال الغنى، لعدم التقييد فيها بالفقر والسؤال، فلا حاجة إلى ما تكلفه بعض الأفاضل، حيث قال: كأنّ الاستشهاد بالآيه الكريمة أنّه على تقدير استغنائهما عنه لا ضروره داعيه إلى قضاء حاجتهما، كما أنّه لا ضروره داعيه إلى الإنفاق من المحبوب، إذ بالإنفاق من غير المحبوب أيضاً يحصل المطلوب، إلّا أنّ ذلك لمّا كان شاقاً على النفس، فلا ينال البرّ إلّاه، فكذلك لا ينال برّ الوالدين إلّا بالمبادره إلى قضاء حاجتهما قبل أن يسألاه وإن استغنيا عنه، فإنّه أشقّ على النفس، لاستلزامه التفقّد الدائم، ووجه آخر وهو أنّ سرور الوالدين بالمبادره إلى قضاء حاجتهما أكثر منه بقضائها بعد الطلب، كما أنّ سرور المنفق عليه بإنفاق المحبوب أكثر منه بإنفاق غيره، انتهى.

وأقول: سيأتى فى الكتاب، وروى العياشى أيضاً أنّ فى قراءه أهل البيت عليهم السلام:

«مَا تُنْفِقُونَ» بدون «من» فالإطلاق بل العموم أظهر، ويمكن أن يقال: على تقدير تعميم البرّ، كما هو المشهور، أنّه لما استفيد من الآيه أنّ الرّجل لا يبلغ درجه الأبرار إلّا إذا أنفق جميع ما يحبّ، ولم يذكر الله المنفق عليهم، وقد ثبت أنّ الوالدين ممّن تجب نفقته فلا بدّ من إنفاق كلّ محبوب عليهم سألوا أم لم يسألوا.

قال الطبرسي رحمه الله: البر أصله من السبعه ومنه البرّ خلاف البحر، والفرق بين البرّ والخير أنّ البرّ هو النفع الواصل إلى الغير ابتداءً مع القصد إلى ذلك، والخير يكون خيراً وإن وقع عن سهو، وضدّ البرّ العقوق وضدّ الخير الشرّ أي: لن تدركوا برّ الله لأهل الطّاعه.

واختلف في البرّ هنا ف قيل: هو الجنّه عن ابن عبّاس وغيره، وقيل: هو الثّواب في الجنّه، وقيل هو الطّاعه والتقوى، وقيل: معناه لن تكونوا أبراراً أي: صالحين أتقياء «حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» ١ أي: حتّى تنفقوا المال، وإنّما كُنّي بهذا اللفظ عن المال، لأنّ جميع النّاس يحبّون المال، وقيل: معناه ما تحبّون من نفائس أموالكم دون رذالها كقوله تعالى: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» ٢ وقيل: هو الزّكاه الواجبه وما فرضه الله في الأموال عن ابن عبّاس. وقيل: هو جميع ما ينفقه المرء في سبيل الخيرات.

وقال بعضهم: دلّهم سبحانه بهذه الآيه على الفتوّه فقال: لن تنالوا برّي بكم إلّا ببرّكم إخوانكم، والإنفاق عليهم من مالكم، وجاهكم، وما تحبّون، فإذا فعلتم ذلك نالكم برّي وعطفى.

«وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ» ٣ فيه وجهان:

أحدهما: أنّ تقديره وما تنفقوا من شيء فإن الله يجازيكم به قلّ أو كثر، لأنّه علِيمٌ لا يخفى عليه شيء منه.

والآخر: أنّ تقديره فإنّه يعلمه الله موجوداً على الحدّ المذى تفعلونه من حسن التّيه أو قبحها، فإن قيل: كيف قال سبحانه ذلك والفقير ينال الجنّه وإن لم ينفق؟

قيل: الكلام خرج الحث على الإنفاق وهو مقيد بالإمكان وإن أطلق على سبيل المبالغه فى الترغيب، والأولى أن يكون المراد لن تنالوا البرّ الكامل الواقع على أشرف الوجوه حتى تنفقوا ممّا تحبون، انتهى.

(قال إن أضجراك) «قال» كلام الراوى وفاعله الإمام عليه السلام أو كلام الإمام وفاعله هو الله تعالى، وكذا قال وقل وقال إن ضرباك وما بعدهما يحتملها.

وقيل: قال فى «قال إن أضجراك»: كلام الراوى وجواب أمّا إن أضجراك بتقدير، فقال فيه: إن أضجراك، إذ لا يجوز حذف الفاء فى جواب أمّا.

وقيل: الأّف فى الأصل وسخ الأظفار، ثم استعمل فيما يستقدر ثم فى الضجر، وقيل: معناه الاحتقار.

وقال الطبرسى رحمه الله روى عن الرضا عن أبيه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لو علم الله لفظه أوجز فى ترك عقوق الوالدين من أفّ، لأتى به.

وفى روايه أخرى عنه عليه السلام قال: أدنى العقوق أفّ، ولو علم الله شيئاً أيسر منه وأهون منه لنهى عنه، فالمعنى لا تؤذهما بقليل ولا كثير «و لا تنهؤهما» ١ أى:

لا تزجرهما بإغلاظ وصياح، وقيل: معناه لا تمتنع من شىء أراداه منك كما قال:

«و أمّا السائل فلا تنهؤ» ٢، «و قُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» ٣ وخاطبهما بقول رفيق لطيف حسن جميل بعيد عن اللغو والقيح، يكون فيه كرامه لهما «و اخفض لهما جناح الذل من الرحمه» ٤ أى: وبالغ فى التواضع والخضوع لهما قولاً وفعلاً، برّاً بهما وشفقه لهما.

والمراد بالذل هاهنا اللين والتواضع دون الهوان، من خفض الطائر جناحه إذا

ضم فرخه إليه، فكأنه سبحانه قال: ضمّ أبويك إلى نفسك كما كانا يفعلان بك وأنت صغير، وإذا وصفت العرب إنساناً بالسّهولة وترك الإباء، قالوا: هو خافض الجناح، انتهى.

وقال البيضاوى: «وَ أَخْفِضْ لَهُمَا» ١ ، أى: تذللّ لهما وتواضع فيهما، جعل للذّلّ جناحاً وأمر بخفضها مبالغه، وأراد جناحه كقوله: «وَ أَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ» ٢ ، وإضافته إلى الذّلّ البيان والمبالغه، كما أضيف حاتم إلى الجود، والمعنى وَأَخْفِضْ لَهُمَا جناحك الذّلّيل، وقرىء الذّلّ بالكسر وهو الانقياد، انتهى.

والضجر والتضجر التبرّم قوله: (لا- تمل)، الظاهر لا- تملأ بالهمزه كما فى مجمع البيان وتفسير العياشى، وأما على ما فى نسخ الكتاب فلعله أبدلت الهمزه حرف عله ثم حذفت بالجازم، فهو بفتح اللام المخففة، ولعلّ الاستثناء فى قوله: إلّا برحمه، منقطع والمراد بملا- العينين حدّه النظر، والرقّه رقه القلب، وعدم رفع الصّوت نوع من الأدب، كما قال تعالى: «لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ» ٣.

(ولا يدك فوق أيديهما) الظاهر أنّ المراد أنّ عند التكلّم معهما لا ترفع يدك فوق أيديهما كما هو الشائع عند العرب أنّه عند التكلّم يبسطون أيديهم ويحرّكونها.

وقال الوالد قدّس الله روحه: المراد أنّه إذا نلتها شيئاً، فلا تجعل يدك فوق أيديهما وتضع شيئاً فى يدهما، بل أبسط يدك حتّى يأخذ منها، فإنّه أقرب إلى الأدب، وقيل: المعنى لا تأخذ أيديهما إذا أرادا ضربك.

(ولا تقدّم قدّامهما) أى: فى المشى أو فى المجالس أيضاً.

ثم اعلم أنه لا ريب في رعايه تلك الأمور من الآداب الراجحة، لكن الكلام في أنها هل هي واجبه أو مستحبه؟ وعلى الأول هل تركها موجب للعقوق أم لا؟ بحيث إذا قال لهما أفّ خرج من العدالة واستحق العقاب؟ فالظاهر أنه بمحض إيقاع هذه الأمور نادراً لا يسمّى عاقاً ما لم يستمرّ زمان ترك برّهما، ولم يكونا راضيين عنه، لسوء أفعاله وقلة احترامه لهما، بل لا يعد القول بأن هذه الأمور إذا لم يصر سبباً لحزنهما ولم يكن الباعث عليها قلة اعتناؤه بشأنهما، واستخفافهما لم تكن حراماً بل هي من الآداب المستحبه وإذا صارت سبب غيظهما واستمرّ على ذلك يكون عاقاً، وإذا رجح قريباً وتداركهما بالإحسان وأرضاهما لم تكن في حدّ العقوق، ولا تعدّ من الكبائر.

ويؤيده ما رواه الصدوق في الصّحيح قال: سألت عمر بن يزيد أبا عبد الله عليه السلام عن إمام لا بأس به في جميع أموره عارف غير أنه يُسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يغيظهما أقرأ خلفه؟ قال: لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقاً قاطعاً، والأحوط ترك الجميع.

وقد روى الصدوق بأسانيد عن الرضا عليه السلام أنه قال: أدنى العقوق أفّ، ولو علم الله عزّ وجلّ شيئاً أهون من أفّ لنهى عنه.

وروى في الخصال بسند معتبر عن الصادق عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

من أحزن والديه فقد عقّهما.

ورأيت في بعض كتب الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لو علم الله شيئاً أدنى من أفّ لنهى عنه وهو من العقوق، وهو أدنى العقوق، ومن العقوق أن ينظر الرجل إلى أبويه يحدّ إليهما النظر. (1)

ص: ١٨٢

٣٢ [٤٢١] قال الله عز وجل: «يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» ١

محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره): عن الحسين بن زيد (١)، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلا ثلاث سنين فيمدها الله إلى ثلاث وثلاثين سنة وإن المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون سنة فصيرها (٢) الله إلى ثلاث سنين أو أدنى، قال الحسين: وكان أبو جعفر عليه السلام (٣) يتلو هذه الآية: «يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» ٥.٦

[٤٢٢] قال الله عز وجل: «وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» ٧

وعن عدّه من أصحابنا، عن (أحمد بن محمد بن خالد) (٤)، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: صلوا أرحامكم ولو بالتسليم (إن الله يقول) (٥): «وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» ١٠.١١

ص: ١٨٣

١- (٢) في تفسير العياشي زياده: «بن علي».

٢- (٣) في تفسير العياشي: «فيقصرها» بدل «فصيرها».

٣- (٤) في تفسير العياشي: «وكان جعفر» بدل «وكان أبو جعفر عليه السلام».

٤- (٨) في الكافي: «أحمد بن أبي عبد الله».

٥- (٩) في الكافي: «يقول الله تبارك وتعالى».

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: ويدلّ على أنّ أقلّ مراتب الصّيله الإبتداء بالتسليم، وبإطلاقه يشمل ما إذا علم أو ظنّ أنّه لا يجيب، وقيل: التسليم حينئذٍ ليس براجح، لأنّه يوقعهم في الحرام، وفيه كلام. (١)

[٤٢٣] قال الله عزّ وجلّ: «وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا» ٢

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن محمد (٢)، عن معمر بن خلّاد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: ينبغي للرجل أن يوسّع على عياله لئلا (٣) يتمنوا موته، وتلا هذه الآية: «وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا» ٥ قال:

الأسير عيال الرجل، ينبغي (٤) إذا زيد في النعمة أن يزيد أسراءه في السعة عليهم...

الحديث (٥).

[٤٢٤] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا» ٨

وعن عليّ بن محمّد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن موسى بن بكر، عن عجلان قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فجاء سائل فقام

ص: ١٨٤

١- (١) مرآة العقول ٨: ٣٨١.

٢- (٣) في الكافي زياده: «بن عيسى».

٣- (٤) في الكافي: «كيلا».

٤- (٤) في الكافي زياده: «للرجل».

٥- (٧) الكافي ٤: ١١، كتاب الزكاه، باب كفايه العيال والتوسّع عليهم، ح ٣، الوسائل ٢١: ٥٤٠، كتاب النكاح، ب ٢٠ من أبواب النفقات ح ١.

إلى مكتل (١) فيه تمر فملاً يده فناوله ثم جاء آخر فسأله فقام فأخذ بيده فناوله (٢)، ثم جاء آخر فقال: الله رازقنا وإياك ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان لا يسأله أحد من الدنيا شيئاً إلا أعطاه فأرسلت إليه امرأه ابناً لها فقالت: انطلق إليه فاسأله، فإن قال (٣): ليس عندنا شيء، فقل: أعطني قميصك، قال: فأخذ قميصه فرمى به إليه.

وفى نسخه أخرى: فأعطاه، فأدبه الله (٤) على القصد فقال: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا» ٥.٦

ص: ١٨٥

-
- ١- (١) المكتل: زنبيل من الخوص (كما في هامش الكافي). المكتل والمكتله: الزنبيل العذى يحمل فيه التمر أو العنب إلى الجرين، وقيل: المكتل شبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعاً، (لسان العرب ٥: ٣٧٣، انظر: مادّه «كتل»).
 - ٢- (٢) في الكافي زياده: «ثم جاء آخر فسأله فقام فأخذ بيده فناوله».
 - ٣- (٣) في الكافي زياده: «لك».
 - ٤- (٤) في الكافي زياده: «تبارك وتعالى».

كتاب الطلاق

اشاره

ص: ١٨٧

٣٤ [٤٢٥] قال الله عز وجل: «لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِيُّونَ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ الشُّحْتَ» ١

محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان، عن أبي بصير، عن عمرو بن رباح (١)، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: بلغني أنك تقول: من طلق لغير السنه أنك لا ترى طلاقه شيئاً، فقال أبو جعفر عليه السلام: ما أقوله، بل الله (٢) يقوله، (٣) والله لو كنا نفتيكم بالجور لكنا شراً منكم، لأن الله (٤) يقول: «لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِيُّونَ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ الشُّحْتَ» إلى آخر الآيه (٥). (٦)

ص: ١٨٩

١- (٢) في الكافي: «رياح».

٢- (٣) في الكافي زياده: «عز وجل».

٣- (٤) في الكافي زياده: «أما».

٤- (٥) في الكافي زياده: «عز وجل».

٥- (٦) سورة المائدة: ٦٣.

٦- (٧) الكافي ٥٧:٦، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنه، ح ١، الوسائل ١٥:٢٢، كتاب الطلاق، ب ٧ من أبواب مقدماته وشرائطه ح ١.

[٤٢٦] قال الله عز وجل: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ» ١ وقال الله عز وجل: «وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ» ٢ وقال الله عز وجل: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» ٣

محمّد بن عليّ بن الحسين في (العلل): عن أحمد بن الحسن القطان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب، عن تميم (بن عبد الله) (١) بن بهلول، عن أبيه، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يقع الطلاق إلّا على كتاب الله والسنة لأنّه حدّ من حدود الله عز وجل يقول: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ» ٥ ويقول: «وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ» ٦ ويقول: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» ٧ وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله: ردّ طلاق عبد الله بن عمر لأنّه كان (على خلاف الكتاب والسنة) (٢). (٣)

[٤٢٧] قال الله عز وجل: «إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ» ١٠

الفضل بن الحسن الطبرسيّ في (مجمع البيان) عن حبيب بن أبي ثابت، قال:

كنت (٤) عند عليّ بن الحسين عليهما السلام، فقال له رجل (٥): إنّي قلت: يوم أتزوج فلانه

ص: ١٩٠

١- (٤) ليس في العلل: «بن عبد الله».

٢- (٨) في العلل: «خلافًا للكتاب والسنة».

٣- (٩) علل الشرائع ٢: ٥٠٦، ب ٢٧٥، ح ١، الوسائل ٢٢: ١٧، كتاب الطلاق، ب ٧ من أبواب مقدماته وشروطه ح ١٠.

٤- (١١) في مجمع البيان زياده: «قاعدًا».

٥- (١٢) في مجمع البيان: «فجاءه رجل فقال» بدل «فقال له رجل».

فهى طالق، فقال: اذهب فتروّجها، فإنّ الله بدأ بالنكاح قبل الطلاق، فقال(١): «إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ» ٢.٣

[٤٢٨] قال الله عزّ وجلّ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَتَّغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ» ٤

علی بن جعفر فی کتابه، عن أخیه موسى بن جعفر علیه السلام، قال: سألته عن الرجل یقول لامرأته: أنت علی حرام؟ قال: هی یمین یکفرها، قال الله تعالی لمحمد صلی الله علیه و آله:

«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَتَّغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ» فجعلها یمیناً، فكفرها نبی الله صلی الله علیه و آله قال:

وسألته بما یکفر یمینه؟ قال: إطعام عشره مساکین، فقلت: کم إطعام کلّ مسکین؟ فقال: مدّ مدّ.

قال: وسألته عن هذه الآیه: «أَوْ كَسَوْتُهُمْ» ٥ للمساکین؟ فقال: ثوب یواری به عورتیه. (٢)

[٤٢٩] قال الله عزّ وجلّ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَ أَحْصُوا الْعِدَّةَ وَ اتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ

ص: ١٩١

١- (١) فی مجمع البیان: «وقرأ هذه الآیه» بدل «فقال».

٢- (٦) مسائل علی بن جعفر: ١٤٦، ح ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨١، الوسائل ٢٢: ٤٠، کتاب الطلاق، ب ١٥ من أبواب مقدّماته وشرائطه ح ٩، وقال: أقول: هذا محمول علی الحلف، لما مرّ، أو علی التقیه أو علی الاستحباب. وراجع: ٤٤، ب ١٨ ح ٢ و: ٣٨٠، کتاب الإیلاء والكفّارات، ب ١٤ من أبواب الكفّارات ح ١ و: ٣٨٤ ح ١٤، وراجع: ٢٣: ٢٧٢، کتاب الإیمان، ب ٣٥ من أبواب الإیمان ح ٣.

يَأْتِينَ بِفَاحِشِهِ مُبَيَّنَةٍ وَ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» ١

عبد الله بن جعفر في (قرب الإسناد): عن السندي بن محمد، عن صفوان الجمال، (عن أبي عبد الله عليه السلام، إن رجلاً قال له) (١): «إني طَلقت امرأتى ثلاثاً في مجلس، قال (٢): ليس بشيء، ثم قال: أما تقرأ كتاب الله (٣): «يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَ أَحْصُوا الْعِدَّةَ وَ اتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ٥ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» ٦ ثم قال: كل ما خالف كتاب الله والسنة فهو يرد إلى كتاب الله والسنة. (٤).

[٤٣٠] قال الله عز وجل: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» ٨ قال الله عز وجل: «وَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا» ٩

سعد بن عبد الله في (بصائر الدرجات) (٥): عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن بن موسى الخشاب، ومحمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن أسباط، عن يونس، عن بكار بن أبي بكر، عن موسى بن أشيم، قال: كنت عند أبي

ص: ١٩٢

١- (٢) في قرب الإسناد: «وسمعتة يقول وجاء رجل فسأله فقال».

٢- (٣) في قرب الإسناد: «فقال».

٣- (٤) في قرب الإسناد زياده: «تعالى».

٤- (٧) قرب الإسناد: ٦١، ح ١٩٥، الوسائل ٢٢: ٦٩، كتاب الطلاق، ب ٢٩ من أبواب مقدماته وشرايطه ح ٢٥.

٥- (١٠) لم نعثر على كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله، وإنما جاء في مختصر بصائر الدرجات، للحسن بن سليمان الحلبي، نقلًا عن كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله.

عبد الله عليه السلام، إذ أتاه رجلٌ، فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مقعد؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: قد بانَت منه بثلاث، ثم جاءه (١) آخر، فسأله عن تلك المسأله بعينها (٢)، فقال: ليس بطلاق، فأظلم على البيت لما رأيت منه، فالتفت إليّ، فقال:

يا ابن أشيم! إن الله (٣) فوض الملك إلى سليمان (٤)، فقال: «هذا عطاؤنا فامتنن أو أمسك بغير حساب» ٥، وإن الله فوض إلى محمد صلى الله عليه وآله أمر دينه فقال: «و ما آتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا» ٦، فما كان مفوضاً إلى محمد صلى الله عليه وآله فقد فوض إلينا (٥).

[٤٣١] قال الله عز وجل: «قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرْذَنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمْتَعُكُنَّ وَ أُسْرُحُكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا» ٨

وعنه (حميد بن زياد) (٦)، عن ابن سماعه، عن ابن رباط، عن عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل خيّر امرأته، فاخترت نفسها، بانَت منه؟ قال: لا، إنما هذا شئ كان لرسول الله صلى الله عليه وآله خاصه، أمر بذلك ففعل، ولو اخترن أنفسهن لطلقهن (٧)، وهو قول الله عز وجل (٨): «قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرْذَنَ

ص: ١٩٣

١- (١) في مختصر بصائر الدرجات: «أتاه».

٢- (٢) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «فقال: هي واحده وهو أملك بها. ثم أتاه آخر فسأله عن تلك المسأله بعينها».

٣- (٣) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «تبارك وتعالى».

٤- (٤) في مختصر بصائر الدرجات زياده: «عليه السلام».

٥- (٧) مختصر بصائر الدرجات: ٢٢٤، ح ٢٧٣، الوسائل ٢٢: ٧٠، كتاب الطلاق، ب ٢٩ من أبواب مقدماته وشرائطه ح ٢٧، وراجع: ٣٠٧: ٢٤، كتاب الأطعمه والأشربه، ب ٣١ من أبواب آداب المائده ح ٢.

٦- (٩) في الكافي: «حميد» فقط.

٧- (١٠) في التهذيبين: «لطلقن».

٨- (١١) في الاستبصار: «تعالى» بدل «عز وجل».

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: (خير إمرأته) أى: فى اختيار زوجها وبقائها على زوجته، أو اختيار نفسها والىنونه منه.

(وإنما هذا شىء) أى: هذا التخيير ووجوب الطلاق عليه، (لو اخترن أنفسهنّ) وحصول الينونه بهذا الطلاق من دون جواز رجعه لو وقع ممّا خصّ به رسول الله صلى الله عليه وآله ليس لغيره، (لطلقهنّ) أى: لأتى بطلاقهنّ، ولم يكتف فى بينوتهنّ باختيار أنفسهنّ من دون إتيان بصيغه الطلاق كما زعمته العامّة وبنوا عليه مذاهبهم المختلفه فى هذا الباب.

قال فى التهذيبين بعد نقل هذا الخبر - كما أوردناه فى الهامش - قال الحسن بن سماعه وبهذا الخبر نأخذ فى الخيار.

أقول: يعنى به أنّ ما ينافيه من الأخبار الواردة فيه وردت مورد التقيّه لا يجوز الأخذ بها(١).

قال العلامة المجلسى: الحديث موثّق. وظاهر الخبر أنّ فى تخيير الرسول صلى الله عليه وآله أيضاً لم يكن يقع الطلاق إلّابأن يطلقهن فكيف غيره، وعلى المشهور يحتمل أن يكون المراد به التطبيق اللغوى، وفى بعض النسخ «لطلقهن» فالأخير فيه أظهر(٢).

ص: ١٩٤

١- (٣) كتاب الوافى ٢٣: ١١٢٧.

٢- (٤) مرآة العقول ٢١: ٢٣٠.

وقال أيضاً: قوله عليه السلام: (لَطَّقْهُن) كذا في أكثر نسخ الكتاب والكافي، فيدلّ على أنّه في تَخْيِيرِ الرَسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أيضاً لم يكن يقع الطلاق إلّابأن يطلقهن فكيف غيره، وعلى المشهور يحتمل أن يكون المراد به التطلق اللغوي، وفي بعض نسخ الكتابين «لَطَّقْن» فهو موافق للمشهور.

قال الوالد العلامة قدس سره: يمكن أن يكون التخيير منهياً عنه وترتب عليه الأحكام، إنتهى.

وقال في المسالك: اتفق علماء الإسلام ممّن عدا الأصحاب على جواز تفويض الزوج أمر الطلاق إلى المرأة وتخييرها في نفسها نواياً به الطلاق ووقوع الطلاق لو اختارت نفسها.

وأما الأصحاب فاختلّفوا، فذهب جماعه منهم ابن الجنيد وابن أبي عقيل والسيد المرتضى وظاهر ابن بابويه إلى وقوعه به إذا اختارت نفسها بعد تَخْيِيرِهَا لَهَا عَلَى الْفُورِ مَعَ اجْتِمَاعِ شُرَاطِطِ الطَّلَاقِ، وذهب الأكثر ومنهم: الشيخ والمتأخرون إلى عدم وقوعه بذلك، ووجه الخلاف اختلاف الروايات.

وأجاب المانعون عن الأخبار الدالّة على الوقوع بحملها على التقيّه، وحملها العلامة في المختلف على ما إذا طلقت بعد التخيير، وهو غير سديد (1).

[٤٣٢] قال الله عزّ وجلّ: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» ٢

وبإسناده (محمّد بن الحسن)، عن عليّ بن الحسن بن فضال، عن محمّد، وأحمد ابني الحسن، عن عليّ بن يعقوب، عن مروان بن مسلم، عن إبراهيم بن محرز، قال: (سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام) (٢) وأنا عنده، فقال: رجل قال لامرأته:

ص: ١٩٥

١- (١) ملاذ الأحيار ١٣: ١٧٣.

٢- (٣) في التهذيبين: «سأل أبا جعفر عليه السلام رجل».

أمرك بيدك، قال: أنى يكون هذا، والله (١) يقول: «الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» ٢ ليس هذا بشىء. (٢)

أبواب أقسام الطلاق وأحكامه

٣٥ [٤٣٣] قال الله عز وجل: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ» ٤

وعن أبى على الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، وعن (٣) محمد بن جعفر أبى العباس الرزاز (٤)، عن أيوب بن نوح، وعن على بن إبراهيم، عن أبيه - جميعاً - (٥) عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: طلاق السنه: يطلقها تطليقه - يعنى: على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين - ثم يدعها حتى تمضى أقرأؤها، فإذا مضت أقرأؤها فقد بانت منه، وهو خاطب من الخطاب، إن شاءت نكحته، وإن شاءت فلا، وإن أراد أن يراجعها أشهد على رجعتها قبل أن تمضى أقرأؤها، فتكون عنده على التطليقه الماضيه. قال: وقال أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام وهو (٦) قول الله عز وجل :

«الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ» ٩ التطليقه الثانيه: التسريح بإحسان. (٧)

ص: ١٩٤

- ١- (١) فى الاستبصار زياده: «تعالى».
- ٢- (٣) التهذيب ٨: ٨٨، ح ٣٠٢، الاستبصار ٣: ٣١٣، ح ١١١٤، الوسائل ٢٢: ٩٣، كتاب الطلاق، ب ٤١ من أبواب مقدماته وشرائطه ح ٦، وراجع: ٢٦: ٩٥، كتاب الفرائض والمواريث، ب ٢ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ح ٤.
- ٣- (٥) ليس فى الكافى والتهذيب: «عن».
- ٤- (٦) فى التهذيب: «ومحمد بن جعفر وأبى العباس الرزاز».
- ٥- (٧) فى التهذيب زياده: «عن ابن أبى نجران».
- ٦- (٨) فى الكافى والتهذيب: «هو».
- ٧- (١٠) الكافى ٦: ٦٤، كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنه والعدّه وما يوجب الطلاق، ح ١، التهذيب ٨: ٢٥، ح ٨٢

قال العلامة المجلسي: الحديث صحيح. قوله عليه السلام: (طلاق السنّه) أقول:

لطلاق السنّه معنيان أعمّ وأخصّ، فالأعمّ، كلّ طلاق جائز شرعاً، ويقابله البدعي، والأخصّ، هو أن يطلق على الشرائط ثمّ يتركها حتّى تخرج من العده، ثمّ يعقد عليها ثانياً.

قوله: (يعنى) من كلام الراوى أو من كلام الإمام عليه السلام، تفسيراً لكلام النبي صلى الله عليه وآله فهو تفسير للجمله، أو لقوله: (تطليقه) أى: مشروعه، كذا ذكره الوالد العلامة رحمه الله.

قوله عليه السلام: (وإن أراد) إشاره إلى طلاق العده، والإشهاد على الرجعه غير واجب عندنا، لكن يستحب لحفظ الحقّ ورفع النزاع.

قوله عليه السلام: (هو قول الله) أى: الطلاق الصحيح لا ما أبدعته العامّه.

قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» ١ قال المحقّق الأدربيلى رحمه الله: أى التطلق الرجعى مرّتان، فإن الثالثه بائنه، أو التطلق الشرعى تطليقه على التفريق دون الجمع والإرسال دفعه واحده، ولم يرد بالمرّتين التثنيه، بل مطلق التكرير كقوله تعالى: «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصِيرَ كَرَّتَيْنِ» ٢ ومثله لبيك وسعديك «فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ» ٣ تخيير للأزواج بعد أن علّمهم كيف يطلقوهن، بين أن يمسكوهنّ بحسن المعاشره والقيام بحقهنّ، وبين أن يسرحوهنّ السّراح الجميل الّذى علّمهم، وعلى الأوّل، فمعناه بعد التطلقتين، فالواجب إمساك المرأه بالرجعه وحسن المعاشره، أو تسريح بإحسان، بأن يطلقها الثالثه، أو بأن يراجعها حتّى تبين.

قوله عليه السلام: (التطليقة الثانية) هذا في أكثر نسخ الكتاب، وفي التهذيب نقلاً عن الكافي «الثالثة» وهو الأظهر، وعلى ما في الكتاب لعلّ المعنى بعد الثانية، أو المعنى: أنّ الطلاق الذي ينبغي أن يكون مرتين، فإذا طلق واحد وراجعها، فإمّا أن يمسكها بعد ذلك أو يطلقها طلاقاً لا يرجع فيها، فالرجوع والطلاق بعد ذلك إضرار بها، ولذا عاقبه الله تعالى بعد ذلك، بعدم الرجوع إلّابالمحلّ، وهذا تأويل حسن في الآيه لم يتعرّض له أحد، وفي علل الفضل بن شاذان ما يؤيده. (١)

[٤٣٤] قال الله عزّ وجلّ: «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ» ٢

محمد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعن (٢) محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعن (٣) علي بن إبراهيم، عن أبيه - جميعاً - عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث - قال: وأمّا طلاق العدة الذي (٤) قال الله عزّ وجلّ (٥): «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ» ٧ فإذا أراد الرجل منكم أن يطلق امرأته طلاق العدة فلينتظر بها حتّى تحيض وتخرج من حيضها، ثم يطلقها تطليقه من غير جماع بشهادة (٦) شاهدين عدلين، ويراجعها من يومه ذلك إن أحبّ أو بعد ذلك بأيام (٧) قبل أن تحيض، ويشهد على رجعتها، ويوقعها (٨) حتّى تحيض، فإذا حاضت وخرجت

ص: ١٩٨

- ١- (١) مرآة العقول ٢١: ١٠٩.
- ٢- (٣) ليس في الكافي والتهذيب: «عن».
- ٣- (٤) ليس في الكافي والتهذيب: «عن».
- ٤- (٥) في التهذيب: «التي» بدل «الذي».
- ٥- (٦) في التهذيب: «تعالى» بدل «عزّ وجلّ».
- ٦- (٨) في الكافي والتهذيب: «ويشهد» بدل «بشهادة».
- ٧- (٩) في الكافي زياده: «أو» بين المعقوفتين.
- ٨- (١٠) في الكافي زياده: «ويكون معها» وفي التهذيب: «وتكون معه».

من حيضها طلقها تطليقه أخرى من غير جماع يشهد(١) على ذلك، ثم يراجعها أيضاً متى شاء قبل أن تحيض، ويشهد على رجعتها ويواقعها، وتكون معه إلى أن تحيض الحيضه الثالثه، (فإذا خرجت من حيضتها الثالثه طلقها التطليقه الثالثه بغير جماع)(٢)، ويشهد على ذلك، فإذا فعل ذلك فقد بانت منه، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، قيل له: وإن(٣) كانت ممن لا تحيض؟(٤) فقال: مثل هذه، تطلق طلاق السنه.(٥)

*شرح الحديث:

قوله تعالى: «لِعِدَّتِهِنَّ» ٦ المشهور بين المفسرين لاسيما بين الخاصه أن اللام في قوله تعالى: «لِعِدَّتِهِنَّ» ٧ للتوقيت، أى: فى وقت عدتهن، وهو الطهر الذى لم يواقعها فيه، وعليه دلت الأخبار الكثيره، ولم يفسر أحد الآيه بالطلاق العدى المصطلح.

ويمكن حمل الخبر على أن المراد طلاق العده التى بين الله تعالى شرائط صحته فى تلك الآيه، أى: العدى الصحيح، للاحتراز عن البدعى، وإن كان ما فى الآيه شاملاً للعدى وغيره.

قوله عليه السلام: (قبل أن تحيض) ما دل عليه الخبر من اشتراط كون الرجعه قبل الحيض لم يذكره أحد من الأصحاب إلا الصدوق، فإنه ذكر فى الفقيه مضمون

ص: ١٩٩

١- (١) فى الكافى والتهذيب: «ويشهد».

٢- (٢) فى التهذيب: «فإذا خرجت من حيضتها طلقها الثالثه بغير جماع».

٣- (٣) فى الكافى والتهذيب: «فإن».

٤- (٤) فى التهذيب زياده: «قال».

٥- (٥) الكافى ٦: ٦٥، كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنه والعده وما يوجب الطلاق، ح ٢، التهذيب ٨: ٢٦، ح ٨٣، الوسائل

١٠٨: ٢٢، كتاب الطلاق، ب ٢ من أبواب أقسام الطلاق وأحكامه ح ١، وراجع: ٢٥، ب ١٠ من أبواب مقدماته وشرائطه ح ٦، و:

٦٢، ب ٢٩ ح ٥.

الخبر ولم ينسب إليه هذا القول، ويمكن أن يحمل الخبر وكلامه أيضاً، بأن المراد الحيضه الثالثه التي بها إنتضاء العده فهو كناية عن أنه لابد أن يكون المراجعة قبل إنتضاء العده.

وقوله عليه السلام: (تطلق طلاق السنه)، أى: على الأكمل والأسهل، كما أفاده الوالد العلامه طاب ثراه (١).

[٤٣٥] قال الله عز وجل: «لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» ٢

محمّد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، وعن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه - جميعاً - عن الحسن ابن محبوب، عن ابن بكير، عن زراره، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: أحب للرجل الفقيه إذا أراد أن يطلق امرأته أن يطلقها طلاق السنه، قال: ثم قال: وهو الذي قال الله عز وجل: «لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» ، يعنى: بعد الطلاق وانقضاء العده التزويج لهما من قبل أن تزوج زوجاً غيره، قال: وما أعدله وأوسعه لهما جميعاً أن يطلقها على طهر من غير جماع تطيقه بشهود، ثم يدعها حتى يخلو أجلها ثلاثه أشهر أو ثلاثه قروء، ثم يكون خاطباً من الخطاب. (٢)

*شرح الحديث:

قال العلامه المجلسى: الحديث موثق. والمشهور بين المفسرين أن المعنى:

لعلّ الله يحدث بعد الطلاق الرّغبة فى المطلقة إمّا برجعه فى العده، أو استئناف بعد انقضائها، وهو كالتعليل لعدم الإخراج من البيت، وعلى التأويل الذى فى الخبر

ص: ٢٠٠

١- (١) مرآه العقول ٢١: ١١١، وراجع: ملاذ الأختيار ١٣: ٦٢-٦٣.

٢- (٣) الكافي ٦: ٦٥، كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنه والعدّه وما يوجب الطلاق، ح ٣، الوسائل ٢٢: ١٢٣، كتاب الطلاق، ب ٥ من أبواب أقسام الطلاق وأحكامه ح ١، وراجع: ٢١٧، ب ٢١ من أبواب العدد ح ٢.

يحتمل أن يكون المعنى لعلَّ الله يحدث بعد إحصاء العده وإتمامها أمراً، ويمكن تأويل الخبر بأن يكون المراد شمولها لما بعد العده أيضاً. (١)

[٤٣٦] قال الله عزَّ وجلَّ: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا» ٢

وعنه (علی بن الحسن بن فضال)، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت (٢):

رجل طلق إمرأته طلاقاً لا- تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، فترؤجها رجل متعه، أتحلُّ للأول؟ قال: لا، لأنَّ الله (٣) يقول: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا» ٥ والمتعه ليس فيها طلاق. (٤)

[٤٣٧] قال الله عزَّ وجلَّ: «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ» ٧

محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن المثني، عن إسحاق بن عمارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق إمرأته طلاقاً لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، فترؤجها عبد، ثم طلقها، هل يهدم الطلاق؟ قال: نعم، (لقول الله عزَّ وجلَّ في كتابه) (٥): «حَتَّى تَنْكِحَ

ص: ٢٠١

١- (١) مرآة العقول ٢١: ١١٢.

٢- (٣) في التهذيبيين زياده: «له».

٣- (٤) في التهذيبيين زياده: «تعالى».

٤- (٦) التهذيب ٨: ٣٤، ح ١٠٣، الاستبصار ٣: ٢٧٥، ح ٩٧٨، الوسائل ٢٢: ١٣٢، كتاب الطلاق، ب ٩ من أبواب أقسام الطلاق وأحكامه ح ٤.

٥- (٨): في النوادر: «يقول الله في كتابه» وفي تفسير العياشي: «لقول الله» فقط.

زَوْجًا غَيْرَهُ» ١، وقال (١): هو (٢) أحد الأزواج (٣).

أبواب العدد

٣٦ [٤٣٨] قال الله عز وجل: «وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ» ٥

وبالإسناد (علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد)، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا- يضارّ الرجل امرأته إذا طلقها، فيضيق عليها (قبل أن) (٤) تنتقل، قبل أن تنقضى عدتها، فإن الله قد نهى عن ذلك، فقال: «وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ» ٧.٨

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن، وسنده الأخير ضعيف على المشهور.

قوله تعالى: «وَلَا تُضَارُّوهُنَّ» ٩ قبله قوله تعالى: «أَسِيْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ» ١٠. قال المحقق الأردبيلي رحمه الله: إشاره إلى بيان سكنى الزوجه التي تستحق ذلك، يعنى يجب إسكان الزوجه حال الزوجية أو بعد الطلاق الرجعي فى العده، ودلّ إجماع علماء أهل البيت وأخبارهم مع الأصل على تخصيص

ص: ٢٠٢

١- (٢) ليس فى تفسير العياشى والنوادر: «وقال».

٢- (٣) فى النوادر وتفسير العياشى: «وهو».

٣- (٤) الكافى ٥: ٤٢٥، كتاب النكاح، باب تحليل المطلقة لزوجهها وما يهدم الطلاق الأول، ح ٣، ورواه العياشى بإسناده عن إسحاق بن عمّار مثله فى تفسيره ١: ١١٩، ح ٣٧٥، ورواه أحمد بن محمّد بن عيسى بإسناده عن أحمد بن محمّد مثله فى نوادره: ١١٢، ح ٢٧٧، الوسائل ٢٢: ١٣٣، كتاب الطلاق، ب ١٢ من أبواب أقسام الطلاق وأحكامه ح ١.

٤- (٤) فى الكافى: «حتى» بدل «قبل أن».

السكنى والنفقة بها إلّا الحامل: «أَسْكُنُوهُنَّ» ١ من الأمكنه التي تسكنونها ممّا تطيقونه وتقدرّون على تحصيله بسهولة لا بمشقه، وهو معنى قوله: «مِنْ وَجْدِكُمْ» ٢ أى وسعكم، ولا تسكنوهنّ فى ما لا يسعهنّ ولا مع غيرهنّ ممّا لا يليق بهنّ فيتعبن، وقد يلجأن إلى الخروج مع تحريمه عليهنّ أو طلب الطلاق بالفداء. (١)

[٤٣٩] قال الله عزّ وجلّ: «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» ٤ وقال الله عزّ وجلّ: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» ٥

وعنه (علّى بن إبراهيم)، عن أبيه، عن الحسين بن سيف، عن محمّد بن سليمان، عن أبى جعفر الثّانى عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك، كيف صارت عدّه المطلّقه ثلاث حيض أو ثلاثه أشهر، وصارت عدّه المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً؟ فقال: أمّا عدّه المطلّقه ثلاثه قروء فلاستبراء الرّحم من الولد، وأمّا عدّه المتوفّى عنها زوجها فإنّ الله تعالى (٢) شرط للنساء شرطاً، وشرط عليهنّ شرطاً، فلم يحابهنّ (٣) فيما شرط لهنّ، ولم يجر فيما اشترط (٤) عليهنّ، (أمّا ما) (٥) شرط لهنّ فى الإيلاء أربعة أشهر، إذ يقول (الله عزّ وجلّ) (٦): «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ

ص: ٢٠٣

١- (٣) مرآه العقول ٢١: ٢١٠.

٢- (٦) فى الكافى: «عزّ وجلّ».

٣- (٧) فى الكافى: «فلم يجأ بهنّ» وفى تفسير العيّاشى: «فلم يجر» وفى العلل: «فلم يحلهنّ فيه».

٤- (٨) فى التهذيب: «شرط» بدل «اشترط».

٥- (٩) ليس فى الكافى: «أمّا ما».

٦- (١٠) ليس فى التهذيب: «الله عزّ وجلّ»

نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَمَنْ جَازَىٰ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَا لَمْ يَحْضُرْ عَلَيْهَا فَهُوَ كَأَنَّهَا بَدَأَ تَرَابًا فَيَكُونُ عَلَاقًا تُفْتَنُ بِهَا نِسَاءُ الْمَرْءِ ۚ وَفِي ذَلِكَ لَعَلٌّ لِّلْمُتَّقِينَ (١) فلم يجوز (١) لأحد أكثر من أربعة أشهر في الإيلاء، لعلمه (تبارك اسمه) (٢) أنه غايه صبر المرأة عن (٣) الرجل، وأما ما شرط عليهن فإنه أمرها أن تعتد إذا مات (٤) زوجها أربعة أشهر وعشراً، فأخذ منها له عند موته ما أخذ لها منه في حياته عند الإيلاء (٥)، قال الله عز وجل (٦): «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» ٨ ولم يذكر العشره الأيام في العده إلامع الأربعة أشهر، وعلم أن غايه (٧) المرأة الأربعة (٨) أشهر في ترك الجماع، فمن ثم أوجب عليها ولها (٩).

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (فلم يجأ بهن) في بعض النسخ بالحاء المهملة من المحاباه يعني العطيءه والصله، أى: قرر هذا الحكم رفقا لطاقتهن ووسعهن فيما فرض لصلاحهن وفيما فرض عليهن، فلم يحاب ولم يتفضل

ص: ٢٠٤

١- (٢) في التهذيب: «فلم يجز».

٢- (٣) في التهذيب: «تعالى» وفي الكافي: «تبارك وتعالى».

٣- (٤) في الكافي: «من» بدل «عن».

٤- (٥) في الكافي زياده: «عنها».

٥- (٦) في الكافي والتهذيب: «عند إيلائه».

٦- (٧) في الكافي: «قال الله تبارك وتعالى» وفي التهذيب: «قال الله تعالى».

٧- (٩) في الكافي والتهذيب زياده: «صبر».

٨- (١٠) في التهذيب: «أربعة».

٩- (١١) الكافي ١١٣:٦، كتاب الطلاق، باب علّه اختلاف عدّه المطلقه وعدّه المتوفى عنها زوجها، ح ١، التهذيب ١٤٣:٨، ح ٤٩٥، ورواه العياشى بإسناده عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام إلى قوله: «ما اخذ لها منه في حياته» نحوه في تفسيره ١٢٣:١، ح ٣٨٩ وبتفاوت يسير جداً، ورواه الصدوق، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن سليمان، عن أبي خالد الهيثم، قال: سألت أبا الحسن الثاني عليه السلام، نحوه في علل الشرائع: ٥٠٧، ب ٢٧٧، ح ١، وبتفاوت يسير، وكذا رواه البرقي نحوه في المحاسن ١٢:٢، ح ١٠٨٢، الوسائل ٢٢:٢٣٦، كتاب الطلاق، ب ٣٠ من أبواب العدد ح ٢.

عليهنّ فيما شرط لهنّ في الإيلاء، بأن يفرض أقلّ من أربعة أشهر، و (لم يجر) عليهنّ من الجور والظلم فيما فرض عليهنّ في عدّه الوفاء، بأن يفرض أكثر من أربعة أشهر، وأمّا العشر فلعلّه لم يحسب لاشتغالها فيه بالتعزیه، ولانكسار شهوتها بالحزن، فكأنّه غير محسوب، وفي بعض النسخ بالجيم ويمكن أن يكون مهموزاً من جأى كسعى أى حبس، أى: لم يحبسهنّ ولم يمسهنّ، والأوّل أظهر. (١)

وقال أيضاً: قوله عليه السلام: (ولم يذكر العشره أيام) قال الفاضل الاسترآبادى رحمه الله:

يعنى المقصود الأصلي في العدّه أربعة أشهر وزيادة عشره أيّام من باب رعايه الوفاء من جانب المرأه بتحملها فوق طاقتها، ولذلك إختار الله تعالى التعبير عن العدّه بأربعة أشهر وعشراً على مائه وثلاثين يوماً (٢).

أبواب الخلع والمباراه

٣٧ [٤٤٠] قال الله عزّ وجلّ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» ٣

العيّاشى فى (تفسيره): عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المختلعه، كيف يكون خلعها؟ فقال: لا يحلّ خلعها حتّى تقول: (٣) لا- أبرّ لك قسماً، ولا أطيع لك أمراً، ولأوطئن (٤) فراشك، ولأدخلنّ عليك بغير إذنك، فإذا هى قالت ذلك حلّ له (٥) خلعها وحلّ له ما أخذ منها من مهرها، وما زاد، وذلك (٦) قول الله: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» ٨ وإذا فعل ذلك فقد بانت منه (٧)

ص: ٢٠٥

١- (١) مرآه العقول ٢١: ١٩٤.

٢- (٢) ملاذ الأخيار ١٣: ٢٨١.

٣- (٣) فى تفسير العيّاشى زياده: «والله».

٤- (٤) فى تفسير العيّاشى: «ولأوطئن».

٥- (٥) ليس فى تفسير العيّاشى: «له».

٦- (٦) فى تفسير العيّاشى: «وهو» بدل «وذلك»..

٧- (٧) فى تفسير العيّاشى زياده: «بتطبيقه».

وهي أملك بنفسها إن شاءت نكحته، وإن شاءت فلا، فإن نكحته فهي عنده على ثنتين (١). (٢).

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله: (لا أبرّ لك قسماً) أي: لا اطيعك في ما تأمر، وإن كان مؤكّداً باليمين.

قال في النهاية: برّ الله قسمه وأبرّه، أي: صدقه، انتهى. وفي القاموس: أبرّ اليمين أمضاها على الصدق.

قوله: (ولأوطئن) قال في النهاية: في حديث النساء: ولكم عليهنّ أن لا توطئن فراشكم أحداً تكرهونه، أي: لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهنّ فيتحدّث إليهنّ، وكان ذلك من عادة العرب لا يعدّونه ريبه ولا يرون به بأساً، فلمّا نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك.

قوله عليه السلام: (حلّ خلعتها) هذا وما سبق مؤيد لما هو المشهور من عدم وجوب الخلع حينئذ بل جوازه.

وقال الشيخ في النهاية بوجوبه، وتبعه القاضي وجماعه، إستناداً إلى ذلك منها منكر والنهي عن المنكر واجب، وإنما يتم بالخلع.

والجواب: منع انحصار المنع في الخلع، والمشهور استحبابه، وقيل: الأقوى حينئذ استحباب فراقها، وأمّا كونه بالخلع فغير واضح (٣).

[٤٤١] قال الله عزّ وجلّ: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ»

ص: ٢٠٦

١- (١) في تفسير العياشي زيادة: «بثنتين خ ل».

٢- (٢) تفسير العياشي ١: ١١٧، ح ٣٦٧، الوسائل ٢٢: ٢٨٢، كتاب الخلع والمباراه، ب ١ من أبواب الخلع والمباراه ح ٩.

٣- (٣) ملاذ الأخيار ١٣: ١٨٦ و ١٩١.

نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَ زُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ * وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَمْ تَوْعَّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَةَ يَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسِدْ يَطْعَ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝۱

أبواب الظهار

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إن أمير المؤمنين عليه السلام (١) قال: إن إمرأه من المسلمين (٢) أتت رسول الله (٣) صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله إن فلاناً زوجي قد نثرت له بطني، وأعتته على دنياه وآخرته، فلم ير مني مكروهاً، وأنا أشكوه إلى الله (٤) وإليك (٥)، قال (٦): فما (٧) تشكينه؟ قالت (٨): إنه قال (لى اليوم) (٩): أنت على حرام كظهر أمي، وقد أخرجني من منزلي، فانظر فى أمرى، فقال (١٠) رسول الله صلى الله عليه وآله: ما أنزل الله (١١) على كتاباً أقضى به بينك وبين زوجك، وأنا أكره أن أكون من المتكلفين، فجعلت تبكى، وتشتكى ما بها إلى الله (١٢) وإلى

ص: ٢٠٧

١- (٢) ليس فى تفسير القمى: «قال: إن أمير المؤمنين عليه السلام».

٢- (٣) فى تفسير القمى: «المسلّمات» بدل «المسلمين».

٣- (٤) فى تفسير القمى: «النبى».

٤- (٥) فى الكافى زياده: «عزّ وجلّ».

٥- (٦) فى تفسير القمى: «أشكوه إليك» بدل «وأنا أشكوه إلى الله وإليك».

٦- (٧) فى تفسير القمى: «فقال».

٧- (٨) فى الكافى: «مما» وفى تفسير القمى: «فيم».

٨- (٩) فى الكافى: «قالت له».

٩- (١٠) ليس فى تفسير القمى: «لى اليوم».

١٠- (١١) فى تفسير القمى زياده: «لها».

١١- (١٢) فى تفسير القمى زياده: «تبارك وتعالى».

١٢- (١٣) فى تفسير القمى زياده: «عزّ وجلّ».

رسوله (١)، وانصرفت، فسمع الله (٢) محاورتها (٣) لرسوله (٤)

(٥) وما شكت إليه، فأنزل الله عز وجل (٦) بذلك (٧) قرآناً: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا» (٨) يعنى: محاورتها لرسول الله صلى الله عليه وآله في زوجها «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ» ٩ فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله إلى المرأة، فأنته، فقال لها:

جيئني (٩) بزوجك، فأنته به (١٠)، فقال (١١): أقلت لامرأتك هذه: أنتِ على حرام كظهر أُمِّي؟ فقال (١٢): قد قلت (١٣) ذلك، فقال (١٤) رسول الله صلى الله عليه وآله: قد أنزل الله (١٥) فيك (١٦) قرآناً، فقرأ (١٧) (عليه ما أنزل الله من قوله) (١٨): «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ - إِلَى قَوْلِهِ: - وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ» ٢٠ (فضم امرأتك إليك) (١٩)، فإنك قد

ص: ٢٠٨

- ١- (١) في تفسير القمى: «رسول الله صلى الله عليه وآله».
- ٢- (٢) في تفسير القمى زياده: «تبارك وتعالى» وفي الكافى: «عز وجل».
- ٣- (٣) في تفسير القمى: «مجادلتها» بدل «محاورتها».
- ٤- (٤) في تفسير القمى: «لرسول الله صلى الله عليه وآله».
- ٥- (٥) في الكافى وتفسير القمى زياده: «في زوجها».
- ٦- (٦) ليس في تفسير القمى: «عز وجل».
- ٧- (٧) في تفسير القمى: «في ذلك» بدل «بذلك».
- ٨- (٨) سورة المجادلة: ١ و ٢.
- ٩- (٩) في تفسير القمى: «جيئني» بدل «جيئني».
- ١٠- (١٠) ليس في الكافى: «به».
- ١١- (١١) في الكافى وتفسير القمى زياده: «له».
- ١٢- (١٢) في الكافى: «قال».
- ١٣- (١٣) في الكافى وتفسير القمى زياده: «لها».
- ١٤- (١٤) في الكافى وتفسير القمى زياده: «له».
- ١٥- (١٥) في الكافى زياده: «عز وجل» وفي تفسير القمى: «تبارك وتعالى».
- ١٦- (١٦) في الكافى وتفسير القمى زياده: «وفي إمرأتك».
- ١٧- (١٧) في تفسير القمى: «وقرأ».
- ١٨- (١٨) ليس في تفسير القمى: «عليه ما أنزل الله من قوله» وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم».
- ١٩- (١٩) في تفسير القمى: «فضم إليك إمرأتك».

قلت منكراً من القول وزوراً، قد عفا الله عنك، وغفر لك، فلا تعد(١)، فانصرف الرجل وهو نادم على ما قال لامرأته، وكره الله(٢) ذلك للمؤمنين بعد، فأنزل الله عز وجل(٣): «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا» ٤ يعني: ما(٤) قال الرجل الأول(٥) لامرأته: أنت علي حرام كظهر أمي، قال: فمن قالها بعد ما عفا الله وغفر للرجل الأول فإن عليه «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا» ٧ يعني:

مجامعتها(٦)«ذَلِكَمُتَوَعُّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ٩ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا» ١٠

١١ فجعل الله عقوبه من ظاهر بعد النهي هذا، وقال(٧): «ذَلِكَ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ» ١٣ (فجعل الله عز وجل هذا حدّ الظهار)(٨).

الحديث.(٩)

ص: ٢٠٩

-
- ١- (١) في تفسير القمّي زياده: «قال».
 - ٢- (٢) في تفسير القمّي زياده: «عز وجل».
 - ٣- (٣) ليس في تفسير القمّي: «عز وجل».
 - ٤- (٤) في الكافي وتفسير القمّي: «لما».
 - ٥- (٥) ليس في تفسير القمّي: «الأول».
 - ٦- (٦) في تفسير القمّي: «مجامعتهما».
 - ٧- (٧) في تفسير القمّي: «قال».
 - ٨- (٨) في تفسير القمّي: «قال: هذا حدّ الظهار» بدل «فجعل الله عز وجل هذا حدّ الظهار».
 - ٩- (٩) الكافي ٦: ١٥٢، كتاب الطلاق، باب الظهار، ح ١، ورواه علي بن إبراهيم عن علي بن الحسين، عن حميد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب مثله في تفسيره ٢: ٣٥٣، الوسائل ٢٢: ٣٠٤، كتاب الظهار، ب ١ من أبواب الظهار ح ٢، وراجع: ٣٠٣ ح ١، و: ٣٠٥ ح ٤، و ٣٥٩، كتاب الإيلاء والكفارات، ب ١ من أبواب الكفارات ح ١، و ٣٦١ ح ٧.

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن. والظهار مأخوذ من الظهر، لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل لزوجته: أنتِ عليّ كظهر أمي، وخصّ الظهر، لأنه موضع الركوب، والمرأه مركوب الزوج وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمها إلى تحريمها بذلك ولزوم الكفاره بالعود، وحقيقته الشرعيه تشبيه الزوج زوجته ولو مطلقه رجعيه في العده بمحرّمه نسباً أو رضاعاً أو مصاهره على الخلاف فيه. وقال في النهايه فيه: «فلما خلا سني ونثرت له ذا بطني» أرادت أنّها كانت شابه تلد الأولاد عنده. وامرأه نثور: كثيره الولد.

قوله: (أنتِ عليّ حرام) وقال الشيخ في التهذيب: لو قال: أنتِ عليّ حرام كظهر أمي لا يقع. وتبعه المحقق سواء نوى الظهار أم لا، والأقوى الوقوع لصحيحه زراره.

قوله عليه السلام: (يعني لما قال الرجل) هذا تفسير غريب لقوله تعالى: «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا» ١ لم يذكره المفسرون، وقالوا يعني: يعودون إلى قولهم بالتدارك، وهو ينقض ما يقتضيه (١).

٤٠ [٤٤٢] قال الله عز وجل: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» ١

وبإسناده (محمّد بن الحسن) عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كَلَّ الْعَتَقَ (١) يجوز له (٢) المولود إلفافى كفّاره القتل، فإنّ الله تعالى (٣) يقول:

«فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» ٥ قال (٤): يعنى بذلك: مقرّه قد بلغت الحنث، ويجزى فى الظهار صبىّ مّمّن ولد فى الإسلام، الحديث. (٥)

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسى: قال فى المسالك: اتفق العلماء على اشتراط الإيمان

ص: ٢١٣

١- (٢) فى التهذيب: «عتق».

٢- (٣) فى الكافى وتفسير العيّاشى: «فيه» بدل «له».

٣- (٤) ليس فى تفسير العيّاشى: «تعالى» وفى الكافى: «عزّ وجلّ» بدل «تعالى».

٤- (٥) ليس فى الكافى والتهذيب وتفسير العيّاشى: «قال».

٥- (٧) التهذيب ٨: ٣٢٠، ح ١١٨٧، ورواه الكلينى عن علىّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر وابن أبي عمير جميعاً، عن معمر بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه إلى قوله: «قد بلغت الحنث» فى الكافى ٧: ٤٦٢، كتاب الأيمان والنذور والكفّارات، باب النوادر، ح ١٥، ورواه العيّاشى عن معمر بن يحيى نحوه فى تفسيره ١: ٢٦٣، ح ٢١٩ أيضاً، إلى قوله: «قد بلغت الحنث»، الوسائل ٢٢: ٣٧٠، كتاب الإيلاء والكفّارات، ب ٧ من أبواب الكفّارات ح ٦.

فى المملوك الذى يعتق عن كفاره القتل للآيه، واختلفوا فى اشتراطه فى باقى الكفارات، فالأكثر على الاشتراط، وذهب جماعه منهم الشيخ فى المبسوط والخلاف وابن الجنيد إلى عدم اشتراط الإيمان فى غير كفاره القتل.

والمراد بالإيمان هنا الإسلام، وهو الإقرار بالشهادتين لا معناه الخاص، وربما قيل: باشتراط الإيمان الخاص، ولا فرق بين الصغير والكبير والذكر والأنثى.

ويتحقق الإسلام فى الصغير بتبعيه أبويه أو أحدهما، ووردت روايه معمر بن يحيى وروايه الحسين بن سعيد بعدم إجزاء الصغير فى كفاره القتل، وبه قال ابن الجنيد، وهو قول موجه، إلا أن المختار الأول، انتهى.

وقال فى الصحاح: الحنث الإثم والذنب، وبلغ الغلام الحنث، أى: المعصيه والطاعة. (١)

[٤٤٣] قال الله عز وجل: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارُهُ أَيَّمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ» ٢

وعن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى نصر (٢)، عن أبى جميله، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: فى كفاره اليمين عتق رقه، أو إطعام (٣) عشره مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم - إلى أن قال: - فمن لم يجد فعليه الصيام، (يقول الله عز وجل) (٤): «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» ٦.٧

ص: ٢١٤

١- (١) ملاذ الأخيار ١٤: ١٠١.

٢- (٣) فى الكافى والتهذيبين: «أحمد بن محمد بن أبى نصر».

٣- (٤) فى التهذيب: «وإطعام» بدل «أو إطعام».

٤- (٥) فى الاستبصار: «لقول الله تعالى» بدل «يقول الله عز وجل».

قال العلامة المجلسي: قال في الدروس: إطعام عشره مساكين في كفاره اليمين ممّا يسمّى طعاماً كالحنطه والشعير ودقيقهما وخبزهما، وقيل: يجب في كفاره اليمين أن يطعم من أوسط ما يطعم أهله للآيه، وحمل على الأفضل ويجزىء التمر والزبيب.

ويستحب الأدم مع الطعام وأعلاه اللحم وأوسطه الزيت والخلّ، وأدناه الملح، وظاهر المفيد وسلّار وجوب الأدم، والواجب مدّ لكلّ مسكين، لصحيحه ابن سنان، وفي الخلاف يجب مدّان في جميع الكفّارات، معوّلاً على إجماعنا، وكذا في المبسوط والنّهاية واجتراً بالمدّ مع العجز، وقال ابن الجنيد: يزيد على المدّ مؤنه طحنه وخبزه وأدمه، والمفيد وجماعه إمّا مدّ أو شبعه في يومه، وصرّح ابن الجنيد بالغداء والعشاء، وأطلق جماعه أنّ الواجب الإشباع مرّه لصحيحه أبي بصير، فعلى هذا يجزىء الإشباع وإن قصر من المدّ. (١)

[٤٤٤] قال الله عزّ وجلّ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» ٢

وعن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صيام ثلاثة أيّام في كفاره اليمين متتابعات لا يفصل بينهما (٢)، وقال: كلّ صيام يفرّق إلّا صيام ثلاثة أيّام في كفاره اليمين، فإنّ الله يقول: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» ٤، أي (٣): متتابعات (٤).

ص: ٢١٥

١- (١) مرآة العقول ٢٤: ٣٣٧.

٢- (٣) في تفسير العياشي زياده: «قال».

٣- (٥) ليس في تفسير العياشي: «أي».

٤- (٦) تفسير العياشي ١: ٣٣٩، ح ١٨٠، الوسائل ٢٢: ٣٧٩، كتاب الإيلاء والكفّارات، ب ١٢ من أبواب الكفّارات ح ١٥.

[٤٤٥] قال الله عز وجل: «مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» ١

محمّد بن مسعود العياشي (في تفسيره): عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام (١) قال في اليمين في إطعام عشره مساكين: ألا ترى أنه يقول:

«مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» ٣ فلعلّ أهلك أن يكون قوتهم لكلّ إنسان دون المدّ، ولكن يحسب في طحنه (٢) ومائه وعجنه (٣)، فإذا هو يجرى لكلّ إنسان مدّ، وأمّا كسوتهم فإن وافقت بها الشتاء (فكسوتهم) (٤) لكلّ مسكين إزار ورداء، وللمرأه ما يوارى ما يحرم منها إزار وخمار ودرع، وصوم ثلاثة أيام إن (٥) شئت أن تصوم، إنّما الصوم من جسدك ليس من مالك ولا غيره. (٦)

ص: ٢١٦

-
- ١- (٢) ليس في تفسير العياشي: «عليهما السلام».
 - ٢- (٤) في تفسير العياشي زياده ما بين قوسين: «طبخه خ».
 - ٣- (٥) في تفسير العياشي: «وعجينه».
 - ٤- (٦) في تفسير العياشي: «فكسوته» وزاد فيه: «وإن وافقت به الصيف فكسوته».
 - ٥- (٧) في تفسير العياشي: «وإن».
 - ٦- (٨) تفسير العياشي ١: ٣٣٦، ح ١٦٧، الوسائل ٢٢: ٣٨٢، كتاب الإيلاء والكفّارات، ب ١٤ من أبواب الكفّارات ح ٧.

كتاب اللعان

اشاره

ص: ٢١٧

٤٢ [٤٤٦] قال الله عز وجل: «وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ» الآية (١).

علی بن الحسین فی رسالہ (المحکم والمتشابه) نقلًا من (تفسیر) النعمانی بإسناده الآتی (٢)، عن علی عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا رجع من غزاه تبوك قام إليه عويمر بن الحارث (٣)، فقال (٤): إن امرأتی زنت بشريك بن السمحاط (٥)، فأعرض عنه، فأعاد عليه القول، فأعرض عنه، فأعاد عليه (٦) ثالثه، فقام (٧)، ودخل، فنزل اللعان، فخرج إليه، وقال (٨): ائتني بأهلك، فقد أنزل الله فيكما قرآنًا، فمضى، فأتاه (٩) بأهله، وأتى معها قومها (١٠)، فوافوا رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يصلي العصر، فلما فرغ أقبل عليها، وقال لهما: تقدّما إلى المنبر فلاعنا، فتقدّم عويمر إلى

ص: ٢١٩

١- (١) سورة النور: ٦.

٢- (٢) أي: الوسائل ٣٠: ١٤٤، خاتمه الوسائل، الفائده الثانيه، الرقم (٥٢).

٣- (٣) في المحكم والمتشابه زياده: «العجلاني».

٤- (٤) في المحكم والمتشابه زياده: «يا رسول الله».

٥- (٥) في المحكم والمتشابه: «السمحاء» بدل «السمحاط».

٦- (٦) في المحكم والمتشابه: «فأعاده» بدل «فأعاد عليه».

٧- (٧) في المحكم والمتشابه زياده: «صلى الله عليه وآله وسلم».

٨- (٨) في المحكم والمتشابه: «فقال».

٩- (٩) في المحكم والمتشابه: «وأتى» بدل «فأتاه».

١٠- (١٠) في المحكم والمتشابه زياده: «وكانت في شرف من الأنصار».

المنبر فتلا عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وآله اللعان «وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ» الآية (فشهد بالله أربع شهادات أنه لمن الصادقين، والخامسة أن غضب الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم شهدت بالله أربع شهادات إنه الكاذبين فيما رماها به) (١)، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: العنى نفسك الخامسة (٢)، فشهدت، وقالت فى الخامسة: أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها (٣) به، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله: إذهبا، فلن يحل لك، ولن تحلى له أبداً، فقال عويمر: يا رسول الله، فالذى أعطيتها، فقال (٤): إن كنت صادقاً فهو لها بما استحلتت (٥) من فرجها، وإن كنت كاذباً فهو أبعد لك منه (٦). (٧)

[٤٤٧] قال الله عز وجل: «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا» ٩

وبإسناده (عن الشيخ) عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلى، عن إسماعيل بن أبى زياد، عن جعفر، عن أبيه، أن علياً عليه السلام قال:

ليس بين خمس من (٨) النساء و(٩) أزواجهن ملاءنة: اليهودية تكون تحت المسلم

ص: ٢٢٠

١- (٢) فى المحكم والمتشابه: «فشهد «وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ» قال: فالتفت إليها صلى الله عليه وآله وقال لها: ادفعى عنك العذاب وإلا رجمناك، قال: فالتفت إلى قومها فقالت: والله لست بناكسه رؤوس هؤلاء الفتيه، فشهدت أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماها به» بدل «فشهد بالله أربع شهادات أنه لمن الصادقين، والخامسة أن غضب الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم شهدت بالله أربع شهادات إنه لمن الكاذبين فيما رماها به».

٢- (٣) فى المحكم والمتشابه: «بالخامسة».

٣- (٤) فى المحكم والمتشابه: «رمانى».

٤- (٥) فى المحكم والمتشابه زياده: «له».

٥- (٦) فى المحكم والمتشابه: «بما استحلتته».

٦- (٧) فى المحكم والمتشابه زياده: «وفرق بينهما».

٧- (٨) المحكم والمتشابه: ١٥٠، ورواه على بن إبراهيم مرسلاً نحوه وبتفاوت فى تفسيره ٩٨:٢، الوسائل ٢٢:٤١١، كتاب اللعان،

ب ١ من أبواب اللعان ح ٩.

٨- (١٠) ليس فى الاستبصار: «من».

٩- (١١) فى التهذيبيين والخصال: «وبين».

فيقذفها، والنصرايته، والأمه تكون (١) تحت الحرّ فيقذفها (٢)، والحرّه تكون تحت العبد فيقذفها، والمجلود في الفريه، لأنّ الله (٣) يقول: «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا» ٤، والخرساء ليس بينها وبين زوجها لعان، إنّما اللعان باللسان. (٤)

ص: ٢٢١

١- (١) في الخصال: «تكونان».

٢- (٢) في الخصال: فيقذفهما».

٣- (٣) في التهذيبيين زياده: «تعالى» وفي الخصال: «عزّ وجلّ».

٤- (٥) التهذيب ٨: ١٩٧، ح ٦٩٣، الاستبصار ٣: ٣٧٥، ح ١٣٣٨، قال الشيخ في ذيل الحديث: فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين: أحدهما: أن يكون محمولاً على التقية، لأنّ ذلك مذهب بعض العامه على ما قدّمنا القول فيه، والآخر: أن يكون بمجرد القذف لا يثبت اللعان بين اليهوديه والمسلم ولا بينه وبين الأمه، وإنّما يثبت بمجرد القذف اللعان في الموضع الذي إن لم يلاعن وجب عليه حدّ الفريه، وذلك غير موجود في المسلم مع اليهوديه ولا مع الأمه، لأنّه لا يضرب حدّ القاذف إذا قذفها ولكن يعزّر على ما نبيّنه في كتاب الحدود إن شاء الله، فكان اللعان يثبت بين هؤلاء بنفى الولد لا غير. ورواه الصّيدوق عن أبيه، عن سعد، عن أحمد، وعبد الله ابني محمّد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن النوفليّ، عن يعقوبيّ، عن سليمان بن جعفر البصرىّ، عن جعفر بن محمّد، عن آباءه عليهم السلام مثله في الخصال: ٣٠٤، باب الخمسه، ح ٨٣، الوسائل ٢٢: ٤٢٢، كتاب اللعان، ب ٥ من أبواب اللعان ح ١٢، وراجع: ٤٣١، ب ١١ ح ١.

٤٤ [٤٤٨] قال الله عز وجل: «حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ» ١

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن داود النهدي، عن بعض أصحابنا، قال: دخل ابن أبي سعيد المكارى على أبي الحسن الرضا عليه السلام - إلى أن قال: - فقال له (١) رجل قال عند موته: كلّ مملوك لي قديم فهو حرّ لوجه الله (٢)، قال (٣): نعم، إنّ الله (٤) يقول في كتابه (٥): «حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ» ٧ فما كان من مماليكه أتى له (٦) ستّه أشهر فهو قديم (٧) حرّ. (٨)

ص: ٢٢٥

١- (٢) ليس في العيون والفقيه والمعاني والتهذيب والكافي: «له».

٢- (٣) في الفقيه والتهذيب (٢٣١:٨) زياده: «تعالى».

٣- (٤) في المعاني والفقيه والعيون والتهذيب (٣١٨:٨): «فقال».

٤- (٥) في المعاني والعيون زياده: «تبارك وتعالى» وفي الكافي: «عزّ ذكره» وفي الفقيه والتهذيب (٢٣١:٨): «عزّ وجلّ».

٥- (٦) ليس في الفقيه: «في كتابه».

٦- (٨) في الكافي: «أتى عليه».

٧- (٩) في الكافي زياده: «وهو».

٨- (١٠) الكافي ٦:١٩٥، ح ٦، ورواه الشيخ بإسناده عن محمّد بن يعقوب في التهذيب ٨:٢٣١، ح ٨٣٥، ورواه أيضاً بإسناده عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم مثله في التهذيب ٨:٣١٨، ح ١١٨٣، ورواه

قال العلامة المجلسي: ... وقال في الدروس: لو نذر عتق كلّ عبد له قديم حمل على ستّه أشهر فصاعداً، ولو نقصوا عن ذلك احتمال عتق أقدمهم إن كان فيهم أقدم، وعتق الجميع إن كانوا ملكوا دفعه، وكذا كلّ أمه قديمه. أمّا لو نذر الصدقة بماله القديم، أو ابراء غريمه القديم، ففي الحمل على الحقيقه الشرعيّه أو العرفيه إشكال(١).

وقال أيضاً: وقوله عليه السلام: (نعم) هذا هو المشهور بين الأصحاب(٢).

وقال أيضاً: قوله عليه السلام: (فما كان من مماليكه) قال في المسالك: هذه المسأله ذكرها الشيخ في النهايه، وتبعه عليها جماعه المتأخرين، حتّى ابن إدريس، والأصل فيها روايه أبي سعيد، وكما ترى إشتملت على لفظ المملوك الشامل للذكر والأنثى، ولكن الشيخ عبّر عنه بلفظ العبد وتبعه الجماعه، وتمادى الأمر إلى أنّ توقّف العلامة في تعدّي الحكم إلى الأمه(٣).

[٤٤٩] قال الله عزّ وجلّ: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» ٤

محمد بن الحسن بإسناده عن الحسن بن محبوب، عن عمّار بن أبي

ص: ٢٢٤

١- (١) ملاذ الأخيار ١٣: ٤٩٨.

٢- (٢) ملاذ الأخيار ١٤: ٩٧.

٣- (٣) مرآه العقول ٢١: ٣٢٤.

الأحوص قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبه، فقال(١): انظر(٢).

(٣) في القرآن فما كان فيه «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» ٤ فتلك(٤) يا عَمَّار(٥) السائبه التي لا ولاء (لأحد من الناس عليها)(٦) إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (٧)، فما كان(٨) ولاؤه لله عَزَّ وَجَلَّ (٩) فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله(١٠) وما كان ولاؤه(١١) لرسول الله(١٢) صلى الله عليه وآله فإن ولاءه للإمام، وجنابته على الإمام، وميراثه له.(١٣)

*شرح الحديث:

قال العلماءه المجلسي: الحديث صحيح. وقال في الشرائع: العبد لا يملك، وقيل: يملك فاضل الضريبه، وهو المروى وأرش الجنابه على قول، ولو قيل:

ص: ٢٢٧

- ١- (١) في الفقيه: «قال».
- ٢- (٢) في الكافي والتهذيب (٣٩٥:٩، ح ١٤١٠) والاستبصار (ح ٧٤٨): «انظروا».
- ٣- (٣) في التهذيب (٣٩٥:٩، ح ١٤١٠)، والاستبصار (ح ٧٤٨) زياده: «ما».
- ٤- (٤) في الفقيه: «فذلك».
- ٥- (٥) في تفسير العياشي: «يا عامر» بدل «يا عَمَّار».
- ٦- (٦) في الفقيه: «لأحد من المسلمين عليه» وفي تفسير العياشي: «لأحد من الناس عليه» وفي الكافي والتهذيب (٣٩٥:٩): «لأحد عليها» وفي الاستبصار (ح ٧٤٨): «لأحد عليه».
- ٧- (٧) ليس في تفسير العياشي والكافي والتهذيب (٣٩٥:٩) والاستبصار (ح ٧٤٨): «عزَّ وجلَّ».
- ٨- (٨) في تفسير العياشي والتهذيب (٢٥٦:٨): «وما كان».
- ٩- (٩) ليس في الكافي والتهذيبيين وتفسير العياشي: «عزَّ وجلَّ».
- ١٠- (١٠) في تفسير العياشي: «فله» بدل «فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله» وفي الكافي والاستبصار (ح ٧٤٨): «لرسوله» وفي التهذيب (٢٥٦:٨) والاستبصار (ح ٨٥): «لرسول الله».
- ١١- (١١) ليس في الفقيه والتهذيب (٣٩٥:٩) والاستبصار (ح ٧٤٨): «ولاؤه».
- ١٢- (١٢) في التهذيب (٣٩٥:٩) والاستبصار (ح ٧٤٨) والفقيه: «لرسوله».
- ١٣- (١٣) التهذيب ٢٥٦:٨، ح ٩٣٠، و ٣٩٥:٩، ح ١٤١٠، الاستبصار ٢٦:٤، ح ٨٥، وص ١٩٩، ح ٧٤٨، ورواه الصدوق عن ابن محبوب مثله في الفقيه ٣:٨١، ح ٢٩١، ورواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن عَمَّار بن أبي الأحوص مثله في الكافي ٧:١٧١، كتاب المواريث، باب ولاء السائبه، ح ٢، ورواه العياشي بإسناده عن عامر بن الأحوص مثله في تفسيره ١:٢٦٣، ح ٢٢٢، الوسائل ٢٣:٧٧، كتاب العتق، ب ٤٣ من أبواب العتق ح ١، وراجع: ٢٤:٢٤٨، كتاب الفرائض والمواريث، ب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره والإمامه ح ٦.

يملك مطلقاً، لكنّه محجورٌ عليه بالزق، حتّى يأذن المولى كان حسناً.

وقال فى المسالك: القول بالملك فى الجملة للأكثر، ومستنده الأخبار، وذهب جماعه إلى عدم ملكه مطلقاً، واستدلوا عليه بأدله مدخوله، ولعلّ القول بعدم الملك قطعاً متّجه. ويمكن حمل الأخبار على إباحه تصرّفه فيما ذكر لا بمعنى ملك الرقبه، فيكون وجهاً للجمع، انتهى .

وقال فى الدروس: صحيحه عمر بن يزيد مصرّحه بملكه فاضل الضريبه وجواز تصدّقه وعتقه منه، غير أنّه لا ولاء له بل هو سائبه، ولو ضمن العبد جريرته لم يصحّ، وبذلك أفتى فى النهايه (١).

[٤٥٠] قال الله عزّ وجلّ: «يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ * وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا» ٢

محمّد بن الحسن بإسناده عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن أبى الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن زيد بن علىّ، عن آباءه، عن علىّ عليه السلام قال: أتى النبىّ صلى الله عليه وآله رجل، فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وآله إنّ أبى عمده إلى مملوكى (٢) فأعتقه كهينه المضرّه لى، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أنت ومالك من هبه الله لأبيك، أنت سهم من كنانته «يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ * وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا» ٤ جازت عتاقه أبيك، يتناول والدك من مالك وبدنك، وليس لك أن تتناول من ماله، ولا بدنه (٣) شيئاً إلا ياذنه. (٤)

ص: ٢٢٨

١- (١) مرآه العقول ٢٣: ٢٥٩.

٢- (٣) فى التهذيب: «مملوك لى».

٣- (٥) فى التهذيب: «ولا من بدنه».

٤- (٦) التهذيب ٨: ٢٣٥، ح ٨٤٩، الوسائل ٢٣: ١٠٤، كتاب العتق، ب ٦٧ من أبواب العتق ح ١ وقال: أقول: وتقدّم ما

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث موثق وقيل: ضعيف. قوله صلى الله عليه وآله: (أنت ومالك) لعله محمول على ما إذا قوم على نفسه قبل بلوغه، أو على استحباب تنفيذ الابن ما فعله الأب، وظاهر الشيخ في النهاية العمل بظاهره، وأول كلامه بما ذكرنا.

قوله: «يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ» ١ استدلال لقوله: (وأنت ومالك من هبه الله) فتدبر. (١)

ص: ٢٢٩

١- (٢) ملاذ الأخيار ١٣: ٤٦٩.

٤٦ [٤٥١] قال الله عز وجل: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ» ١

وعندهم (عده من أصحابنا)، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن أبي أيوب الخزاز، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين، (فإنه عز وجل يقول) (١): «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ» ٣.٤

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث موثق، قوله تعالى: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ» ٥ قيل: المراد به المنع عن كثرة الحلف، أي: لا تجعلوا الله معرضاً لأيمانكم، حتى في المحقرات، فقوله تعالى بعد ذلك: «أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِحُوا

ص: ٢٣٣

١- (٢) في التهذيب: «فإنه يقول عز وجل» وفي الفقيه: «فإن الله عز وجل قد نهى عن ذلك فقال عز وجل» بدل «فإنه عز وجل يقول».

بَيِّنَ النَّاسِ « ١ عَـلَهُ لِلنَّهْيِ بِحَذْفِ مُضَافِ أَى: إِرَادَهُ بَرَّكُمْ وَتَقْوَاكُمْ وَإِصْلَاحَكُمْ بَيْنَ النَّاسِ، فَإِنَّ الْحَلَّافَ مَجْتَرٌّ عَلَى اللَّهِ، فَيَكْذِبُ، وَلَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ بَارِئاً وَلَا مَتَّقِيّاً وَلَا مُصْلِحاً بَيْنَ النَّاسِ.

وقيل: المعنى لا- تجعلوا الله حاجزاً ومانعاً لما حلفتُم عليه من البرِّ والتقوى وإصلاح ذات البين، فتكون الأيمان بمعنى المحلوف عليه، وأن تبروا بياناً له، فالمراد ترك الوفاء باليمين على الأمر المرجوح، وهذا الخبر يؤيد المعنى الأول، وسيأتى فى الأخبار ما يؤيد الثانى، ويمكن إرادته المعنيين من الآيه، لاشتمالها على البطون والله يعلم. (١)

[٤٥٢] قال الله عزَّ وجلَّ: «الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» ٣

الحسن بن محمّد الطوسى فى (الأمالى) عن أبيه، عن الحفّار، عن عفّان (٢) بن أحمد، عن أبى قلابه، عن وهب بن حريز (٣)، وأبى زيد (٤)، عن شعبه، عن الأعمش، عن أبى وائل (٥)، عن النبىِّ صلى الله عليه وآله قال: (من حلف على يمين كاذباً) (٦) يقتطع بها مال أخيه، لقى الله عزَّ وجلَّ وهو عليه غضبان، فأنزل الله عزَّ وجلَّ (٧) تصديق ذلك فى كتابه: «الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» ١٠ قال:

ص: ٢٣٤

١- (٢) مرآه العقول ٢٤: ٣٠٧.

٢- (٤) فى أمالى الطوسى: «عثمان» بدل «عفّان».

٣- (٥) فى أمالى الطوسى: «جرير».

٤- (٦) فى أمالى الطوسى زياده: «- يعنى الهروى -».

٥- (٧) فى أمالى الطوسى زياده: «عن عبد الله».

٦- (٨) فى أمالى الطوسى: «من حلف يميناً» بدل «من حلف على يمين كاذباً».

٧- (٩) ليس فى أمالى الطوسى: «عزَّ وجلَّ».

فبرز الأشعث بن قيس، فقال: فَيَ نَزَلَتِ الْآيَةُ (١)، خَاصَمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَضَى عَلَيَّ بِالْيَمِينِ (٢).

[٤٥٣] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» ٣ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذْ كُذِّبَتْ إِذَا نَسِيَتْ» ٤

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن أبي جعفر الأحول (٣)، عن سلام بن المستنير، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتَسَى وَ لَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا» ٦ قال: فقال: إنّ الله عزّ وجلّ لما قال لآدم: أدخل الجنّة، قال له: يا آدم لا تقرب هذه الشجرة، قال: وأراه إيّاها، قال آدم لربّه: كيف أقربها وقد نهيتني عنها أنا وزوجتي؟ قال: فقال لهما: لا تقرباها، يعني: لا تأكلا منها، فقال آدم وزوجته: نعم يا ربنا لا تقربها، ولا نأكل منها، ولم يستثنيا في قولهما نعم، فوكلهما الله في ذلك إلى أنفسهما وإلى ذكرهما، قال: وقد قال الله عزّ وجلّ لنبيه صلى الله عليه وآله في الكتاب: «وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» ٧ أن لا أفعله فتسبق مشيّه الله فيّ، إلّا أفعله (٤) فلا أقدر على أن لا (٥) أفعله قال:

ص: ٢٣٥

١- (١) ليس في أمالي الطوسي: «الآية».

٢- (٢) أمالي الطوسي: ٣٥٨، ح ٧٤٣، المجلس الثاني عشر، الوسائل ٢٣: ٢٠٨، كتاب الأيمان، ب ٤ من أبواب الأيمان ح ١٨.

٣- (٥) في الكافي: «الأحوال».

٤- (٨) في الكافي: «أن لا أفعله» بدل «إلّا أفعله».

٥- (٩) جاء في هامش الوسائل: (كلمه «لا» لم ترد في المصدر وشطب عليها في المصحّحه الثانيه إلّا أنّ المصنّف أضافها في المسودّه الثانيه).

فلذلك قال الله عز وجل: «وَأذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» ١ أى: استثن مشيئه الله فى فعلك (١).

*شرح الحديث:

قال العلامه المجلسى: قال الطبرسى رحمه الله: قوله تعالى: «وَأذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» ١ أى: استثن مشيئه الله فى فعلك (١).
قال العلامه المجلسى: قال الطبرسى رحمه الله: قوله تعالى: «وَأذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» ١ أى: استثن مشيئه الله فى فعلك (١).
قال العلامه المجلسى: قال الطبرسى رحمه الله: قوله تعالى: «وَأذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» ١ أى: استثن مشيئه الله فى فعلك (١).

وقال السيد فى شرح النافع: أطبق الأصحاب على أنه يجوز للحالف الإستثناء فى يمينه بمشيئه الله، ونص الشيخ والمحقق وجماعه على أن الاستثناء بالمشيئه يقتضى عدم إنعقاد اليمين، ولم نقف لهم فى ذلك على مستند، سوى روايه السكونى، وهى قاصره سنداً وممتناً، ومن ثم فصل العلامه فى القواعد، فحكم بانعقاد اليمين مع الاستثناء إن كان المحلوف عليه واجباً، أو مندوباً، وإلا فلا، وله

ص: ٢٣٦

١- (٢) الكافى ٧: ٤٤٧، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب الاستثناء فى اليمين، ح ٢، الوسائل ٢٣: ٢٥٣، كتاب الأيمان، ب ٢٥ من أبواب الأيمان، ح ١، وجاء فى هامش الوسائل: (ورد فى عدّه أحاديث ما يدلّ على أنّ النسيان فى هذه الآيه بمعنى الترك، وهو موافق لنصّ علماء اللّغه على أنّه أحد معانى النسيان، ويظهر من أحاديث الباب الآتى أن قوله: «وَأذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» خطاب عام متوجه إلى الرسول عليه السلام، فلا دلالة فيها على جواز النسيان على المعصوم، وقد حقّقنا ذلك فى رساله مفرد بما لا مزيد عليه «منه قدس سره»)، وراجع: ٢٥٥، ب ٢٧ ح ١ و: ٢٥٨، ب ٢٩ ح ٧.

وجه وجهه، لأن غير الواجب والمندوب، وهو المباح لا يعلم فيه حصول الشرط، وهو تعلق المشيئة بخلاف الواجب والمندوب، ويجب قصر الحكم أيضاً على ما إذا كان المقصود بالاستثناء التعليق، لا مجرد التبرك، فإنه لا يفيد شيئاً، وحكم جدى فى الروضه بعدم الفرق، لاطلاق النص . والمشهور أن الاستثناء إنما يقع باللفظ، واستوجه العلامة فى المختلف الإكتفاء بالتيه، وهو جدي، وروايه عبدالله بن ميمون متروكه، لا نعلم بمضمونها قائلًا، وأجيب عنها بالحمل على ما إذا استثنى بالتيه، وأظهر الاستثناء قبل الأربعين وضعفه ظاهر، فإنه عند من يعتد به لا يقيد بالأربعين، ونقل عن ابن عباس أنه كان يقول: بجواز تأخير الاستثناء مطلقاً إلى أربعين يوماً، وحكى عنه فى الكشاف أنه جاوز الاستثناء ولو بعد سنه، ما لم يجب (١).

[٤٥٤] قال الله عز وجل: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» ٢ قال الله عز وجل: «لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ» ٣

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعده بن صدقه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام فى قول الله عز وجل: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» ٤ قال: كان أهل الجاهليه يحلفون بها، فقال الله عز وجل: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» ٥ قال: عظم أمر من يحلف بها، قال: وكان الجاهليه يعظمون المحرم، ولا يقسمون به، ولا بشهر رجب، ولا يعرضون فيهما لمن كان فيهما ذاهباً أو جائياً، وإن كان قتل أباه، ولا لشيء يخرج من الحرم دابته أو شاه أو

ص: ٢٣٧

بعير(١) أو غير ذلك، فقال الله عز وجل لنبية صلى الله عليه وآله: «لا أقسم بهذا البلد * وأنت حل بهذا البلد» ٢ قال: فبلغ من جهلهم(٢) أنهم استحلوا قتل النبي صلى الله عليه وآله، وعظموا أيام الشهر، حيث يقسمون به فيفون.(٣)

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: (مَوَاقِعِ النُّجُومِ) مساقطها أو منازلها ومجاريها، قوله: (عظم أمر من يحلف بها) إشاره إلى قوله سبحانه: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» ٥ وذلك لما في المقسم به من الدلالة على عظيم القدره وكمال الحكمه وفرط الرحمه، وإنما كانوا لا يقسمون بمحرّم ولا رجب لفرط تعظيمه (ولا يعرضون) يعنى بسوء أريد بقتل النبي قتل أولاده فإن الولد بضعه لوالده.(٤)

قال العلّامة المجلسي: قال الوالد العلّامة: الظاهر أنّ المراد أنّه تعالى لم يحلف بمواقع النجوم ومغاريها، كما أنّ أهل الجاهليه لم يكونوا يحلفون بها لعظمها عندهم، ولهذا قال تعالى: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» ٧ في إسمه، لأنّه قسم بغير الله، ولكن لا تعلمون عظم إثم الحلف بغير الله، ولذلك تقسمون بغيره تعالى، ويمكن أن تكون «لا» زائده كما ذكره المفسّرون، فالمراد أنّ إثم مخالفته عظيم، كما أنّكم تعظّمونه كما أنّهم كانوا يعظّمون المحرّم وغيره من الأشهر الحرم، وكانوا لا يحلفون بها، ولو حلفوا لوفوا به، وكذلك الحرّم، كما قال الله تعالى: «لا أقسم

ص: ٢٣٨

- ١- (١) في الكافي: «بعيراً».
- ٢- (٣) في نسخه الكافي التي اعتمدنا عليها: «جُهلهم» بدل «جهلهم» وباقي النسخ: «جهلهم» كما في الوسائل.
- ٣- (٤) الكافي ٧: ٤٥٠، كتاب الأيمان والنذور والكفّارات، باب أنّه لا يجوز أن يحلف الإنسان إلّا بالله عز وجل، ح ٤، الوسائل ٢٣: ٢٦٤، كتاب الأيمان، ب ٣١ من أبواب الأيمان ح ١، وراجع: ٢٦٥ ح ٢.
- ٤- (٤) كتاب الوافي ١١: ٦٠١.

بِهَذَا الْبَلَدِ»^١ مع عظمه، والحال أنّ حرمة صارت أعظم باعتبار أنّك حال فيه، والمراد بالوالد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين، وبما ولد أولادهما، وكانوا يعظّمون الحرم ولم يعرفوا حقّ الوالد وما ولد، وقتلوا ولد رسول الله فيه، ولم يرفعوا حرمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والشهر، مع أنّ حرمة الشهر والبلد لحرمته.

وقال الفاضل الأسترآبادي: الظاهر من هذه الروايات أنّ «لا» في الآيتين للنفي خلاف ما اشتهر في التفاسير من أنّه للتأكيد، وأنّ فلا- أقسم، تعريض على الجاهلية، كأنّ الله تعالى قال: لا- أقسم كما تقسمون، وأن لا- أقسم، حكاية قولهم، كأنّ الله تعالى قال: يقولون: لا أقسم بالحرم، لحرمته حال كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجلاً فيه، والمراد بالحجّل ضدّ الحرمة، وقال في مجمع البيان وقيل: مواقع النجوم هي الأنواء التي كان أهل الجاهلية إذا مطروا قالوا: مطرنا بنوء كذا، فيكون المعنى فلا أقسم بها، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: أنّ مواقع النجوم رجومها للشياطين، وكان المشركون يقسمون بها، فقال سبحانه: فلا أقسم بها، وقال البيضاوي: فلا أقسم إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم أو فاقسم ولا مزيدة للتأكيد، كما في لئلا يعلم أو فلاناً أقسم، فحذف المبتدأ وأشبع فتحه لام الابتداء، ويدلّ عليه أنّه قرىء فلا أقسم أو «فلا» ردّ لكلام يخالف المقسم عليه «بمواقع النجوم»^٢ بمساقطها وتخصيص المغارب لما في غروبها من زوال أثرها، والدلالة على وجود مؤثر لا يزول تأثيره، أو بمنازلها ومجاريها، وقيل: النجوم نجوم القرآن ومواقعها أوقات نزولها، «وَإِنَّهُ لَفَسَّمٌ لَوْ تَعَلَّمُونَ عَظِيمٌ»^٣ لما في المقسم به من الدلالة على عظيم قدره، وكمال حكمه، وفرط رحمه، ومن مقتضيات رحمه أن لا يترك عباده سدى.

وقال فى مجمع البيان، وقيل معناه: لا- أقسم بهذا البلد، وأنت حلّ فيه منتهك الحرمه، مستباح العرض لا تحترم، فلم تبق البلد حرمه حيث، هتكت حرمتك عن أبى مسلم، و هو المروى، عن أبى عبد الله: قال: كانت قريش تعظم البلد، وتستحلّ محمداً فيه، فقال: «لا أقسم بهذا البلدِ وَ أَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ»^١ يريد أنهم استحلّوك فيه فكذبوك و شتموك و كانوا لا يأخذ الرجل منهم فيه قاتل أبىه، و يتقلّدون لحاء شجر الحرم فيأمنون بتقليدهم إياه، فاستحلّوا من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ما لم يستحلّوا من غيره، فعاب الله ذلك عليهم.

وقال البيضاوى: «لا أقسم بهذا البلدِ وَ أَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ»^٢، أقسم سبحانه بالبلد الحرام و قيده بحلول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم، إظهاراً لمزيد فضله، وإشعاراً بأنّ شرف المكان بشرف أهله، وقيل: حلّ مستحلّ تعرّضك فيه كما يستحلّ تعرّض الصيد فى غيره، أو حلال لك أن تفعل فيه ما تريد ساعه من النهار، فهو وعد بما أحلّ له عام الفتح، و «والإيد» عطف على «هذا البلد» والوالد آدم أو إبراهيم عليهما السلام وما ولد ذريته أو محمّد صلى الله عليه و آله و سلم، والتنكير للتعظيم^(١).

[٤٥٥] قال الله عزّ وجلّ: «وَ أَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»^٤

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يحلف اليهودىّ، ولا النصرانىّ، ولا المجوسىّ بغير الله، إنّ الله عزّ وجلّ ^(٢) يقول: «وَ أَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»^{٥.٧}

ص: ٢٤٠

١- (٣) مرآه العقول ٢٤: ٣٣٢-٣٣٤.

٢- (٥) ليس فى التهذيبين وتفسير العياشى: «عزّ وجلّ».

قال الفيض الكاشاني: بيان: لعله عليه السلام أشار بقوله: «فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» ١ إلى قوله سبحانه في آية الوصية في السفر «فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ» ٢ يعنى الآخرين من غير المسلمين فإن الله أنزل في أقسام غير المسلم أن يكون بالله تعالى. (١)

[٤٥٦] قال الله عز وجل: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ٤

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن نجيبة العطار، قال: سافرت مع أبي جعفر عليه السلام إلى مكة، فأمر غلامه بشيء، فخالفه إلى غيره، فقال أبو جعفر عليه السلام: والله لأضربنك يا غلام، قال: فلم أره ضربه، فقلت: جعلت فداك، إنك حلفت لتضربن غلامك، فلم أرك ضربته، فقال: أليس الله عز وجل (٢) يقول: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ٦.٧

ص: ٢٤١

١- (٣) كتاب الوافي ١٦: ١٠٥٨.

٢- (٥) ليس في التهذيب: «عز وجل».

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله: (إلى التقوى) في القرآن «لِلتَّقْوَى» كما في بعض النسخ، ولعله من النسخ، ويحتمل النقل بالمعنى، أو أن يكون في قرائتهم عليهم السلام هكذا.

والخبر يدلّ على جواز الحلف للتهديد ثمّ المخالفه. (١)

ص: ٢٤٢

١- (١) ملاذ الأختيار ١٤: ٣٧.

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم (١)، عن بعض أصحابه ذكره، قال: لما سُمَّ المتوكل نذر إن عوفى أن يتصدق بمال كثير، فلمّا عوفى سأل الفقهاء عن حدّ المال الكثير، فاختلفوا عليه، فقال بعضهم: مائه ألف، وقال بعضهم: عشره آلاف، فقالوا (٢) فيه أقاويل مختلفه، فاشتبه عليه الأمر، فقال (٣) رجل من ندمائه، يقال له صفوان (٤): ألا- تبعث إلى هذا الأسود فتسأله عنه، فقال له المتوكل: من تعنى، ويحك؟ فقال (٥): ابن الرضا، فقال له: وهو (٦) يحسن من هذا شيئاً؟ فقال (٧): إن أخرجك من هذا فلي عليك كذا وكذا، وإلّا فاضربني مائه مفرعه، فقال المتوكل:

قد رضيت، (يا جعفر بن محمود صر إليه، وسله) (٨) عن حدّ المال الكثير، فصار

ص: ٢٤٥

١- (٢) في الكافي والتهذيب زياده: «عن أبيه».

٢- (٣) في التهذيب: «وقالوا».

٣- (٤) في التهذيب زياده: «له».

٤- (٥) في الكافي والتهذيب: «صفعان» بدل «صفوان».

٥- (٦) في الكافي زياده: «له».

٦- (٧) في التهذيب: «هل» بدل «وهو».

٧- (٨) في التهذيب زياده: «له: يا أمير المؤمنين».

٨- (٩) في التهذيب: «يا جعفر بن محمد سر إليه واسأله».

جعفر بن محمود(١) إلى أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام، فسأله عن حدّ المال الكثير، فقال له(٢): الكثير ثمانون، فقال(٣) جعفر: يا سيدي(٤)! إنّه يسألني عن العله فيه، فقال(٥) أبو الحسن عليه السلام: إنّ الله(٦) يقول: «لَقَدْ نَصَّيَ رَكْمَ اللَّهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ» ٧ فعددنا تلك المواطن فكانت ثمانين(٧). (٨).

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: وفي الكافي: «جعفر بن محمود» في الموضوعين.

والمشهور العمل بذلك في خصوص النذر، ومن الأصحاب من عدّاه إلى الوصيه وغيرها.

قال في الدروس: ولو نذر الصدقه من ماله بشيء كثير، فثمانون درهماً، لرواه أبي بكر الحضرمي، عن أبي الحسن عليه السلام، ولو قال بمال كثير، ففي قضيه الهادي عليه السلام مع المتوكّل ثمانون، وردّها ابن إدريس إلى ما يتعامل به إن درهماً أو ديناراً، وقال الفاضل: المال المطلق ثمانون درهماً، والمقيّد بنوع ثمانون من ذلك النوع(٩).

ص: ٢٤٦

١- (١) في التهذيب فقط «جعفر».

٢- (٢) ليس في الكافي: «له».

٣- (٣) في الكافي والتهذيب زياده: «له».

٤- (٤) في التهذيب زياده: «أرى».

٥- (٥) في الكافي زياده: «له».

٦- (٦) في الكافي والتهذيب زياده: «عزّ وجلّ».

٧- (٨) في التهذيب زياده: «موطناً».

٨- (٩) الكافي ٧: ٤٦٣، كتاب الأيمان والنذور والكفّارات، باب النوادر، ح ٢١، التهذيب ٨: ٣٠٩، ح ١١٤٧، ورواه الحسن بن علي بن شعبه مرسلاً نحوه وباختصار في تحف العقول: ٤٨١، ورواه الطبرسي نحوه، بتفاوت في بعض الألفاظ، عن أبي عبد الله الزيادي في الاحتجاج ٢: ٤٩٧، ح ٣٢٩، ورواه علي بن إبراهيم القمي، عن محمد بن عمير نحوه في تفسيره ١: ٢٨٤، وبتفاوت في بعض الألفاظ، الوسائل ٢٣: ٢٩٨، كتاب النذر والعهد، ب ٣ من أبواب النذر والعهد ح ١، وراجع: ٢٩٩ ح ٢ و: ٣٠٠ ح ٣ و ٤.

٩- (١٠) ملاذ الأخيار ١٤: ٧٨، وراجع: مرآة العقول ٢٤: ٣٥٩.

٥٠ [٤٥٨] قال الله عز وجل: «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ» ١

عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، (عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله) (١) عن صيد البزاه والصقوره (٢) (والكلب والفهد) (٣)، فقال: لا تأكل (٤) صيد شيء من (٥) هذه إلا ما ذكيتموه (٦)، إلا الكلب (٧) المكلب (٨)، قلت: فإن قتله؟ (٩) قال: كل، (لأن الله عز وجل يقول) (١٠): «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ

ص: ٢٤٩

- ١- (٢) في الكافي وتفسير العياشي والتهذيب: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».
- ٢- (٣) في التهذيب والكافي وتفسير العياشي: «والصقور».
- ٣- (٤) في تفسير العياشي: «والفهود والكلاب».
- ٤- (٥) في تفسير العياشي زياده: «من».
- ٥- (٦) في تفسير العياشي: «منها» بدل «من».
- ٦- (٧) في التهذيب وتفسير العياشي: «إلا ما ذكيت».
- ٧- (٨) في تفسير العياشي: «الكلاب» بدل «الكلب».
- ٨- (٩) ليس في التهذيب وتفسير العياشي: «المكلب».
- ٩- (١٠) في تفسير العياشي: «فإنه قتله» وفي التهذيب: «إن قتله» بدل «فإن قتله».
- ١٠- (١١) في التهذيب: «فإن الله تعالى يقول» وفي تفسير العياشي «فإن الله يقول» بدل «لأن الله عز وجل يقول».

فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ « ١.٢

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن، وقال الفاضل الأردبيلي قدس سره «ما عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ» ٣ أي: الكلاب التي تصيدون بها، بقرينه قوله: «مُكَلِّبِينَ» ٤ فإنه مشتق من الكلب، أي: حال كونكم مصاحبي كلاب، فيلزم كون الجوارح كلباً، فتحل ذبيحه الكلب إذا لم يقصر في الذبح بالشرائط المقررة في الفروع. وقيل:

المراد مطلق الجوارح، وهي الطيور وذوات الأربع من السباع، وإطلاق المكليين باعتبار كون المعلم في الأغلب كلباً، وهو خلاف الظاهر، بل لا- يمكن كونه مراداً خلافاً لمذهب الأصحاب ورواياتهم، انتهى. وقال في النهاية: الكلب الحرص على الشيء، والكلاب المكلبه المسلطه على الصيد المعوده بالاصطياد التي قد ضريت به، والمكلب بالكسر صاحبها الذي يصطاد بها(١).

[٤٥٩] قال الله عز وجل: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» ٦

العياشي في (تفسيره)، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن الصيد يأخذه (الرجل، ويتركه) (٢) الرجل حتى يموت؟ قال: نعم، (٣) إن الله يقول: «فَكُلُوا

ص: ٢٥٠

١- (٥) ملاذ الأخيار ١٤: ١٤٥-١٦٦.

٢- (٧) في تفسير العياشي: «الكلب فيتركه» بدل «الرجل ويتركه».

٣- (٨) في تفسير العياشي زياده: «كل».

أبواب الذبائح

٥١ [٤٦٠] قال الله عز وجل: «فَذَبْحُوهَا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» ٣

وعنه (علي بن إبراهيم)، عن أبيه، وعن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن محمّد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن يونس بن يعقوب، قال:

قلت لأبي الحسن الأوّل (١) عليه السلام: إن أهل مكّه لا يذبحون البقر، إنّما (٢) ينحرون في لئبه (٣)

(٤) البقر (٥)، فما ترى في أكل لحمها؟ قال: فقال (٦): «فَذَبْحُوهَا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» ١٠ لا تأكل إلّما ذبح (٧)

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: استدللّ عليه السلام بالآيه على أنّ البقره مذبوحه لا منحوره، لقوله تعالى: «فَذَبْحُوهَا» ١٢ إمّا بانضمام ما هو مسلم عندهم من تباين الوصفين، أو بأنّ حلّ الذبيحه إنّما يكون على الوجه الذي قرره الشارع، والذبح ظهر من

ص: ٢٥١

١- (٤) ليس في التهذيب: «الأوّل».

٢- (٥) في الكافي: «وإنّما».

٣- (٦) في الكافي والتهذيب: «في اللئبه».

٤- (٧) اللئبه: المنحور، والجمع اللبّات وكذلك اللبّ، وهو موضع القلايده من الصدر من كلّ شيء، والجمع الألباب (الصحاح ٢١٨:١، أنظر مادّه «لب»).

٥- (٨) ليس في الكافي: «البقر».

٦- (٩) في الكافي زياده: «عليه السلام».

٧- (١١) الكافي ٢٢٩:٦، كتاب الذبائح، باب صفه الذبح والنحر، ح ٣، التهذيب ٥٣:٩، ح ٢١٩، الوسائل ١٤:٢٤، كتاب الصيد والذبائح، ب ٥ من أبواب الذبائح ح ٢، وراجع: ح ٤.

الآيه والنحر غير معلوم، فلا يجوز الاكتفاء به.(١)

وقال أيضاً: الحديث حسن موثق، واستدلّ عليه السلام بالآيه على وجوب ذبحها، حيث قال فى بقره بنى إسرائيل «فَذَبِّحُوا» ٢ وقال: «أَنْ تَذَبِّحُوا بَقَرَةً» ٣ ولم يذكر النحر(٢).

[٤٦١] قال الله عزّ وجلّ: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» ٥

محمّد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبى عمير، عن عمر بن أذينة، عن زراره، عن أبى جعفر عليه السلام قال: كلُّ (٣) كلِّ شىء من الحيوان غير الخنزير والنطيحه(٤) والمتردّيه وما أكل السبع، وهو قول الله عزّ وجلّ (٥): «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» ٩ فإن أدركت شيئاً منها، وعين تطرف، أو قائمه تركض، أو ذنب يمصع(٦)، (٧) فقد أدركت ذكاته فكلّه. الحديث.(٨)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسى: الحديث صحيح. ويدلّ على الاكتفاء بسلب إستقرار

ص: ٢٥٢

- ١- (١) مرآه العقول ٢٢: ٨.
- ٢- (٢) ملاذ الأخيار ١٤: ٢٢٢.
- ٣- (٣) ليس فى تفسير العياشى: «كلّ».
- ٤- (٤) فى تفسير العياشى زياده: «والموقوذه».
- ٥- (٥) ليس فى تفسير العياشى: «عزّ وجلّ».
- ٦- (٦) مصعت الدابّه بذنبها: حرّكته (الصحاح ٢: ٩٩٠، انظر مادّه «مصع»).
- ٧- (٧) فى تفسير العياشى زياده: «فذبحت».
- ٨- (٨) التهذيب ٩: ٥٨، ح ٢٤١، ورواه العياشى مثله عن زراره فى تفسيره ١: ٢٩١، ح ١٦، الوسائل ٢٤: ٢٢، كتاب الصيد والذبائح، ب ١١ من أبواب الذبائح ح ١، وراجع: ٣٧، ب ١٩ ح ١ و: ٢١٩ كتاب الأَطعمه والأشربه، ب ٥٧ من أبواب الأَطعمه المحرّمه ح ٤.

الحياه، فإن وقع بعده عليه شيء مما يسلب الحياه لا يضر كما هو المشهور، والمراد بإجاده الذبح قطع ما يجب قطعه. (١).

[٤٦٢] قال الله عز وجل: «فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» ٢

محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن سيف بن عميره، عن أبي بكر الحضرمي، عن الورد بن زيد (٢) - في حديث - أنه قال لأبي جعفر عليه السلام: مسلم ذبح ولم يسم، فقال: لا تأكل (٣)، إن الله (٤) يقول: «فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» ٦ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه. (٥)

[٤٦٣] قال الله عز وجل: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» ٨

وعن حمدان (٦)، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في ذبيحه الناصب واليهودي، قال: لا تأكل ذبيحته حتى تسمعه يذكر (٧) الله، (أما سمعت الله يقول) (٨): «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» ١٢.١٣

ص: ٢٥٣

-
- ١- (١) ملاذ الأخيار ١٤: ٢٣٤.
 - ٢- (٢) في الاستبصار: «عن أبي الورد بن زيد».
 - ٣- (٣) في التهذيبين: «لا تأكله».
 - ٤- (٤) في التهذيبين والفقهاء زياده: «تعالى».
 - ٥- (٥) التهذيب ٩: ٦٩، ح ٢٩٣، الاستبصار ٤: ٨٥، ح ٣٢٥، ورواه الصدوق مثله بإسناده عن أبي بكر الحضرمي في الفقيه ٣: ٢١٠، ح ٩٧٣، الوسائل ٢٤: ٣٠، كتاب الصيد والذبائح، ب ١٥ من أبواب الذبائح ح ٥، وراجع: ٦٣، ب ٢٧ ح ٣٧.
 - ٦- (٦) في تفسير العياشي: «حمران» بدل «حمدان».
 - ٧- (٧) في تفسير العياشي زياده: «اسم».
 - ٨- (٨) في تفسير العياشي: «أما سمعت قول الله» بدل «أما سمعت الله يقول».

٥٣[٤٦٤] قال الله عزّ وجلّ: «فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَ مَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ» ١

الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن بسطام بن مرّه، عن إسحاق بن حصّان، عن الهيثم بن واقد، عن عليّ بن الحسن العبدى، عن أبى هارون، عن أبى سعيد الخدرى - فى حديث - قال: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مكث بمكّه يوماً وليله يطوى، ثمّ خرج وخرجت معه، فمرّ برفقه جلوس يتغدّون، فقالوا: يا رسول الله! الغداء، فقال: نعم، فجلس، وتناول رغيماً، فصدع نصفه، ثمّ نظر إلى أدمهم، فقال:

ما أدمكم هذا؟ فقالوا: الجزيث (١) يا رسول الله، فرمى بالكسره وقام ولحقته، ثمّ غشينا رفته أخرى يتغدّون، فقالوا: يا رسول الله الغداء، فقال: نعم، وجلس، وتناول كسره فنظر إلى أدم القوم، فقال: ما أدمكم هذا؟ فقالوا: ضبّ يا رسول الله صلى الله عليه وآله، فرمى بالكسره، وقام وتبعته، فمررنا بأصل الصفا، فإذا قدور تغلى، فقالوا: يا رسول الله! لو عزّجت علينا حتّى تدرك قدورنا، قال لهم: وما فى قدوركم؟ قال: حمر لنا كنا نركبها، فقامت فذبحناها، فدنا رسول الله صلى الله عليه وآله من القدور، فأكفها برجله، ثمّ انطلق، ودعانى، فقال لى: ادع بلالاً، فلما جئته بلال،

ص: ٢٥٧

١- (٢) الجزيث بالتشديد: ضرب من السمك. (الصحيح ١: ٢٦٣، انظر مادّه «جرث»).

قال: يا بلال! اصعد أبا قبيس فناد عليه: إن رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم الجريّ والضّبّ والحمر الأهلّية، ألا فاتقوا الله، ولا تأكلوا من السمك، إلّا ما كان له قشر، ومع القشر فلوس، فإن الله تبارك وتعالى مسح سبعمائه أمّه، عصوا الأوصياء بعد الرسل، فأخذ أربعمائه أمّه منهم بزاً، وثلاثمائه بحراً، ثم تلا هذه الآية:

«فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ» ١.٢

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: (يطوى) أى: يخلى بطنه من الطعام ويجوع متعمّداً، (فصدع) شقّ وكسر و (الأدم) بالضمّ الآدام و (الجرّيث) بكسر الجيم وتشديد الرّاء سمكه، ويقال لها الجرّيث بحذف الثاء وتشديد الياء (جواداً) مسرعاً من الجوده فى العدو، (لو عزّجت علينا) من التعريج على الشىء بمعنى الإقامه عليه عزّج فلان على المنزل إذا حبس مطيته عليه وأقام؛ (فقامت) وقف، (فأكفأها) قلبها وكبها.

«أَحَادِيثَ» ٣ يتحدّث الناس بهم تعجباً وضرب مثل، «وَمَزَّقْنَاهُمْ» ٤ فرّقناهم.

قال فى التهذيبين بعد ما نقل عن محمّد بن يعقوب بالإسناد المذكور عن أبى سعيد الخدرى أنه قال: أمر رسول الله بلالاً أن ينادى أن رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم الجريّ والضّبّ والحمر الأهلّية، ما تضمّن هذا الحديث من تحريم لحم الحمار

ص: ٢٥٨

الأهلى موافق للعامه، والرجال الذين رووا هذا الخبر أكثرهم عامه وما يختصون بنقله لا يلتفت إليه، ثم استدلل على ذلك بالأخبار الآتية (١).

[٤٦٥] قال الله عز وجل: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسِيئًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِيُغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ.» ٢

وفى (العلل) عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكل لحوم الحمير (٢)، وإنما نهى عنها من أجل ظهورها مخافه أن يفنوها، وليست الحمير بحرام، ثم قرأ هذه الآيه: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ» إلى آخر الآيه (٣). (٤)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: وقال فى التهذيب بعد إيراد هذه الروايه: قوله عليه السلام:

(ليس الحرام) إلى آخره، المعنى فيه أنه ليس الحرام المخصوص المغلظ الشديد الحظر إلا ما ذكره الله تعالى فى القرآن وإن كان فيما عداه أيضاً محرّمات كثيره إلا أنه دونه فى التغليظ، انتهى.

وربما يحمل على أن الجواب مخصوص بالخيل والبغال والحمير، وقد يحمل

ص: ٢٥٩

١- (١) كتاب الوافى ٢٩:١٩، وراجع مرآه العقول ٢٢:٣١-٣٢.

٢- (٣) فى العلل: «الحمير».

٣- (٤) سورة الأنعام: ١٤٥.

٤- (٥) علل الشرائع: ٥٦٣، ب ٣٥٩، ح ٢، الوسائل ١١٩:٢٤، كتاب الأَطعمه والأشربه، ب ٤ من أبواب الأَطعمه المحرّمه ح ٦، وراجع: ١٢٣، ب ٥ ح ٦ و: ١٣٥، ب ٩ ح ١٩ و: ١٣٦ ح ٢٠ وراجع: ١٠:٢٥، ب ١ من أبواب الأَطعمه المباحه ح ٤.

ما ورد في السباع على قبولها للتذكية، وجواز استعمال جلودها في غير الصِّلاه بخلاف ما هو محرّم في القرآن كالخنزير، ولا يخفى ما في الجميع من البعد، ولعلّ الحمل على التقية أظهر (١).

[٤٦٦] قال الله عزّ وجلّ: «وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ» ٢ قال الله عزّ وجلّ: «وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً» ٣

محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره)، عن زراره، عن أحدهما عليهما السلام، قال:

سألته عن أبواب الخيل والبغال والحمير؟ قال: فكرهها، قلت (٢): أليس لحمها حلالاً (٣)؟ قال: فقال: أليس قد بين الله لكم: «وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ» ٦ وقال: (٤) «وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً» ٨ فجعل للأكل الأنعام التي قصّ الله في الكتاب، وجعل للركوب الخيل والبغال والحمير، وليس لحومها بحرام، ولكن الناس عافوها. (٥)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: بيان: «فيها دِفْءٌ» ١٠ أي: ما يدفأ به فيقى البرد،

ص: ٢٦٠

١- (١) بحار الأنوار ٦٢: ١٨١.

٢- (٢) في تفسير العياشي: «فقلت».

٣- (٥) في تفسير العياشي: «حلال».

٤- (٧) في تفسير العياشي زياده: «في الخيل» ما بين المعقوفتين.

٥- (٩) تفسير العياشي ٢: ٢٥٥، ح ٦، الوسائل ٢٤: ١٢٤، كتاب الأطعمه والأشربه، ب ٥ من أبواب الأطعمه المحرّمه ح ٨.

«وَمَنَافِعُ» ١ أى: نسلها ودرّها وظهورها، «وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ» ٢ أى: تأكلون ما يؤكل منها، كاللحوم والشحوم والألبان، وعاف الطعام أو الشراب يعافه ويعيفه عيافه وعيافاً بكسرهما: كرهه فلم يشربه، ويظهر منه وجه جمع بين الأخبار، بأن يكون المراد بالمأكول ما أعدّ للأكل وما شاع أكله (١).

[٤٦٧] قال الله عزّ وجلّ: «وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِسْقٌ» ٤

محمد بن الحسن بإسناده عن أبي الحسين الأسدي، عن سهل، عن عبد العظيم الحسنى، عن محمد بن عليّ الرضا عليه السلام - في حديث - قال: قلت له (٢): قوله عزّ وجلّ (٣): «وَالْمُنْخِنِقَةُ وَالْمُؤَقَّدَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» ٧ قال: المنخنقه: العتي انخنت بأخناقها حتى تموت، والموقودة: العتي مرضت حتى (٤) وقذاها (٥) المرض، حتى لم يكن (٦) بها حركه، والمتردية: التي تتردى من مكان مرتفع إلى أسفل، أو تتردى (٧) من جبل، أو فى بئر فتموت، والنطيحة: العتي نطحتها (٨) بهيمه أخرى فتموت، وما أكل السبع منه فمات، «وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ» ١٣: على حجر أو (٩) صنم، إلّاما أدركت ذكاته فدكى، قلت:

ص: ٢٤١

١- (٣) بحار الأنوار ٧٧: ١٠٨.

٢- (٥) فى الفقيه: «فقلت له».

٣- (٦) فى الفقيه: «فقوله عزّ وجلّ» وفى التهذيب: «فقوله تعالى».

٤- (٨) ليس فى التهذيب والفقيه: «حتى».

٥- (٩) فى التهذيب: «وقذاها».

٦- (١٠) فى التهذيب: «تكن».

٧- (١١) فى التهذيب والفقيه: «أو تتردى».

٨- (١٢) فى الفقيه والتهذيب: «تنطحا».

٩- (١٤) فى التهذيب زياده: «على».

«وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ» ١ قال: كانوا في الجاهلية يشتركون بغيراً فيما بين عشرة أنفس، ويستقسمون عليه بالقداح، وكانت عشرة: سبعة لها (١) أنصباء، وثلاثة لا أنصباء لها، أما التي لها أنصباء: الفذ، والتوام، والنافس، والحلس، والمسبل، والمعلّى، والرقيب، وأما التي لا أنصباء لها: فالسفيح (٢)، والمنيح، والوغد، وكانوا (٣) يجيلون السهام بين عشرة، فمن خرج باسمه سهم من التي لا أنصباء لها ألزم ثلث ثمن البعير، فلا يزالون كذلك (٤) حتى تقع السهام (٥) التي لا أنصباء لها إلى ثلاثة (٦)، فيلزمونهم ثمن البعير، ثم ينحرونه، ويأكله السبعة الذين لم ينقدوا في ثمنه شيئاً، ولم يطعموا منه الثلاثة الذين وفّروا (٧) ثمنه شيئاً، فلما جاء الإسلام حرّم الله تعالى ذكره ذلك فيما حرّم، وقال (٨) عزّ وجلّ: «وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقٌ» ١٠ يعنى: حراماً. (٩)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (المنخقة التي انخقت) قال في القاموس:

خَقَّه خَيْقًا كَكَتَفٍ فَهُوَ خَيْقٌ، كَخَقَّه فَمَاخَتَقَ وَانْخَتَقَ الشَّاهُ بِنَفْسِهَا، وَكَتَابِ الْجِبَلِ يُخْتَقُ بِهِ، وَكُغْرَابٍ دَاءٌ يَمْتَنَعُ مَعَهُ نَفُودُ النَّفْسِ إِلَى الرِّيِّهِ وَالْقَلْبِ، وَيُقَالُ أَيْضًا:

ص: ٢٤٢

١- (٢) في التهذيب: «لهم» بدل «لها».

٢- (٣) في التهذيب: «السفيح».

٣- (٤) في الفقيه: «فكانوا».

٤- (٥) في الفقيه: «بذلك» بدل «كذلك».

٥- (٦) في الفقيه زياده: «الثلاثة».

٦- (٧) في الفقيه زياده: «منهم».

٧- (٨) في الفقيه: «أنقدوا» بدل «وفّروا».

٨- (٩) في الفقيه: «فقال».

٩- (١١) التهذيب ٨٣:٩، ح ٣٥٤، ورواه الصدوق بإسناده عن عبدالعظيم الحسنى مثله في الفقيه ٣:٢١٦، ح ١٠٠٧، الوسائل

٢٤:٢١٧، كتاب الأطحمة والأشربة، ب ٥٧ من أبواب الأطحمة المحرّمه ح ١.

أخذه بخناقه بالضم والكسر، ومخنقه أى: بحلقه، انتهى.

ويمكن أن يقرأ اخناقها بالفتح والكسر، وكلاهما لا يخلو من تكلف أو تجوؤ.

قوله عليه السلام: (والموقوذه التى مرضت) قال فى القاموس: الوقذ شده الضرب، وشاه وقيد وموقوذ قتلت بالخشب، والوقيد الصريع والبطيء والثقل والشديد المرض المشرف كالموقوذ.

وقال أيضاً: نطحه كمنعه، وضربه أصابه بقرنه، والنطيحة التى تموت به.

وقال أيضاً: الزلم محرّكه قدح لا ريش عليه.

وقال أيضاً: القدح بالكسر السهم الجمع قداح.

قوله عليه السلام: (إلّا ما أدركت ذكاته) فى الآيه وقع الاستثناء بعد قوله: «وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ» ١ والتأخير إمّا من النسخ، أو الرّواه، أو منه عليه السلام ليعلم أنّ الاستثناء جار فى الجميع، وإتّما ذكر بعد أكيل السبع لبعث إدراك الذّكاه فيما سواه.

قوله عليه السلام: (والسبل) فى بعض النسخ «المسبل»، وقال فى القاموس: المسبل كمحسن السادس أو الخامس من قداح الميسر. وقال فى الصحاح: الفدّ أول سهام الميسره، وهى عشره: أولها الفدّ، ثمّ التوأم، ثمّ الرقيب، ثمّ الحلس، ثمّ النفس، ثمّ المسبل، ثمّ المعلّى، وثلاثه لا انصباء لها، وهى السفيح والمنيح والوغد، انتهى.

والخبر يدلّ على جواز تعليم القمار وتعلّمه، لا لأن يعمل بل لأنّ يجتنب. (١)

[٤٦٨] قال الله عزّ وجلّ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً» ٣ وقال الله عزّ وجلّ: «مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ» (٢)

علّى بن إبراهيم فى (تفسيره) رفعه، قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله آخى بين

ص: ٢٦٣

١- (٢) ملاذ الأخيار ١٤: ٢٩٥-٢٩٧.

٢- (٤) سورة النور: ٦١.

أصحابه، فكان بعد ذلك إذا بعث (١) أحداً من أصحابه في غزاه أو سرّيه يدفع الرّجل مفتاح بيته إلى أخيه في الدين، ويقول (٢):
خُذْ ما شئت، وكُلْ ما شئت، وكانوا (٣) يمتنعون من ذلك، حتّى ربّما فسد الطعام في البيت، فأنزل الله: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ
تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً» ٤ يعني: (٤) حضر (٥)، أو لم يحضر إذا «مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ» ٧.٨

أبواب آداب المائدة

٥٤ [٤٦٩] قال الله عزّ وجلّ: «فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ» ٩

أحمد بن أبي عبد الله البرقي في (المحاسن) عن أبيه، عن معمر بن خلّاد قال:

رأيت أبا الحسن الرضا عليه السلام يأكل، فتلا هذه الآية: «فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ» إلى آخر الآية، ثمّ قال عليه السلام: علم الله أن ليس
كلّ أحد (٦) يقدر على عتق رقبه، فجعل لهم سبيلاً إلى الجنّة ياطعم الطعام (٧).

*شرح الحديث:

قال المولى المجلسي: (فجعل لهم السبيل... إلخ) يعني: ساوى بين العتق والإطعام في النجاه من النار، بقوله تعالى: «فَكُ رَقَبَةٍ» *
أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي

ص: ٢٦٤

١- (١) في تفسير القمّي زياده: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٢- (٢) في تفسير القمّي زياده: «له».

٣- (٣) في تفسير القمّي: «فكانوا».

٤- (٤) في تفسير القمّي زياده: «إن».

٥- (٥) في تفسير القمّي زياده: «صاحبه».

٦- (١٠) في المحاسن: «كلّ خلقه» بدل «كلّ أحد».

٧- (١١) المحاسن ٢: ١٤٦، ح ١٣٨٤، الوسائل ٢٤: ٢٨٧، كتاب الأُطعمه والأشربة، ب ٢٦ من أبواب آداب المائدة ح ١، وراجع:

٢٩٢ ح ٢٢، وراجع: ٩: ٤٧١، كتاب الزكاه، ب ٤٨ من أبواب الصدقه ح ١.

مَسْعَبِهِ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبِهِ * أَوْ مَسْكِيناً ذَا مَتْرَبِهِ « ١ والتخصيص للإهتمام (١).

قال الفيض الكاشاني: بيان: (اقتحام العقبه) رمى نفسه فيها فجأه بلا رويّه، و «العقبه» سبيل الجنّه، والترديد بين فكّ الرقبه والإطعام في يوم المجاعه توسيع من الله سبحانه لسبيل الجنّه لمن لم يقدر على العتق (٢).

قال العلّامة المجلسي: قوله: «فَلَا اقْتَحَمَ الْعُقَبَةَ» ٤ قال الطبرسي قدس سره: فيه أقوال:

أحدها: أنّ المعنى فلا- اقتحم هذا الإنسان العقبه ولا جاوزها. الثاني: أن يكون على وجه الدعاء عليه، بأن لا يقتحم العقبه، كما يقال: لا غفر الله له. والثالث: أنّ المعنى: فهلاً اقتحم العقبه، أو أفلا اقتحم العقبه، وأمّا المراد بالعقبه ففيه وجوه:

إحداها: أنّه مثل ضربه الله تعالى لمجاهده النفس والهوى والشيطان في أعمال الخير والبرّ، فجعل ذلك كتكليف صعود العقبه الشاقّه، فكأنّه قال: لم يحمل على نفسه المشقّه بعنت الرقبه والإطعام، وهو قوله: «وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعُقَبَةُ» ٥ ، أى: ما اقتحام العقبه. ثمّ ذكره فقال: «فَكُّ رَقَبِهِ» ٦ وهو تخليصها من اسار الرقّ .

وثانيها: أنّها عقبه حقيقه، قال الحسن وقتاده: هي عقبه شديده في النار دون الجسر فاقتحموها بطاعه الله عزّ وجلّ .

وثالثها: أنّها الصراط يضرب على جهنّم.

وقال البيضاوى: أى فلم يشكّ تلك الأيادي باقتحام العقبه، وهو الدخول في أمر شديد، والعقبه الطرائق في الجبل، استعارها لما فسرها به من الفكّ والإطعام

ص: ٢٤٥

١- (٢) روضه المتّقين ٣: ١٩٠.

٢- (٣) كتاب الوافي ١٠: ٥٠٧.

لما فيهما من مجاهدته النفس، انتهى.

وعلى تأويله عليه السلام استعار العقبة للولاية، لصعوبه إرتكابها، ثم حمل عليها فك رقبه مبالغه، لأن الولاية سبب لفك الرقبه من عذاب الله، فكأنها عينه، أو من باب حمل المصدر على المتصّف به، كزيد عدل، وكذا الإطعام، فإن الولاية سبب له، وقيل: هو على التشبيه، فإن الولاية سبب لحياء النفوس، كما أنّ الطعام سبب لحياء الأبدان.

وأقول: على هذا التأويل يحتمل أن يكون المراد إطعام يتامى السادات والهاشميين من الخمس، فالسبب يظهر، ويؤيده ما رواه علي بن إبراهيم في قوله:

«يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ» ١ يعنى رسول الله «أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ» ٢ يعنى أمير المؤمنين مترب بالعلم، ويحتمل أيضاً: أن يكون المراد باليوم ذى المسعبه يوم القيامة، وباليتامى المنقطعين عن إمامهم فى الدنيا، ولهم القرابه المعنويه به، وبالمساكين مساكين الشيعة، فإن الولاية سبب لإطعام فى الآخرة، أو المراد: أنّ الولاية سبب لتسلط الإمام، فيهدى الناس ويفك رقابهم من النار، ويطعم الفقراء والمساكين، ويؤدى إليهم حقوقهم، كما روى عن علي بن إبراهيم بإسناده، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام فى قوله: «فَكَ رَقَبَهُ» ٣، قال بنا تفك الرقاب وبمعرفتنا، ونحن المطعمون فى يوم الجوع وهو المسعبه (١).

[٤٧٠] قال الله عز وجل: «وَمَا يُدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ» ٥

وعنه (علي بن إبراهيم)، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان قال:

ص: ٢٦٦

أولم إسماعيل (١)، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: عليك بالمساكين فأشبعهم، فإن الله (٢) يقول: «وَمَا يُبْدِيءُ الْبَاطِلَ وَمَا يُعِيدُ» ٣:٤

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن، قوله: «وَمَا يُبْدِيءُ الْبَاطِلَ» ٥ أي:

إطعام الأغنياء للأغراض الدنيوية باطل، والباطل لا ينفع في الدنيا والآخرة.

وقال الطبرسي رحمه الله في تفسير الآيه: أي ذهب الباطل ذهاباً لم يبق منه إبداء، ولا إعادته ولا إقبال ولا إدبار، لأن الحق إذا جاء لا يبقى للباطل بقيته، وقيل: إن الباطل إبليس لا يبدىء الخلق ولا يعيدهم، وقيل: ما يبدىء الباطل لأهله خيراً في الدنيا ولا يعيد خيراً في الآخرة، وقال الزجاج: يجوز أن يكون ما إستفهاماً في موضع نصب على معنى وأى شيء يبدىء الباطل، وأى شيء يعيده. (٣)

[٤٧١] قال الله عز وجل: «إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ» ٧

العياشي في (تفسيره) عن مسعده، قال: مرّ الحسين بن علي عليه السلام بمساكين قد بسطوا كساءً لهم، فألقوا عليه كسراً، فقالوا: هلمّ يا بن رسول الله، فثنى (رجله، ونزل) (٤) ثم تلا: «إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ» ٩ ثم قال: قد أجبتكم فأجيوني،

ص: ٢٤٧

١- (١) في المحاسن زياده: «رحمه الله».

٢- (٢) في الكافي زياده: «عز وجل».

٣- (٤) مرآة العقول ١١٥:٢٢، وراجع كتاب الوافي ٥٢٩:٢٠.

٤- (٨) في تفسير العياشي: «وركه فأكل معهم» بدل «رجله ونزل».

قالوا: نعم يا بن رسول الله (١)، وقاموا (٢) معه حتى أتوا منزله، فقال للرباب: أخرجني ما كنت تـدخـرين. (٣)

[٤٧٢] قال الله عز وجل: «أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ» ٤

وعن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعري، عن عبد الله بن ميمون (٤)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أطعم مؤمناً (٥) حتى يشبعه لم يدر أحدٌ من خلق الله ما له من الأجر في الآخرة، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، إلّا الله رب العالمين، ثم قال: من موجبات المغفرة إطعام المسلم السغبان، ثم تلا قول الله عز وجل: «أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ» ٧.٨

* شرح الحديث:

قال المازندراني: قوله: (من أطعم مؤمناً حتى يشبعه لم يدر أحدٌ من خلق الله ما له من الأجر) لعل المراد بهذا المؤمن من بلغ جوعه حدّاً يوجب هلاكه، فإنّ إطعامه حينئذٍ إحياء لنفسه، وقد قال الله تعالى: «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ

ص: ٢٤٨

١- (١) في تفسير العياشي زياده: «وتعمى عين».

٢- (٢) في تفسير العياشي: «فقاموا».

٣- (٣) تفسير العياشي ٢: ٢٥٧، ح ١٥، الوسائل ٢٤: ٣٠٠، كتاب الأَطْعَمَة والأشربة، ب ٢٨ من أبواب آداب المائدة ح ٤.

٤- (٤) في الكافي وثواب الأعمال زياده: «القدّاح».

٥- (٥) في ثواب الأعمال: «مسلماً» بدل «مؤمناً».

جَمِيعاً» ١ وحينئذٍ فلا- يُعد في ترتب هذا الأجر العظيم عليه، والتعميم ممكن، وعدم علم الملك والرسل بما له من الأجر، إِمَّا لعظمه الأجر، أو لأنَّ تعيين قدره إنما هو في علم الله تعالى، ولم يظهره عليهم، والأوَّل أظهر، لأنَّ المقصود من الحديث إفاده عظمته (١).

قال العلامة المجلسي: (لم يدر أحد) أى: من عظمته والاستثناء في قوله: (إِلَّا اللهُ) منقطع، وكأنَّ المراد به المؤمن الخالص الكامل، ولذا عبّر فيما سيأتى بالمسلم، أى مطلق المؤمن، ويقال سغب سغباً وسغباً بالتسكين والتحرّيك، وسغابه بالفتح وسغوباً بالضمّ ومسغبه من بابى فرح ونصر: جاع، فهو ساغب وسغبان أى جائع.

وقيل: لا- يكون السغب إلّما أن يكون الجوع مع تعب، وأشار بالآية الكريمة إلى أنّ الإطعام من المنجيات الّتى رغب الله فيها وعظّمها، حيث قال سبحانه: «فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ» ٣ فلم يشكر الأيادى المتقدّم ذكرها باقتحام العقبة، وهو الدخول فى أمر شديد، والعقبة الطريق فى الجبل، استعارها لما فسّر بها من الفكّ والإطعام فى قوله: «وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ» ٤ الآيه، لما فيهما من مجاهدته النفس، والمسغبه، والمقربه، والمتربه مفعلات من سغب إذا جاع، وقرب فى النسب، وترب إذا افتقر.

وقيل: المراد به مسكين قد لصق بالتراب من شدّه فقره وضرّه، وفى الآيه إشاره إلى تقديم الأقارب فى الصدقه على الأجنب بل الأقرب على غيره. (٢).

ص: ٢٦٩

١- (٢) شرح اصول الكافى ٩: ٨٦.

٢- (٥) مرآة العقول ٩: ١٢٦.

[٤٧٣] قال الله عز وجل: «وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ» ١

وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه (١)، عن القاسم بن عروه، عن عبد الله بن بكير، عن زراره قال: سألت (أبا عبد الله عليه السلام) (٢) عن قول الله عز وجل (٣): «يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ» ٥ قال: تبدل خبزه نقيّه (٤)، (يأكل الناس منها) (٥) حتى يفرغ (٦)

(٧) من الحساب، فقال له قائل: إنهم لفي شغل يؤمئذٍ عن الأكل والشرب، فقال (٨): إن الله عز وجل (٩) خلق ابن آدم أجوف، لا بد (١٠) له من الطعام والشراب، أهم أشد شغلاً يومئذٍ أم من في النار؟ فقد استغاثوا، والله عز وجل (١١) يقول: «وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ» ١٤.١٥

ص: ٢٧٠

١- (٢) ليس في الكافي: «عن أبيه».

٢- (٣) في الكافي والمحاسن: «أبا جعفر عليه السلام» بدل «أبا عبد الله عليه السلام».

٣- (٤) في المحاسن: «تعالى» بدل «عز وجل».

٤- (٥) في المحاسن: «نقى».

٥- (٧) في الكافي: «يأكل منها الناس».

٦- (٨) في الكافي: «يفرغوا».

٧- (٩) في المحاسن زياده: «الناس».

٨- (١٠) في المحاسن: «قال».

٩- (١١) ليس في المحاسن: «عز وجل».

١٠- (١٢) في الكافي: «ولابد» وفي المحاسن: «فلا بد».

١١- (١٣) ليس في المحاسن: «عز وجل».

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله تعالى: «وَإِنْ يَسْتَعْجِلُوا» ١ أي: من شدّة العطش وحرّ النّار، و (المهل) قيل: هو كلّ شيء أُذيب كالنحاس والرصاص والصفير، وقيل: هو كعكر الزيت إذا قرب إليه سقطت فروه رأسه، وقيل: هو القيح والدم، وقيل: هو الذي انتهى حرّه، وقيل: إنّ ماء أسود، يشوى الوجوه، أي: ينضجها عند دنوّه منها ويحرقها. (١)

[٤٧٤] قال الله عزّ وجلّ: «لَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا» ٣

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عليّ بن الصلت (٢)، عن ابن أخي شهاب بن عبد ربّه، قال: شكوت إلى أبي عبد الله عليه السلام ما ألقى من الأوجاع والتخم، فقال لي (٣):

تغدّ وتعشّ، ولا- تأكل بينهما شيئاً، فإنّ فيه فساد البدن، أما سمعت الله تبارك وتعالى (٤) يقول: «لَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا» ٧.٨

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله تعالى: «بُكْرَةً وَعَشِيًّا» ٩ قال الطبرسي رحمه الله: قال

ص: ٢٧١

١- (٢) مرآة العقول ٢٢: ٩٨.

٢- (٤) في المحاسن: «عليّ بن صامت» بدل «عليّ بن الصلت».

٣- (٥) ليس في المحاسن: «لي».

٤- (٦) في الكافي: «عزّ وجلّ» وفي المحاسن: «تعالى» فقط.

المفسِّرون: ليس فى الجَنَّةِ شمس ولا قمر، فىكون لهم بكره وعشياً، والمراد أَنهم يؤتون رزقهم على ما يعرفونه من مقدار الغداء والعشاء، وقيل: كانت العرب إذا أصاب أحدهم الغداء والعشاء أعجبت به، وكانت تكره الوجبه، وهى الأكله الواحده فى اليوم، فأخبر الله تعالى أن لهم فى الجَنَّةِ رزقهم بكره وعشياً على قدر ذلك الوقت، وليس ثمَّ ليل، وإنما هو ضوء ونور، عن قتاده.

وقيل: إنهم يعرفون مقدار الليل بإرخاء الحجب وإغلاق الأبواب ومقدار النهار برفع الحجب وفتح الأبواب. (١)

[٤٧٥] قال الله عزَّ وجلَّ: «وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ» ٢ وقال عزَّ وجلَّ: «وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ» ٣

محمَّد بن على بن عثمان الكراجكى فى (كنز الفوائد) عن أبى عبد الله عليه السلام: أن أباً حنيفه أكل معه، فلما رفع الصادق عليه السلام يده من أكله، قال: الحمد لله رب العالمين، اللهم هذا منك ومن رسولك صلى الله عليه وآله، فقال أبو حنيفه: يا أباً عبد الله! أ جعلت مع الله شريكاً؟ فقال له: ويلك، إن الله (٢) يقول فى كتابه: «وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ» ٥ ويقول فى موضع آخر: «وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ» ٦ فقال أبو حنيفه: والله لكأنى ما قرأتها قط. (٣)

ص: ٢٧٢

١- (١) مرآه العقول ٢٢: ١٠٠.

٢- (٢) فى الكنز: «فإنَّ الله تعالى».

٣- (٧) كنز الفوائد ٢: ٣٦، إلآ أنه زاد فيه: «من كتاب الله ولا سمعتهما إلآ فى هذا الوقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: بلى، قد

[٤٧٦] قال الله عز وجل: «فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ» ١

عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن أبي عيينه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صاحب لنا (١) يكون على سطحه الحنطه والشعير، فيطؤونه ويصلون عليه، قال: فغضب، ثم قال (٢): لولا- أئى أرى (٣) أنه من أصحابنا للعتة، أما يستطيع أن يتخذ لنفسه مصلى يصلى فيه؟! ثم قال: إن قوماً وسع الله (٤) عليهم فى أرزاقهم حتى طغوا، فاستخسنا الحجاره، فعمدوا إلى النقى (٥)، فصنعوا منه كهينه الأفهار (٦)، فجعلوه فى مذاهبهم (٧)، فأخذهم الله بالسنين، فعمدوا إلى أطعمتهم، فجعلوها فى الخزائن، فبعث الله على خزائنهم ما أفسده، حتى احتاجوا إلى ما كانوا يستنظفون به فى مذاهبهم، فجعلوا يغسلونه، ويأكلونه، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: والله لقد دخلت على أبى العباس، وقد أخذ القوم المجلس، فمد يده إلى السفره بين يديه موضوعه، فأخذ بيدي، فذهبت لأخطو إليه، فوقعت رجلى على طرف السفره، فدخلنى من ذلك ما شاء الله أن يدخلنى، إن الله (٨) يقول: «فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوا بِهَا

ص: ٢٧٣

-
- ١- (٢) فى المحاسن زياده: «فلاحاً».
 - ٢- (٣) فى المحاسن: «وقال».
 - ٣- (٤) فى المحاسن: «لولا أرى».
 - ٤- (٥) ليس فى المحاسن: «الله».
 - ٥- (٦) النقى: الدقيق المنخول. (مجمع البحرين ٣: ١٨٢٨، انظر مادّه «نقى»).
 - ٦- (٧) فهر: الفهر: الحجر ملء الكف، والجمع أفهار. (الصحاح ١: ٦٣٣، انظر مادّه «فهر»).
 - ٧- (٨) المذهب: المتوضأ، لأنه يذهب إليه، وفى الحديث: أن النبى صلى الله عليه وآله كان إذا أراد الغائط أبعد فى المذهب، والمذهب: والمرفق والمرحاض (لسان العرب ٢: ٤٧٣، انظر مادّه «ذهب»).
 - ٨- (٩) فى المحاسن زياده: «تعالى».

بِكَافِرِينَ « ١ قوماً وَاللَّهِ يَقيمونَ الصَّلَاةَ، وَيؤتونَ الزَّكَاةَ، وَيذكرونَ اللَّهَ كَثِيرًا (١)».

[٤٧٧] قال الله عز وجل: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً ۖ» ٣

العِيَّاشِيَّ فِي (تفسيره) عن حفص بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إِنَّ قوماً فِي بنى إِسْرَائِيلَ كانَ (٢) يَأْتِي لَهِم مَن طَعامِهِم، حَتَّى جَعَلوا مَنه تَمائِيلَ (٣) يَسْتَنجُونَ بِها، فلم يَزَلِ اللَّهُ بِهَم حَتَّى اضْطَرُّوا إِلى التَمائِيلِ (يَنقونَها، وَيأكلونَها) (٤)، وَهو قولُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ (٥): «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً ۖ» الآيَةُ (٦). (٧).

[٤٧٨] قال الله عز وجل: «أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا» ١٠

عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي في (المحاسن) عن جعفر بن محمد، عن ابن القُدَّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آباءه عليهم السلام) قال: أُتِيَ (٨) بِخَبِيصٍ (٩)، فَأَبى أَنْ يَأْكُلَ (١٠)، فَقِيلَ: أُنْحَرِّمُهُ؟ فَقَالَ (١١): لا- وَلَكِنِّي أَكْرَهُ (أَنْ تَتَوَقَّعَ نَفْسِي إِلَيْهِ) (١٢)، ثُمَّ تَلَا

ص: ٢٧٤

-
- ١- (٢) المحاسن ٢: ٤١٨، ح ٢٤٦٦، الوسائل ٢٤: ٣٨٥، كتاب الأَطْعَمَةِ وَالأَشْرَبَةِ، ب ٧٩ من أبواب آداب المائدة، ح ٣، وراجع: ٣٥: ٢٧، كتاب القضاء، ب ٦ من أبواب صفات القاضي ح ١.
 - ٢- (٤) ليس في تفسير العِيَّاشِيَّ: «كان».
 - ٣- (٥) في تفسير العِيَّاشِيَّ زيادته: «بمدن كانت في بلادهم».
 - ٤- (٦) في تفسير العِيَّاشِيَّ: «يتبعونها ويأكلون منها».
 - ٥- (٧) ليس في تفسير العِيَّاشِيَّ: «عزَّ وجلَّ».
 - ٦- (٨) سورة النحل: ١١٢.
 - ٧- (٩) تفسير العِيَّاشِيَّ ٢: ٢٧٣، ح ٧٨، الوسائل ٢٤: ٣٨٦، كتاب الأَطْعَمَةِ وَالأَشْرَبَةِ، ب ٧٩ من أبواب آداب المائدة، ح ٥، وراجع: ح ٦.
 - ٨- (١١) أى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: أَنِّي أُمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
 - ٩- (١٢) الخبيص والخبيصه: هو طعام معمول من التَّمْرِ وَالسَّمْنِ. (مجمع البحرين ١: ٤٩١، انظر مادَّة «خبص»).
 - ١٠- (١٣) في المحاسن: «أَنْ يَأْكُلَهُ».
 - ١١- (١٤) في المحاسن: «قال».
 - ١٢- (١٥) في المحاسن: «أَنْ تَتَوَقَّعَ إِلَيْهِ نَفْسِي».

الآية: «أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا» ١.٢

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: بيان: (اتى) أى: النبى صلى الله عليه وآله أو الصادق عليه السلام، والأوّل أظهر، وفي كتاب الغارات أنّ المأتى كان أمير المؤمنين عليه السلام، وفي القاموس تاق إليه توقفاً وتوقاناً، اشتاق(١).

كتاب الأَطْعَمَة المَبَاحَة

٥٥[٤٧٩] قال الله عزّ وجلّ: «وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ» ٤

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سيّد الأدام في الدنيا والآخرة، قال: اللّحم، أما تسمع(٢) قول الله عزّ وجلّ(٣): «وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ» ٧.٨

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: قوله عليه السلام: (أما سمعت) الاستشهاد من جهه أنّه تعالى خصّ من بين سائر الأدام اللّحم بالذكر، فهو سيّد إدام الآخرة، فأما الفاكهه فلا تعدّ من الأدام عرفاً، أو الغرض بيان كونه سيّداً بالنسبه إلى غير الفاكهه(٤).

ص: ٢٧٥

١- (٣) بحار الأنوار ٦٣: ٣٢٣.

٢- (٥) في الكافي: «أما سمعت».

٣- (٦) في المحاسن: «تبارك وتعالى».

٤- (٩) مرآة العقول ٢٢: ١٢٧.

[٤٨٠] قال الله عز وجل: «يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» ١ وقال الله عز وجل: «وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَيُزَيِّدَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ» ٢ وقال الله عز وجل: «وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِينًا * فَكُلِي وَاشْرَبِي وَرَأَيْ عَيْنًا» ٣

وفى الخصال بإسناده عن عليّ عليه السلام - فى حديث الأربعمائه كلمه - قال: غسل اليدين قبل الطعام وبعده زياده فى الرزق، وإماطه للغمر عن الثياب، ويجلو البصر. أكل التفاح نضوح المعده. ومضغ اللبان يشد الأضراس، وينفى البلغم، ويذهب بريح الفم. أكل السفرجل قوه للقلب الضعيف، ويطيب المعده، ويزيد فى قوه الفؤاد، ويشجع الجبان، ويحسن الولد. أكل إحدى وعشرين زبيبه حمراء فى كل يوم على الرقيق يدفع جميع الأمراض، إلّا مرض الموت.

لا يتفل المؤمن فى القبلة، فإن فعل ذلك ناسياً يستغفر الله، لا ينفخ الرجل فى موضع سجوده، ولا ينفخ فى طعامه ولا فى شرابه ولا فى تعويذه.

كلوا ما يسقط من الخوان، لأنّه شفاء من كلّ داء بإذن الله عز وجل لمن أراد أن يستشفى به، إذا أكل أحدكم طعاماً فليمصّ أصابعه التى أكل بها قال الله عز وجل:

بارك الله فيك.

أقروا الحارّ حتى يبرد ويمكن أكله فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قرّب إليه طعام فقال أقروه حتى يبرد ويمكن أكله، ما كان الله عز وجل ليطلعنا النار، والبركه فى البارد.

اذكروا الله عزَّ وجلَّ على طعام ولا تطغوا، فإنَّها نعمه من نعم الله عليكم، ورزق من رزقه، يجب عليكم شكره وحمده، أحسنوا صحبه النعم قبل فراقها، فإنَّها تزول وتشهد على صاحبها بما عمل فيها، من رضى عن الله باليسير من الرزق رضى الله عنه باليسير من العمل، اصطنعوا المعروف بما قدرتم على اصطناعه، فإنَّه يقى مصارع السوء.

أفضل ما يتَّخذه الرُّجل في منزله لعياله الشاه، فمن كان في منزله شاه قدَّست عليه الملائكة كلَّ يوم مرَّةً، ومن كانت عنده شاتان قدَّست عليه الملائكة مرَّتين في كلَّ يوم، وكذلك في الثَّلاث تقول بورك فيكم.

إذا ضعف المسلم فليأكل اللحم واللبن، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ جعل القوَّة فيهما.

لا تشهدوا قول الزور، ولا تجلسوا على مائدة يشرب عليها الخمر، فإنَّ العبد لا يدرى متى يؤخذ.

إذا جلس أحدكم على الطَّعام فليجلس جلسه العبد، ولا يضعنَّ أحدكم إحدى رجليه على الأخرى ولا يتربَّع، فإنَّها جلسه يبغضها الله ويمقت صاحبها.

عشاء الأنبياء بعد العتمه، ولا تدعوا العشاء، فإنَّ ترك العشاء خراب البدن.

اكسروا حرَّ الحمى بالبنفسج والماء البارد، فإنَّ حرَّها من فيح جهنم، لا يتداوى المسلم حتَّى يغلب مرضه صحَّته.

الدُّعاء يرُدُّ القضاء المبرم، فاتَّخذوه عدَّةً، داووا مرضاكم بالصدقة، ليجلس أحدكم على الطَّعام جلسه العبد، ليأكل على الأرض، ولا يشرب قائماً.

لعق العسل شفاء من كلِّ داء قال الله عزَّ وجلَّ: «يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» ١ وهو مع قراءه القرآن، ومضغ اللُّبان يذهب بالبلغم، وابدءوا بالملح فى أوّل طعامكم، فلو يعلم الناس ما فى الملح لاختراره

على الترياق المجرب، من ابتداء طعامه بالملح ذهب عنه سبعون داءً وما لا يعلمه إلا الله، صبوا على المحموم الماء البارد في الصيف، فإنه يكسر حره.

في كل امرئ واحد من ثلاث: الكبر، والطيره، والتمنى، فإذا تطير أحدكم فليمض على طيرته وليذكر الله، وإذا خشى الكبر فليأكل مع عبده وخادمه وليحلب الشاه، فإذا تمنى فليسأل الله وليبتهل إليه.

كلوا الدباء فإنه يزيد في الدماغ وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعجبه الدباء.

كلوا الأترج قبل الطعام وبعده، فإن آل محمد يفعلون ذلك، الكمثرى يجلو القلب ويسكن أوجاع الجوف.

أقلوا من أكل الحيتان فإنها تذيب البدن وتكثر البلغم وتغلظ النفس.

حسو اللبن شفاء من كل داء إلا الموت.

كلوا الرمان بشحمه فإنه دباغ للمعدة، في كل حبه من الرمان إذا استقرت في المعدة حياه للقلب، وأمان للنفس، ومرض وسواس الشيطان أربعين ليلة.

نعم الإدام الخلل يكسر المره ويحيى القلب.

كلوا الهندباء فما من صباح إلا وعليه قطره من قطرات الجنه.

اشربوا ماء السماء فإنه يطهر البدن، ويدفع الأسقام، قال الله تعالى: «وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رَجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ» ١، ما من داء إلا وفي الحبه السوداء منه شفاء إلا اللسيام، لحوم البقر داء وألبانها دواء وأسمانها شفاء.

ما تأكل الحامل من شيء ولا يتداوى به أفضل من الرطب، قال الله تعالى لمريم: «وَهْزِي إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا حَلِيمًا * فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا» ٢، حنكوا أولادكم بالتمر، وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله بالحسن

والحسين عليهما السلام. الحقنه من الأربع، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن أفضل ما تداويتم به الحقنه، وهي تعظم البطن وتنقى داء الجوف وتقوى البدن، اسعطوا بالبنفسج وعليكم بالحجامه (١).

[٤٨١] قال الله عز وجل: «وَمِنَ اللَّيْلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ النَّهْرِ اثْنَيْنِ» ٢

محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره) عن أيوب بن نوح بن دراج، قال:

سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الجاموس، وأعلمته أن أهل العراق يقولون: إنه مسخ، فقال: أو ما سمعت قول الله: «وَمِنَ اللَّيْلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ النَّهْرِ اثْنَيْنِ» ٣.٤

[٤٨٢] قال الله عز وجل: «يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» ٥

وعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لعق العسل شفاء من كل داء، قال الله عز وجل (٢): «يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» ٧ وهو مع قراءة القرآن، ومضغ اللبان يذيب (٣) البلغم (٤).

ص: ٢٧٩

١- (١) الخصال: ٦١٢-٦٣٧، ح ١٠، حديث الأربعمائه وبتفاوت يسير جداً، الوسائل ٢٨:٢٥، كتاب الأَطْعَمَة والأَشْرَبَة، ب ١٠ من أبواب الأَطْعَمَة المباحه ح ٤٣.

٢- (٦) في المحاسن: «قال الله تعالى».

٣- (٨) في المحاسن: «يذهب» بدل «يذيب».

٤- (٩) الكافي ٦: ٣٣٢، كتاب الأَطْعَمَة والأَشْرَبَة، باب العسل، ح ٢، ورواه البرقي، عن القاسم بن يحيى مثله في

[٤٨٣] قال الله عز وجل: «لَبْنَا خَالِصًا سَائِعًا لِلشَّارِبِينَ» ١

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنه (٢) ليس أحد يغص (٣) بشرب اللبن، لأن الله عز وجل (٤) يقول: «لَبْنَا خَالِصًا سَائِعًا لِلشَّارِبِينَ» ٦.٧

[٤٨٤] قال الله عز وجل: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنِهِ أَوْ تَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا» ٨

وعن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: العجوه أم التمر، وهى التى (٥) من الجنة لآدم عليه السلام (٦)، وهو قول الله (٧): «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنِهِ أَوْ تَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا» ١٢

١٣ يعنى: العجوه. (٨)

ص: ٢٨٠

١- (٢) فى المحاسن زياده: «عن آباءه عليهم السلام».

٢- (٣) ليس فى المحاسن: «إنه».

٣- (٤) الغصه: بالضمّ: الشجا وجمعها غصيص، وما اعترض فى الحلق فأشرق. (القاموس المحيط ٢: ٤٧٥، انظر فى «باب الصاد فصل الغين»).

٤- (٥) فى المحاسن: «تبارك وتعالى».

٥- (٩) فى الكافى زياده: «عز وجل».

٦- (١٠) فى المحاسن: «أنزل بها آدم عليه السلام من الجنة» بدل «أنزل الله من الجنة لآدم عليه السلام».

٧- (١١) فى الكافى زياده: «عز وجل» وفى المحاسن: «تعالى».

٨- (١٤) الكافى ٦: ٣٤٧، كتاب الأطمعه، باب التمر، ح ١١، ورواه البرقى بإسناده عن الوشاء، عن أبي خديجه سالم بن

قال العلامة المجلسي: قال في الصحاح: العجوه: من أجود التمر بالمدينه، ونخلتها لئنه.

وقال في النهايه: وفيه «العجوه من الجنه» قد تكرر ذكرها في الحديث، وهو نوع من تمر المدينه أكبر من الصيحاني، يضرب إلى السواد من غرس النبي صلى الله عليه وآله (١).

وقال أيضاً: قال البيضاوي: «ما قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنِهِ» ٢ أى: أى شىء قطعتم من نخله، فعله من اللون وتجمع على ألوان، وقيل من اللين، ومعناها النخله الكريمه، وجمعها أليان (٢).

[٤٨٥] قال الله عز وجل: «فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ» ٤

الحسين بن بسطام، وأخوه في (طب الأئمه) عن سليمان بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر، عن الصادق (٣) عن آبائه (٤)، عن عليّ عليهم السلام (٥)، قال: كلوا (٦) الرمان بشحمه، فإنه دباغ للمعدة، وفي كل حبه منها إذا استقرّ في المعده حياه القلب (٧)، وإناره للنفس وتمرض (٨).

ص: ٢٨١

١- (١) مرآه العقول ٢٢: ١٨٢.

٢- (٣) بحار الأنوار ٦٣: ١٣٠.

٣- (٥) في طبّ الأئمه: «جعفر بن محمد الصادق عليه السلام».

٤- (٦) في طبّ الأئمه زياده: «الطاهرين».

٥- (٧) في طبّ الأئمه: «عن أمير المؤمنين عليه السلام» بدل «عن عليّ عليه السلام».

٦- (٨) في طبّ الأئمه: «كُلِ».

٧- (٩) في طبّ الأئمه: «للقلب».

٨- (١٠) في طبّ الأئمه: «وتقرض» بدل «وتمرض».

وسواس (١) الشيطان أربعين صباحاً، والرمان من فواكه الجنه، قال الله تعالى (٢):

«فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَ تَخْلُ وَ زُمَانٌ» ٣٠٤

*شرح الحديث:

قال العلماء المجلسي: بيان: (وسواس الشيطان) أى: الشيطان الذى اسمه الوسواس، كما عبّر عنه فى سائر الأخبار بشيطان الوسوسة، أو المراد به وسوسة الشيطان، ففى إسناد المرض إليه مجاز (٣).

[٤٨٦] قال الله عز وجل: «وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الْجِجَارَةُ» ٦

وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن أبى عبد الله، عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن نصير مولى أبى عبد الله عليه السلام، عن (٤) موفّق مولى أبى الحسن عليه السلام، قال: كان (٥) أبو الحسن عليه السلام (٦) إذا أمر بشراء (٧) البقل يأمر (٨) بالإكثار منه و (٩) من الجرجير (١٠) فيشتري له، وكان يقول: ما أحقّ بعض

ص: ٢٨٢

-
- ١- (١) فى طبّ الأئمّه: «وسواس».
 - ٢- (٢) فى طبّ الأئمّه: «عزّ وجلّ».
 - ٣- (٥) بحار الأنوار ٦٣: ١٥٦.
 - ٤- (٧) فى المحاسن: «أو» بدل «عن».
 - ٥- (٨) فى الكافى زياده: «مولاي».
 - ٦- (٩) ليس فى المحاسن: «أبو الحسن عليه السلام».
 - ٧- (١٠) فى المحاسن: «بشئىء من» بدل «بشراء».
 - ٨- (١١) فى المحاسن: «يأمرنا».
 - ٩- (١٢) ليس فى المحاسن: «منه و».
 - ١٠- (١٣) الجرجير: بقله من فصيلة الصليبيات، لها أزهار صغيره بيضاء وأوراق مركّبه شديده الخضره، تنبت برياً فى المناطق المعتدله من أوروبا وآسيا بالقرب من الينابيع والمستنقعات، تستعمل للسلطه فتعطيها طعماً لذيذاً. (المنجد: ٨٤).

النَّاسِ! يَقُولُونَ: إِنَّهُ (١) يَنْبِتُ فِي وَادِي جَهَنَّمَ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (٢) يَقُولُ: «وَقَوِّدْهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» ٣ فكيف تنبت البقل. (٣)

أبواب الأشربه المباحه

٥٦ [٤٨٧] قال الله عز وجل: «وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا» ٥

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن عليّ بن يقطين، عن عمرو بن إبراهيم، عن خلف بن حمّاد، عن محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (قال الله عز وجل) (٤): «وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا» ٧ قال: ليس من ماء في الأرض إلّا وقد خالطه ماء السماء. (٥)

[٤٨٨] قال الله عز وجل: «يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ» ٩

وعنه، عن عمران بن موسى، عن عليّ بن أسباط، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: البرد لا يؤكل، لأنّ الله عز وجل يقول: «يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ» ١٠.

ص: ٢٨٣

١- (١) ليس في المحاسن: «إنّه».

٢- (٢) في المحاسن: «تبارك وتعالى».

٣- (٤) الكافي ٦: ٣٦٨، كتاب الأَطْعَمَه، باب الجرجير، ح ٤، ورواه البرقي بإسناده عن العبدى، عن الحسين بن سعيد مثله في المحاسن ٢: ٣٢٥، ح ٢١٠٣، مع اختلاف يسير، الوسائل ٢٥: ١٩٧، كتاب الأَطْعَمَه والأشربه، ب ١١٦ من أبواب الأَطْعَمَه المباحه ح ٣.

٤- (٦) في الكافي: «في قوله تعالى» بدل «قال الله عز وجل».

٥- (٨) الكافي ٦: ٣٨٧، كتاب الأَشْرَبَه، باب ماء السماء، ح ١، الوسائل ٢٥: ٢٦٥، كتاب الأَطْعَمَه والأشربه، ب ٢٢ من أبواب الأَشْرَبَه المباحه ح ١.

قال العلامة المجلسي: قوله تعالى: «يُصِيبُ بِهِ» ١ أي: يضره في زرعه وثمرته(١).

وقال أيضاً: (البرْدُ) إمّا بسكون الراء أو بالتحريك، وفي بعض النسخ بالجمع بينهما البرْد والبرْدُ، هو بالتحريك، المراد إصابته وضرره بالإنسان والزرع والأشجار والأثمار كما قال سبحانه: «مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ» ٣.

وقال الكفعمي: البرد بفتحين، يجوز أن يكون معناه الموت، وبرد فلان، أي:

مات، ويجوز أن يكون معناه الاتخام وهي جمع برده، وفي الحديث أصل كلِّ داء البرده وهي التخمة على المعدة، وسميت برده، لأنها تبرّد المعدة ولا يستمرىء الطعام، انتهى. ولا يخفى أنّ ما ذكرنا أنسب بالمقام(٢).

[٤٨٩] قال الله عزّ وجلّ: «وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيُرِيطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُنَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ» ٥

وعنه، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام(٣) قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: اشربوا ماء السماء فإنه يطهر البدن، ويدفع الأَسقام، قال الله تبارك وتعالى(٤): «وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ

ص: ٢٨٤

١- (٢) مرآة العقول ٢٢: ٢٣٩.

٢- (٤) بحار الأنوار ٨٣: ٣٠٦.

٣- (٦) في المحاسن زياده: «قال: حدّثني أبي، عن جدّه».

٤- (٧) في الكافي: «عزّ وجلّ» بدل «تبارك وتعالى».

مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ « ١.٢

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: اريد برجز الشيطان الجنابه، لأنه احتلم بعضهم وغلب المشركون على الماء، وكانوا في موضع لا تثبت فيه القدم، فلبد الأرض حتى تثبت أقدامهم «وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ» ٣ بالوثوق على لطف الله «وَيُثَبِّتَ بِهِ» ٤ أى: بالمطر «الْأَقْدَامَ» ٥ حتى لا تسوخ في الرمل أو بالربط على القلوب حتى تثبت في المعركة (١).

قال العلماء المجلسي: قوله تعالى: «وَيُنزِّلُ عَلَيْكُمْ» ٧ المشهور أنها نزلت في غزوه بدر حيث نزل المسلمون على كتيب أعفر تسوخ فيه الأقدام على غير ماء، وناموا، فاحتلم أكثرهم، فمطروا ليلاً حتى جرى الوادي فاغتسلوا وتلبد الرمل حتى تثبت عليه الأقدام، فذهب عنهم رجز الشيطان وهو الجنابه، وربط على قلوبهم بالوثوق على لطف الله. (٢).

أبواب الأشر به المحرمه

٥٧ [٤٩٠] قال الله عز وجل: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ» ٩

ص: ٢٨٥

١- (٦) كتاب الوافي ٥٨٤:٢٠.

٢- (٨) مرآة العقول ٢٣٩:٢٢.

وقال الله عز وجل: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ» ١

وعن أبي علي الأشعري، عن بعض أصحابنا، وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن علي بن يقطين، قال:

سأل المهدى أبا الحسن عليه السلام عن الخمر، هل هي محرمة في كتاب الله (١)؟ فإن الناس (٢) يعرفون النهي عنها، ولا يعرفون التحريم لها، فقال له أبو الحسن عليه السلام: بل هي محرمة في كتاب الله (٣) يا أمير المؤمنين! فقال (٤): في أي موضع (محرمة هي) (٥) في كتاب الله جل اسمه يا أبا الحسن؟! فقال: قول الله عز وجل: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ» ٧ فأما قوله: «ما ظَهَرَ» ٨،٩ يعني: الزنا المعلن - إلى أن قال - وأما الإثم: فإنها الخمر (٦) بعينها، وقد قال الله عز وجل في موضع آخر: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ» ١١.١٢

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (الإثم فإنها الخمره) المراد بالإثم ما يوجبه.

ص: ٢٨٤

- ١- (٢) في الكافي زياده: «عز وجل».
- ٢- (٣) في الكافي زياده: «إنما».
- ٣- (٤) في الكافي زياده: «عز وجل».
- ٤- (٥) في الكافي زياده: «له».
- ٥- (٦) في الكافي: «هي محرمة».
- ٦- (١٠) في الكافي: «الخمره».

وحاصل الاستدلال أنه تعالى حكم في تلك الآية بكون ما يوجب الإثم محرماً، وحكم في الآية الأخرى بكون الخمر والميسر ممّا يوجب الإثم، فثبت بمقتضاهما تحريمهما، فنقول: الخمر ممّا يوجب الإثم، وكلّ ما يوجب الإثم فهو محرّم فالخمر محرّم. (١)

ص: ٢٨٧

١- (١) مرآة العقول ٢٢: ٢٦٤.

٥٩ [٤٩١] قال الله عز وجل: «الَّذِينَ آمَنُوا وَ هَاجَرُوا وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الَّذِينَ آوَوْا وَ نَصَرُوا أَوْلِيَّكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا»^١ وقال الله عز وجل: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَ أَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَ أُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا»^٢

علی بن الحسین المرتضی فی رساله (المحکم والمتشابه) نقلاً من (تفسیر) النعمانی بإسناده الآتی (١) عن علی عليه السلام فی بیان الناسخ والمنسوخ، قال: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ آخَى بَيْنَ أَصْحَابِهِ (٢) المهاجرين والأنصار، وجعل الموارث على الإخوة في الدين، لا- في ميراث الأرحام، وذلك قوله (٣): «الَّذِينَ آمَنُوا وَ هَاجَرُوا وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الَّذِينَ آوَوْا وَ نَصَرُوا

ص: ٢٩١

١- (٣) أی: الوسائل ٣٠: ١٤٤، خاتمه الوسائل، الفائده الثانيه، الرقم (٥٢).

٢- (٤) فی المحکم والمتشابه زياده: «من».

٣- (٥) فی المحکم والمتشابه زياده: «تعالى».

أَوْلِيَّكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا^١ فَأُخْرِجُوا مِنَ الْأَقْرَابِ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَابْتَهَ لِأَهْلِ الْهَجْرَةِ وَأَهْلِ الدِّينِ خَاصَّهُ (١)، فَلَمَّا قَوِيَ الْإِسْلَامُ أَنْزَلَ اللَّهُ (٢): «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا»^٤ فهذا معنى نسخ الميراث (٣).

أبواب ميراث الأبوين والأولاد

٤٠ [٤٩٢] قال الله عز وجل: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا»^٦

وفى العلل عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سهام الموارث من سته أسهم لا تزيد عليها، فقيل له: يا ابن رسول الله! ولم صارت سته أسهم؟ قال:

لأن الإنسان خلق من سته أشياء، وهو قول الله عز وجل (٤): «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا»^{٨.٩}

ص: ٢٩٢

- ١- (٢) فى المحكم والمتشابه زياده: «ثم عطف بالقول فقال تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ» فكان من مات من المسلمين يصير ميراثه وتركته لأخيه فى الدين دون القرابه والرحم الوشيجه».
- ٢- (٣) فى المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».
- ٣- (٥) المحكم والمتشابه: ٦٣، الوسائل ٢٦: ٦٤، كتاب الفرائض والموارث، ب ١ من أبواب موجبات الإرث ح ٤.
- ٤- (٧) فى العلل: «قول الله تعالى».

[٤٩٣] قال الله عز وجل: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» ١

محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره) عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (١) اختلف علي بن أبي طالب عليه السلام وعثمان (٢) في الرجل يموت وليس له عصبه يرثونه، وله ذو قرابه لا يرثونه، ليس له سهم مفروض، فقال علي عليه السلام:

ميراثه لذوي قرابته، لأن الله تعالى يقول: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» ٤ وقال عثمان: أجعل ماله (٣) في بيت مال المسلمين (٤).

[٤٩٤] قال الله عز وجل: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ» ٧ في العياشي في (تفسيره)، عن المفضل بن صالح، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليهما السلام قال: إن فاطمه عليها السلام انطلقت (٥) فطلبت ميراثها من نبي الله صلى الله عليه وآله، فقال:

إن نبي الله لا يورث، فقالت: أكفرت بالله، وكذبت بكتابه، قال الله: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ» ٩.١٠

ص: ٢٩٣

١- (٢) في تفسير العياشي زياده: «لما».

٢- (٣) في تفسير العياشي: «عثمان بن عفان».

٣- (٥) في تفسير العياشي: «ميراثه» بدل «ماله».

٤- (٦) تفسير العياشي ٧١:٢، ح ٨٤ وفي ذيله زياده: ولا يرثه أحد من قرابته، الوسائل ٨٨:٢٦، كتاب الفراض والمواريث، ب ٨ من أبواب موجبات الإرث ح ٩، وراجع: ٨٩ ح ١٠ و: ١٠١، ب ٤ من أبواب ميراث الأيوين والأولاد ح ٤ و: ١٨٠، ب ١٢ من أبواب ميراث الأخوه والأجداد ح ١ و: ١٨٥، ب ١ من أبواب ميراث الأعمام والأحوال ح ١ و: ١٩٠، ب ٣ ح ٢ و: ١٩١، ب ٥ ح ١ و: ١٩٤ ح ٦ و: ٢٣٣، ب ١ من أبواب ميراث ولاء العتق ح ٣ و: ٢٣٤ ح ٥.

٥- (٨) في تفسير العياشي زياده: «إلى أبي بكر».

[٤٩٥] قال الله عز وجل: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا» ١

وفى (عيون الأخبار) عن (هاني بن محمّد بن محمود العبدى) (١)، عن أبيه رفعه: أنّ موسى بن جعفر عليه السلام دخل على الرشيد، فسأله عن مسائل - إلى أن قال:

- لِمَ فَضَّلْتُمْ عَلَيْنَا، وَنَحْنُ مِنْ شَجَرِهِ وَاحِدُهُ (٢)، وَنَحْنُ وَأَنْتُمْ وَاحِدٌ، (وَنَحْنُ وَوَلَدُ) (٣) الْعَبَّاسِ، وَأَنْتُمْ وَوَلَدُ أَبِي طَالِبٍ، وَهَمَّا عَمَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَرَابَتُهُمَا مِنْهُ سَوَاءٌ؟ (فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) (٤): نَحْنُ أَقْرَبُ (٥)، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَأَبَا طَالِبٍ لِأَبٍ وَأُمَّ، فَأَبُو كَمِ (٦) الْعَبَّاسِ لَيْسَ هُوَ مِنْ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ أُمَّ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: فَلِمَ ادَّعَيْتُمْ أَنْكُمْ وَرَثَتُمْ رَسُولَ اللَّهِ (٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَالْعَمَّ يَحْجِبُ ابْنَ الْعَمِّ، وَقَبِضَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَقَدْ تَوَفَّى أَبُو طَالِبٍ قَبْلَهُ، وَالْعَبَّاسُ عَمَّهُ حَتَّى - إِلَى أَنْ قَالَ: - قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

فَأَمَّنِي، (قَالَ: قَدْ أَمَّنْتِكَ، فَقَالَ) (٨): إِنَّ فِي قَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ لَيْسَ مَعَ وَلَدِ الصَّلْبِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ ائْتَى لِأَحَدٍ سَهْمٌ، إِلَّا لِلأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، وَلَمْ يَثْبِتْ لِلْعَمِّ مَعَ وَلَدِ الصَّلْبِ مِيرَاثًا، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ الْكِتَابُ، إِلَّا أَنَّ تَيْمًا وَعَدِيًّا وَبَنِي أُمِّيهِ (٩) قَالُوا: الْعَمُّ وَالِدٌ رَأْيًا مِنْهُمْ بِلَا حَقِيقَةٍ، وَلَا أَثَرٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - إِلَى أَنْ قَالَ: - إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يورث من لم يهاجر، ولا أثبت له ولايه حتى يهاجر، فقال: ما حججتك

ص: ٢٩٤

١- (٢) فى العيون: «أبو أحمد هانى محمّد بن محمود العبدى».

٢- (٣) فى العيون زياده: «وبنو عبد المطلب».

٣- (٤) فى العيون: «إنا بنو» بدل «ونحن ولد».

٤- (٥) فى العيون: «فقلت» بدل «فقال أبو الحسن عليه السلام».

٥- (٦) فى العيون زياده: «قال: وكيف ذلك؟ قلت:».

٦- (٧) فى العيون: «وأبوكم».

٧- (٨) فى العيون: «النبي».

٨- (٩) فى العيون: «فقال: قد آمنتك قبل الكلام فقلت» بدل «قال: قد آمنتك، فقال».

٩- (١٠) المراد بالتيّم هاهنا أبو بكر، والعدىّ عمر، وبنى أميّه عثمان و معاويه و مروان و بنو مروان.

فيه ؟ فقال: قول الله عز وجل (١): «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا» ٢ وإن عمى العباس لم يهاجر. الحديث (٢).

[٤٩٦] قال الله عز وجل : «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ» ٤

وعنه (محمد بن الحسن)، عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن رجل، عن عبد الله بن وضاح (٣)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال في امرأه توفيت وتركت زوجها وأُمها وأباها وإخوتها، قال: هي من ستته أسهم: للزوج النصف ثلاثه أسهم، وللأب الثلث سهمان، وللأم السدس (٤)، وليس للإخوة شيء، نقصوا الأم، وزادوا الأب، لأن الله تعالى قال: «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ» ٧.٨

[٤٩٧] قال الله عز وجل : «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» ٩

وبإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن ابن رباط، عن ابن مسكان، عن أبي العباس البقباق، عن أبي عبد الله عليه السلام في أبوين وأختين، قال: للأم مع الأخوات الثلث (٥)، إن الله عز وجل قال: «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» ١١ ولم يقل: فإن كان

ص: ٢٩٥

١- (١) في العيون: «تعالى».

٢- (٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٨١-٨٣، ب ٧، ح ٩، ورواه الطبرسي نحوه في الاحتجاج ٢: ٢٣٥-٣٣٨، ح ٢٧١ وبتفاوت يسير، الوسائل ٢٦: ١٠٨، كتاب الفرائض والمواريث، ب ٥ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ح ١٤، وراجع: ٦٥، ب ١ من أبواب موجبات الإرث ح ٤.

٣- (٥) في التهذيبين: «الوضاح».

٤- (٦) في الاستبصار زياده: «سهم».

٥- (١٠) قد ورد في روضه المتقين: «للأم مع الأخوات السدس».

قال المولى المجلسى: فيحمل على التقية، لأنه مذهب ابن عباس، مع أن الأخوات إذا كنّ ثلاثاً أو اثنتين لا تحجب، فيحمل على دون الأربع، لأنهن إذا كنّ أربعاً، كنّ بمنزله أخوين، وكذا إذا كانت اثنتين وأخاً، وإن لم يرد فيه نص ظاهر، لكن ورد أن الأختين بمنزله أخ، فيما ورد أن الأربع بمنزله أخوين، فكأن الحاجب حينئذٍ أخوان؛ بخلاف الأخوات الثلاث، والغالب في التقية أنهم عليهم السلام يذكرون ما ظاهره معهم ويمكن فهم خلافه كما هنا(٢).

[٤٩٨] قال الله عز وجل: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَ لِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَّرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ» ٣

أبواب ميراث الإخوة والأجداد

محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشي في كتاب (الرجال) عن حمدويه بن نصر، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب السّراد، عن العلاء بن رزين، عن يونس بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

إنّ زواره قد روى عن أبي جعفر عليه السلام: أنه لا يرث مع الأم والأب والابن والبنت أحدٌ من الناس شيئاً، إلّا زوج أو زوجه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أمّا

ص: ٢٩٦

- ١- (١) تهذيب الأحكام ٩: ٢٨٣، ح ١٠٢٥، الاستبصار ٤: ١٤١، ح ٥٢٨، الوسائل ٢٦: ١٢١، كتاب الفرائض والمواريث، ب ١١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد، ح ٥، قال الحرّ العاملي: أقول: ذكر الشيخ وغيره أنه مخصوص بما إذا لم يكن أربعاً، أو بما إذا كنّ من الأم، لا من الأب، ولا الأبوين، وجوّز حملة على التقية، لما تقدّم، وراجع: ح ٦ من هذه الأبواب أيضاً.
- ٢- (٢) روضه المتقين ١١: ٢٦٧.

ما روى (١) زراره عن أبي جعفر عليه السلام فلا يجوز (أن تردّه) (٢)، وأمّا في الكتاب في سورة النساء فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَّرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُّسُ» ٣ يعني: (إخوه لأمّ وأب) (٣)، وإخوه لأب، والكتاب يا يونس قد ورث ههنا مع الأبناء، فلا تورث البنات إلّا الثلثين (٤).

[٤٩٩] قال الله عزّ وجلّ: «إِنَّ امْرَأَتَكَ لَأَنَّكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ» ٦

وبإسناده (محمّد بن الحسن الصفّار) عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن عبد الله بن المغيرة، عن موسى بن بكر، قال: قلت لزراره: إنّ بكيراً حدّثني عن أبي جعفر عليه السلام: أنّ الإخوة للأب، والأخوات للأب والأمّ يزدون وينقصون، لأنهنّ لا يكنّ أكثر نصيباً من الإخوة (٥) للأب والأمّ لو كانوا مكانهنّ، لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: «إِنَّ امْرَأَتَكَ لَأَنَّكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ» ٨ يقول: يرث جميع مالها إن لم يكن لها ولد،

ص: ٢٩٧

١- (١) في رجال الكشي: «ما رواه».

٢- (٢) في رجال الكشي: «لى ردّه» بدل «أن تردّه».

٣- (٣) في رجال الكشي: «إخوه لأب وأم».

٤- (٥) اختيار معرفة الرجال المعروف ب «رجال الكشي»: ١٣٣، ح ٢١١ و ٢١٤ بسند آخر عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، الوسائل ١٤٨:٢٦، كتاب الفرائض والمواريث، ب ١ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد ح ٧، قال الحرّ: أقول: آخره محمول على التقية لما مضى ويأتي.

٥- (٧) في التهذيب والكافي زياده: «والأخوات».

فأعطوا من سمّى الله له النصف كمالاً، وعمدوا فأعطوا الذي سمّى (١) له المال كلّه أقلّ من النصف، والمرأه لا تكون أبداً أكثر نصيباً من رجل لو كان مكانها، قال:

فقال زراره: وهذا قائم عند أصحابنا، لا يختلفون فيه (٢).

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: إنّ الأخوه للأب والأخوات للأب والأمّ يزدون، الصواب: والأخوات للأمّ لا للأب والأمّ كما يظهر للمتأمل (٣).

قال العلامة المجلسي: قوله: (أنّ الإخوه للأب) في بعض النسخ: أنّ الأخت للأب والأخوات للأب والأمّ يزدون وينقصون، لأنهنّ لا- يكنّ أكثر نصيباً من الأخ والإخوه للأب والأمّ لو كانوا مكانهنّ. وهذا هو الصواب، كما صرح به الشيخ رحمه الله في باب ميراث الأزواج في حديث بكير.

وقال البيضاوي: «وهو يرثها» أي: والمرء يرث أخته إن كان الأمر بالعكس إن لم يكن للأخت ولد (٤).

وقال أيضاً: قوله: (أنّ الإخوه) الظاهر الأخوات. قوله: (والأخوات للأب) الظاهر زياده الأخوات من النساخ.

وقال الفاضل الاسترآبادي: في العبارة قصور واضح، وهو من سهو القلم والمراد منها أنّ الأخت والأخوات للأب والأمّ يزدون وينقصون، لأنهنّ لا يكنّ أكثر نصيباً من الأخ والأخوه للأب والأمّ (٥).

ص: ٢٩٨

١- (١) في الكافي زياده: «الله».

٢- (٢) التهذيب ٣١٩:٩، ح ١١٤٨، ورواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن مثله في الكافي ١٠٤:٧، كتاب المواريث، باب ميراث الإخوه والأخوات مع الولد، ح ٧، الوسائل ١٥٢:٢٦، كتاب الفرائض والمواريث، ب ٢ من أبواب ميراث الإخوه والأجداد ح ٢.

٣- (٣) كتاب الوافي ٨٠١:٢٥.

٤- (٤) ملاذ الأخيار ٣١٠:١٥.

٥- (٥) مرآة العقول ١٥٥:٢٣.

[٥٠٠] قال الله عز وجل: «وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ» ١

علی بن ابراهیم فی (تفسیره) عن أبيه، عن ابن ابي عمير، عن ابن اذينة، عن بكير، عن ابي جعفر عليه السلام قال: إذا مات الرجل، وله اخت، تأخذ (١) نصف الميراث بالآيه، كما تأخذ الابنه (٢) لو كانت، والنصف الباقي يرد عليها بالرحم، إذا لم يكن للميت وارث أقرب منها، فإن كان موضع الأخت أخ أخذ الميراث كله بالآيه، لقول الله: «وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ» ٢ وإن كانتا اختين أخذتا الثلثين بالآيه، والثلث الباقي بالرحم، وإن كانوا إخوه رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين، وذلك كله إذا لم يكن للميت ولد، وأبوان (٣)، أو الزوجه (٤).

[٥٠١] قال الله عز وجل: «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ» ٧ وقال الله عز وجل: «يَسِّرْ تَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَ إِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَ نِسَاءً فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» ٨

ص: ٢٩٩

١- (٢) في تفسير القمى زياده: «نصف ما ترك من الميراث لها».

٢- (٣) في تفسير القمى: «البت».

٣- (٥) في تفسير القمى: «أو أبوان».

٤- (٦) تفسير القمى ١: ١٥٩، الوسائل ٢٦: ٥٣، كتاب الفرائض والمواريث، ب ٢ من أبواب ميراث الإخوه والأجداد ح ٥، وراجع:

١٥٤ ب ٣ ح ١ و: ١٧٩، ب ١٠ ح ٣.

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، وعن محمد بن عيسى، عن يونس جميعاً، عن عمر بن اذينة، عن بكير بن أعين، قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأه تركت زوجها، وإخوتها وأخواتها لأمها، وإخوتها وأخواتها لأبيها، قال (1): للزوج النصف ثلاثه أسهم، وللإخوه من الأم الثلث، الذكر والأثني فيه سواء، وبقي سهم فهو للإخوه والأخوات من الأب، للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن السهام لا تعول، ولا ينقص الزوج من النصف، ولا الإخوه من الأم من ثلثهم، لأن الله تبارك وتعالى (2) يقول: «فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث» 3 وإن كانت واحدة فلها السدس والذي عنى الله تبارك وتعالى في قوله (3): «وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث» 5 إنما عنى بذلك: الإخوه والأخوات من الأم خاصه، وقال في آخر سورة النساء: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأً هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ 6 يعني: (اختاً لأب وأم) (4)، أو اختاً لأب «فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد» (5) وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين» 8 فهم الذين يزدون وينقصون، وكذلك أولادهم هم (5) الذين يزدون وينقصون، ولو أن امرأه تركت زوجها، وإخوتها لأمها، وأختها لأبيها، كان للزوج النصف ثلاثه أسهم، وللإخوه

ص: 300

-
- 1- (1) في الكافي: «إخوتها لأمها، وإخوتها وأخواتها لأبيها، فقال».
 - 2- (2) في التهذيب والكافي: «عز وجل».
 - 3- (4) ليس في التهذيب: «تبارك وتعالى في قوله».
 - 4- (7) في الكافي والتهذيب: «لأم وأب».
 - 5- (9) ليس في الكافي والتهذيب: «هم».

من الأُمّ سهمان، وبقى سهم، فهو للأختين للأب، وإن كانت واحده فهو لها، لأنّ الأختين لأب (١) إذا (٢) كانتا أخوين لأب لم يزادا على ما بقي، ولو كانت واحده، أو كان مكان الواحد (٣) أخ لم يزد على ما بقي، ولا تزاؤ انثى من الأخوات، ولا من الولد على ما لو كان ذكراً لم يزد عليه. (٤)

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: الحديث حسن. قوله عليه السلام: (الذكر والأنثى فيه سواء) هذا الحكم متفق عليه، لقوله تعالى: «فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ» ٥ وما بعده من الأحكام أيضاً إجماعية، وقد ذكر الله تعالى حكم الكلاله في موضعين:

أحدهما: قوله: «إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً» ٦.

قال الطبرسي رحمه الله: أصل الكلاله الإحاطه، ومنه الأكيل لإحاطته بالرأى، ومنه الكلّ لإحاطته بالعدد، فالكلاله تحيط بأصل النسب المذى هو الولد والوالد، وقال أبو مسلم: أصلها من كلّ، أي: أعيى، فكأنّ الكلاله تناول الميراث من بعد على إعياء، ويقال: رجل كلاله وقوم كلاله وامراه كلاله، فلا يثنى ولا يجمع لأنّه مصدر.

ثمّ قال: اختلف في معنى الكلاله، فقال جماعه من الصّحابه والتابعين: إنّه من عدا الولد والوالد. وقال الضّحّاك والسدي: إنّه اسم للميت الذي يورث عنه، والمروي عن أئمّتنا عليهم السلام أنّ الكلاله الإخوه والأخوات، والمذكور في هذه الآيه

ص: ٣٠١

١- (١) ليس في التهذيب: «الأب».

٢- (٢) في الكافي والتهذيب: «لو» بدل «إذا».

٣- (٣) في التهذيب: «الواحد».

٤- (٤) الكافي ٧: ١٠١، كتاب الموارث، باب ميراث الإخوه والأخوات مع الولد، ح ٣، التهذيب ٩: ٢٩٠، ح ١٠٤٥، الوسائل ١٥٤: ٢٦، كتاب الفرائض والموارث، ب ٣ من أبواب ميراث الإخوه والأجداد ح ٢، وراجع: ٩٢، ب ١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد، ح ٥، وراجع: ١٧٥، ب ٨ ح ١١.

من كان من قبل الأم .

وقال في الكشاف: الكلاله تطلق على ثلاثه: على من لم يخلف ولداً ولا والداً، وعلى من ليس بولد ولا والد من المختلفين، وعلى القرابه من غير جهه الوالد والولد، ومنه قولهم: ما ورث المجد عن كلاله، كما تقول: ما صمت عن عي، والكلاله فى الأصل مصدر بمعنى الكلال، وهو ذهاب القوه من الإعياء فاستعيرت للقرابه من غير جهه الولد والوالد، لأنها بالإضافه إلى قرابتهما كآله ضعيفه، وإذا جعل صفه للموروث أو الوارث فبمعنى ذى كلاله، كما تقول: فلان من قرابتي تريد من ذوى قرابتي.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ «كان» قيل تامه وقيل ناقصه، فعلى الثاني قيل: يجوز أن يكون رجل الميت ويورث مجهولاً مجرداً صفه رجل، وكلاله خبر «كان» أى:

رجل يورث منه كلاله، أى لم يخلف ولداً ولا والداً، أو أن يكون خبراً لكان، وكلاله حالاً من الضمير فى يورث الراجع إلى رجل، وهو حينئذٍ أيضاً من لم يخلف ولداً ووالداً، أو مفعولاً له، أى: يورث منه للقرابه التى ليست من جهه الوالديه والولديه.

وقيل: الأ-جود أن يكون نصبه على التميز، لأنّ يورث يحتمل وجوهاً، فيرفع إبهامه، ويجوز أن يكون الرّجل الوارث ويورث من أورث وكلاله من ليس بوالد ولا ولد خبراً أو حالاً، أو يراد بها القرابه التى من غير جهه الوالد والولد فصح كونها مفعولاً له أيضاً.

«أو امرأة» ١ عطف على رجل، وضمير «لّه» إمّا راجع إلى رجل وترك حكم امرأه، لأنه يعلم من حكمه لعطفها عليه، لدلالته على تشاركهما، أو إلى الكائن أو المذكور من أحدهما، أو إلى الكلاله «أخ أو أخت» (١) أى: من الأم، وعليه قراءه ابى وسعد بن مالك، وفى قراءه سعد بن أبى وقاص «من امّ» وعليه الإجماع،

ص: ٣٠٢

وقوله: «فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ» ١ على الأول من كون رجل الميت يراد لكل واحد من الأخ والأخت من الأم سدس جميع ما ترك، وعلى الثاني من كون رجل وارثاً، فالضمير راجع إلى الرجل وإلى أخيه أو اخته.

قيل: ولا يبعد أن يقال: إنَّ قوله: «فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ» ٢ بهذا أنسب إذ لا يحتاج إلى تقدير أصلاً، ويؤيد ذلك قوله: «فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ» ٣، فَإِنْ رَجوع ضمير «كَانُوا» إلى المتعدد أظهر، خصوصاً مع قوله:

«أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» ٤.

وفى مجمع البيان: لا خلاف بين الأئمة في أن الأخوة والأخوات من قبل الأم يتساوون في الميراث.

وثانيهما: قوله تعالى: «يَسْتَفْتُونَكَ» ٥ أي: في الكلاله، كما يدل عليه قوله:

«قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ» ٦ إرتفع إمرؤ بفعل يفسره الظاهر «لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ» هو مرفوع المحل بأنه صفة إمرؤ.

وقيل: منصوب المحل على الحال من المستكن في «هلك»، أي: ليس له ولد أصلاً بواسطة وغيرها، ذكراً كان أو اثنى، والظاهر أنه مقيد بعدم الوالد أيضاً للإجماع، ولأنَّ الكلام في الكلاله، وهى من لا يكون له ولد ولا والد «وَلَهُ أُخْتٌ» ٧ أي: للأب والأم، أو للأب فقط إذا انفردت عن ذكر مساوٍ لها في القرب، والواو يحتمل الحال والعطف «فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ» ٨ أخوها «وَهُوَ يَرِثُهَا» ٩ أي: الأخت وللأم، أو للأب فقط المتفرد، يرث جميع ميراث الأخت إذا لم يكن لها ولد أصلاً «فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ» ١٠ الضمير لمن يرث بالأختيه، وتثنيته محموله على المعنى، وفائده الإخبار عنه بالاثنتين التنبية على أن الحكم باعتبار العدد دون الصغر والكبر وغيرهما، كذا ذكره البيضاوى.

وفى المجمع: لأحد أمرين: إما أن يكون تأكيداً للمضمّر، كما تقول: فعلت أنا، وإما أن يبيّن أنّ المطلوب فى ذلك العدد دون غيره من الصفات.

«فَلَهُمَا التُّلْتَانِ مِمَّا تَرَكَ» ١ كالبنتين فصاعداً «وَإِنْ كَانُوا» ٢ أى: الورثة «إِخْوَةٌ رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِطِّ الْأُنثَيْنِ» ٣.

قال البيضاوى: أصله وإن كانوا إخوه وأخوات فغلب الذكر. (١)

أبواب ميراث ولاء العتق

٥٦٢ [٥٠٢] قال الله عزّ وجلّ: «إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا» ٥

وعن محمّد بن يحيى، وغيره، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن الجهم، عن حنّان، (عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له) (٢): أى شىء للموالى؟ فقال: ليس لهم من الميراث إلّا ما قال الله تعالى (٣) ذكره (٤): «إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا» ٩.

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسى: الحديث: موثّق، وقال الفاضل الأردبيلى قدّس الله روحه: «وَ أَوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا» ١٠ يجوز أن يكون من المؤمنين

ص: ٣٠٤

١- (٤) ملاذ الأختيار ١٥: ٢٦٣-٢٦٤.

٢- (٦) فى الكافى والتهذيب: «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام» بدل «عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له».

٣- (٧) فى الكافى: «عزّ وجلّ» بدل «تعالى ذكره».

٤- (٨) ليس فى التهذيب: «ذكره».

والمهاجرين بياناً لأولى الأرحام، أى: الأقرباء من هؤلاء بعضهم أولى بأن يرث بعضهم من الأجانب بل من بعض الأقارب أيضاً. ويجوز أن يكون «مِنْ» لابتداء الغايه، أى: أولوا الأرحام بحق القرابه أولى بالميراث من المؤمنين بحق الولايه فى الدين ومن المهاجرين بحق الهجره كذا قيل.

والظاهر أنها صله اولى «إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا»^١ وصيّه، فالموصى له أولى، ففيها دلالة على كون الوصيّه أولى من الإرث وتقديمها على الإرث، وليس فيها دلالة على عدم الوصيّه للوارث، وهو ظاهر. ويحتمل أن يكون «إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا»^٢ يشمل المنجزات أيضاً، فيدلّ على كونها مقدّمه على الإرث، وكونها من الأصل. (١).

أبواب ميراث الخنى وما أشبهه

٤٣[٥٠٣] قال الله عزّ وجلّ: «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ»^٤

محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وعن أبي عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن إسحاق العزمي (٢)، قال: سئل - وأنا عنده، يعنى: أبا عبد الله عليه السلام - عن مولود ولد، و (٣) ليس بذكر ولا- أنثى، و (٤) ليس له إلمادبر، كيف يورث؟ قال: يجلس الإمام عليه السلام (٥)، ويجلس معه ناس (٦)، فيدعو (٧) الله، ويجيل

ص: ٣٠٥

١- (٣) ملاذ الأختيار ١٥: ٣٢٥.

٢- (٥) فى الكافى: «الفزارى» وفى التهذيب: «المرادى».

٣- (٦) ليس فى التهذيب: «و».

٤- (٧) ليس فى التهذيب: «و».

٥- (٨) ليس فى التهذيب والكافى: «عليه السلام».

٦- (٩) فى التهذيب: «أناس».

٧- (١٠) فى التهذيب: «ويدعو».

السهم (١) على أى ميراث يورثه ميراث الذكر، أو (٢) ميراث الأنثى، فأى ذلك خرج ورثته (٣) عليه، ثم قال: وأى قضيه أعدل من قضيه يجال عليها بالسهم، إن الله تبارك وتعالى (٤) يقول: «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ» ٥.٦

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: فى كتب الرجال إسحاق المرادى، قال فى القاموس:

ودحضت الحجّه دحوضاً بطلت.

وقال فى المسالك: من ليس له الفرغان إما بأن يفقد أو يخرج الفضله من دبره أو يفقد الدبر أيضاً، وتخرج من ثقبه بينهما، أو يكون له هناك لحمه رايه يخرج منها، أو بأن يتقيأ ما يأكله، كما نقل وقوع ذلك كله، فالمشهور أنه يورث بالقرعه لأخبار كثيره، منها صحيحه الفضيل، وبقى الأخبار خاليه من الدعاء، ويظهر من المصنّف اعتباره فى القرعه، ولو حمل على الاستحباب أمكن كغير هذا الفرد من محال القرعه.

وفى مرسله ابن بكير فى مولود ليس له ما للرجال إلى آخره، وعمل بها ابن الجنيّد، ويظهر من الشيخ جواز العمل بها، وإن كانت القرعه أحوط، لأنه لما ذكرها مع تلك الأخبار، قال: إنه لا تنافى بينهما، لأنه محمول على ما إذا لم يكن هناك طريق يعلم به أنه ذكر أو اثنى استعمل القرعه، فأما إذا أمكن على ما تضمّنه

ص: ٣٠٦

١- (١) فى التهذيب: «بالسهم».

٢- (٢) فى التهذيب: «أم» بدل «أو».

٣- (٣) فى التهذيب: «ورث».

٤- (٤) فى الكافى: «إن الله عزّ وجلّ»، وفى التهذيب: «إن الله تعالى».

الرّوايه الأخيره فلا- تمنع العمل عليهما، وإنّما الأوّله أحوط وأولى، والأصحّ اعتبار القرعه لما ذكرناه من صحّحه الرّوايه، وكثرتها وضعف الأخرى بالإرسال والقطع فضلاً عن غيرهما. (١)

وقال أيضاً: وفي بعض النسخ «عن إسحاق العراري» وفي بعضها «العرزمي بن منصور» وفي الرجال، كما في الأصل روى عنه ابن مسكان «ق - جنج».

ويدلّ على اختصاص القرعه بالإمام، ويمكن حمله على الفضل، أو على ما إذا كان حاضراً وذكر الآيه للاستدلال بأنّ القرعه توجب ظهور الأمر الواقعي، حيث فرّع عليه «فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ» ٢ أو يكون تأكيداً لما بينه بأنّها كانت في شرع من قبلنا أيضاً (٢).

ص: ٣٠٧

١- (١) مرآه العقول ٢٣: ٢٣٧.

٢- (٣) ملاذ الأختيار ١٥: ٣٦٩.

كتاب القضاء

اشاره

ص: ٣٠٩

٤٥[٥٠٤] قال الله عز وجل: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَ مَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ» ١

وعنه (محمّد بن يحيى)، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن عبد الله بن بحر، عن عبد الله بن مسكان، عن أبى بصير، (قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: قول الله عز وجل في كتابه(١): «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَ تَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ» ٣ فقال: يا أبا بصير! إن الله عز وجل (٢) قد علم أنّ في الأُمَّه حَكَّامًا يجورون، أما إنّه لم يعن: حَكَّام أهل (٣) العدل، ولكنّه عنى: حَكَّام أهل (٤) الجور، يا أبا محمّد (٥) إنّه لو كان لك (٦) على رجل حقّ، فدعوته إلى حَكَّام (٧) أهل العدل، فأبى عليك إلّا أن يرافعك إلى

ص: ٣١١

١- (٢) فى تفسير العياشى: «عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: قول الله».

٢- (٤) ليس فى تفسير العياشى: «عزّ وجلّ».

٣- (٥) ليس فى التهذيب: «أهل».

٤- (٦) ليس فى التهذيب: «أهل».

٥- (٧) فى تفسير العياشى زياده: «أما».

٦- (٨) ليس فى التهذيب: «لك».

٧- (٩) فى التهذيب: «حاكم».

حَكَّامٍ (١) أهل الجور ليقضوا له، لكان (٢) مَمَّن حاكم (٣) إلى الطاغوت، وهو قول الله عز وجل (٤): «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ» ٥.٦

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله: تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ» ٧ قال البيضاوي:

أى ولا يأكل بعضكم مال بعض بالوجه الذى لم يبيحه الله.

والإدلاء: الإلقاء، أى: ولا- تلقوا حكومتها إلى الحكام، لتأكلوا بالتحاكم طائفه من أموال الناس بما يوجب إثماً، كشهاده الزور واليمين الكاذبه، أو متلبسين بالإثم، وأنتم تعلمون أنكم مبطلون.

وقال الوالد العلامة برّد الله مضجعه: أى لا يأكل بعضكم أموال بعض بالغضب والخيانة والسرقة، أو لا تصرفوها فى الملاهى والإسراف «وَتُدَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ» ٨ أى: لا تعطوهم الرشوه لتبطلوا حقوق الناس، فقال صلوات الله عليه:

مراد الله منها حكام الجور، أو لا تأكلوا أموال الناس، وإذا اريد الأخذ منكم ترشوا حكام الجور، لتذهبوا ببعض حقوقهم، فكأنه عليه السلام يقول: المراد من الآيه النهى عن الذهاب إلى حكام الجور وإعطائهم الرشوه، لتضييع حقوق الناس لا مطلقاً.

ص: ٣١٢

١- (١) فى التهذيب: «حاكم».

٢- (٢) فى التهذيب وتفسير العياشى: «كان».

٣- (٣) فى تفسير العياشى: «يحاكم».

٤- (٤) فى التهذيب: «قول الله تعالى».

أو المراد أنه إذا كان المعصوم نافذ الحكم، فالذهاب إلى غيره ذهاب إلى الطاغوت، إلّا أن يكون حكمه بأمر المعصوم، أو الذهاب إليه بإذنه، انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وقال في الصحاح: أدلى بماله إلى الحاكم دفعه إليه، ومنه قوله تعالى: «وَتَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ» ١.

قوله عليه السلام: (وهو قول الله تعالى)، روى أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله بين يهوديّ ومنافق خصومه، فأراد اليهوديّ أن يرافعه إلى النبي صلى الله عليه وآله، والمنافق إلى كعب بن الأشرف وهو من اليهود، فنزلت هذه الآية.

وقال العلامة الأردبيلي رُوِّحَ اللهُ رُوحَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: أَي أَلَمْ تَعْلَمْ [يَا مُحَمَّد] أَوْ أَلَمْ تَعْجَبْ مِنْ صَنْعِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَبِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ قَبْلِكَ مِنَ الْكُتُبِ مِثْلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَرِيدُونَ التَّحَاكُمَ إِلَى الطَّاغُوتِ، وَقَدْ أَمَرْنَاهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ» ٢.

وفي مجمع البيان: روى أصحابنا عن السيدين الباقر والصّادق عليهما السلام أنّ المعنى بالطاغوت كلّ من يتحاكم إليه ممّن يحكم بغير الحقّ، فالآية دالّة على تحريم التحاكم بل كفره، وكأنّه يريد مع اعتقاد الحقيقة والعلم بتحريمه إلى حكام الجور الذين لا يجوز لهم الحكم، سواء كان جاهلاً أو عالماً، فاسقاً أو مؤمناً أم لا، وتدلّ عليه الأخبار أيضاً.

ولا- يبعد كون أخذ الحقّ أو غيره بمعونه الظالم القادر مثل التحاكم إلى الطاغوت، ولا يكون مخصوصاً بإثبات الحكم لوجود المعنى، وإن كانت الآية مخصوصه به.

وقد استثنى أكثر الأصحاب من ذلك صورته التعذر، بأن يكون الحق ثابتاً بينه وبين الله ولا يمكن أخذه إلبالتحاكم إلى الطاغوت، وكأنه للشهره ودليل العقل والزوايه، ولكن الاحتياط فى عدم ذلك، للخلاف وعدم حجيه الشهره، وعدم استقلال العقل وظهور الزوايه، واحتمال اختصاص ذلك بعدم الحاكم بالحق مع إمكان الإثبات لو كان، كما يشعر به بعض العبارات.

وأما إذا كان الحاكم موجوداً بعيداً أو قريباً، ولا يمكن الإثبات، لعدم البينه ونحو ذلك ويكون منكراً فلا، وإلا انتفى فائده التحاكم إلى الحق ونصب الحاكم، فيكون لكل ذى حق أن يأخذ حقه على أى وجه أمكنه بنفسه وبالظالم، وهو مشكل إذا كان أمراً كلياً، نعم لو كان عيناً موجوده، يمكن جواز أخذها له إن أمكن بغير مفسده، ويتحرى ما هو أقل مفسده. وبالجملة لا يخرج عن ظاهر الآيه إلبمثلها فى الحجيه. انتهى. ولا يخفى متانته. (١).

[٥٠٥] قال الله عز وجل: «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» ٢

وعن أبى على الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن ثعلبه بن ميمون، عن أبى بصير، عن أبى جعفر عليه السلام قال (٢): الحكم حكمان: حكم الله عز وجل (٣)، وحكم أهل (٤) الجاهليه، (وقد قال الله عز وجل) (٥): «وَمِنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» ٧ وأشهد (٦) (على زيد بن ثابت لقد حكم فى الفرائض

ص: ٣١٤

١- (١) ملاذ الأخيار ١٠: ١٣-١٥.

٢- (٣) فى تفسير العياشى زياده: «إن».

٣- (٤) ليس فى الكافى والتهذيب وتفسير العياشى: «عز وجل».

٤- (٥) ليس فى الكافى والتهذيب وتفسير العياشى: «أهل».

٥- (٦) فى تفسير العياشى: «ثم قال» بدل «وقد قال الله عز وجل».

٦- (٨) فى الكافى: «وأشهدوا» وفى تفسير العياشى: «فأشهد».

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: الحديث موثّق، قوله: (وقد قال الله عزّ وجلّ) قال الوالد رحمه الله: كأنّه سقط صدر الآية «أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ» ٣ فإنّ الظاهر أنّ الاستشهاد بالآية يقع بالجزئين لبيان الحصر.

قوله: (بحكم الجاهليّة) فإنّه قال بالعلو والتعصيب وغيرهما تبعاً لعمر (٣).

[٥٠٦] قال الله عزّ وجلّ: «فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» ٥

وعنه (محمّد بن يحيى)، عن أحمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن حمزه ابن الطيّار، أنّه عرض على أبي عبد الله عليه السلام بعض خطب أبيه، حتّى إذا بلغ موضعاً منها قال (٤): كفّ، واسكت، ثمّ قال (٥): إنّ (٦) لا يسعكم فيما ينزل بكم ممّا لا تعلمون، إلّا الكفّ عنه والتّشيت، والرّد إلى أئمة الهدى، حتّى يحملوكم فيه على القصد، ويجلو عنكم فيه العمى (٧) قال الله تعالى: «فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ

ص: ٣١٥

١- (١) في تفسير العيّاشي: «أنّ زيدا قد حكم بحكم الجاهليّة يعني في الفرائض» بدل «على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهليّة».

٢- (٢) الكافي ٧: ٤٠٧، كتاب القضاء والأحكام، باب أصناف القضاء، ح ٢، التهذيب ٦: ٢١٧، ح ٥١٢، ورواه العيّاشي عن أبي بصير نحوه في تفسيره ١: ٣٢٥، ح ١٣٢، الوسائل ٢٧: ٢٣، كتاب القضاء، ب ٤ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ٨.

٣- (٤) ملاذ الأخيار ١٠: ٩-١٠، وراجع: مرآة العقول ٢٤: ٢٦٧.

٤- (٦) في الكافي: «قال له».

٥- (٧) في الكافي زياده: «أبو عبد الله عليه السلام».

٦- (٨) ليس في الكافي: «إنّه».

٧- (٩) في الكافي زياده: «ويعرّفوكم فيه الحق».

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن أو موثق. قوله عليه السلام: (كفّ واسكت) الأمر بالكفّ عند بلوغ ذلك الموضوع إمّا لأنّ من عرض الخطبه فسّير هذا الموضوع برأيه وأخطأ، أو لأنّه كان في هذا الموضوع غموض ولم ينشبت عنده القارئ، ولم يطلب تفسيره منه عليه السلام، أو لأنّه عليه السلام أراد إنشاء ما أفاد، وبيان ما أراد لشدّه الاهتمام به، فأمره بالكفّ، ويحتمل أن يكون شرحاً وبياناً لهذا الموضوع من الخطبه، والقصد استقامه الطريق أو الوسط بين الطرفين، وهو العدل والطريق المستقيم، ويحتمل على بُعد أن يكون المراد بالقصد مقصود القائل.

قوله عليه السلام: (ويجلوا) أى: يذهبوا عنكم فيه العمى أى: عمى القلب والجهالة والضلاله. (١)

[٥٠٧] قال الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» ٤

وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابنا (٢)، عن عبد الله بن مسكان رفعه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من حكم فى

ص: ٣١٤

١- (٣) مرآة العقول ١: ١٦٩.

٢- (٥) فى الكافى زياده: «عن عبد الله بن كثير» وفى التهذيب زياده: «عن عبد الله بن بكير».

درهمين (١) بحكم جور، ثم جبر (٢) عليه كان من أهل هذه الآية: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» ٣ فقلت: كيف (٣) يجبر عليه؟ فقال (٤): يكون له سوط وسجن فيحكم عليه، فإن (٥) رضى بحكمه (٦)، وإلا ضربه بسوط (٧)، وحبسه فى سجنه (٨).

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسى: قوله عليه السلام: (يكون له سوط)، لعل المراد أن هذا التهديد العظيم إنما هو لمن يحكم بالجبر، أو هذا القيد لإخراج علماء الإمامية، فإنهم لا يجبرون، بل يبتنون ما وصل إليهم من المعصوم عليه السلام، فلو حكموا بغير حكم الله خطأ فهم ليسوا كذلك.

أو المراد أن هؤلاء المخالفين الذين يحكمون فى هذا الزمان كافرون، لإنكارهم الإمام وغضبهم حقه عليه السلام، والخبر السابق أيضاً محمول على أحد تلك الوجوه. كما روى الكلينى فى الموثق عن أبى بصير راوى الخبر السابق عن أبى جعفر عليه السلام قال: من حكم درهمين بغير ما أنزل الله عز وجل ممن له سوط أو عصا، فهو كافر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله. وذكر الدرهمين على المثال، لبيان

ص: ٣١٧

١- (١) فى التهذيب: «الدرهمين».

٢- (٢) فى التهذيب: «أجبر».

٣- (٤) فى الكافى: «وكيف» وفى التهذيب: «فكيف».

٤- (٥) فى التهذيب: «قال».

٥- (٦) فى الكافى: «فإذا».

٦- (٧) فى الكافى والتهذيب: «بحكومته».

٧- (٨) فى الكافى والتهذيب: «بسوطه».

٨- (٩) الكافى ٧: ٤٠٨، كتاب القضاء والأحكام، باب من حكم بغير ما أنزل الله عز وجل، ح ٣، ورواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد مثله فى التهذيب ٦: ٢٢١، ح ٥٢٤، الوسائل ٢٧: ٣٢، كتاب القضاء، ب ٥ من أبواب صفات القاضى، وما يجوز أن يقضى به ح ٣، وراجع: ٢٨٨: ٢٩، كتاب الديات، ب ١ من أبواب ديات الأعضاء ح ١٤، و: ٣٠٢، ب ١١ ح ٢.

أنه لا يلزم في ترتب هذا الوعيد أن يكون المحكوم به مالا كثيرا (١).

[٥٠٨] قال الله عز وجل: «فَاخُكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» ٢

أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في (الاحتجاج) عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال لأبي حنيفة في احتجاجه عليه في إبطال القياس: أيما أعظم عند الله؟ القتل، أو الزنا؟ قال: بل القتل، فقال عليه السلام (٢): فكيف رضى (٣) في القتل بشاهدين، ولم يرض في الزنا إلا بأربعة؟! ثم قال له: الصلوة أفضل، أم الصيام؟ قال: بل الصلوة أفضل، قال عليه السلام: فيجب - على قياس قولك - على الحائض قضاء ما فاتها من الصلوة في حال حيضها دون الصيام، وقد أوجب الله (٤) عليها قضاء الصوم دون الصلوة، ثم (٥) قال له: البول أقدر، أم المنى؟ فقال (٦): البول أقدر، فقال (٧):

يجب - على قياسك - أن يجب الغسل من البول دون المنى، وقد أوجب الله تعالى الغسل من المنى دون البول - إلى أن قال عليه السلام -: تزعم أنك تفتي بكتاب الله، ولست ممن ورثه، وتزعم أنك صاحب قياس، وأول من قاس إبليس (٨)، ولم يُبَيِّن دين الله (٩) على القياس، وزعمت (١٠) أنك صاحب رأى، وكان الرأى من الرسول (١١) صلى الله عليه وآله

ص: ٣١٨

- ١- (١) ملاذ الأخيار ١٠: ٢٠.
- ٢- (٣) في الاحتجاج: «قال» بدل «فقال عليه السلام».
- ٣- (٤) في الاحتجاج: «رضى الله تعالى».
- ٤- (٥) في الاحتجاج زياده: «تعالى».
- ٥- (٦) ليس في الاحتجاج: «ثم».
- ٦- (٧) في الاحتجاج: «قال».
- ٧- (٨) في الاحتجاج: «قال عليه السلام».
- ٨- (٩) في الاحتجاج زياده: «لعنه الله».
- ٩- (١٠) في الاحتجاج: «دين الإسلام» بدل «دين الله».
- ١٠- (١١) في الاحتجاج: «وتزعم».
- ١١- (١٢) في الاحتجاج: «رسول الله».

صواباً، ومن غيره (١) خطأ، لأن الله تعالى قال: «فَأَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» ٢ ولم يقل ذلك لغيره. الحديث (٢).

[٥٠٩] قال الله عز وجل: «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» ٤ قال الله عز وجل: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي» ٥ قال الله عز وجل: «تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ» ٦

علی بن الحسین المرتضی فی رساله (المحكم والمتشابه) نقلاً من تفسير النعماني بإسناده الآتي (٣) عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام - في حديث طويل - قال: وأما الرد علي من قال بالرأى والقياس والاستحسان والاجتهاد، ومن يقول: إن الاختلاف رحمه، فاعلم أننا لئما رأينا من قال بالرأى والقياس قد استعملوا الشبهات في الأحكام لئما عجزوا عن عرفان إصابه الحكم، وقالوا: ما من حادثه إلماولله فيها حكم، ولا يخلو الحكم فيها من وجهين: إما أن يكون نصاً أو دليلاً، وإذا رأينا الحادثه قد عُرِدَ نَصِّها فزَعْنَا، أي: رجعنا إلى الاستدلال عليها بأشباها ونظائرها، لأننا متى لم نفرع إلى ذلك أخليناها من أن يكون لها حكم، ولا يجوز أن يبطل حكم الله (٤) في حادثه من الحوادث، لأنه يقول سبحانه (٥): «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» ١٠ ولما رأينا

ص: ٣١٩

-
- ١- (١) في الاحتجاج: «دونه» بدل «غيره».
 - ٢- (٣) الاحتجاج ٢: ٢٦٧، ح ٢٣٧، الوسائل ٢٧: ٤٨، كتاب القضاء، ب ٦ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ٢٨.
 - ٣- (٧) أي: الوسائل ٣٠: ١٤٤، خاتمه الوسائل، الفائده الثانيه، الرقم (٥٢).
 - ٤- (٨) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».
 - ٥- (٩) في المحكم والمتشابه: «سبحانه يقول».

الحكم لا يخلوا والحادثة (١) لا ينفك من الحكم التمسناه من النظائر، لكيلا تخلو الحادثة من الحكم بالنص أو بالاستدلال وهذا جائز عندنا.

قالوا: وقد رأينا الله تعالى قاس في كتابه بالتشبيه والتمثيل، فقال: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ * وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ» ٢ فشبّه الشيء بأقرب الأشياء له (٢) شبهاً.

قالوا: وقد رأينا النبي صلى الله عليه وآله استعمل الرأى والقياس بقوله للمرأة الخثعمية حين سألته (٣) عن حجها عن أبيها، فقال: رأيت لو كان على أبيك دين لكنت تقضينه عنه؟ فقد أفتاها بشيء لم تسأل عنه.

وقوله صلى الله عليه وآله لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن: رأيت يا معاذ إن نزلت بك حادثة، لم تجد لها في كتاب الله (٤) أثراً ولا في السنّة، ما أنت صانع؟ قال: استعمل رأى فيها، فقال: الحمد لله الذى وفق رسول الله إلى ما يرضيه.

قالوا: وقد استعمل الرأى والقياس كثير من الصحابة، ونحن على آثارهم مقتدون، ولهم احتجاج كثير فى مثل هذا، فقد كذبوا على الله تعالى فى قولهم: إنّه احتاج إلى القياس، وكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله إذ قالوا عنه ما لم يقل من الجواب المستحيل.

فنقول لهم ردّاً عليهم: إنّ أصول أحكام العبادات وما يحدث فى الأمّة (من الحوادث والنوازل) (٥)، لما كانت موجوده عن السمع والنطق والنصّ (فى كتاب الله) (٦)، وفروعها مثلها، وإنّما أردنا الأصول فى جميع العبادات والمفترضات التى

ص: ٣٢٠

- ١- (١) فى المحكم والمتشابه: «والحدث».
- ٢- (٣) فى المحكم والمتشابه: «به» بدل «له».
- ٣- (٤) فى المحكم والمتشابه: «سألت».
- ٤- (٥) فى المحكم والمتشابه زياده: «عزّ وجلّ».
- ٥- (٦) فى المحكم والمتشابه: «من النوازل والحوادث».
- ٦- (٧) فى المحكم والمتشابه: «المختصّ فى الكتاب» بدل «فى كتاب الله».

نصّ الله عزّ وجلّ (١)، وأخبرنا عن وجوبها، وعن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن وصيّيه (٢) المنصوص عليه بعده في البيان عن أوقاتها وكيفياتها وأقذارها في مقاديرها عن الله عزّ وجلّ مثل فرض الصلاة والزكاة والصيام والحجّ والجهاد وحدّ الزنا، وحدّ السرقة وأشباهاها ممّا نزل في الكتاب مجملاً بلا تفسير، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله هو المفسّر والمعبر عن جملة (٣) الفرائض. فعزّفنا أنّ فرض صلاة الظهر أربع، ووقتها بعد زوال الشمس بمقدار ما يقرأ الإنسان ثلاثين آية، وهذا الفرق بين صلاة الزوال (وصلاة الظهر) (٤)، ووقت صلاة العصر آخر وقت الظهر إلى وقت مهبط الشمس، وأنّ المغرب ثلاث ركعات، ووقتها حين وقت الغروب إلى إدبار الشفق والحمرة، وأنّ وقت صلاة العشاء الآخرة وهي أربع ركعات أوسع الأوقات، وأوّل وقتها حين اشتباك النجوم وغيوبه الشفق وانبساط الظلام، وآخر وقتها ثلث الليل، وروى: نصفه، والصبح ركعتان، ووقتها طلوع الفجر إلى اسفار الصبح.

وأنّ الزكاة تجب في مال دون مال، ومقدار دون مقدار، ووقت دون أوقات (٥)، وكذلك جميع الفرائض التي أوجها الله (٦) على عباده بملبغ الطاعات (٧) وكنه الاستطاعات. فلو لا ما ورد النصّ به وتنزيل (٨) كتاب الله (٩) وبيان ما أبانه رسول الله (١٠) وفسّره لنا، وأبانه الأثر وصحيح الخبر لقوم آخرين، لم (١١) يكن لأحد من

ص: ٣٢١

١- (١) في المحكم والمتشابه زياده: «عليها».

٢- (٢) في المحكم والمتشابه زياده: «عليه السلام».

٣- (٣) في المحكم والمتشابه: «جمل».

٤- (٤) في المحكم والمتشابه: «وبين صلاة الظهر» بدل «وصلاة الظهر».

٥- (٥) في المحكم والمتشابه: «دون وقت» بدل «دون أوقات».

٦- (٦) في المحكم والمتشابه زياده: «سبحانه».

٧- (٧) في المحكم والمتشابه: «الطاعات» بدل «الطاعات».

٨- (٨) في المحكم والمتشابه: «من تنزيل» بدل «وتنزيل».

٩- (٩) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».

١٠- (١٠) في المحكم والمتشابه: «رسوله».

١١- (١١) في المحكم والمتشابه: «ولم».

الناس المأمورين بأداء الفرائض أن يوجب ذلك بعقله، وإقامته (١) معاني فروضه وبيان مراد الله (٢) في جميع ما قدّمنا ذكره على حقيقته شروطها (٣) ولا يصحّ (٤) إقامه فروضها (٥) بالقياس والرأى، ولا أن تهتدى العقول على انفرادها (٦) إلى أنه يجب فرض الظهر (٧) أربعاً دون خمس أو ثلاث، ولا تفصل (٨) أيضاً بين قبل الزوال وبعده، ولا تقدّم (الركوع على السجود، أو السجود على الركوع) (٩) أو (١٠) حدّ زنا المحصن والبكر، ولا بين العقارات والمال الناصّ (١١) في وجوب الزكاه، فلو خّلينا بين عقولنا وبين هذه الفرائض لم يصحّ فعل ذلك كالمه بالعقل على مجزّده، ولم نفصّل (١٢) بين القياس الذي (١٣) فصلت الشريعة والنصوص، إذا كانت الشريعة موجودة عن السمع والنطق الذي ليس لنا أن نتجاوز حدودها، ولو جاز ذلك (١٤) لاستغينا عن إرسال الرسل إلينا بالأمر والنهي منه تعالى.

ولمّا كانت الأصول لا تجب على ما هي عليه من بيان فرضها إلّ بالسمع

ص: ٣٢٢

- ١- (١) في المحكم والمتشابه: «إقامه».
- ٢- (٢) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».
- ٣- (٣) في المحكم والمتشابه: «شروطه».
- ٤- (٤) في المحكم والمتشابه: «ولا تصحّ».
- ٥- (٥) في المحكم والمتشابه: «فروضه».
- ٦- (٦) في المحكم والمتشابه زياده: «ولو انفراد».
- ٧- (٧) في المحكم والمتشابه: «لا يجب فرض صلاه الظهر» بدل «إلى أنه يجب فرض الظهر».
- ٨- (٨) في المحكم والمتشابه: «ولا يفصل».
- ٩- (٩) في المحكم والمتشابه: «سجود على الركوع ولا- الركوع على السجود» بدل «الركوع على السجود أو السجود على الركوع».
- ١٠- (١٠) في المحكم والمتشابه زياده: «بين».
- ١١- (١١) الناصّ: اسم فاعل، والدرهم والدينار عند أهل الحجاز، وإتما يسمّونه ناصّاً إذا تحوّل عيناً بعد أن كان متاعاً، وقال في الأساس: اعطاه من ناصّ ماله، أى: من صامته من الورق أو العين، وقد نصّ ماله أى: صار عيناً بعد أن كان متاعاً. انظر ماده «نضض». (أقرب الموارد ٥: ٤٢٤)
- ١٢- (١٢) في المحكم والمتشابه: «ولم يفصل».
- ١٣- (١٣) في المحكم والمتشابه: «ما» بدل «الذي».
- ١٤- (١٤) في المحكم والمتشابه زياده: «وصحّ».

والنطق، فكذلك الفروع والحوادث التي تنوب وتطرق منه تعالى لم يوجب الحكم فيها بالقياس دون النصّ بالسمع والنطق.

وأما إحتجابهم وإعتلالهم بأنّ القياس هو التشبيه والتمثيل، فإنّ (١) الحكم جائز به، وردّ الحوادث أيضاً إليه، فذلك محال بين، ومقال شنيع، لأننا نجد أشياء قد وفقّ الله (٢) بين أحكامها وإن كانت متفرّقة، ونجد أشياء قد فرّق الله بين أحكامها وإن كانت مجتمعة، فدلنا ذلك من فعل الله تعالى على أنّ اشتباه الشئيين غير موجب لاشتباه الحكمين، كما ادّعاء منتحلوا القياس والرأى. وذلك أنّهم لمّا عجزوا عن إقامة الأحكام على ما انزل في كتاب الله تعالى، وعدلوا عن أخذها (٣) ممّن فرض الله سبحانه طاعتهم على عباده، ممّن لا- يزلّ ولا- يخطيء ولا ينسى، الذين أنزل الله (٤) كتابه عليهم، وأمر الامّة برّد ما اشتبه عليهم من الأحكام إليهم، وطلبوا الرئاسه رغبه في حطام الدنيا، وركبوا طريق أسلافهم ممّن ادّعى منزله أولياء الله (٥)، لزمهم العجز، فادّعوا أنّ الرأى والقياس واجب، فبان لذوى العقول عجزهم وإلحادهم في دين الله، (٦) وذلك أنّ العقل على مجرّده وانفراده لا يوجب، ولا يفصل بين أخذ الشئ بعصب ونهب، وبين أخذه بسرقة وإن كانا مشتبهين، فالواحد (٧) يوجب القطع، والآخر لا يوجبه.

ويدلّ أيضاً على فساد ما احتجّوا به من ردّ الشئ في الحكم إلى أشباهه ونظائره، أنّا نجد الزنا من المحصن والبكر سواء، وأحدهما يوجب الرجم، والآخر يوجب الجلد، فعلمنا أنّ الأحكام مأخذها من السمع والنطق بالنصّ على حسب ما يرد به التوقيف دون اعتبار النظائر والأعيان، وهذه دلالة واضحة على فساد

ص: ٣٢٣

١- (١) في المحكم والمتشابه: «وأنّ».

٢- (٢) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».

٣- (٣) في المحكم والمتشابه زياده: «من أهلها».

٤- (٤) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».

٥- (٥) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».

٦- (٦) في المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».

٧- (٧) في المحكم والمتشابه زياده: «منهما».

قولهم، ولو كان الحكم فى الدين بالقياس لكان باطن القدمين أولى بالمسح من ظاهرهما، قال الله تعالى حكاية عن إبليس فى قوله بالقياس: (١) «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ» ٢ فذمه الله (٢) لما لم يدر ما بينهما، وقد ذم رسول الله صلى الله عليه وآله الأئمة عليهم السلام القياس، يرث ذلك بعضهم عن بعض، ويرويه عنهم أولياؤهم.

قال: وأمّا الردّ على من قال بالاجتهاد، فإنهم يزعمون أنّ كلّ مجتهد مصيب، على أنّهم لا يقولون: إنهم مع اجتهادهم أصابوا معنى حقيقه الحقّ عند الله عزّ وجلّ، لأنهم فى حال اجتهادهم ينتقلون عن (٣) اجتهاد إلى اجتهاد، واحتجاجهم أنّ (٤) الحكم به قاطع قول باطل، منقطع، منتقض، فأى دليل أدلّ من هذا على ضعف اعتقاد من قال بالاجتهاد والرأى، (إذا كان أمرهم) (٥) يؤول إلى ما وصفناه؟! وزعموا (٦) أنه محال أن يجتهدوا، فيذهب الحقّ من جملتهم، وقولهم بذلك فاسد، لأنهم إن اجتهدوا فاختلفوا فالتقصير واقع بهم.

وأعجب من هذا، أنّهم يقولون مع قولهم (بالرأى والاجتهاد) (٧): إنّ الله تعالى بهذا المذهب لم يكلفهم إلّا بما يطيقونه، وكذلك النبىّ صلى الله عليه وآله، واحتجوا بقول الله تعالى: «وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» ٩ وهذا بزعمهم وجه الاجتهاد، وغلطوا فى هذا التأويل غلطاً بيناً.

قالوا: ومن قول الرسول صلى الله عليه وآله ما قاله لمعاذ بن جبل، وأدعوا أجاز ذلك،

ص: ٣٢٤

١- (١) فى المحكم والمتشابه زياده: قوله تعالى: «أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ».

٢- (٢) فى المحكم والمتشابه زياده: «تعالى».

٣- (٣) فى المحكم والمتشابه: «من» بدل «عن».

٤- (٤) فى المحكم والمتشابه: «بأن».

٥- (٥) فى المحكم والمتشابه: «إذا كان حالهم» بدل «إذا كان أمرهم».

٦- (٦) فى المحكم والمتشابه زياده: «أيضاً».

٧- (٧) فى المحكم والمتشابه: «بالاجتهاد والرأى».

والصحيح (أن الله يكلفهم اجتهاداً) (١)، لأنه قد نصب لهم أدلّه وأقام لهم أعلاماً، وأثبت عليهم الحجة فمحال أن يضطرّهم إلى ما لا- يطيقون بعد إرساله إليهم الرسل بتفصيل الحلال والحرام، ولم يتركهم سدى، مهما عجزوا عنه ردّوه إلى الرسول والأئمة صلوات الله عليهم، كيف وهو يقول: «ما فرّطنا في الكتاب من شيءٍ» ٢ ويقول: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي» ٣ ويقول (٢): «تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ٥؟!»

ومن الدليل على فساد قولهم في الاجتهاد والرأى والقياس أنه لن يخلوا الشيء، أن يكون بمثله (٣) على أصل، أو يستخرج البحث عنه، فإن كان يبحث (٤) عنه فإنه لا- يجوز في عدل الله تعالى (أن يكلف العباد) (٥) ذلك، وإن كان ممثلاً (٦) على أصل فلن يخلوا الأصل، أن يكون حُرْم لمصلحه الخلق، أو لمعنى في نفسه خاصّ، فإن كان حُرْم لمعنى في نفسه خاصّ فقد كان ذلك فيه حلالاً، ثم حُرْم بعد ذلك لمعنى فيه بل لو كان لعلّه المعنى لم يكن لتحریم (٧) له أولى من التحليل.

ولما فسد هذا الوجه من دعواهم علمنا (٨) أن الله تعالى إنما حَرَم الأشياء لمصلحه الخلق، لا للخلق (٩) التي فيها، ونحن إنما ننفي القول بالاجتهاد، لأنّ

ص: ٣٢٥

-
- ١- (١) في المحكم والمتشابه: «أنّ الله سبحانه لم يكلف العباد اجتهاداً» بدل «أنّ الله لم يكلفهم اجتهاداً».
 - ٢- (٢) في المحكم والمتشابه زياده: «سبحانه فيه».
 - ٣- (٣) في المحكم والمتشابه: «تمثيلاً» بدل «بمثله».
 - ٤- (٤) في المحكم والمتشابه: «بحث» بدل «يبحث».
 - ٥- (٥) في المحكم والمتشابه: «تكليف العباد» بدل «أن يكلف العباد».
 - ٦- (٦) في المحكم والمتشابه: «تمثيلاً» بدل «ممثلاً».
 - ٧- (٧) في المحكم والمتشابه: «التحریم».
 - ٨- (٨) في المحكم والمتشابه زياده: «أنّه لمعنى».
 - ٩- (٩) في المحكم والمتشابه: «لا للعلّه» بدل «لا للخلق».

الحقّ عندنا فيما قدّمنا ذكره من الأمور (١) التي نصبها الله تعالى، والدلائل التي أقامها لنا كالكتاب والسنة والإمام الحجّة، ولن يخلو الخلق (من هذه الوجوه التي ذكرناها) (٢)، وما خالفها (فهو باطل) (٣).

ثمّ ذكر عليه السلام كلاماً طويلاً في الردّ على من قال بالاجتهاد في القبله وحاصله الرجوع فيها إلى العلامات الشرعيه (٤).

[٥١٠] قال الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» ٥

وعن أبان، عن عبد الرحمن (٥) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: أدنى ما يخرج به الرّجل من الإسلام أن يرى الرأى بخلاف الحقّ، فيقيم عليه، ثمّ (٦) قال: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» ٨.٩

[٥١١] قال الله عزّ وجلّ: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» ١٠

وعنه (الحسين بن محمّد)، عن معلّى (٧)، عن الوشاء، قال: سألت الرّضا عليه السلام

ص: ٣٢٦

١- (١) في المحكم والمتشابه: «من الأصول» بدل «من الأمور».

٢- (٢) في المحكم والمتشابه: «من أحد هذه الأربعة وجوه التي ذكرناها» بدل «من هذه الوجوه التي ذكرناها».

٣- (٣) في المحكم والمتشابه: «فباطل».

٤- (٤) المحكم والمتشابه: ١٧٧-١٨٣، الوسائل ٢٧: ٥٢، كتاب القضاء، ب ٦ من أبواب صفات القاضي، وما يجوز أن يقضى به ح ٣٨.

٥- (٥) في تفسير العيّاشي: «عن أبان بن عبد الرحمن».

٦- (٦) ليس في تفسير العيّاشي: «ثمّ».

٧- (٧) في الكافي: «معلّى بن محمّد».

(عن قوله) (١): «فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» ٢ فقال: نحن أهل الذكر، ونحن المسؤولون، قلت: فأنتم المسؤولون، ونحن السائلون؟ قال: نعم، قلت:

حقّ (٢) علينا أن نسألکم؟ قال: نعم، قلت: حقّ (٣) علیکم أن تجیبونا؟ قال: لا، ذاک إلینا إن شئنا فعلنا، وإن شئنا لم نفعل، أما تسمع قول الله تعالی: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» ٥.٦

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: (قال لا وذلك) لأنّ كلّ سؤال ليس بمستحقّ للجواب ولا كلّ سائل بالحرى أن يُجاب، وربّ جوهر علم ينبغي أن يكون مكنوناً وربّ حكم ينبغي أن يكون مكتوماً «هَذَا عَطَاؤُنَا» ٧ مورده وإن كان سليمان عليه السلام إلّا أنّه يجرى في سائر الولاة والأئمّة عليهم السلام «فَامْنُنْ» ٨ من المنة وهي العطاء، أى: فاعط منه ما شئت «أَوْ أَمْسِكْ» ٩ مفوضاً إليك التصرف فيه لا حساب عليك في ذلك (٤).

قال العلّامة المجلسي: (ذاک إلینا) أى: لم يفرض علينا جواب كلّ سائل وكلّ سؤال؛ بل إنّما يجب عند عدم التقيّه وتجويز التأثير؛ وكون السائل قابلاً لفهم الجواب؛ فلا ينافى ما مرّ من وجوب تعليم الجهّال على العلماء، ولعلّ الاستشهاد

ص: ٣٢٧

١- (١) في الكافي: «فقلت له: جعلت فداك» بدل «عن قوله».

٢- (٣) في الكافي: «حقاً».

٣- (٤) في الكافي: «حقاً».

٤- (١٠) كتاب الوافي ٣: ٥٢٨.

بالآية على وجه التنظير أى: كما أن الله تعالى خير سليمان بين المنّ وهو العطاء والإمساك فى الأمور الدنيويّه، كذلك فوّض إلينا فى بذل العلم، ويحتمل أن يكون فى سليمان عليه السلام أيضاً بهذا المعنى أو الأعمّ .

قال البيضاوى: «هذا عطاؤنا» ١ أى: هذا الذى أعطيناك من الملك والبسط والتسلّط على ما لم يسلّط به غيرك عطاؤنا «فأمتنن أو أمسك» ٢ فاعط من شئت وامنع من شئت «بغير حساب» ٣ حال من المستكن فى الأمر، أى غير محاسب على منّه، وإمساكه لتفويض التصرف فيه إليك، أو من العطاء أو صله وما بينهما اعتراض، والمعنى أنه عطاء جم لا يكاد يمكن حصره (١).

[٥١٢] قال الله عزّ وجلّ: «فَسِئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» ٥ قال الله عزّ وجلّ: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَمَكَ وَ لِقَوْمِكَ وَ سَوْفَ تُسْئَلُونَ» ٦ قال الله عزّ وجلّ: «وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» ٧ قال الله عزّ وجلّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ٨ قال الله عزّ وجلّ: «وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ٩

وعن محمّد بن الحسن، وغيره، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى، وعن (٢) محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين جميعاً،
عن محمّد

ص: ٣٢٨

١- (٤) مرآة العقول ٢: ٤٢٨.

٢- (١٠) ليس فى الكافى: «عن».

بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، عن (١) عبد الكريم بن عمرو، عن عبد الحميد بن أبي الديلم، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث طويل - قال: (قال الله عز وجل) (٢): «فَسِيئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» ٣ قال: الكتاب (٣): الذكر، وأهله: آل محمد (٤)، أمر الله (٥) بسؤالهم ولم يؤمروا بسؤال الجهال، وسمى الله (٦) القرآن ذكراً، فقال تبارك (٧): «وَإِنَّهُ لَظِكْرٌ لَّكَ وَ لِقَوْمِكَ وَ سَوْفَ تُسْأَلُونَ» ٩ وقال (٨): «وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» ١١

١٢ وقال (٩): «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ١٤ وقال عز وجل: «وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ١٥ فرد الأمر - أمر الناس - إلى اولى الأمر منهم، الذين أمر الله (١٠) بطاعتهم، والرّد (١١) إليهم...

الحديث (١٢).

ص: ٣٢٩

- ١- (١) في الكافي: «و» بدل «عن».
- ٢- (٢) في الكافي: «وقال جلّ ذكره».
- ٣- (٤) في الكافي زياده: «هو» ما بين المعقوفتين.
- ٤- (٥) في الكافي زياده: «عليهم السلام».
- ٥- (٦) في الكافي زياده: «عزّ وجلّ».
- ٦- (٧) في الكافي زياده: «عزّ وجلّ».
- ٧- (٨) في الكافي زياده: «وتعالى».
- ٨- (١٠) في الكافي زياده: «عزّ وجلّ».
- ٩- (١٣) في الكافي زياده: «عزّ وجلّ».
- ١٠- (١٦) ليس في الكافي: «الله».
- ١١- (١٧) في الكافي: «وبالرّد».
- ١٢- (١٨) الكافي ١: ٢٩٥، كتاب الحجّه، باب الإشاره والنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، قطعه من ح ٣، الوسائل ٢٧: ٦٦، كتاب القضاء، ب ٧ من أبواب صفات القاضى وما يجوز أن يقضى به ح ١٣.

قال العلامة المجلسي: (قال الكتاب الذكر) شبيه بالقلب، أي: الذكر هو الكتاب [وعكس لكون الكتاب] ذاتاً، والذكر صفة أو أنّ وصف كونه كتاباً أشهر من كونه ذكراً، وقد مرّ الكلام في هذه الآيات في باب أنّ أهل الذكر هم الأئمة عليهم السلام، وقد مرّ وجه آخر وهو أنّ الذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وهم عليهم السلام أهله، وسَمِيَ الله هذا بيان لصحّه إطلاق الذكر على الكتاب ووقوعه.

«لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» ١ أي: ما فيه من المواعظ والعبر، والزواجر، والثواب والعقاب، فتحصّل لهم الدواعي على فعل الحسنات وترك السيئات «وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ» ٢ الخطاب إلى الرسول وقومه، أي: يسألكم الناس عمّا فيه فتجيّبون أو يسألكم عن مراقبته ومحافظةه وتبليغه، وسبق الكلام في آية أولى الأمر عن قريب «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ» ٣ كذا في المصاحف وفي أكثر النسخ ولو ردّوه إلى الله وإلى الرسول، فيكون نقلاً بالمعنى، للإشعار بأنّ الردّ إلى الرسول ردّ إلى الله، والذين يستنبطونه عبارته عن بعض الرادّين إلى أولى الأمر، وهم المستمعون المنصتون للجواب حقّ الانصات والاستماع، و«من» في منهم، للابتداء، والضمير لأولى الأمر، أو للتبويض والضمير للرادّين إلى أولى الأمر، أو إلى الذين يستنبطونه عبارته عن أولى الأمر والضمير راجع إلى أولى الأمر، والغرض التنصيص بأنهم هم أهل العلم والاستخراج والاستنباط.

(أمر الناس) بدل من الأمر، أي: دلّت الآيتان على الله تعالى فوضّ أمر الناس إلى أهل بيته وأمرهم بطاعتهم، والردّ إليهم فيما اختلفوا فيه (١).

[٥١٣] قال الله عز وجل: «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَ لِدَلِكْ خَلَقَهُمْ» ١

وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن (١) ابن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبيده الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث الاستطاعه - قال: الناس كلهم (٢) مختلفون في إصابه القول، وكلهم هالك، قال: قلت (٣): «إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ» ٥، قال: هم شيعتنا، ولرحمته خلقهم، وهو قوله: «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ» ٦ وَ لِدَلِكْ خَلَقَهُمْ» ٧ يقول: لطاعه الإمام، الرّحمه التي يقول:

«وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» ٨ يقول: علم الإمام، ووسع علمه الذي هو من علمه كل شيء، هم شيعتنا - إلى أن قال: - «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ - أَخَذَ الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِهِ - وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» ٩ والخباثت: قول من خالف (٤).

* شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث صحيح. (عن الاستطاعه) أي: هل يستطيع العبد من أفعاله شيئاً أم أنّها بيد الله والمراد «بالناس» المخالفون، والمراد «بالإصابه» الوجدان والإدراك والتفويض، والآيه في سوره هود هكذا: «وَأَلَوْ

ص: ٣٣١

١- (٢) كلمه (عن) لم ترد في الكافي.

٢- (٣) ليس في الكافي: «كلهم».

٣- (٤) في الكافي زياده: «قوله».

٤- (١٠) الكافي ١: ٤٢٩، كتاب الحجّه، باب فيه نكت و نطف من التنزيل في الولاية، ح ٨٣، الوسائل ٢٧: ٦٧، كتاب القضاء، ب ٧ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ١٦.

شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ لَا يَزَالُونَ « ١ .

وقال الطبرسي رحمه الله: لجعل الناس أمة واحدة، أى: على ملة واحدة ودين واحد، فيكونون مسلمين صالحين، وذلك بأن يلجئهم إلى الإسلام بأن يخلق في قلوبهم العلم بأنهم لو راموا غير ذلك لمنعوا منه، ولكن ذلك ينافي التكليف ويبطل الغرض بالتكليف، لأن الغرض إستحقاق الثواب، والإلجاء يمنع من إستحقاق الثواب، فلذلك لم يشأ الله ذلك، ولكن شاء الله أن يؤمنوا باختيارهم ليستحقوا الثواب «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ» ٢ في الأديان، وقيل: في الأرزاق والأحوال، وتسخير بعضهم لبعض «إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ» ٣ من المؤمنين فيأنهم لا- يختلفون ويجمعون على الحق، والمعنى ولا- يزالون مختلفين بالباطل، إلمن رحمهم الله بفعل اللطف لهم الذى يؤمنون عنده، ويستحقون به الثواب، فإن من هذه صورته ناج من الاختلاف بالباطل.

«وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ» ٤ اختلفوا فى معناه فقيل: يريد للرحمة خلقهم، ولا- ينافى ذلك تأنيث الرحمة، لأنه غير حقيقى، وإذا ذكر، فعلى معنى الفضل والإنعام، وقد قال سبحانه: «هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي» ٥ و «إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ» ٦ وقيل: إن المعنى، وللإختلاف خلقهم، واللعمام لام العاقبه، يريد إن الله خلقهم، وعلم أن عاقبتهم يؤل إلى الإختلاف المذموم، وقيل: إن ذلك إشاره إلى اجتماعهم على الإيمان، وكونهم فيه أمة واحدة، ولأحاله أن الله سبحانه لهذا خلقهم كما قال تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» ٧ انتهى.

وأما ما ذكره عليه السلام فيحتمل وجوهاً: - كلها مبنى على أن الإشاره فى قوله:

لذلك، إلى الرَّحمة أو الرَّحم، كما روى عليّ بن إبراهيم بإسناده، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يزالون مختلفين في الدّين إلّا من رحم ربّيك، يعني آل محمّد وأتباعهم، يقول الله تعالى: «وَإِتِّدِلِكَ خَلْقَهُمْ» ١ يعني أهل رحمه لا يختلفون في الدين - الأوّل: إنّ قوله: (هم شيعتنا) تفسير للموصول في قوله: «إِلَّا مَنْ» ٢، ولرحمته تفسير لقوله: ولذلك، وقوله: (يقول لطاعه الإمام)، تفسير للرّحمه، فحاصل المعنى حينئذٍ إلّا من رحم ربّيك بأن وفقه بطاعه الإمام، ولهذه الطّاعه خلقهم، فالرّحمه حقيقه هو الإمام من جهه أنّ الطّاعه توجب النّجاه، وهو رحمه أيضاً من جهه علمه الّذى انتفع به الشيعة كلّهم ووسعهم، وهما يرجعان إلى معنى واحد لتلازمهما وكون أحدهما علّة للآخر، إذ الطّاعه ووجوبها معلّله بسعه علمه، قوله عليه السلام: «الرّحمه» بدل لطاعه الإمام، أو للإمام، ففسّر الطّاعه بالعلم، لتلازمهما، أو الإمام بالرّحمه من جهه أنّ علمه وسع الشيعة وكفاهم وأغناهم عن غيره، فقوله: (الرّحمه الّتى يقول) أى: الإمام هو الرّحمه الّتى يقولها فى قوله:

«وَ رَحْمَتِي وَسَمِعْتُ كُلَّ شَيْءٍ» ٣، يقول: علم الإمام تفسير للرّحمه، لبيان أنّ كونه رحمه من جهه علمه، ويمكن أن يقرأ علم بصيغه الماضى، ووسع علمه أى: علم الإمام الّذى من علمه، أى: من علم الله، وفسّر عليه السلام «الشيء» بالشيعة، لأنّهم المنتفعون به فصار لهم رحمه، وأمّا سائر الخلق فإنّه وإن كان لهم أيضاً رحمه لكنّ لما لم ينتفعوا به صار عليهم غضباً، فالمراد بكلّ شيء إمّا كلّ محلّ قابل وهم الشيعة، أو يكون عامّاً والتخصيص بالشيعة لعدم انتفاع غيرهم به، ويحتمل أن يكون المراد بسعه علمه لهم، أنّه يعرف شيعته من غير شيعته، كناية عن علمه بحقائق جميع الأشياء وأحوالها وفيه بعد. هذا هو الّذى خطر بالبال فى حلّه.

الثانى: ما ذكره بعض الأفاضل قال: فسّر الرّحمة بطاعة الإمام، لأنّها توصل العبد إلى رحمة الله، وفسّر الرّحمة الواسعة بعلم الإمام، لأنّه الهادى إليها (هم شيعتنا) أى: كلّ شيء من ذنوب شيعتنا وسعه رحمة ربّنا، وفى تفسير الرّحمة الواسعة بعلم الإمام إشاره إلى أنّهم لو كانوا يستندون فيه إلى علمه لما اختلفوا فيما اختلفوا.

الثالث: ما ذكره بعضهم أيضاً أنّ الظرف فى قوله: (لطاعة الإمام) متعلّق بـ «يقول» والرّحمة منصوب مفعول يقول، ولما فسّر عليه السلام رحمة الله فى سورة هود بطاعة الإمام أراد أن يدفع المناقشه فيه بآيه الأعراف، فإنّ وسعه طاعة الإمام كلّ شيء مستبعد عند العوام (يقول) الضّمير لله (عَلِمَ) فعل ماض والإمام فاعله (ووسع) عطف على علم، وضمير عليه لمن رحم وهو المطيع للإمام (من علمه) «من» للابتداء أو للتعليل، وضمير علمه للإمام.

وحاصل الجواب: أنّ علم الإمام يسع كلّ شيء يحتاج إليه، وطاعة الإمام يتضمّن أخذ العلم بالمشكلات عن الإمام فى كلّ ما يحتاج إليه، فطاعة الإمام يسع كلّ شيء، وقرأ هذا الفاضل هو شيعتنا هو سعتنا، وقال: أى سعه طاعتنا كلّ شيء مبنى على سعه علمنا.

الرابع: ما قيل: أنّ الرّحمة مبتدأ وعلم الإمام خبر، وإعاده «يقول» للتأكيد، والغرض أنّ الرّحمة هنا علم الإمام وقد وسع علمه الذى هو من علم الله تعالى كلّ شيء، والمراد بكلّ شيء الشيعة، ويحتمل أن يرجع ضمير من علمه إلى الإمام، ليوافق الضّمير السابق، فيفيد أنّ علمه المحيط بكلّ شيعة بعض من علومه عليه السلام، وإنّما تركّ عطف هذه الجملة على السّابقه، لانقطاعها عنها، لأنّه مستأنفه، فكأنّ السائل لمّا سمع أنّ الرّحمة فى الآيه السّابقه عبارته عن طاعة الإمام، سئل عن الرّحمة التى فى هذه الآيه، بأنّ الرّحمة فيها عبارته عن علم الإمام. انتهى.

وإنما أوردنا تلك الوجوه لتعلم حسن ما وجَّهنا به الكلام أولاً.

ثم أعلم أنّ الآيه الأخيره فى سورہ الأعراف وقعت بعد قصه موسى عليه السلام حيث قال: «وَ اخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلِ وَ إِيَّائى أَ تَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الشُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَ تَهْدِى مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَ لِيُنَّا فَاعْفُ لَنَا وَ ارْحَمْنَا وَ أَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ * وَ اَكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدُنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِى أُصِيبُ بِهِ مَن أَشَاءُ وَ رَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ الَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِىَّ الْأُمِّىَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَ الْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَ يَحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلَالَ الَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَ عَزَّوهُ وَ نَصَرُوهُ وَ اتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِى أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » ١.

أقول: على سياق الآيات السابقة لا يبعد أن يكون العذاب فى قوله تعالى:

«قَالَ عَذَابِى أُصِيبُ بِهِ مَن أَشَاءُ» ٢ شاملاً للعذاب الصورى وما هو سببه من العذاب المعنوى من الافتتان بأئمه الضلالة والخذلان، وسلب التوفيق، وكذا الرِّحمة شامله للرِّحمت الظاهريه والباطنيه والصوريه والمعنويه ورحماته الظاهره شامله لكل شىء فى الدنيا والرِّحمت المعنويه من الهدايات الظاهره أيضاً شامله لكل شىء، لكن المنتفع بها المؤمنون، والهدايات الخاصه مخصوصه بالمؤمنين والرِّحمت الأخرويه أيضاً بعضها عامه وأكثرها خاصه بالمؤمنين، وعمده الرِّحمت الخاصه ومادتها الإمام عليه السلام وطاعته والعلم المأخوذ منه، فلذا فسرها عليه السلام بها.

ويمكن أن يقال: الرَّحْمَاتُ الْعَامَّةُ أَيْضاً لِلْمُؤْمِنِينَ بِالذَّاتِ وَلِغَيْرِهِمْ بِالتَّبَعِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ أَنَّهُ لَوْلَا الْإِمَامُ وَخَوَاصُّ شِيعَتِهِ لَمْ تَمَطِرِ السَّمَاءُ وَلَمْ تَنْبِتِ الْأَرْضُ وَلَمْ تَبْقِ الدُّنْيَا، فَظَهَرَ وَجْهٌ تَخْصِيصِ الرَّحْمَةِ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ بِالْمُؤْمِنِينَ بِوَجْهِهِ شَتَّى.

قال الطبرسي رحمه الله: «عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ» ١ مَمَّنْ عَصَانِي وَاسْتَحَقَّهُ بِعَصِيَانِهِ وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ بِالْمَشِيئَةِ لِجَوَازِ الْغَفْرَانِ فِي الْعَقْلِ «وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» ٢ قال الحسن وقتاده: إِنَّ رَحْمَتَهُ فِي الدُّنْيَا وَسِعَتْ الْبِرَّ وَالْفَاجِرَ، وَهِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْمُتَّقِينَ خَاصَّةً، وَقَالَ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ: وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ وَلَكِنْ لَا تَجِبُ إِلَّا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَافِرَ يَرْزُقُ وَيُدْفَعُ عَنْهُ بِالْمُؤْمِنِ لِسَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِ، فَيَعِيشُ فِيهَا، فَإِذَا صَارَ فِي الْآخِرَةِ وَجِبَتْ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً كَالْمُسْتَضَىءِ بِنَارٍ غَيْرِهِ إِذَا ذَهَبَ صَاحِبُ السِّرَاجِ بِسِرَاجِهِ.

وقيل: معناه أَنَّهَا تَسَعُ كُلَّ شَيْءٍ إِنْ دَخَلُوهَا، فَلَوْ دَخَلَ الْجَمِيعُ فِيهَا لَوَسَعَتْهُمْ إِلَّا أَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَا يَدْخُلُ فِيهَا لِضَلَالِهِ «فَسَأَلْتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ» ٣ أَيْ: فَسَأَلْتُ رَحْمَتِي لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ الشَّرْكَ، أَيْ: يَجْتَنِبُونَ، وَقِيلَ: يَجْتَنِبُونَ الْكِبَائِرَ وَالْمَعَاصِيَ «وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» ٤ أَيْ: يَخْرُجُونَ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، لِأَنَّهُ أَشَقُّ الْفَرَائِضِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ يَطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى تَرْكِيهِ النَّفْسِ وَتَطْهِيرِهَا «وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ» ٥ أَيْ: بِحُجُجِنَا وَبَيِّنَاتِنَا يَصَدِّقُونَ، وَرَوَى أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ: «وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» ٦ قَالَ إِبْلِيسُ: أَنَا مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَزَعَمَ اللَّهُ مِنْ إِبْلِيسِ بِقَوْلِهِ: «فَسَأَلْتُهَا» (٧) الْآيَةَ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى: نَحْنُ نُنْتَقِي وَنُؤْتِي الزَّكَاةَ وَنُؤْمِنُ بِآيَاتِ رَبِّنَا، فَزَعَمَ مِنْهُمْ وَجَعَلَهَا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِقَوْلِهِ:

«الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ» ١ الآية.

قال الطبرسي: أي يؤمنون به ويعتقدون نبوته «الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ» ٢ معناه يجدون نعته وصفته ونبوته مكتوباً عندهم «فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ» ٣ يجوز أن يكون هذا مكتوباً في التوراه والإنجيل فيكون موصولاً بما قبله وبياناً لمن يكتب له رحمه الولاية والمحبة، ويجوز أن يكون ابتداءً من قول الله تعالى مدحاً للنبي، والمعروف الحق، والمنكر الباطل، لأن الحق معروف الصّحة في العقول، والباطل منكر الصّحة في العقول.

وقيل: المعروف مكارم الأخلاق وصله الأرحام، والمنكر عباده الأوثان وقطع الأرحام عن ابن عباس، وهذا القول داخل في القول الأول «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» ٤ أي: يبيح لهم المستلذات الحسنه ويحرّم عليهم القبائح وما تعافه الأنفس.

«وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ» ٥ أي: ثقلهم، شبه ما كان على بني إسرائيل من التكليف الشديد بالثقل، وقرأ ابن عامر إصارهم على الجمع.

«وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ» ٦ معناه ويضع عنهم العهود التي كانت في ذمتهم، وقيل: يعني ما امتحنوا به من التكليف الشاقّه.

«فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ» ٧ أي: بهذا النبي وصدقوه في نبوته «وَعَزَّزُوهُ» أي:

عظموه ووقروه ومنعوا عنه أعداءه، «وَنَصَّرُوهُ» ٨ عليهم «وَاتَّبَعُوا التَّوْرَةَ» ٩ أي:

القرآن المذى هو نور في القلوب، كما أنّ الضياء نور في العيون، ويهتدى به الخلق في أمور الدين، كما يهتدون بالتور في أمور الدنيا «الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ» (١٠) أي: أنزل عليه وقد يقوم «مع» مقام «على» كما يقوم «على» مقام «مع»، وقيل: معناه أنزل

فى زمانه وعلى عهده.

«أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» ١ أى: الظافرون بالمراد التاجون من العقاب الفائزون بالثواب، انتهى.

قوله: «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ» ٢ الطيبات كلما تستطيبه العقول السليمه وله جهه حسن، والخبائث كل ما تستقذره النفوس الطيبه وله جهه قبح، وهكذا نفهم الآيه فإنه إمتنان على العباد، ووصف لكمال الرسول صلى الله عليه و آله وفضل شريعته، بأن كل ما يحله فهو طيب واقعاً وكل ما يحرمه فهو خبيث واقعاً، كما فهمه أكثر أصحابنا، بأن المراد بالطيب ما تستلذه طباع أكثر الخلق، وبالخبث ما تستقذره طباعهم، فاستدلوا به على حرمه ما تستنكف منه الطباع، فإن أكثر المحرمات مما تميل إليه الطباع، وأكثر المحللات بل الواجبات مما تستكرهه طباع أكثر الخلق، فعلى هذا تشمل الطيبات العلوم الحقه المأخوذه عن أهل بيت العصمه صلوات الله عليهم، والخبائث العلوم الباطله المأخوذه عن أئمه الضلاله، مع أن كل ما ورد فى الأغذيه الجسمائيه فهو فى بطن القرآن مأول بالأغذيه الروحائيه كما عرفت مراراً....(١).

[٥١٤] قال الله عز وجل: «فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» ٤ قال الله عز وجل: «فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ» ٥

محمد بن على بن الحسين بن بابويه فى (الأمالى) و (عيون الأخبار) عن على بن الحسين بن شاذويه، وجعفر بن محمد بن مسرور جميعاً، عن محمد بن

ص: ٣٣٨

عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن الريان بن الصلت، عن الرضا عليه السلام - في حديث - (أنه قال للعلماء في مجلس المأمون) (١): أخبروني عن هذه الآيه: «ثُمَّ أَوْزَنَّا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا» ٢ فقالت العلماء: أراد الله (٢) بذلك:

الأُمّه كلها (٣)، فقال الرضا عليه السلام: (٤) بل أراد الله (٥): العتره الطاهره - إلى أن قال الرضا عليه السلام: - ونحن (٦) أهل الذكر الذين قال عز وجل (٧): «فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» ٩

١٠ فقالت العلماء: إنما عنى (٨) بذلك: اليهود والنصارى، فقال أبو الحسن عليه السلام: سبحان الله! ويجوز (٩) ذلك؟ إذن يدعوننا إلى دينهم، ويقولون: إنه أفضل من دين الإسلام؟! فقال المأمون: فهل عندك في ذلك شرح بخلاف ما قالوا (١٠) يا أبا الحسن؟ قال (١١): نعم، الذكر: رسول الله صلى الله عليه وآله، ونحن أهله، وذلك بين في كتاب الله (١٢) حيث يقول في سوره الطلاق: «فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ» ١٦

ص: ٣٣٩

-
- ١- (١) الظاهر أنّ الصحيح: «أنّ المأمون قال للعلماء في مجلسه».
 - ٢- (٣) في أمالي الصدوق والعيون زياده: «عزّ وجلّ».
 - ٣- (٤) في العيون وأمالي الصدوق زياده: «فقال المأمون: ما تقول يا أبا الحسن؟».
 - ٤- (٥) في الأمالي والعيون زياده: «لا أقول كما قالوا، ولكنّي أقول» بدل «بل».
 - ٥- (٦) في العيون زياده: «عزّ وجلّ».
 - ٦- (٧) في العيون وأمالي الصدوق: «فنحن».
 - ٧- (٨) في أمالي الصدوق: «قال الله في محكم كتابه» بدل «قال الله عزّ وجلّ».
 - ٨- (١١) في العيون زياده: «الله».
 - ٩- (١٢) في العيون وأمالي الصدوق: «وهل يجوز».
 - ١٠- (١٣) في العيون: «ما قالوه».
 - ١١- (١٤) في العيون: «فقال أبو الحسن» وفي أمالي الصدوق: «فقال عليه السلام».
 - ١٢- (١٥) في أمالي الصدوق والعيون زياده: «عزّ وجلّ».

فالذكر: رسول الله صلى الله عليه وآله، ونحن أهله. (١).

[٥١٥] قال الله عز وجل: «وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ» ٢

وفي كتاب (فضل الشيعة) عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن حميد، عن الحسن بن علي، عن عاصم بن حميد، عن أبي أسحاق النحوي، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إن الله (٢) أدب نبيه على محبته، فقال: «وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ» ٤ - إلى أن قال - وإن رسول الله صلى الله عليه وآله (٣) فوض إلى علي عليه السلام فائتمنه (٤)، فسلمتم، وجدد الناس، فوالله لنحبكم (٥) أن تقولوا إذا قلنا، وتصمتوا (٦) إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين الله (٧)، (٨) ما جعل الله لأحد خيراً (٩) في خلاف أمرنا (١٠). (١١).

ص: ٣٤٠

- ١- (١) أمالي الصدوق: ٦١٥ و ٦٢٤، ح ٨٤٣، المجلس التاسع والسبعون، عيون أخبار الرضا ١: ٢٢٨ و ٢٣٩، ب ٢٣، ح ١، الوسائل ٧٢: ٢٧، كتاب القضاء، ب ٧ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ٣١.
- ٢- (٣) في الكافي زياده: «عز وجل».
- ٣- (٥) في الكافي: «وإن نبي الله» بدل «وإن رسول الله».
- ٤- (٦) في الكافي والمحاسن: «وإتمنه».
- ٥- (٧) في المحاسن: «فبحسبكم» بدل «لنحبكم».
- ٦- (٨) في الكافي: «وأن تصمتوا» بدل «وتصمتوا».
- ٧- (٩) في الكافي زياده: «عز وجل».
- ٨- (١٠) في الفضائل زياده: «والله».
- ٩- (١١) في الفضائل: «من خير» بدل «خيراً».
- ١٠- (١٢) في الفضائل: «أمره» بدل «أمرنا».

١١- (١٣) فضائل الشيعة: ٧٠، ح ٣٠، ورواه الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن عاصم بن حميد، مثله في الكافي ١: ٢٦٥، كتاب الحج، باب تفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدين، ح ١، ورواه البرقي عن ابن فضال، عن عاصم مثله في المحاسن ١: ٢٦٣، ح ٥٠٨، إلا أنه ليس فيه: «ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا»، الوسائل ٧٣: ٢٧، كتاب القضاء، ب ٧ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ٣٢، وراجع ١٥: ٢٠٠، كتاب الجهاد، ب ٦ من أبواب جهاد النفس وما يناسبه، ح ٩.

قال الفيض الكاشاني: بيان: (أدب نبيه على محبته) يعنى علمه وفهمه ما يوجب تأدبه بأدب الله، وتخلقه بأخلاق الله، لحبه إياه، أو حال كونه محباً له، وهذا مثل قوله سبحانه: «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ۖ ۱ ، أو علمه ما يوجب محبه الله له، أو محبته لله، التي هي سبب لسعه الخلق وعظم الحلم، وفي قوله عليه السلام:

(أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا) دلالة واضحة على نفي الاجتهاد والقول بالرأى(1).

[٥١٦] قال الله عز وجل: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ٣ قال الله عز وجل: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ٤ قال الله عز وجل: «اتَّقُوا اللَّهَ وَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» ٥ قال الله عز وجل: «وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ٦ قال الله عز وجل: «وَ اتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» ٧

أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في (الاحتجاج) عن أمير المؤمنين عليه السلام في احتجاجه على بعض الزنادقة، أنه قال عليه السلام: وقد جعل الله للعلم أهلاً، وفرض على العباد طاعتهم بقوله(٢): «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ٩

ص: ٣٤١

١- (٢) كتاب الوافي ٣: ٤١٤.

٢- (٨) في الاحتجاج زياده: «تعالى».

ويقوله: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ١ ، ويقوله: «اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» ٢ ، ويقوله: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ٣ ، ويقوله: «وَأُتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» ٤ ، والبيوت:

هى بيوت العلم المذى (استودعه عند) (١) الأنبياء، وأبوابها: أوصياؤهم، فكل (٢) عملٍ من أعمال الخير يجرى على غير أيدى الأصفياء (٣) وعهودهم، وحدودهم، وشرائعهم، وسننهم (٤) مردودٌ غير مقبول، وأهله بمحل كفرٍ وإن شملهم (٥) صفه الإيمان. الحديث (٦).

[٥١٧] قال الله عزَّ وجلَّ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ» ١١

العياشى فى (تفسيره) عن العباس بن هلال، عن الرضا عليه السلام - فى حديث - : إن الصادق عليه السلام قال: إنا من الذين قال الله (٧): «أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ» ١٣ فسل عما شئت (٨).

ص: ٣٤٢

-
- ١- (٥) فى الاحتجاج: «استودعته».
 - ٢- (٦) فى الاحتجاج: «وكل».
 - ٣- (٧) فى الاحتجاج: «أهل الإصطفاء» بدل «الأصفياء».
 - ٤- (٨) فى الاحتجاج زياده: «ومعالم دينهم».
 - ٥- (٩) فى الاحتجاج: «شملتهم».
 - ٦- (١٠) الاحتجاج ١: ٥٨١-٥٨٢، ح ١٣٧، الوسائل ٢٧: ٧٤، كتاب القضاء، ب ٧ من أبواب صفات القاضى وما يجوز أن يقضى به ح ٣٣، وراجع: ١٩٤، ب ١٣ ح ٤٤.
 - ٧- (١٢) فى تفسير العياشى زياده: «فى كتابه».
 - ٨- (١٤) تفسير العياشى ١: ٣٦٨، ح ٥٥، الوسائل ٢٧: ٧٥، كتاب القضاء، ب ٧ من أبواب صفات القاضى وما يجوز أن يقضى به ح ٣٨.

[٥١٨] قال الله عز وجل: «فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^١ وقال الله عز وجل: «فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ»^٢

وعن أحمد بن محمد، عن الرضا عليه السلام أنه كتب إليه: عافانا الله وإياك^(١)، إنما شيعتنا من تابعنا، ولم يخالفنا^(٢)، وقال^(٣) الله: «فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^٤، وقال^(٤): «فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ»^٥ فقد فرضت عليكم المسألة والرد إلينا، ولم يفرض علينا الجواب. الحديث^(٥).

[٥١٩] قال الله عز وجل: «قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ»^{١٠}

وعن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أنه كان لأبي يوسف معه كلام في مجلس الرشيد، فقال الرشيد - بعد كلام طويل - لموسى بن جعفر عليه السلام: بحق آبائك لما اختصرت كلمات جامعها لما تجاربتنا^(٦)، فقال^(٧): نعم، وأتى بدواه وقرطاس، فكتب:

ص: ٣٤٣

-
- ١- (٣) في تفسير العياشي زياده: «أحسن عافيه».
 - ٢- (٤) في تفسير العياشي زياده: «وإذا خفنا خاف وإذا أمنا أمن».
 - ٣- (٥) في تفسير العياشي: «قال».
 - ٤- (٧) في تفسير العياشي: «قال».
 - ٥- (٩) تفسير العياشي ٢: ٢٦١، ح ٣٣، الوسائل ٢٧: ٧٦، كتاب القضاء، ب ٧ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ٣٩.
 - ٦- (١١) في تحف العقول: «لما تجاربتنا».
 - ٧- (١٢) في تحف العقول زياده: «عليه السلام».

بسم الله الرحمن الرحيم جميع أمور الأديان أربعة، أمر لا- اختلاف فيه، وهو إجماع الأمة على الضرورة التي يضطرون إليها، والأخبار المجمع عليها، وهي الغايه المعروض عليها كل شبهه، والمستنبط منها كل حادثه(١)، وأمر يحتمل الشك والإنكار، فسيبيله استيضاح أهله لمتنحليه بحجّه من كتاب الله مجمع على تأويلها، وسنّه مجمع عليها لا اختلاف فيها، أو قياس تعرف العقول عدله، ولا تسع(٢) خاصه الأمة وعامتها الشك فيه والإنكار له، وهذان الأمران من أمر التوحيد فما دونه، وأرش الخدش فما فوقه، فهذا المعروض الذي يعرض عليه أمر الدين، فما ثبت لك برهانه اصطفيته، وما غمض عليك صوابه نفيته، فمن أورد واحده من هذه الثلاث، وهي(٣) الحجّه البالغه، التي بينها الله (ورسوله)(٤) في قوله لنبيّه: «قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ» ٥ تبلغ الحجّه البالغه الجاهل فيعلمها بجهله، كما يعملها العالم بعلمه، لأنّ الله عدل لا يجور، يحتجّ على خلقه بما يعلمون، يدعوهم إلى ما يعرفون، لا إلى ما يجهلون وينكرون، فأجازة الرشيد وردّه. الحديث.(٥)

ص: ٣٤٤

١- (١) في تحف العقول زياده: «وهو إجماع الأمة».

٢- (٢) في تحف العقول: «ولا يسع».

٣- (٣) في تحف العقول: «فهى».

٤- (٤) ليس في تحف العقول: «ورسوله».

٥- (٥) تحف العقول: ٤٠٨، ورواه المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوى، عن محمد بن الزبرقان الدامغانى، عن أبي الحسن موسى عليه السلام نحوه، وبتفاوت يسير فى بعض الألفاظ فى الاختصاص ٥٨:١٢ ضمن (سلسله مؤلفات الشيخ المفيد)، الوسائل ١٠٣:٢٧، كتاب القضاء، ب ٨ من أبواب صفات القاضى وما يجوز أن يقضى به ح ٨٤، وقال الحرّ العاملى: أقول: الإجماع هنا مخصوص بالضروريّات، أو بالإجماع على الرّوايه، لا- على الرأى، وهو صريح كلامه عليه السلام، والضروريّات هنا بمعنى: المتواترات قطعاً، وذكر القياس محمول على التقيّه بقرينه المقام، أو على القياس العقلى القطعى، الذى يدلّ على بعض مطالب الأصول، دون القياس الفقهى الذى تستعمله العامّه فى الفروع، والقرينه على ذلك ظاهره واضحه، وناهيك بما تقدّم فى بطلانه.

[٥٢٠] قال الله عز وجل: «إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ» ١ قال الله عز وجل: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» ٢

وفى (عيون أخبار الرضا) عن أبيه، ومحمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد جميعاً، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن عبد الله المسمعى، عن أحمد بن الحسن الميثمى، أنه سأل الرضا عليه السلام يوماً، وقد اجتمع عنده قوم من أصحابه، وقد كانوا يتنازعون فى الحديثين المختلفين عن رسول الله صلى الله عليه وآله فى الشىء الواحد، فقال عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ حَرَاماً، وَأَحَلَّ حَلَالاً، وفرض فرائض، فما جاء فى تحليل ما حرّم الله، أو فى تحريم ما أحلّ الله، أو دفع فريضه فى كتاب الله رسمها بين قائم بلا ناسخ نسخ ذلك، فذلك ما لا يسع الأخذ به، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن ليحرّم ما أحلّ الله، ولا ليحلّل ما حرّم الله، ولا ليغيّر فرائض الله وأحكامه، كان فى ذلك كلّه متّبعاً مسلماً مؤدياً عن الله، وذلك قول الله (١): «إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ» ٤ فكان عليه السلام متّبعاً لله، مؤدياً عن الله ما أمره به من تبليغ الرساله، قلت: فإنّه يرد عنكم الحديث فى الشىء عن رسول الله صلى الله عليه وآله ممّا ليس فى الكتاب، وهو فى السنّه، ثم يرد خلافه، فقال: كذلك (٢) قد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أشياء، نهى حرام، فوافق فى ذلك نهيه نهى الله (٣)، وأمر بأشياء فصار ذلك الأمر واجباً لازماً كعدل فرائض الله، فوافق (٤) فى ذلك أمره أمر الله (٥)، فما جاء فى النهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى حرام،

ص: ٣٤٥

١- (٣) فى العيون زياده: «عزّ وجلّ».

٢- (٥) فى العيون: «وكذلك».

٣- (٦) فى العيون زياده: «تعالى».

٤- (٧) فى العيون: «ووافق».

٥- (٨) فى العيون زياده: «تعالى».

ثم جاء خلافه لم يسغ (١) استعمال ذلك، وكذلك فيما أمر به، لأننا لا نرخص فيما لم يرخص فيه رسول الله صلى الله عليه وآله ولا نأمر بخلاف ما أمر به (٢) رسول الله صلى الله عليه وآله، إلا لعل خوف ضروره، فأما أن نستحل ما حرّم رسول الله صلى الله عليه وآله، أو نحرّم ما استحلّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فلا يكون ذلك أبداً، لأننا تابعون لرسول الله صلى الله عليه وآله، مسلمون له، كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله تابعاً لأمر ربه (٣)، مسلماً له، وقال الله (٤) عزّ وجلّ: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» ٥ وإنّ الله (٥) نهى عن أشياء، ليس نهى حرام، بل إعافه وكراهه، وأمر بأشياء، ليس بأمر (٦) فرض ولا واجب، بل أمر فضل ورجحان في الدين، ثم رخص في ذلك للمعلول وغير المعلول، فما كان عن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى إعافه، أو أمر فضل، فذلك الذى يسع استعمال الرخصه (٧) فيه، إذا ورد عليكم عنها (الخبر فيه) (٨) باتفاق، يرويه من يرويه فى النهى، ولا ينكره، وكان الخبران صحيحين معروفين باتفاق الناقله فيهما، يجب الأخذ بأحدهما، أو بهما جميعاً، أو بأيهما شئت وأحببت، موسّع ذلك لك من باب التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله والردّ إليه وإلينا، وكان تارك ذلك من باب العناد والإنكار وترك التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله مشركاً بالله العظيم، فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله، فما كان فى كتاب الله موجوداً حلالاً، أو حراماً فاتبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن

ص: ٣٤٦

١- (١) فى العيون: «لم يسع» بدل «لم يسغ».

٢- (٢) ليس فى العيون: «به».

٣- (٣) فى العيون زياده: «عزّ وجلّ».

٤- (٤) ليس فى العيون: «الله».

٥- (٥) فى العيون: «وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله» بدل «وإنّ الله».

٦- (٦) فى العيون: «أمر».

٧- (٧) فى العيون: «الرخص».

٨- (٨) فى العيون: «فيه الخبران» بدل «الخبر فيه».

فى الكتاب، فاعرضوه على سنن رسول الله صلى الله عليه وآله، فما كان فى السنه موجوداً منهيّاً عنه نهى حرام، ومأموراً (١) به عن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر إلزام، فاتبعوا ما وافق نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وأمره، وما كان فى السنه نهى إعافه أو كراهه، ثم كان الخير الأخير (٢) خلافه، فذلك رخصه فيما عافه رسول الله صلى الله عليه وآله وكرهه، ولم يحرمه، فذلك الذى يسع الأخذ بهما جميعاً، وبأيهما (٣) شئت وسعك الاختيار من باب التسليم والاتباع والرد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وما لم تجدوه فى شىء من هذه الوجوه، فردوا إلينا علمه فنحن أولى بذلك، ولا تقولوا فيه بآرائكم، وعليكم بالكف والتثبت والوقوف، وأنتم طالبون باحثون، حتى يأتىكم البيان من عندنا. (٤)

[٥٢١] قال الله عز وجل: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَارَعْتُمْ فِى شَىءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ» ٥

محمّد بن الحسن الرضى فى (نهج البلاغه) عن أمير المؤمنين عليه السلام فى كتابه إلى مالك الأشر، قال: وردد إلى الله ورسوله ما يضلّك (٥) من الخطوب، ويشته عليك من الأمور، فقد قال الله سبحانه (٦) لقوم أحبّ إرشادهم: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَارَعْتُمْ فِى شَىءٍ فَرُدُّوهُ

ص: ٣٤٧

١- (١) فى العيون: «أو مأموراً».

٢- (٢) فى العيون: «الأخر».

٣- (٣) فى العيون: «أو بأيهما».

٤- (٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٠، ب ٣٠، ح ٤٥، الوسائل ٢٧: ١١٣، كتاب القضاء، ب ٩ من أبواب صفات القاضى وما يجوز أن يقضى به ح ٢١، وقال الحرّ العاملى فى ذيل الحديث: أقول: ذكر الصدوق: أنه نقل هذا من كتاب (الرحمه) لسعد بن عبد الله، وذكر فى الفقيه: أنه من الأصول والكتب التى عليها المعول وإليها المرجع.

٥- (٥) ما يضلّك: ما يثقلك (النهايه فى غريب الحديث ٣: ٩٦، انظر باب الضاد مع اللام).

٦- (٦) فى نهج البلاغه: «تعالى» بدل «سبحانه».

إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ «۱ فالرَّادُّ (۱) إِلَى اللَّهِ الْآخِذُ (۲) بِمَحْكَمِ كِتَابِهِ، وَالرَّادُّ (۳) إِلَى الرَّسُولِ الْآخِذُ (۴) بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمَتَفَرِّقَةِ (۵). (۶)

[۵۲۲] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ

۸»

وَفِي (مَعَانِي الْأَخْبَارِ) وَفِي (الْعُلَلِ) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الدَّقَاقِ (۷)، عَنْ (أَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ) (۸)، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ (۹)، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ قَوْمًا يَرَوْنَ (۱۰) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: اخْتَلَفَ أُمَّتِي رَحِمَهُ، فَقَالَ: صَدَقُوا، فَقُلْتُ: إِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ رَحِمَهُ فَاجْتِمَاعُهُمْ عَذَابٌ؟ قَالَ: لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ (۱۱) وَذَهَبُوا، إِنَّمَا أَرَادَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» ۱۴ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا إِلَى رَسُولِ

ص: ۳۴۸

۱- (۲) فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: «فَالرَّادُّ».

۲- (۳) فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: «الْآخِذُ».

۳- (۴) فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: «وَالرَّادُّ».

۴- (۵) فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: «الْآخِذُ».

۵- (۶) فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: «الْمَتَفَرِّقَةُ» بَدَلُ «الْمَتَفَرِّقَةِ».

۶- (۷) نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: ۵۹۹، رَقْمُ الْكِتَابِ ۵۳، الْوَسَائِلُ ۲۷: ۱۲۰، كِتَابُ الْقَضَاءِ، ب ۹ مِنْ أَبْوَابِ صِفَاتِ الْقَاضِي، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى بِهِ ح ۳۸.

۷- (۹) لَيْسَ فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ وَالْعُلَلِ: «بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الدَّقَاقِ».

۸- (۱۰) فِي مَعَانِي الْعُلَلِ: «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ» بَدَلُ «أَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ».

۹- (۱۱) فِي مَعَانِي الْعُلَلِ: «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ».

۱۰- (۱۲) فِي مَعَانِي: «رَوُوا».

۱۱- (۱۳) فِي مَعَانِي: «ذَهَبَتْ».

اللّٰهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (١)، فَيَتَعَلَّمُوا، ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَيُعَلِّمُوهُمْ، إِنَّمَا أَرَادَ اخْتِلَافَهُمْ مِنَ الْبِلْدَانِ، لَا اخْتِلَافًا فِي دِينِ اللَّهِ،
إِنَّمَا الدِّينَ وَاحِدًا، (إِنَّمَا الدِّينَ وَاحِدًا) (٢). (٣)

[٥٢٣] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» ٤

وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بِنْدَارٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٤)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ (٥)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ،
عَنْ أَبِي الْحَدَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: زَرَّارُهُ، وَأَبُو بَصِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَبُرَيْدٌ، مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
«وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» ٧.٨

[٥٢٤] قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قَرَىٰ ظَاهِرَةً» ٩

مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فِي كِتَابِ (الغيبه) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ، (عَنْ أَبِيهِ) (٦)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْهَمْدَانِيِّ،
قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي (٧) يَقْرَعُونِي (٨) بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ آبَائِكَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، أَنَّهُمْ قَالُوا:

ص: ٣٤٩

-
- ١- (١) فِي الْعَانِي وَالْعَلَلِ زِيَادَهُ: «وَيَخْتَلِفُوا إِلَيْهِ».
 - ٢- (٢) لَيْسَ فِي الْمَعَانِي: «إِنَّمَا الدِّينَ وَاحِدًا» الثَّانِيهِ.
 - ٣- (٣) مَعَانِي الْأَخْبَارِ: ١٥٧، ح ١، عِلَلُ الشَّرَائِعِ: ٨٥، ب ٧٨، ح ٤، الْوَسَائِلُ ٢٧: ١٤٠، كِتَابُ الْقَضَاءِ، ب ١١ مِنْ أَبْوَابِ صِفَاتِ الْقَاضِي وَمَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى بِهِ ح ١٠.
 - ٤- (٤) فِي رِجَالِ الْكَشِيِّ زِيَادَهُ: «بْنِ أَبِي خَلْفِ الْقَمِيِّ».
 - ٥- (٥) فِي رِجَالِ الْكَشِيِّ زِيَادَهُ: «الرَّازِي».
 - ٦- (١٠) لَيْسَ فِي الْإِكْمَالِ: «عَنْ أَبِيهِ».
 - ٧- (١١) فِي الْغَيْبَةِ زِيَادَهُ: «يُؤْذُونِي وَ...» وَفِي الْإِكْمَالِ: «يُؤْذُونِي وَ...».
 - ٨- (١٢) فِي الْإِكْمَالِ: «وَيَقْرَعُونَنِي».

(خَدَامَنَا وَقَوَّامَنَا) (١) شرار خلق الله، فكتب (٢): وَيَحْكُمَ مَا تَقْرَأُونَ (٣)! ما قال الله تعالى (٤): «وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً» ٥ فنحن (٥) - والله - القرى التي بارك (٦) فيها، وأنتم القرى الظاهرة. (٧)

[٥٢٥] قال الله عز وجل: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ٩

محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره) عن عبد الله بن جندب، عن الرضا عليه السلام - في حديث - قال: إن هؤلاء القوم سنج لهم شيطان، اغترهم بالشبهه، ولبس عليهم أمر دينهم (٨)، وأرادوا الهدى من تلقاء أنفسهم، فقالوا: لِمَ ومتى، وكيف؟ فأتاهم الهلك من مامن احتياطهم، وذلك بما كسبت أيديهم، وما ربك بظلام للعبيد، ولم يكن ذلك لهم، ولا عليهم، بل كان الفرض عليهم، والواجب لهم، من ذلك الوقوف عند التحير، ورد ما جهلوه من ذلك إلى عالمه ومستنبطه، لأن الله يقول في (٩) كتابه: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ١٢ يعني: آل محمد، وهم الذين يستنبطون منهم القرآن،

ص: ٣٥٠

١- (١) في الإكمال: «قوامنا وخدّامنا».

٢- (٢) في الإكمال زياده: «عليه السلام».

٣- (٣) في الإكمال: «أما تقرأون».

٤- (٤) في الإكمال: «عز وجل».

٥- (٥) في الإكمال: «ونحن».

٦- (٦) في الغيبة والإكمال زياده: «الله».

٧- (٨) غيبة الطوسي: ٣٤٥، ح ٢٩٥، إكمال الدين: ٤٨٣، ب ٤٥، ح ٢، الوسائل ١٥١: ٢٧، كتاب القضاء، ب ١١ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ٤٦، وراجع: ١٥٢ ح ٤٧.

٨- (٩) في تفسير العياشي زياده: «وذلك لما ظهرت فريتهم وأتفتت كلمتهم وكذبوا (نقموا خ ل) على عالمهم».

٩- (١١) في تفسير العياشي زياده: «محكم».

ويعرفون الحلال والحرام، وهم الحجّج لله على خلقه. (١).

[٥٢٦] قال الله عزّ وجلّ: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» ٢

وعن عليّ بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن آدم بن إسحاق، عن عبد الرزاق ابن مهران، عن الحسين بن ميمون، عن محمّد بن سالم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ أناساً تكلموا في (٢) القرآن بغير علم، وذلك أن الله (٣) يقول: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» ٥ الآيه، فالمنسوخات من المتشابهات، و (الناسخات من المحكمات) (٤) الحديث. (٥)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله: (وذلك أنّ) تعليل لتكلمهم فيه بغير علم، لأنهم تكلموا في متشابهه أيضاً، مع أنّه لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، والمحكم في اللغة المتقن، وفي العرف يطلق على ما له معنى لا يحتمل غيره،

ص: ٣٥١

-
- ١- (١) تفسير العياشي ١: ٢٦٠، ح ٢٠٦، الوسائل ٢٧: ١٧١، كتاب القضاء، ب ١٢ من أبواب صفات القاضي، وما يجوز أن يقضى به ح ٥٦، وراجع: ١٩٠، ب ١٣ ح ٣٨.
 - ٢- (٣) في الكافي زياده: «هذا».
 - ٣- (٤) في الكافي زياده: «تبارك وتعالى».
 - ٤- (٦) في الكافي: «والمحكمات من الناسخات».
 - ٥- (٧) الكافي ٢: ٢٨، كتاب الإيمان والكفر، باب، ح ١، الوسائل ٢٧: ١٨٢، كتاب القضاء، ب ١٣ من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ١٨، وراجع: ٢٠٠ ح ٦٢.

وعلى ما اتضحت دلالته وعلى ما كان محفوظاً من النسخ والتخصيص أو منهما جميعاً، وعلى ما لا يحتمل من التأويل إلّا وجهاً واحداً، والمتشابه يقابله بكلّ من هذه المعاني.

وقال الراغب: المحكم ما لا يعرض فيه شبهه من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى، والمتشابه من القرآن ما أشكل تفسيره لمشابهه غيره، إمّا من حيث اللفظ أو من حيث المعنى.

وقال الفقهاء: المتشابه ما لا ينبئ ظاهره عن مراده وحقيقه ذلك، أنّ الآيات عند إعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق، ومتشابه على الإطلاق، ومحكم من وجه متشابه من وجه، فالمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب:

متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما، فالمتشابه من جهة اللفظ ضربان:

أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إمّا من جهة غرابته، نحو الأبّ، ويزفون، وإمّا من مشاركته في اللفظ، كاليد والعين.

والثاني: يرجع إلى جملة الكلام المركّب، وذلك ثلاثة أضرب: ضرب لاختصار الكلام نحو: «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ» ١، وضرب لبسط الكلام نحو «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ٢، لأنّه لو قيل ليس مثل مثله شيء كان أظهر للسامع، وضرب لنظم الكلام نحو «أَنْزَلَ عَلَيَّ عَيْدِي الْكِتَابَ وَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا» ٣ تقديره الكتاب قَيِّمًا ولم يجعل له عوجاً، والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة؛ فإنّ تلك الصِّفات لا تتصوّر لنا إذا كان لا تحصل في نفوسنا صورته ما لم نحسّه، أو لم يكن من جنس ما نحسّه.

والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً خمسة أضرَب:

الأول: من جهة الكميّة، كالعموم والخصوص نحو: «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» ١.

والثاني: من جهة الكيفيّة، كالوجوب والندب نحو «فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» ٢.

والثالث: من جهة الزمان، كالناسخ والمنسوخ نحو «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» ٣.

والرابع: من جهة المكان والأمر، التي نزلت فيها «وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا» ٤ وقوله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» ٥ فَإِنَّ من لا يعرف عاداتهم في الجاهليّة يتعذّر عليه معرفه تفسير هذه الآيه.

الخامس: من جهة الشروط، التي بها يصحّ الفعل أو يفسد كشرط الصّلاه والنكاح.

وهذه الجملة إذا تصوّرت علم أنّ كلّ ما ذكره المفسّرين في تفسير المتشابه لا يخرج عن التقاسيم، نحو قول من قال: المتشابه «الم» وقول قتاده: المحكم الناسخ، والمتشابه المنسوخ، وقول الأصمّ: المحكم ما أجمع على تأويله والمتشابه ما اختلف فيه، ثمّ جميع المتشابه على ثلاثة أضرَب: ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت الساعه، وخروج دابّه الأرض، وكيفيه الدابّه ونحو ذلك، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبه والأحكام المغلقه، وضرب متردّد بين الأمرين يجوز أن يختصّ بمعرفه حقيقته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم وهو الضرب المشار إليه بقوله صلى الله عليه وآله في عليّ عليه السلام: اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ.

وإذا عرفت هذه الجملة، علم أنّ الوقوف على قوله: «إِلَّا اللَّهُ» ١، ووصله بقوله: «وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ٢ جائزان، وأنّ لكل واحد منهما وجهاً حسب ما يدلّ عليه التفصيل المتقدّم، انتهى.

قوله تعالى: «مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ» ٣ قيل: أى: أحكمت عباراتها بأن حفظت عن الإجمال «هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ» ٤ أى: أصله يردّ إليها غيرها «وَ أُخْرُ مُشَابِهَاتٌ» ٥. قيل: أى: محتملات لا- يتّضح مقصودها إلّا بالفحص والنّظر، ليظهر فيها فضل العلماء الربّانيين فى استنباط معانيها وردّها إلى المحكمات، ولتوصلوا بها إلى معرفه الله وتوحيده.

وأقول: بل ليعلموا عدم إستقلالهم فى علم القرآن واحتياجهم فى تفسيره إلى الإمام المنصوب من قبل الله وهم الراسخون فى العلم.

وروى العياشى عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن المحكم والمتشابه؟ فقال:

المحكم ما يعمل به، والمتشابه ما اشتبه على جاهله، وفى روايه أخرى:

والمتشابه الذى يشبه بعضه بعضاً، وفى روايه أخرى: فأما المحكم فتؤمن به وتعمل به وتدين به، وأما المتشابه فتؤمن به ولا تعمل به «فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ» ٦ أى: ميل عن الحقّ كالمبتدعه «فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ» ٧ فيتعلّقون بظاهره أو بتأويل باطل.

«إِئْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ» ٨ أى: طلب أن يفتنوا الناس عن دينهم بالتشكيك، والتلبيس، ومناقضه المحكم بالمتشابه.

وفى مجمع البيان عن الصادق عليه السلام أنّ الفتنه هنا الكفر «وَ إِئْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ» ٩ أى:

وطلب أن يأولوه على ما يشتهونه «وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ» ١٠ الذى يجب أن يحمل عليه «إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ١١ الذين تثبتوا وتمكّنوا فيه.

وأقول: قد مرّ الكلام منّا فى تأويل هذه الآيه فى كتاب الحجّه فى باب أنّ

الراسخين فى العلم هم الأئمه عليهم السلام.

قوله عليه السلام: (فالمنسوخات من المتشابهات) كان هذا الكلام تمهيد لما سيأتى من اختلاف الإيمان المأمور به فى مكه قبل الهجرة، وفى المدينة بعدها، واختلاف التكاليف فىهما كمياً وكيفياً، رداً على من استدلل ببعض الآيات على أن الإيمان نفس الاعتقاد بالتوحيد والنبوه فقط، بلا مدخلية للأعمال أو الولايه فيه، بأن تلك الآيات أكثرها نزلت فى مكه، وكان الإيمان فيها نفس الاعتقاد بالشهادتين، أو التكلم بهما، ثم نسخ ذلك فى المدينة بعد وجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، ونصب الوالى والأمر بولايته.

ويحتمل أن لا يكون ذلك من قبيل النسخ، ويكون ذكر النسخ، لبيان عجزهم عن فهم معانى الآيات وخطائهم فى الاستدلال بها، كما أنهم لا يعرفون الناسخ من المنسوخ، ويستدلون بالآيات المنسوخه على الأحكام مع عدم علمهم بنسخها، وعد المنسوخات التى لا يعلم بنسخها من المتشابهات، فالمنسوخه أخصّ مطلقاً من المتشابه.

ولمّا كان المحكم غير المتشابه، والناسخ غير المنسوخ، ونقيض الأخصّ أعمّ من نقيض الأعمّ، غير الأسلوب فى فقره الثانيه فقال:

(والمحكمات من الناسخات) للإشاره إلى ذلك، وتسميته غير المنسوخ مطلقاً ناسخاً، إمّا على التوسع وإطلاق لفظ الجزء على الكلّ، أو لكونها ناسخه للشرائع السالفه، أو للإباحه الأصلية التى كانوا متمسكين بها قبلها.

ويمكن حمل الناسخ على معناه وحمل الكلام على الغالب بأن يكون الناسخ أيضاً أخصّ من المحكم، ولا فساد فيه، لعدم انحصار الآيات حينئذٍ فى الناسخه والمنسوخه؛ وقيل: لمّا كان بعض المحكمات مقصور الحكم على الأزمنه السابقه منسوخاً بآيات أخر ونسخها خافياً على أكثر الناس، فيزعمون بقاء

حكماً، صارت متشابهة من هذه الجهة، ولهذا قال عليه السلام: فالمنسوخات من المتشابهات. وفي بعض النسخ: من المشتبهات، وإنما غير الأسلوب في أختها، لأنَّ المحكم أخصَّ من الناسخ من وجه، بخلاف المشابه فإنه أعمُّ من المنسوخ مطلقاً، انتهى.

وفيه: أنَّ كون المتشابه أعمُّ من مطلق المنسوخ مطلقاً، لا- وجه له إلّا أن يخصَّ بمنسوخ لم يعلم نسخه، كما أوأنا إليه، وقيل: الظاهر أنَّ الفاء للتفسير، لزياده تفضيح حالهم، بأنَّهم يتبعون المنسوخات والمتشابهات دون المحكمات والناسخات، لأنَّ المنسوخات من باب المتشابهات في التشابه، إذ يشتبه عليهم ثباتها وبقاؤها، والمحكمات من قبيل: الناسخات في الثبات والبقاء، فإذا اتبعوا المتشابهات اتبعوا المنسوخات، لأنَّهما من باب واحد، وإذا اتبعوا المنسوخات، لم يتبعوا الناسخات، وإذا لم يتبعوا الناسخات، لم يتبعوا المحكمات، لأنَّهما أيضاً من باب واحد. (١)

[٥٢٧] قال الله عزَّ وجلَّ: «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ» ٢

وعن عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث احتجاجه على الصوفيّ، لمّا احتجوا عليه بآيات من القرآن في الإيثار والزهد، قال: ألكم علم بناسخ القرآن ومنسوخه (٢)، ومحكمه ومتشابهه (٣)، الذي في مثله ضلّ من ضلّ، وهلك من هلك من هذه الأئمّه؟ قالوا (٤):

أو بعضه، فأما كلّ فلا، فقال لهم: فمن ههنا (٥) أتيتم، وكذلك أحاديث رسول

ص: ٣٥٦

١- (١) مرآة العقول ٧: ١٦٤-١٦٨.

٢- (٢) في الكافي: «من منسوخه».

٣- (٣) في الكافي: «من متشابهه».

٤- (٤) في الكافي: «فقالوا له».

٥- (٥) في الكافي: «هنا».

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - إِلَى أَنْ قَالَ: - فَبُئِسَ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، وَحَمَلْتُمْ النَّاسَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ بِكِتَابِ اللَّهِ (١)، وَسَنَّهُ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَحَادِيثِهِ الَّتِي يَصَدِّقُهَا الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ، وَرَدَّكُمْ إِيَّاهَا لَجَهَالَتِكُمْ (٢)، وَتَرَكَكُمْ النَّظَرَ فِي غَرِيبِ (٣) الْقُرْآنِ مِنَ التَّفْسِيرِ، وَالنَّاسِخِ، وَالْمَنْسُوخِ (٤)، وَالْمَحْكَمِ، وَالْمُتَشَابِهِ، وَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، - إِلَى أَنْ قَالَ: - دَعُوا (٥) عَنْكُمْ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْكُمْ، مِمَّا لَا عِلْمَ لَكُمْ بِهِ، وَرَدُّوا الْعِلْمَ إِلَى أَهْلِهِ تَوَجَّرُوا، وَتَعَذَّرُوا عِنْدَ اللَّهِ (٦)، وَكُونُوا فِي طَلَبِ (٧) نَاسِخِ الْقُرْآنِ مِنْ مَنْسُوخِهِ، وَمَحْكَمِهِ مِنْ مُتَشَابِهِهِ، وَمَا أَحَلَّ اللَّهُ فِيهِ مِمَّا حَرَّمَ، فَإِنَّهُ أَقْرَبَ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ، وَأَبْعَدَ لَكُمْ مِنَ الْجَهْلِ، دَعُوا الْجَهَالَهَ لِأَهْلِهَا، فَإِنَّ أَهْلَ الْجَهْلِ كَثِيرٌ، وَأَهْلَ الْعِلْمِ قَلِيلٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ (٨): «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ» ٩.١٠

*شرح الحديث:

قال الفيض الكاشاني: بيان: (المحكم) ما لا يحتمل غير ما أريد منه، و (المتشابه) بخلافه (فمن هاهنا اتيم) بالبناء للمفعول أي: دخل عليكم البلاء وأصابكم ما أصابكم. (٩).

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (وكذلك) أي: فيها ناسخ ومنسوخ، ومحكم

ص: ٣٥٧

١- (١) في الكافي زياده: «عزَّ وجلَّ».

٢- (٢) في الكافي: «بجهالتكم».

٣- (٣) في الكافي: «غرائب».

٤- (٤) في الكافي: «بالناسخ من المنسوخ».

٥- (٥) في الكافي: «ودعوا».

٦- (٦) في الكافي زياده: «تبارك وتعالى».

٧- (٧) في الكافي زياده: «علم».

٨- (٨) في الكافي زياده: «عزَّ وجلَّ».

٩- (١١) كتاب الوافي ٤٩:١٧.

ومتشابه، وأنتم لا تعرفونها، قوله عليه السلام: (من التفسير) بيان للغرائب، أى: غرائب القرآن هو تفسير ناسخه والعمل به، بدلاً من المنسوخ، ف «من» للبدل، ومن غرائب القرآن محكمه ومتشابهه وأمره ونهيه. (١).

[٥٢٨] قال الله عز وجل: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ٢

وعن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمد البرمكي، عن أبي الصلت الهروي، عن الرضا عليه السلام - فى حديث: - أنه قال لابن الجهم: اتق الله (٢)، ولا تؤول (٣) كتاب الله برأيك، فإن الله (٤) يقول (٥):

«وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ٧.٨

[٥٢٩] قال الله عز وجل: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» ٩

وفى (الأمالى) و (عيون الأخبار) عن علي بن الحسين بن شاذويه المؤدّب، وجعفر بن محمد بن مسرور جميعاً، عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن

ص: ٣٥٨

١- (١) مرآة العقول ٧: ١٩ و ١١.

٢- (٣) فى الأمالى والعيون زياده: «ولا تنسب إلى أنبياء الله الفواحش».

٣- (٤) فى الأمالى والعيون: «ولا تتأول».

٤- (٥) فى الأمالى والعيون زياده: «عز وجل».

٥- (٦) فى العيون: «قد قال» بدل «يقول».

أبيه، عن الريان بن الصلت، عن الرضا عليه السلام - في حديث -: أن المأمون سأل علماء العراق وخراسان عن قوله تعالى: «ثُمَّ أَوْزَنَّا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا» ١ فقالت العلماء: أراد الله (١) بذلك: الأمة كلها، فقال المأمون: ما تقول يا أبا الحسن؟ (٢) فقال (٣) الرضا عليه السلام: إنه لو أراد الأمة لكانت بأجمعها (٤) في الجنة - إلى أن قال: - فصارت (وراثه الكتاب) (٥) للعترة الطاهرة لا لغيرهم، قال (٦) المأمون:

ومن العترة الطاهرة؟ فقال الرضا عليه السلام: الذين وصفهم الله في كتابه فقال (٧): «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْعَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» ٩ وهم الذين قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنيهما (٨) لن يفترقا حتّى يردا على الحوض، انظروا (٩) كيف تخلفوني (١٠) فيهما، أيها الناس لا تعلموهم فإنهم أعلم منكم - إلى أن قال: - فصارت وراثه (١١) الكتاب للمهتدين، دون الفاسقين (١٢).

ص: ٣٥٩

- ١- (٢) في الأمالي والعيون زياده: «عزّ وجلّ».
- ٢- (٣) في الأمالي والعيون زياده: «لا أقول كما قالوا ولكنّي أقول: أراد الله العترة الطاهرة. فقال المأمون: وكيف عنى العترة من دون الأمة؟».
- ٣- (٤) في العيون والأمالي زياده: «له».
- ٤- (٥) في العيون: «أجمعها».
- ٥- (٦) في الأمالي والعيون: «الوارثه» بدل «وراثه الكتاب».
- ٦- (٧) في العيون والأمالي: «فقال».
- ٧- (٨) في الأمالي والعيون زياده: «عزّ وجلّ».
- ٨- (١٠) في العيون: «ألا وإنيهما».
- ٩- (١١) في العيون والأمالي: «فانظروا».
- ١٠- (١٢) في الأمالي: «تخلفوني» وفي العيون: «تخلفون».
- ١١- (١٣) في الأمالي والعيون زياده: «النبوه و».
- ١٢- (١٤) أمالي الصدوق: ٦١٥، ح ٦٤٣، المجلس التاسع والسبعون، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٢٩، ب ٢٣، ح ١، الوسائل ٢٧: ١٨٨، كتاب القضاء، ب ١٣ من أبواب صفات القاضي، وما يجوز أن يقضى به ح ٣٤.

[٥٣٠] قال الله عز وجل: «ما يُجادلُ في آياتِ اللهِ إلا الَّذِينَ كَفَرُوا» ١

وفى (الخصال) (١) عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن عليّ (٢) ومحمّد بن سنان، عن مفضل (٣)، عن جابر بن يزيد (٤)، عن سعيد بن المسيّب، عن عبد الرحمن بن سمره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لعن الله (٥) المجادلين (٦) في دين الله على لسان سبعين نبياً، ومن جادل في آيات (٧) الله (٨) كفر، قال الله (٩): «ما يُجادلُ في آياتِ اللهِ إلا الَّذِينَ كَفَرُوا...» ١١ ومن فسّر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب، ومن أفتى الناس بغير علم لعنته (١٠) ملائكة السماوات (١١) والأرض، وكلّ بدعه ضلاله، وكلّ ضلاله سبيلها إلى النار (١٢). الحديث (١٣).

[٥٣١] قال الله عز وجل: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ» ١٦

ص: ٣٦٠

١- (٢) لم نعثر على هذا الحديث في الخصال وإنّما جاء في إكمال الدين وإتمام النعمة.

٢- (٣) في الإكمال زياده: «الصيرفي الكوفي».

٣- (٤) في الإكمال زياده: «بن عمر».

٤- (٥) في الإكمال زياده: «الجعفي».

٥- (٦) في التحصين: «كفر» بدل «لعن الله».

٦- (٧) في الإكمال والتحصين: «المجادلون».

٧- (٨) في التحصين: «كتاب» بدل «آيات».

٨- (٩) في الإكمال زياده: «فقد».

٩- (١٠) في الإكمال زياده: «عزّ وجلّ» وفي التحصين: «جلّ ثنائه».

١٠- (١٢) في الإكمال: «فلعنته».

١١- (١٣) في التحصين: «السماء» بدل «السماوات».

١٢- (١٤) في التحصين: «وكلّ بدعه ضلاله سبيلها إلى النار» بدل «وكلّ بدعه ضلال، وكلّ ضلاله سبيلها إلى النار».

١٣- (١٥) إكمال الدين: ٢٥٦، ب ٢٤، ح ١، ورواه ابن طاوس عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن محمّد بن القاسم، عن سعيد بن

المسيّب، مثله في التحصين: ٦٢٥، ب ٢٢، في ذيل كتابه اليقين، الوسائل ٢٧: ١٩٠، كتاب القضاء، ب ١٣ من أبواب صفات

القاضي وما يجوز أن يقضى به ح ٣٧.

وقال الله عز وجل: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ١

وعن موسى بن عقبه: أنّ معاوية أمر الحسين (١) عليه السلام أن يصعد المنبر فيخطب، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: نحن حزب الله الغالبون، وعتره نبيّه (٢) الأقربون (٣)، وأحد الثقلين اللذين (جعلنا رسول الله صلى الله عليه وآله ثانياً) (٤) كتاب الله (٥)، فيه تفصيل لكل (٦) شىء، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، والمعول (٧) علينا فى تفسيره، لا نتظنى (٨) تأويله، بل نتبع (٩) حقائقه، فأطيعونا، فإن طاعتنا مفروضة، إذ كانت بطاعه الله (١٠) ورسوله (١١) مقرونة، قال الله (١٢): «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ» ١٤ وقال (١٣):

«وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» ١٦ الحديث. (١٤)

ص: ٣٦١

- ١- (٢) فى بشاره المصطفى: «الحسن».
- ٢- (٣) فى الاحتجاج: «رسول الله صلى الله عليه وآله» وفى بشاره المصطفى: «رسوله» بدل «نبيّه».
- ٣- (٤) فى الاحتجاج وبشاره المصطفى زياده: «وأهل بيته الطيبون».
- ٤- (٥) فى بشاره المصطفى: «خلفهما رسول الله صلى الله عليه وآله فى أمته والثانى» بدل «جعلنا رسول الله صلى الله عليه وآله ثانياً».
- ٥- (٦) فى الاحتجاج زياده: «تبارك وتعالى الذى».
- ٦- (٧) فى الاحتجاج وبشاره المصطفى: «كل».
- ٧- (٨) فى بشاره المصطفى: «فالمعول».
- ٨- (٩) فى الاحتجاج: «لا يبطئنا» وفى بشاره المصطفى: «لا يتعبنا» بدل «لا نتظنى».
- ٩- (١٠) فى بشاره المصطفى: «نتيقن» بدل «نتبع».
- ١٠- (١١) فى بشاره المصطفى زياده: «عز وجل».
- ١١- (١٢) فى بشاره المصطفى: «وبرسوله».
- ١٢- (١٣) فى الاحتجاج زياده د: «عز وجل»: «يا أيها الذين آمنوا» وفى بشاره المصطفى: «تعالى».
- ١٣- (١٥) ليس فى بشاره المصطفى: «وقال».

١٤- (١٧) الاحتجاج ٢: ٩٤، ح ١٦٥، ورواه الطبرى، عن الحسن بن الحسين بن بابويه، عن الشيخ المفيد، عن الحسين بن

[٥٣٢] قال الله عز وجل: «فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ١

وعنه (محمد بن الحسين)، عن وهيب (١) بن حفص، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سمعتة يقول: إن القرآن فيه محكم ومتشابه، فأما المحكم فنؤمن به، ونعمل به، وندين الله (٢) به، وأما المتشابه فنؤمن به، ولا نعمل به، وهو قول الله (٣): «فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» ٥.٦

[٥٣٣] قال الله عز وجل: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» ٧

وعنه (أحمد بن محمد)، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد (٤)، عن محمد بن يحيى، عن عبد الرحيم (٥) عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن هذا العلم انتهى إلى (٦) في القرآن، ثم جمع أصابعه، ثم قال: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ

ص: ٣٦٢

١- (٢) في البصائر: «وهب».

٢- (٣) ليس في البصائر: «الله»..

٣- (٤) في البصائر زياده: «تبارك وتعالى».

٤- (٨) في البصائر زياده: «الجوهري».

٥- (٩) في البصائر: «عن عبد الرحمن» بدل «عن عبد الرحيم».

٦- (١٠) في البصائر: «إلى آي».

أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى

٥٣٤]٦٦ قال الله عز وجل: «وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ» ٣

وبإسناده (محمّد بن عليّ بن الحسين) عن حمّاد بن عيسى، عمّن أخبره، عن حريز، عن أبي جعفر عليه السلام قال: أوّل من سوهم عليه مريم بنت عمران، وهو قول الله عز وجل: «وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ» والسهم ستّه، ثمّ استهموا في يونس (١) لمّا ركب مع القوم، فوقفت (٢) السفينه في اللّجّه، فاستهموا فوق (٣) على يونس ثلاث مرّات، قال: فمضى يونس (٤) إلى صدر السفينه، فإذا الحوت فاتح فاه فرمى نفسه (٥)، ثمّ كان (عند عبد المطّلب) (٦) تسعه بنين (٧)، فنذر في العاشر إن رزقه (٨) الله غلاماً أن يذبحه (٩)، فلما ولد عبد الله لم يكن يقدر أن يذبحه ورسول الله صلى الله عليه وآله في صلبه، فجاء بعشر من الإبل، فساهم (١٠) عليها وعلى عبد الله، فخرجت (١١) السهم على عبد الله، فزاد عشراً، فلم تزل السهم

ص: ٣٦٣

-
- ١- (٤) في الفقيه زياده: «عليه السلام».
 - ٢- (٥) في الفقيه: «فوقعت» بدل «فوقفت».
 - ٣- (٦) في الفقيه والخصال زياده: «السهم».
 - ٤- (٧) في الفقيه زياده: «عليه السلام».
 - ٥- (٨) في الخصال: «بنفسه».
 - ٦- (٩) في الفقيه: «عبد المطّلب قد ولد له» وفي الخصال: «عبد المطّلب، ولد له» بدل «عند عبد المطّلب».
 - ٧- (١٠) ليس في الخصال: «بنين».
 - ٨- (١١) في الخصال: «إن يرزقه».
 - ٩- (١٢) في الخصال زياده: «قال».
 - ١٠- (١٣) في الخصال: «وساهم».
 - ١١- (١٤) في الخصال: «فخرج».

تخرج على عبد الله ويزيد عشراً، فلما أن خرجت (١) مائة خرجت السهام على الإبل، فقال عبد المطلب: ما أنصفت ربّي، فأعاد السهام ثلاثاً، فخرجت على الإبل، فقال: الآن علمت أن ربّي قد رضى، فنحرها. (٢)

ص: ٣٦٤

-
- ١- (١) في الخصال: «بلغت» بدل «خرجت».
 - ٢- (٢) الفقيه ٣: ٥١، ح ١٧٣، ورواه مثله عن أحمد بن هارون الفامي، وجعفر بن محمد بن مسرور جميعاً، عن ابن بطه، عن الصفار، عن العباس بن معروف، عن حماد بن عيسى في الخصال: ١٥٦، ح ١٩٨، الوسائل ٢٧: ٢٦٠، كتاب القضاء، ب ١٣ من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى ح ١٢.

وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، ومحمد بن عليّ، عن أبي جميله، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كتم شهاده أو شهد بها ليهدر بها دم امرئ مسلم، أو ليزوى (٢) بها (٣) مال امرئ مسلم، أتى يوم القيامة ولوجهه ظلمه مدّ البصر، وفي وجهه كدوح، تعرفه (٤) الخلائق باسمه ونسبه، ومن شهد شهاده حقّ ليحیی بها حقّ امرئ مسلم، أتى يوم القيامة ولوجهه نور مدّ البصر تعرفه (٥) الخلائق باسمه ونسبه، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: ألا ترى أنّ الله عزّ وجلّ (٦) يقول: «وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ» ٨.٩

ص: ٣٦٧

-
- ١- (٢) فى أمالى الصدوق زياده: «عن آبائه عليهم السلام».
 - ٢- (٣) فى الفقيه: «أو ليثوى» بدل «ليزوى».
 - ٣- (٤) ليس فى أمالى الصدوق والكافى والفقيه: «بها».
 - ٤- (٥) فى أمالى الصدوق والتهذيب وعقاب الأعمال: «يعرفه».
 - ٥- (٦) فى أمالى الصدوق والتهذيب وعقاب الأعمال: «يعرفه».
 - ٦- (٧) فى الكافى: «تبارك وتعالى» وفى التهذيب: «تعالى».

قال العلامة المجلسي: في الصحاح: أهدر السلطان دمه، أى: أبطله وأباحه، قوله صلى الله عليه وآله: (أو ليزوى) وإن كان حقاً أيضاً كان سبباً لتضييع دم مسلم أو ماله، ولا يبعد أن يكون اللام فيهما العاقبه، بل هو أظهر.

وفي النهاية: ما زويت عني، أى: صرفته عني وقبضته، قوله عليه السلام: (مدّ البصر) أى: تسرى ظلمته إلى غيره بقدر مدّ البصر، ومعرفة الخلائق له إما بسبب الكدوح، بأن يكون مكتوباً عليه اسمه ونسبه، أو بوجه آخر كأن ينادى عليه ملك أنه فلان بن فلان، وكذا فيما يقابله، وفي النهاية: الكدوح الخدوش وكل أثر من خدش أو عض فهو كدح.

قوله عليه السلام: «وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ» ١ الإستشهاد إما لوجوب الإقامه مطلقاً، أو لوجوبها لله، فإذا تضمن إلتلاف مال المسلم ودمه، أو يكون المقصود ذلك لا يكون لله. (١)

وقال أيضاً: قوله صلى الله عليه وآله: (أو شهد بها) أى: وإن كانت شهادته حقاً، إذا كانت سبباً لتضييع دم مسلم أو ماله، فلا يجوز إقامتها، ويمكن أن يكون اللام فى قوله صلى الله عليه وآله «ليهدر» للعاقبه كما فى قوله: لدوا للموت.

قوله: (ولو جهه ظلمه) أى: يؤثر ظلمه وجهه قدر ميل، فيكدر الهواء، أو يرى ظلمه وجهه قدر ميل (٢).

١- (٢) مرآة العقول ٢٤: ٢٢٠.

٢- (٣) ملاذ الأخيار ١٠: ١٥٧.

[٥٣٦] قال الله عز وجل: «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ» ١

وبإسناده (الصدوق) عن شعيب بن واقد، عن الحسين بن زيد، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله - في حديث المناهي - أنه نهى عن كتمان الشهادة، وقال: من كتمها أطعمه الله لحمه على رؤوس الخلائق، وهو قول الله عز وجل:

«وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ» ٢.

[٥٣٧] قال الله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» ٣ قال الله عز وجل: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ» ٤

وفي (عيون الأخبار) عن أبيه، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن موسى بن المتوكل، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار، ومحمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد الشامي، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن أسباط، عن الحسين مولى أبي عبد الله، عن أبي الحكم، عن عبد الله بن إبراهيم الجعفرى، عن يزيد بن سليط، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام - في حديث النص على الرضا عليه السلام - أنه قال: وإن سألت عن الشهادة فأدّها، فإن الله (١) يقول: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» ٤. وقال (٢): «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً

ص: ٣٤٩

١- (٥) في العيون زياده: «تعالى».

٢- (٧) في العيون زياده: «الله عز وجل».

[٥٣٨] قال الله عز وجل: «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا» ٣

وبإسناده (الصدوق) عن علي بن مطر، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنَّ شهود الزور يجلدون جلدًا (١) ليس له وقت، ذلك إلى الإمام، ويطاف بهم حتى تعرفهم الناس، (وتلا قوله تعالى) (٢): «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا» ٦ قلت: بم تعرف توبته؟ قال: يكذب نفسه على رؤوس الأشهاد حيث يضرب، ويستغفر ربه عز وجل، فإذا (٣) هو فعل ذلك فتمَّ ظهرت توبته. (٤)

[٥٣٩] قال الله عز وجل: «فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ» ٩

محمّد بن الحسن بإسناده عن محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن الحسين، عن ذبيان بن حكيم الأودي، عن موسى بن أكيل، عن داود بن الحصين، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أقيموا الشَّهادة على الوالدين والولد، ولا تقيموها على الأخ في الدين الضيّر، قلت: وما الضيّر؟ قال: إذا تعدّى فيه

ص: ٣٧٠

١- (٤) في الفقيه: «حدًا» بدل «جلدًا».

٢- (٥) في الفقيه: «وقوله عز وجل» بدل «وتلا قوله تعالى».

٣- (٧) في الفقيه: «فإن».

٤- (٨) الفقيه ٣: ٣٦، ح ١٢١، الوسائل ٢٧: ٣٣٤، كتاب الشهادات ب ١٥ من أبواب الشهادات ح ٢، وراجع: ٢٨: ٣٧٦، كتاب الحدود والتعزيرات، ب ١١ من أبواب بقيه الحدود والتعزيرات ح ١.

صاحب الحقّ العذى يدّعيه قبله خلاف ما أمر الله (١) به (٢) ورسوله، ومثل ذلك: أن يكون لآخر (٣) على آخر دين وهو معسر، وقد أمر الله (٤) بأنظاره (٥) حتى يبسر، فقال تعالى (٦): «فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» ٧ ويسألك أن تقيم الشّهاده وأنت تعرفه بالعسر، فلا يحلّ لك أن تقيم الشّهاده في حال العسر. (٧)

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: قال الوالد قدس سره: يدلّ على جواز الشّهاده على الوالدين، كما هو ظاهر قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ» ٩ وقوله تعالى: «وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ» ١٠ وقوله عزّ وجلّ: «وَمِنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ» ١١ وسيجيء صحاحه على بن سويد بخصوصه، والأخبار العامّة المتواتره في النهى عن كتمان الشّهاده، بل هو من ضروريّات الدين، والمعارض الإجماع العذى نقله الشيخ في الخلاف، وقوله تعالى: «وَ صَاحِبَيْهِمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا» ١٢ وعمومات النهى عن إيذائهما، وخصوص ما رواه الصدوق مرسلًا، فإنّه قال: وفي خبر آخر أنّه لا تقبل شهاده

ص: ٣٧١

١- (١) في الفقيه زياده: «عزّ وجلّ».

٢- (٢) ليس في الفقيه: «به».

٣- (٣) في الفقيه: «لرجل» بدل «لآخر».

٤- (٤) في الفقيه زياده: «تعالى».

٥- (٥) في التهذيب: «بانتظاره».

٦- (٦) ليس في التهذيب والفقيه: «تعالى».

٧- (٨) التهذيب ٦: ٢٥٧، ح ٦٧٥، ورواه الصدوق بإسناده عن داود بن الحصين مثله في الفقيه ٣: ٣٠، ح ٨٩، الوسائل ٢٧: ٣٤٠، كتاب الشهادات، ب ١٩ من أبواب الشهادات ح ٣.

الولد على والده، وكأنه عباره الفقه الرضوى، ولهذا ذهب إليه أكثر الأصحاب، والمخالف السيد المرتضى رضى الله عنه، وجمع بينهما، بأن لا يصير شاهداً عليهما مهما أمكن، وبأنه يشهد عليهما لكنها لا تقبل، والله تعالى يعلم. (١)

[٥٤٠] قال الله عز وجل: «إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ» ٢

وفى (العلل) و (عيون الأخبار) بأسانيد إلى محمد بن سنان (٢)، عن الرضا عليه السلام فيما كتب إليه من العلل: وعله ترك شهاده النساء فى الطلاق والهلل، لضعفهن عن الرؤيه، ومحابتهن (٣) (النساء فى الطلاق) (٤)، فلذلك لا تجوز (٥) شهادتهن إلفى موضع ضروره، مثل شهاده القابله، وما لا يجوز للرجال أن ينظروا إليه، كضروره تجويز شهاده أهل الكتاب إذا لم يوجد غيرهم، وفى كتاب الله عز وجل (٦): «إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ» ٨ مسلمين «أَوْ آخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ» ٩ كافرين، ومثل شهاده الصبيان على القتل إذا لم يوجد غيرهم. (٧)

ص: ٣٧٢

١- (١) ملاذ الأختيار ١٠: ١١٧.

٢- (٣) راجع الوسائل ٣٠: ١٢٠، خاتمه الوسائل، الفائده الأولى برمز [أ].

٣- (٤) حابه محابه وحباء: نصره، واختصه ومال إليه. (القاموس المحيط ٤: ٣٤١).

٤- (٥) فى العيون: «فى النساء الطلاق».

٥- (٦) فى العلل والعيون: «لا يجوز».

٦- (٧) فى العلل: «تبارك وتعالى».

٧- (١٠) علل الشرائع: ٥٠٨، ب ٢٧٩، ح ١، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٥، ب ٣٣، ح ١، الوسائل ٢٧: ٣٦٥، كتاب الشهادات، ب ٢٤ من أبواب الشهادات ح ٥٠.

٧٠ [٥٤١] قال الله عزّ وجلّ: «وَأَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرَبَ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ» ١

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن حنان بن سدير، عن يحيى بن عباد المكي، قال: قال لي سفيان الثوري: إني أرى لك من أبي عبد الله عليه السلام منزله، فسله عن رجل زنى وهو مريض، إن أقيم عليه الحدّ مات، ما تقول فيه؟ فسألته، فقال: هذه المسألة من تلقاء نفسك؟ أو قال لك إنسان أن تسألني عنها؟ فقلت:

سفيان الثوري سألتني أن أسألك عنها (١)، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله أتى برجل احتبئ مستسقى البطن، قد بدت عروق فخذيته، وقد زنى بامرأه مريضه، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بعددق فيه (٢) شمراخ، فضرب به الرّجل ضربه، وضربت به المرأة ضربه، ثمّ خلّى سبيلهما، ثمّ قرأ هذه الآية: «وَأَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرَبَ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ» ٤.٥

ص: ٣٧٥

١- (٢) ليس في الكافي: «عنها».

٢- (٣) في الكافي والفقيه والتهذيب زياده: «مائه».

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (احتبن) وفي بعض النسخ أحيين، وهو الظاهر.

وقال في النهاية: فيه: أن رجلاً أحيين أصاب امرأه فجلد باثكول النخلة.

الأحين المستسقى من الحبن بالتحريك، وهو عظم البطن.

وقال في الصحاح: الشمراخ: هو ما عليه البسر من عيدان الكناسه، وهو في النخلة بمنزله المعقود في الكرم.

وقال في القاموس: الضغث بالكسر: قبضه حشيش مختلطة الرطب باليابس، وقال: الحنث بالكسر: الإثم والخلف في اليمين.

وقال في المسالك: المشهور أن الرجم لا يؤخر بالمرض مطلقاً، وإن كان الواجب الجلد، فإن كان المرض ممّا يرجى زواله أّخر إلى أن يبرأ، ولو رأى الحاكم صلاحاً في تعجيله في المرض ضرب بحسب ما يحتمله من الضرب بالضغث وغيره، وإن كان المريض ممّا لا يرجى برؤه، فلا يؤّخر، إذ لا غايه ينتظر، ولا يضرب بالسياط لئلا يهلك بل يضرب بالضغث، وقال: يعتبر ما يسمّى ضرباً، فلا يكفى وضعها عليه، وينبغي أن يشدّ الشماريج أو ينكبس بعضها على بعض ليناله الألم (١).

[٥٤٢] قال الله عزّ وجلّ: «وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ» ٢

وعن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى،

ص: ٣٧٤

الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا * وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا» ١ وقال
الله عز وجل: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» ٢

علی بن الحسین المرتضی فی (رساله المحکم والمتشابه) نقلًا من (تفسیر التعمانی) بإسناده الآتی (١) عن إسماعیل بن جابر، عن
أبی عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام - فی حدیث الناسخ والمنسوخ - قال: كان من شریعتهم فی الجاهلیة أن
المرأه إذا زنت حبست فی بیت وأقیم بأودها حتی یأتيها الموت، وإذا زنی الرجل نفوه عن مجالسهم، وشتموه وأذوه وعیروه،
ولم یكونوا یعرفون غیر هذا، قال الله تعالی فی أول الإسلام: «وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ
فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» * وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَ
أَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا» ٤ فلما كثر المسلمون وقوى الإسلام واستوحشوا أمور الجاهلیة أنزل الله تعالی:
«الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» ٥ الآية (٢)، فنسخت هذه (٣) آیه الحبس والأذى. (٤)

[٥٤٤] قال الله عز وجل: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» ٩

ص: ٣٧٨

١- (٣) أى: الوسائل ٣٠:١٤٤، خاتمه الوسائل، الفائده الثانيه، الرقم (٥٢).

٢- (٦) فى المحكم: «إلى آخر الآيه».

٣- (٧) فى المحكم والمتشابه زياده: «الآيه».

٤- (٨) المحكم والمتشابه: ٦٠، الوسائل ٢٨:٦٧، كتاب الحدود والتعزيرات، ب ١ من أبواب حد الزنا ح ١٩.

محمد بن محمد المفيد في (الإرشاد) عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لعمر، وقد أتى بحامل قد زنت فأمر برجمها، فقال له علي (١) عليه السلام: هب لك سبيلٌ عليها، أي سبيل لك على ما في بطنها؟ والله (٢) يقول: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» ٣ فقال عمر: لا- عشت لمعضله لا يكون لها أبو الحسن، ثم قال: فما أصنع بها يا أبا الحسن (٣)؟ قال: احتط عليها حتى تلد، فإذا ولدت ووجدت لولدها من يكفله فأقم الحد عليها (٤). (٥)

[٥٤٥] قال الله عز وجل: «فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ» ٧

وبإسناده (محمد بن الحسن) عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن بعض أصحابنا، قال: أتت إمرأه إلى عمر، فقالت يا أمير المؤمنين إنني فجرت، فأقم في حد الله، فأمر برجمها، وكان علي (٦) عليه السلام حاضراً، فقال له (٧): سلها كيف فجرت؟ (قالت) (٨): كنت في فلاة من الأرض فأصابني عطش شديد، فرفعت لي خيمه، فأتيها فأصببت فيها رجلاً أعرايياً، فسألته الماء (٩) فأبى علي أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي، فوليت

ص: ٣٧٩

-
- ١- (١) في الإرشاد: «أمير المؤمنين».
 - ٢- (٢) في الإرشاد زياده: «تعالى».
 - ٣- (٤) ليس في الإرشاد: «يا أبا الحسن».
 - ٤- (٥) في الإرشاد زياده: «فسرى بذلك عن عمر وعول في الحكم به على أمير المؤمنين عليه السلام».
 - ٥- (٦) الإرشاد ١: ٢٠٤ في ضمن (سلسله مؤلفات الشيخ المفيد)، وفيه: (وروا)، الوسائل ٢٨: ١٠٨، كتاب الحدود والتعزيرات، ب ١٦ من أبواب حد الزنا ح ٧.
 - ٦- (٨) في الفقيه زياده: «أمير المؤمنين».
 - ٧- (٩) ليس في الفقيه: «له».
 - ٨- (١٠) في الفقيه: «فألها فقالت».
 - ٩- (١١) في الفقيه: «ماءاً».

منه (١) هاربه، فاشتدَّ بي العطش، حتى غارت عيناى وذهب لسانى، فلما بلغ منى (٢) أتيتته فسقانى، ووقع علىّ ، فقال له علىّ (٣) عليه السلام: هذه التى قال الله عزّ وجلّ (٤): «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ» هذه غير باغيه ولا عاديه إليه فخلّى سبيلها، فقال عمر: لولا علىّ لهلك عمر. (٥)

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسى: قوله (فرفعت لى خيمه) أى: ظهرت، (فلما بلغ منى) أى: كلّ مبلغ واشتدّ. (٦)

[٥٤٦] قال الله عزّ وجلّ: «فَلَمَّا رَأَوْا بُسْبَانًا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحِيدَهُ وَ كَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بُسْبَانًا سُنَّتِ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَ خَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ» ٨

وعنه (محمّد بن يحيى)، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن جعفر بن رزق الله (٧)، قال: قدّم إلى المتوكّل رجل نصرانى فجر بامرأه مسلمه وأراد (٨) أن يقيم عليه الحدّ فأسلم، فقال يحيى بن أكثم: قد هدم إيمانه شرکه وفعله، وقال بعضهم:

يضرب ثلاثه حدود، وقال بعضهم: يفعل به كذا وكذا، فأمر المتوكّل بالكتاب إلى

ص: ٣٨٠

- ١- (١) فى الفقيه: «عنه».
- ٢- (٢) فى الفقيه زياده: «العطش».
- ٣- (٣) ليس فى التهذيب: «علىّ».
- ٤- (٤) فى التهذيب: «قال الله تعالى».
- ٥- (٥) التهذيب ١٠: ٤٩، ح ١٨٦، ورواه الصدوق بإسناده عن محمّد بن عمرو بن سعيد مثله فى الفقيه ٤: ٢٥، ح ٦٠، الوسائل ٢٨: ١١١، كتاب الحدود والتعزيرات، ب ١٨ من أبواب حد الزناح ٧، وراجع: ١١٢ ح ٨.
- ٦- (٦) ملاذ الأخيار ١٦: ٩٨.
- ٧- (٧) فى الكافى زياده: «أو رجل عن جعفر بن رزق الله».
- ٨- (٨) فى الكافى والاحتجاج: «فأراد».

أبى الحسن الثالث (١) عليه السلام وسؤاله عن ذلك، فلما قدم (٢) الكتاب كتب أبو الحسن عليه السلام (٣): يضرب حتى يموت، فأنكر يحيى بن أكرم وأنكر فقهاء العسكر ذلك، وقالوا (٤): يا أمير المؤمنين سله (٥) عن هذا (٦) فإنه شيء لم ينطق به كتاب (٧)، ولم تجيء به السنه (٨)، فكتب (٩): إن فقهاء المسلمين قد أنكروا هذا وقالوا: لم تجيء به سنه ولم ينطق به كتاب، فبين لنا بما (١٠) أوجب عليه الضرب حتى يموت؟ فكتب عليه السلام (١١): بسم الله الرحمن الرحيم: «فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَخِيدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سِئِنَتِ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ» ١٢ قال: فأمر به المتوكل فضرب حتى مات. (١٢)

أبواب حد السحق والقياده

٧٢ [٥٤٧] قال الله عز وجل: «وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا» ١٤

ص: ٣٨١

- ١- (١) في الاحتجاج: «العسكري» بدل «الثالث».
- ٢- (٢) في الاحتجاج والكافي: «قرأ» بدل «قدم».
- ٣- (٣) ليس في الكافي والتهذيب والاحتجاج: «أبو الحسن».
- ٤- (٤) في الاحتجاج: «فقالوا».
- ٥- (٥) في التهذيب: «يسئل» وفي الكافي: «سل».
- ٦- (٦) في الاحتجاج: «ذلك» بدل «هذا».
- ٧- (٧) في التهذيب: «الكتاب».
- ٨- (٨) في التهذيب والكافي والاحتجاج: «سنه».
- ٩- (٩) في التهذيب والكافي والاحتجاج زياده: «إليه».
- ١٠- (١٠) في الكافي والاحتجاج: «لم» بدل «بما».
- ١١- (١١) ليس في الكافي والاحتجاج: «عليه السلام».
- ١٢- (١٣) التهذيب ٣٨:١٠، ح ١٣٥، ورواه الصدوق بإسناده عن جعفر بن رزق الله، باختصار جداً في الفقيه ٢٦:٤-٢٧ ذيل ح ٦٣ و ح ٦٤، ورواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن محرز بن أحمد، عن جعفر بن رزق الله نحوه في الكافي ٢٣٨:٧، كتاب الحدود، باب ما يجب على أهل الذمه من الحدود، ح ٢، ورواه الطبرسي عن جعفر بن رزق الله مثله في الاحتجاج ٢:٤٩٨، ح ٣٣٠، الوسائل ١٤١:٢٨، كتاب الحدود والتعزيرات، ب ٣٦ من أبواب حد الزنا ح ٢.

وقال الله عز وجل: «كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودٌ» ١

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن أبي حمزة، وهشام، وحفص، كلهم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه دخل (١) عليه نسوه فسألته امرأه منهنّ (٢) عن السحق، فقال (٣): حدّها حدّ الزاني، فقالت المرأه (٤): ما ذكر الله (٥) ذلك في القرآن؟ فقال (٤): بلى، قالت (٧): وأين هنّ (٨)؟ قال:

هنّ (٩) أصحاب الرّسّ (١٠). (١١).

*شرح الحديث:

قال العلّامة المجلسي: الحديث حسن. والمشهور بين الأصحاب أنّ الحدّ في السحق مئة جلده، حرّه كانت أو أمّه، مسلمه كانت أو كافره، محصّنه أو غير محصّنه للفاعل والمفعوله.

وقال الشيخ في النهاية: تُرجم مع الإحصان وتُجلد مع عدمه. وقال في

ص: ٣٨٢

- ١- (٢) في المحاسن وعقاب الأعمال: «دخلت».
- ٢- (٣) ليس في المحاسن وعقاب الأعمال: «منهنّ».
- ٣- (٤) في المحاسن زياده: «عليه السلام».
- ٤- (٥) في عقاب الأعمال: «إمرأه».
- ٥- (٦) في الكافي وعقاب الأعمال زياده: «عزّ وجلّ».
- ٦- (٧) في عقاب الأعمال والمحاسن: «قال».
- ٧- (٨) في عقاب الأعمال: «قال» بدل «قالت».
- ٨- (٩) في عقاب الأعمال والمحاسن والكافي: «هو» وليس في التهذيب لا «هنّ» ولا «هو».
- ٩- (١٠) في عقاب الأعمال: «هو» وفي المحاسن: «هم».
- ١٠- (١١) يلاحظ: بأنّ جميع المصادر التي ذكر لم يذكر محلّ الشاهد من آيه مباركه وإنّما ذكر: «هنّ أصحاب الرّسّ» فقط، وقد استشهدنا في صدر الحديث طبقاً لما أشار إليه الإمام عليه السلام في ضمن الحديث.
- ١١- (١٢) الكافي ٧: ٢٠٢، كتاب الحدود، باب الحدّ في السحق، ح ١، ورواه البرقي بإسناده، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله في المحاسن ١: ٢٠٣، ح ٣٥٣، ورواه الصدوق عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم نحوه في عقاب الأعمال: ٣١٨، ح ١٤، ورواه الشيخ بإسناده عن عليّ بن إبراهيم مثله في التهذيب ١٠: ٥٨، ح ٢١٠، الوسائل ٢٨: ١٦٥، كتاب الحدود والتعزيرات، ب ١ من أبواب حدّ السحق والقياده ح ١.

المسالك: ومستند المشهور روايه زراره، وفيه نظر؛ لأنَّ المفرد المعرّف لا- يعمّ ، والحكم بالحدّ على المساحقه فى الجمله لا إشكال فيه، وقال الشيخ والقاضى وابن حمزه تُرجم المحصنه، وتجلد غيرها لحسنه ابن أبى حمزه وهشام وحفص.

قوله: (ما ذكر الله عزّ وجلّ ذلك) قال فى المسالك: إشاره إلى السحق نفسه لا إلى حدّه، وإن كان السؤال عقبيه، لأنّه عليه السلام أجابها بأنّهنّ أصحاب الرّسّ ، ورضيت بالجواب، ومعلوم أنّه ليس فى القرآن بيان حدّهنّ ، فدلّ على أنّ المقصود مجرد ذكرهنّ ، وقد روى أنّ ذلك الفعل كان فى أصحاب لوط ١.

[٥٤٨] قال الله عزّ وجلّ: «وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللّهِ أَحَدًا» ٢

محمّد بن مسعود العياشى فى (تفسيره) عن زرقان صاحب ابن أبى داود، عن ابن أبى داود أنّه رجع من عند المعتصم وهو مغتمّ ، فقلت له فى ذلك - إلى أن قال - فقال: إنّ سارقاً أقرّ على نفسه بالسرقة وسأل الخليفه تطهيره بإقامه الحيدّ عليه، فجمع لذلك الفقهاء فى مجلسه وقد أحضر محمّد بن علىّ عليه السلام فسألنا عن القطع فى أىّ موضع يجب أن يقطع؟ ٣ فقلت: من الكرسوع ٤,٥ لقول الله فى التيمّم: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ» ٦ واتّفق معى على ذلك قوم.

وقال آخرون: بل يجب القطع من المرفق، قال: وما الدليل على ذلك؟ قال ٧:

لأنَّ الله (١) قال: «وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» ٢، ٣ قال: فالتفت إلى محمّد بن عليّ عليه السلام فقال: ما تقول في هذا يا أبا جعفر؟ قال (٢): قد تكلم القوم فيه يا أمير المؤمنين، قال: دعني ممّا تكلموا به، أى شىء عندك؟ قال: أعفنى عن هذا يا أمير المؤمنين، قال: أقسمت عليك بالله لما أخبرت بما عندك فيه، فقال: أمّا إذ (٣) أقسمت عليّ بالله إنّي أقول: إنهم أخطأوا فيه السنّه، فإنّ القطع يجب أن يكون من مفصل أصول الأصابع فيترك الكفّ، قال: لم (٤)؟ قال: لقول (٥) رسول الله صلى الله عليه وآله: السّجود على سبعة أعضاء: الوجه، واليدين، والرّكبتين، والرّجلين، فإذا قطعت يده من الكرّسوع أو المرفق لم يبق له يد يسجد عليها، وقال الله تبارك وتعالى: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ» ٨ - يعنى به: هذه الأعضاء السّبعة الّتى يسجد عليها - «فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» ٩ وما كان لله لم يقطع، قال: فأعجب المعتصم ذلك فأمر بقطع يد السّارق من مفصل الأصابع دون الكفّ ... الحديث (٤).

أبواب حدّ السرقة

٧٣ [٥٤٩] قال الله عزّ وجلّ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» ١١

ص: ٣٨٤

١- (١) فى تفسير العياشى زياده: «لَمَّا».

٢- (٤) فى تفسير العياشى: «فقال».

٣- (٥) فى تفسير العياشى: «أمّا إذا».

٤- (٦) فى تفسير العياشى: «وما الحجّه فى ذلك» بدل «لم».

٥- (٧) فى تفسير العياشى: «قول».

٦- (١٠) تفسير العياشى ٣١٩:١، ح ١٠٩، الوسائل ٢٨:٢٥٢، كتاب الحدود والتعزيرات، ب ٤ من أبواب حدّ السرقة ح ٥.

وعن أبي محمّد، عن ابن أبي عمير (١)، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عامّة أصحابه، يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنّه كان (إذا قطع السارق ترك الإبهام) (٢) والرّاحه، فقيل له: يا أمير المؤمنين تركت عليه (٣) يده؟ قال: فقال لهم: فإن تاب فبأى شيء يتوضأ؟ لأنّ الله يقول: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» ٤.٥

أبواب حدّ المرتد

٧٤ [٥٥٠] قال الله عزّ وجلّ: «كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ» ٦

محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده، عن عليّ بن الحكم، عن أبان الأحمري، عن أبي بصير يحيى بن أبي القاسم، عن أبي جعفر عليه السلام - قال في حديث -: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: أيّها الناس إنّه لا نبيّ بعدى، ولا سنّه بعد سنّتي، فمن ادّعى ذلك فدعواه وبدعته في النار فاقتلوه، ومن تبعه (٤) فأنّه في النار، أيّها الناس أحيوا القصاص، وأحيوا الحقّ لصاحب الحقّ ولا تفرّقوا، وأسلموا وسلّموا تسلموا «كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ» ٨.٩

ص: ٣٨٥

١- (١) في تفسير العيّاشي: «ابن أبي عمر».

٢- (٢) في تفسير العيّاشي: «إذا قطع يد السارق ترك له الإبهام».

٣- (٣) في تفسير العيّاشي: «عامّه» بدل «عليه».

٤- (٧) في الفقيه: «ومن اتبعه».

قال الفيض الكاشاني: بيان: اقتصر صلى الله عليه وآله على الوصايا الكليّة المهمّة المشتمله على سائر الخيرات، أمّا ختم النبوه والسنة وانقطاعها بعده صلوات الله عليه وآله، فلأنّ بناء الشرع والدين عليه، فلو افتتنت الأمة بمدّع لهما كذاب، خرجت من الدين. وأمّا إحياء القصاص، فلأنّ بناء العباده على الحياه، وبناء الحياه على القصاص فى الجملة، فإذا لم يقتص من الجانى كثر الجراه على القتل، ووقع الهرج والمرج وما أحيا الحق لصاحب الحق ، فلأنّ مدار الاجتماع والتألف المبني عليهما الإيمان عليه، ولذا أردفه بالنهاى عن التفريق، والمقصد الأصلي من هذا القول تأكيد أمر الخلافه لوصيه الذى كان قد نصّ عليه، ولذا أمر بعد النهى عن التفريق بالانقياد والتسليم ورتب السلامه عليهما، وأمّا تلاوته آيه الغلبه فأشار بها إلى مغلوبيه صاحب الحق بحسب الظاهر أياماً معدوده فانيه لا تضره، لأنّ المدار على الغلبه الباطنه الأخرويه الباقية التى لله ولرسوله دائماً مع الحق ، سيظهر فى الدنيا أيضاً ولله عاقبه الأمور(1).

[٥٥١] قال الله عزّ وجلّ: «وَ طَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنْتُمْ الكُفْرُ» ٢

محمد بن مسعود العياشى فى (تفسيره) عن عمّار، عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

من طعن فى دينكم هذا فقد كفر، قال الله تعالى: «وَ طَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنْتُمْ الكُفْرُ» ٣.٤

ص: ٣٨٦

أبواب حدّ المرتدّ ونكاح البهائم ووطء الأموات والاستمناء

٧٥ [٥٥٢] قال الله عزّ وجلّ: «فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» ١ قال الله عزّ وجلّ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ» ٢ قال الله عزّ وجلّ: «لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ» ٣

أحمد بن محمّد بن عيسى فى (نوادره) عن أبيه، قال: سئل الصادق عليه السلام عن الخضخضه؟ (١) فقال: إثم عظيم قد نهى الله عنه فى كتابه، وفاعله كناكح نفسه، ولو علمت بما يفعله ما أكلت معه، فقال السائل: فبين لى يا ابن رسول الله من كتاب الله فيه فقال: قول الله: «فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» ٥ وهو ممّا وراء ذلك، فقال الرّجل: أيما أكبر؟ الزنا؟ أو هى؟ فقال: هو ذنب عظيم، قد قال القائل بعض الذنب أهون من بعض والذنوب كلّها عظيم عند الله لأنّها معاصى وأنّ الله لا يحبّ من العباد العصيان، وقد نهانا الله عن ذلك لأنّها من عمل الشيطان، وقد قال: «لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ» ٦، «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ» ٧.٨

أبواب بقيه الحدود والتعزيزات

٧٦ [٥٥٣] قال الله عزّ وجلّ: «وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» ٩

ص: ٣٨٧

١- (٤) الخضخضه: بخاءين معجمتين وضادين كذلك: هى الاستمناء باليد. (مجمع البحرين ١: ٥٢٠)

علی بن الحسین المرتضی فی رساله (المحکم والمتشابه) نقلاً من کتاب (تفسیر النعمانی) یاسناده الآتی (۱) عن علی علیه السلام - قال فی حدیث - : وأما الرّخصه الّتی صاحبها فیها بالخیار، فإنّ الله تعالی رخص أن یعاقب العبد علی ظلمه، فقال الله تعالی: «وَجَزَاءُ سَيِّئِهِ سَيِّئُهُ مِثْلُهَا» ۲ وهذا (۲) هو فیہ بالخیار، فإن شاء عفی ، وإن شاء عاقب. (۳)

ص: ۳۸۸

۱- (۱) أی: الوسائل ۳۰:۱۴۴، الفائده الثانيه من الخاتمه، الرقم (۵۲).

۲- (۳) فی المحکم والمتشابه زياده: «ما».

۳- (۴) المحکم والمتشابه: ۹۳، الوسائل ۲۸:۳۷۳، کتاب الحدود والتعزیرات، ب ۸ من أبواب بقيه الحدود والتعزیرات ح ۵.

كتاب القصص

اشاره

ص: ٣٨٩

٧٨ [٥٥٤] قال الله عز وجل: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» ١

وعن أبيه (علي بن الحسين) (١)، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي، عن عبد الرحمن بن أسلم، عن أبيه، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: من قتل مؤمناً متعمداً (أثبت الله على قاتله) (٢) جميع الذنوب وبرئ المقتول منها، وذلك قول الله عز وجل (٣): «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» ٥.٦

[٥٥٥] قال الله عز وجل: «مَنْ أَجِيلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا

ص: ٣٩١

١- (٢) أي والد الصدوق رحمه الله.

٢- (٣) في عقاب الأعمال: «أثبت الله تعالى عليه» بدل «أثبت الله على قاتله».

٣- (٤) في عقاب الأعمال: «قول الله تعالى» وفي المحاسن: «قول الله تبارك وتعالى».

علی بن الحسین المرتضی فی رسالہ (المحکم والمتشابه) نقلاً من (تفسیر النعمانی) بإسناده الآتی (۱) عن علی علیه السلام - فی حدیث - قال: وأما ما لفظه خصوص ومعناه عموم فقوله عز وجل: «مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً» ۳ فنزل لفظ الآية في بني إسرائيل خصوصاً، وهو جار على جميع الخلق عاماً لكل العباد، من بني إسرائيل وغيرهم من الأمم، ومثل هذا كثير (۲). (۳)

[۵۵۶] قال الله عز وجل: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» ۶ قال الله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وِلْيَةً وَلَا نَصِيرًا» ۷

وعن علي بن محمد، عن بعض أصحابه، عن آدم بن إسحاق، عن عبد الرزاق بن مهران، عن الحسين بن ميمون، عن محمد بن سالم، عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث طويل - قال: لما أذن الله لنبيه (۴) في الخروج من مكة إلى المدينة (۵)، أنزل

ص: ۳۹۲

۱- (۲) أي: الوسائل ۳۰: ۱۴۴، الفوائد الثانية من الخاتمة، الرقم (۵۲).

۲- (۴) في المحكم والمتشابه زياده: «في كتاب الله».

۳- (۵) المحكم والمتشابه: ۸۸، الوسائل ۲۹: ۱۶، كتاب القصاص، ب ۱ من أبواب القصاص في النفس ح ۱۹.

۴- (۸) في الكافي: «لمحمد صلى الله عليه وآله».

۵- (۹) في الكافي زياده: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان، و...».

عليه الحدود، وقسمه الفرائض، وأخبره بالمعاصي التي أوجب الله عليها وبها النار لمن عمل بها، وأنزل في بيان القاتل: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» ١ ولا يلعن الله مؤمناً قال الله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا» ٢.٣

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: (فلما أذن الله)، قال المحدث الأسترآبادي:

تصريح بأن مصداق الإسلام في مكة أقل من مصداقه في المدينة. انتهى.

وقوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» ٢ استدلل به من قال بخلود أصحاب الكبائر في النار وأول بوجوه:

الأول: أن المراد بالمتعمد من قتله لإيمانه، كما ورد في أخبار كثيرة فيكون كافراً.

الثاني: أن المراد بالخلود المكث الطويل.

الثالث: أن المراد أن هذا جزاؤه إن جازاه، لكنه سبحانه لا يجازيه، كما ورد في بعض أخبارنا.

الرابع: أن المراد بالمتعمد المستحل .

الخامس: أنه يفعل فعلاً يستحق به دخول النار، واستدل عليه السلام على عدم إيمانه بأن الله لعنه ولا يلعن مؤمناً لقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ» ٥ وكأنه عليه السلام

ص: ٣٩٣

استدلّ بمفهوم الوصف فيدلّ على حجّيته، ويمكن أن يكون لخصوص سياق الآية أيضاً مدخل فيه. (١)

[٥٥٧] قال الله عزّ وجلّ: «وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» ٢

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فُجْرًاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا» ٣ قال: من قتل مؤمناً على دينه فذاك (٢) المتعمّد الذي قال الله عزّ وجلّ (٣): «وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» ٤ قلت: فالرجل يقع بينه وبين الرجل شيء فيضربه بسيفه فيقتله؟ فقال (٤): ليس ذاك (٥) المتعمّد الذي قال الله عزّ وجلّ (٤): (٤)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث موثّق، قوله تعالى: «مُتَعَمِّدًا» ١٠ قال المحقّق الأردبيلي: أي: قاصداً إلى قتله عالماً بإيمانه وحرمة قتله وعصمه دمه، فيحتمل أن يكون الخلود حينئذٍ كناية عن كثره المدّة ومقيداً بعدم العفو والتّوبه، أو مستحلاً لذلك أو قاتلاً لإيمانه، فيكون كافراً فلا يحتاج إلى

ص: ٣٩٤

-
- ١- (١) مرآة العقول ٧: ١٩١-١٩٢.
 - ٢- (٢) في الكافي: «فذلك».
 - ٣- (٣) في الفقيه زياده: «في كتابه».
 - ٤- (٤) في الكافي والفقيه: «قال».
 - ٥- (٥) في الكافي: «ذلك».
 - ٦- (٦) الكافي ٧: ٢٧٥، كتاب الديات، باب أنّ من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبه، ح ١، ورواه الصدوق بإسناده عن سماعة مثله في الفقيه ٤: ٧١، ح ٢١٥، الوسائل ٢٩: ٣١، كتاب القصاص، ب ٩ من أبواب القصاص في النفس ح ٢.

وقال علي بن إبراهيم في تفسيره: فأما قول الصادق عليه السلام: ليست له توبه، فإنه عنى من قتل نبياً أو وصياً فليست له توبه، فإنه لا يقاد أحد بالأنبياء إلا الأنبياء وبالأوصياء إلا الأوصياء، والأنبياء والأوصياء لا يقتل بعضهم بعضاً، وغير النبى والوصى لا يكون مثل النبى والوصى فيقاد به، وقاتلهما لا يوفى للتوبه، انتهى. والمصنّف فيما سيأتى ضم العالم عليهما، ولعله أخذه من غير تفسير. (١)

[٥٥٨] قال الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطٰناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» ٢

وعنه (علي بن إبراهيم)، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن عروه، عن أبي العباس وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا اجتمع (٢) العده على قتل رجل واحد حكم الوالى أن يقتل أيهم شأوا وليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد، إن الله عزّ وجلّ يقول: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطٰناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» ٤.٥

ص: ٣٩٥

١- (١) مرآه العقول ١٣: ٢٤.

٢- (٣) فى الكافى: «اجتمعت».

قال العلامة المجلسي: ويمكن حمله على التقية، لقول بعضهم بأنه لا يجوز قتل أكثر من واحد، أو على الاستحباب، وحمله الشيخ على ما إذا لم يؤدّ ديه الباقيين. (١)

[٥٥٩] قال الله عز وجل: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» ٢

الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام في (تفسيره) عن آبائه عن عليّ بن الحسين عليه السلام قال: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ» ٣ - يعني:

المساواه، وأن يسلك بالقاتل (في طريق المقتول المسلك الذي سلكه به من قتله) (٢) - «الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى» ٥ - تقتل المرأة بالمرأة إذا قتلتها - «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ» ٦ - فمن عفى له - القاتل - ورضى هو ووليّ المقتول أن يدفع الدية وعفى عنه بها «فَاتَّبَاعٌ» ٧ - (من الوليّ مطالبه - «بِالْمَعْرُوفِ» ٨ - وتقاص - «وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ» ٩ - من المعفو له) (٣) - القاتل - «بِإِحْسَانٍ» ١١ - لا يضارّه ولا يماطله لفضائها - «ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» (٤) - إذ أجاز أن يعفو وليّ المقتول عن القاتل على ديه يأخذها، فإنه لو

ص: ٣٩٦

١- (١) مرآة العقول ٢٤: ٣٤.

٢- (٢) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام: «طريق المقتول الذي سلكه به لما قتله» بدل «في طريق المقتول المسلك الذي سلكه به من قتله».

٣- (١٠) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام: «وتقاصّ» بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ «من - المعفو له -» بدل «من الوليّ مطالبه» بِالْمَعْرُوفِ «وتقاصّ» وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ «- من المعفو له».

٤- (١٢) سورة البقرة: ١٧٨.

لم يكن (١) (إلا العفو أو القتل) (٢) لقلما طابت نفس ولي المقتول بالعفو بلا عوض يأخذه فكان قلما يسلم القاتل من القتل - «فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ» ٣ - من اعتدى بعد العفو عن القتل بما يأخذه من الدية فقتل القاتل بعد عفو عنه بالدية التي بذلها ورضى هو بها «فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ» ٤ في الآخرة عند الله (٣)، وفي الدنيا القتل بالقصاص لقتله (لمن لا يحل قتله له) (٤)، قال الله عز وجل: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» ٨ لأن من هم بالقتل فعرف أنه يقتص منه فكف لذلك عن القتل كان حياة للذى (٥) هم بقتله، (وحياة الجاني قصاص الذي) (٦) أراد أن يقتل، وحياة لغيرهما من الناس إذا علموا أن القصاص واجب لا يجتروا (٧) على القتل مخافة القصاص. (٨)

[٥٦٠] قال الله عز وجل: «ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» ١٣

الحسن بن محمد الديلمي في (الإرشاد) عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام - في حديث طويل، في تفضيل هذه الأمة على الأمم - إلى أن قال: - ومنها أن القاتل منهم عمداً إن شاء أولياء المقتول أن يعفو عنه فعلوا، وإن شاؤوا قبلوا الدية،

ص: ٣٩٧

-
- ١- (١) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام زياده: «له».
 - ٢- (٢) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام: «إلا القتل أو العفو».
 - ٣- (٥) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام زياده: «عز وجل».
 - ٤- (٦) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام: «من لا يحل له قتله».
 - ٥- (٩) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام زياده: «كان».
 - ٦- (١٠) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام: «وحياة لهذا الجاني الذي».
 - ٧- (١١) في تفسير الإمام العسكري عليه السلام: «لا يجرون».
 - ٨- (١٢) تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٥٩٥، ح ٣٥٤، الوسائل ٥٤: ٢٩، كتاب القصاص، ب ١٩ من أبواب القصاص في النفس ح ٨.

وعلى أهل التوراه - وهم أهل دينك - يقتل القاتل ولا- يعفى عنه، ولا تؤخذ منه دية، قال الله عز وجل: «ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ».

[٥٦١] قال الله عز وجل: «الْنَّفْسِ بِالنَّفْسِ»

العياشى فى (تفسيره) عن حفص بن غياث، عن أبى عبد الله عليه السلام(١) قال: إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وآله بخمسه أسياف (منها: سيف)(٢) مغمود سلّه (٣) إلى غيرنا وحكمه إلينا، (وهو السيف)(٤) الذى يُقام به القصاص، قال الله(٥): «الْنَّفْسِ بِالنَّفْسِ»

٩ فسله إلى أولياء المقتول وحكمه إلينا(٦).

[٥٦٢] قال الله عز وجل: «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ» ١١

علّى بن الحسين المرتضى فى رساله (المحكم والمتشابه) نقلاً من (تفسير النعمانى) بإسناده الآتى(٧) عن أمير المؤمنين عليه السلام - فى حديث - قال: ومن الناس ما كان مثباً فى التوراه من الفرائض فى القصاص، وهو قوله تعالى: «وَكَتَبْنَا

ص: ٣٩٨

١- (٣) فى تفسير العياشى: «جعفر بن محمد عليه السلام».

٢- (٤) فى تفسير العياشى: «سيف منها».

٣- (٥) فى تفسير العياشى: «سلّه» بدل «سلّه»

٤- (٦) فى تفسير العياشى: «فأما السيف المغمود فهو» بدل «وهو سيف».

٥- (٧) فى تفسير العياشى زياده: «جلّ وجهه».

٦- (١٠) تفسير العياشى ١: ٣٢٤، ح ١٢٨، الوسائل ٢٩: ٥٥، كتاب القصاص، ب ١٩ من أبواب القصاص فى النفس ح ١١.

٧- (١٢) أى: الوسائل ٣٠: ١٤٤، الفائده الثانيه من الخاتمه برقم (٥٢).

عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ « ١ إلى آخر الآيه، فكان الذكر والأنثى والحزّ والعبد شرعاً (١)، فنسخ الله تعالى ما في التوراه بقوله: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى» ٣ فنسخت هذه الآيه: «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» ٤.٥

أبواب دعوى القتل وما يثبت به

٧٩ [٥٦٣] قال الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً» ٦

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم (٢)، عن بعض أصحابنا، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل وجد في خربه ويده سكين ملطّخ (٣) بالدم، وإذا رجل مذبوح يتشحط (٤) في دمه، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام:

ما تقول؟ قال: (٥) أنا قتلته، قال: اذهبوا به فأقيدوه (٦) به، فلمّا ذهبوا به (٧) أقبل رجل مسرع (٨) - إلى أن قال -: فقال: أنا قتلته، فقال أمير المؤمنين عليه السلام للأول: ما حملك على إقرارك (٩) على نفسك (١٠)؟ فقال (١١): وما كنت أستطيع أن أقول، وقد

ص: ٣٩٩

- ١- (٢) في المحكم والمتشابه زياده: «سواء».
- ٢- (٧) في الكافي والتهذيب زياده: «عن أبيه».
- ٣- (٨) في التهذيب: «متلّخ».
- ٤- (٩) في التهذيب: «مُتَشَحَّط».
- ٥- (١٠) في الكافي والتهذيب زياده: «يا أمير المؤمنين».
- ٦- (١١) في الكافي: «فاقتلوه» بدل «فأقيدوه».
- ٧- (١٢) في الكافي زياده: «ليقتلوه به» وفي التهذيب: «ليقتلوه».
- ٨- (١٣) في التهذيب والكافي: «مسرعاً».
- ٩- (١٤) في التهذيب: «الإقرار».
- ١٠- (١٥) في الكافي زياده: «ولم تفعل».
- ١١- (١٦) في الكافي والتهذيب زياده: «يا أمير المؤمنين».

شهد عليّ أمثال هؤلاء الرجال وأخذوني، ويدي سكين ملطخ بالدم، والرجل يتشخط (١) في دمه، وأنا قائم عليه، خفت (٢) الضرب فأقررت، وأنا رجل كنت ذبحت بجانب هذه الخربة شاه، وأخذني (٣) البول فدخلت الخربة فرأيت (٤) الرجل متشخطاً (٥) في دمه، فقلت متعجباً! فدخل عليّ هؤلاء فأخذوني، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: خذوا هذين فاذهبوا بهما إلى الحسن (٦)، وقولوا له: ما الحكم فيهما، قال: فذهبوا إلى الحسن (٧) وقصوا عليه قصتهما، فقال الحسن عليه السلام: قولوا لأمير المؤمنين عليه السلام: (إن كان هذا ذبح) (٨) ذاك (٩) فقد أحيا هذا، وقد قال الله عز وجل (١٠):

«وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» ١١ يخلّى (١١) عنهما، وتخرج (١٢) ديه المذبوح من بيت المال. (١٣)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: وقال في المسالك: بمضمون هذه الرواية عمل أكثر

ص: ٤٠٠

١- (١) في التهذيب: «متشخط».

٢- (٢) في الكافي والتهذيب: «وخفت».

٣- (٣) في التهذيب: «فأخذني».

٤- (٤) في التهذيب: «فوجدت» بدل «فرأيت».

٥- (٥) في الكافي والتهذيب: «يتشخط».

٦- (٦) في الكافي زياده: «وقصوا عليه قصتهما».

٧- (٧) في الكافي والتهذيب زياده: «عليه السلام».

٨- (٨) في الكافي والتهذيب: «إن هذا إن كان ذبح».

٩- (٩) في التهذيب: «ذلك».

١٠- (١٠) في التهذيب: «تعالى».

١١- (١٢) في التهذيب: «فخلّى».

١٢- (١٣) في التهذيب: «أخرج».

١٣- (١٤) الكافي ٢٨٩:٧، كتاب الديات، باب نادر، ح ٢، ورواه الشيخ بإسناده عن عليّ بن إبراهيم مثله في التهذيب ١٧٣:١٠، ح ٦٧٩، ورواه الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين عليه السلام نحوه بتفاوت في الفقيه ١٤:٣، ح ٣٧، وكذا رواه الشيخ مرسلًا نحوه وبتفاوت في التهذيب ٣١٥:٦، ح ٨٧٤، الوسائل ١٤٢:٢٩، كتاب القصاص، ب ٤ من أبواب دعوى القتل وما يثبت به ح ١.

الأصحاب... والأقوى تخير الولي في تصديق أيهما شاء، والاستيفاء منه، وعلى المشهور لو لم يكن بيت مال أشكل درأ القصاص عنهما، وإذهاب حق المقر له، مع أنّ مقتضى التعليل ذلك، ولو لم يرجع الأوّل عن إقراره فمقتضى التعليل بقاء الحكم أيضاً، والمختار التخيير مطلقاً. (١)

ص: ٤٠١

١- (١) مرآة العقول ٢٤: ٤٣.

كتاب الديات

اشاره

ص: ٤٠٣

١٨١ [٥٦٤] قال الله عز وجل: «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ» ١

محمد بن الحسن بإسناده عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه (١) عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم كان في أرض الشرك فقتله المسلمون ثم علم به الإمام بعد، فقال (٢): يعتق (٣) رقبه مؤمنه، وذلك (٤) قول الله عز وجل (٥): «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ» ٧.٨

أبواب موجبات الضمان

١٨٢ [٥٦٥] قال الله عز وجل: «وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا» ٩

ص: ٤٠٥

١- (٢) في تفسير العياشي: «عن بعض أصحابنا».

٢- (٣) في تفسير العياشي: «قال».

٣- (٤) في التهذيب والفقيه وتفسير العياشي زياده: «مكانه».

٤- (٥) في تفسير العياشي زياده: «في».

٥- (٦) ليس في تفسير العياشي: «عز وجل».

وعنهم (عدّه من أصحابنا)، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عبد الله بن بحر، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له (١): قول الله عزّ وجلّ: «و داوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ» ٢ قلت: حين حكما في الحرث كان (٢) قضيه واحده؟ فقال: إنّه كان أوحى الله عزّ وجلّ إلى النبيين قبل داود عليه السلام إلى أن بعث الله داود، أي غنم نفشت (٣) في الحرث فلصاحب الحرث رقاب الغنم، ولا- يكون النفس إلا بالليل، فإنّ (٤) على صاحب الزرع أن يحفظ (٥) بالنهار، وعلى صاحب الغنم حفظ الغنم بالليل، فحكم داود عليه السلام بما حكمت به الأنبياء عليهم السلام من قبله، وأوحى الله عزّ وجلّ إلى سليمان عليه السلام أي غنم نفشت في زرع (٦) فليس لصاحب الزرع إلا ما خرج من بطونها، وكذلك جرت السنّه بعد سليمان عليه السلام وهو قول الله عزّ وجلّ (٧): «وَ كَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَ عِلْمًا» ٩ فحكم كل واحد منهما بحكم الله عزّ وجلّ. (٨)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: ويدلّ على أنّ نسخ بعض الشرائع يكون في زمان غير

ص: ٤٠٦

١- (١) ليس في التهذيب: «له».

٢- (٣) في الكافي والتهذيب: «كانت».

٣- (٤) نَفَشَتِ الْغَنَمُ نَفْسًا: رَعَتْ لَيْلًا بِغَيْرِ رَاعٍ فَهِيَ نَافِشَةٌ. (المصباح: ٦١٧، انظر ماده «نفس»)

٤- (٥) في التهذيب: «وإنّ».

٥- (٦) في الكافي: «يحفظه».

٦- (٧) في التهذيب: «الزرع».

٧- (٨) في الكافي: «تعالى».

٨- (١٠) الكافي ٥: ٣٠٢، كتاب المعيشه، باب ضمان ما يفسد البهائم من الحرث والزرع، ح ٣، ورواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد مثله في التهذيب ٧: ٢٢٤، ح ٩٨٣، الوسائل ٢٩: ٢٧٨، كتاب الديات، ب ٤٠ من أبواب موجبات الضمان ح ٥، وقال الحرّ العاملي: أقول: لعلّ هذا محمول على تساوى قيمه ما يخرج من بطونها وقيمت ما أفسدت.

اولى العزم من الرسل، فيكون نسخ جميع شرع من قبله أو أكثره مخصوصاً بأولى العزم منهم، ويمكن أن يكون النسخ أيضاً ورد في شريعته موسى عليه السلام، بأن بين أن هذا الحكم جار إلى زمن سليمان عليه السلام، ولا يعلمه غير الأنبياء من علماء بنى إسرائيل، فأظهر داود عليه السلام خلافه سليمان على الناس، بأن بين هو هذا الحكم.

ويظهر من بعض الأخبار أن هذا الحكم إنما كان بين قضاة بنى إسرائيل، فأظهر سليمان خطأهم في ذلك، ومن بعضها أن داود ناظر سليمان في ذلك، فألهم الحكم ولم يحكم داود بخلاف حكمه، فيمكن حمل هذا الخبر وأمثاله على التقية من المخالفين القائلين باجتهد الأنبياء عليهم السلام. (١)

أبواب ديات الأعضاء

٨٣ [٥٦٦] قال الله عز وجل: «ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» ٢

محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن موسى الوراق، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي جرير القمي، قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن النطفة ما فيها من الدية؟ وما في العلقه؟ (وما في المضغه؟ وما في المخلقه؟) (٢) وما يقر في الأرحام؟ فقال (٣): إنه يخلق في بطن أمه خلقاً من بعد خلق يكون نطفه أربعين يوماً، ثم يكون علقه أربعين يوماً، ثم مضغه أربعين يوماً، ففي النطفه أربعون ديناراً، وفي العلقه ستون ديناراً وفي المضغه ثمانون ديناراً، فإذا اكتسى العظام لحمًا ففيه مائة دينار، قال الله عز وجل: «ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» ٥ فإن كان ذكراً

ص: ٤٠٧

١- (١) مرآة العقول ١٩: ٤١٢.

٢- (٣) في التهذيب: «وما في المضغه المخلقه».

٣- (٤) في التهذيب: «قال».

ففيه الدية، وإن كانت انثى ففيها ديتها. (١)

*شرح الحديث:

قال العلامة المجلسي: الحديث حسن كالصحيح. ولعل المراد بالنطفه في هذا الخبر أول مراتب العلقه عند انتهاء مراتب النطفه على مجاز المجاوره، وكذا ما بعده من المراتب، ولعله سقط بعض المراتب من النسخ.

قال في الشرائع: قال بعض الأصحاب: وفيما بين كل مرتبه بحساب ذلك، وفسره واحد بأن النطفه تمكث عشرين يوماً، ثم تصير علقه، وكذا ما بين العلقه والمضغه، فيكون لكل يوم دينار. ونحن نطالبه بصحة ما ادعاه الأول، ثم بالدلاله على أن تفسيره مراد.

على أن المروي في المكث بين النطفه والعلقه أربعون يوماً، وكذا بين العلقه والمضغه، روى ذلك سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين عليهما السلام ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، وأبو جرير القمي عن أبي الحسن موسى عليه السلام، أما العشرون فلم نقف بها على روايه، ولو سلمنا المكث الذي ذكره من أين، أن التفاوت في الدية مقسوم على الأيام؟

غايته الاحتمال، وليس كل محتمل واقعاً، مع أنه يحتمل أن تكون الإشاره بذلك إلى ما رواه يونس الشيباني عن الصادق عليه السلام أن لكل قطره نطفه دينارين، وكذا كل ما صار في العلقه شبه العرق من اللحم تزداد دينارين، وهذه الأخبار وإن توقفت فيها لاضطراب النقل، أو لضعف الناقل، فكذا توقف عن التفسير الذي هو بخيال ذلك القائل. (٢)

ص: ٤٠٨

١- (١) التهذيب ١٠: ٢٨٢، ح ١١٠٢، الوسائل ٢٩: ٣١٧، كتاب الديات، ب ١٩ من أبواب ديات الأعضاء ح ٩، وقال: أقول: هذا محمول على زياده خلقه النطفه إلى أن تبلغ علقه، وزياده العلقه إلى أن تبلغ المضغه، وزياده المضغه إلى أن تبلغ العظم.

٢- (٢) ملاذ الأخيار ١٦: ٦٠٤.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

